

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسية بن بوعلی الشلف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه
التخصص: اقتصاد كلي قياسي تطبيقي

العنوان

تقييم سياسات الإنعاش الاقتصادي من خلال نماذج التوازن العام: حالة الجزائر

من إعداد

عمر دلال فؤاد

المناقشة بتاريخ 2023/03/01 من طرف اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة الشلف	أستاذ	البشير عبد الكريم
مشرفا ومقررا	جامعة الشلف	استاذ	مطاي عبد القادر
مساعد مقررا	جامعة الشلف	استاذ محاضر "أ"	بلقلة براهيم
ممتحنا	جامعة الشلف	أستاذ	شيريفي براهيم
ممتحنا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر "أ"	بطاهر علي
ممتحنا	جامعة المدية	أستاذ محاضر "أ"	سعودي محمد
ممتحنا	جامعة تيارت	أستاذ محاضر "أ"	بولعباس مختار

السنة الجامعية 2022-2023

إهداء

إلى روح من كان سببا في وجودي ، إلى والدي الكريم رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه
إلى من جعلت الجنة تحت قدميها، إلى والدتي العزيزة حفظها الله ورعاها وأبقاها لناظري
إلى رفيقة دربي في الحياة التي شاركتني هموم إنجاز هذا العمل، زوجتي الغالية
إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه
إلى كل طالب علم

شكر

نتوجه بالشكر أولاً وأخيراً لله عز وجل الذي وفقني لإنجاز هذا العمل
فله الحمد على نعمه وفضله.

عرفانا مني لأصحاب الفضل، أتقدم بأسمى عبارات الشكر للأستاذ
المشرف الدكتور "مطاي عبد القادر" لتفضله الإشراف على هذه
الأطروحة الذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته وعلى ما قدمه لي من
ملاحظات وكذلك الأستاذ بلقلة براهيم الذي لم يبخل علي بتوجيهاته
القيمة والتي ساهمت في إثراء هذا البحث.

كما أوجه شكري الخالص إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم
تقييم ومناقشة هذا العمل.

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم لفعالية سياسات الإنعاش الاقتصادي وتتبع أهم الآثار الناجمة عنها على الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج توازن عام محاسبي يستند في تعيير معلماته على مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لسنة 2019، مع البحث عن السياسة المثلى للإنعاش الاقتصادي من حيث المستوى، طريقة التمويل، والتخصيص، من أجل ذلك تم في البداية تقدير المستوى الأمثل للإنفاق باستخدام العلاقة غير الخطية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، بعد ذلك تمت المفاضلة بين بديلين لتمويل التوسع في النفقات العامة هي التمويل باستخدام الضرائب المباشرة و التمويل باستخدام الضرائب غير المباشرة، حيث تكشف نتائج المحاكاة أن التمويل باستخدام الضرائب غير المباشرة، يعطي أقل أثر سلبي على الطلب المحلي، ثم قمنا في الأخير بإجراء أربع سيناريوهات التي تحاكي تخصيصات التوسع في النفقات العمومية : السيناريو الأول يتمثل في التوسع في النفقات العمومية في القطاع الأكثر طلبا لعوامل الإنتاج، السيناريو الثاني يتمثل في التوسع في النفقات العمومية في القطاع الأكثر طلبا للمدخلات الوسيطة، السيناريو الثالث يتمثل في التوسع في النفقات العمومية في القطاع الأقل طلبا للواردات، السيناريو الرابع يتمثل في التوسع في النفقات العمومية في القطاع الأكثر مساهمة في القيمة المضافة في الاقتصاد، بينت نتائج المحاكاة أن السيناريو الرابع يعطي أفضل النتائج على الناتج حسب مؤشر المضاعف الكيترزي، وبذلك تخلص الدراسة إلى أن سياسة الإنعاش المثلى تتمثل في رفع الإنفاق العام الممول عن طريق الضرائب غير المباشرة إلى مستواه الأمثل في القطاع الأكثر مساهمة في القيمة المضافة .

الكلمات المفتاحية: سياسة الإنعاش الاقتصادي، الاستثمارات العمومية، نموذج التوازن العام، مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، المضاعف الكيترزي.

Abstract :

This study aims to Evaluation of the effectiveness of economic recovery policies and tracking its impacts on the Algerian economy by using a computable General Equilibrium Model, We use the social accounting matrix for 2019 to calibrate its parameters , and search the optimal policy for the economic recovery, in terms of size, financing method, allocation, first we estimate the Optimal level of government spending by using the nonlinear relation between the economic growth and the government spending, Then we chose two ways to finance the increase in public expenditure: finance using

direct taxes and financing using indirect taxes. Simulation results show that financing using indirect taxes, gives the least damage to the economy domestic demand. In the latter, we simulated four scenarios that describe the allocations of expansion of public expenditures: The first scenario is an increase in public expenditures in the sector most in demand for factors of production The second scenario is to increase public expenditures in the sector most in demand of intermediate inputs, The third scenario is an increase in public expenditures in the sector least in demand for imports , the fourth scenario was to increase public expenditures in the sector most contributing to value added in the economy, Simulation results showed that the fourth scenario gives the best results on output. The study thus concludes that the optimal recovery policy is to increase public spending at the optimal level in the sector most contributing to value added by financing through indirect taxes, by Keynesian Multiplier Index Value.

Key words: economic recovery policy, public investment, CGE model, the social accounting matrix, Keynesian multiplier.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الشكر
	الإهداء
I	ملخص الدراسة
IV	فهرس المحتويات
XIV	قائمة الجداول
XVI	قائمة الأشكال
XVIII	قائمة الملاحق
أ	مقدمة عامة
02	الفصل الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي كآلية لعلاج حالات الركود والكساد
02	تمهيد الفصل الأول
03	المبحث الأول: ماهية للسياسة الاقتصادية
03	المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية
03	الفرع الأول: تعريف السياسة الاقتصادية
04	الفرع الثاني: مبادئ السياسة الاقتصادية
05	الفرع الثالث: حدود السياسة الاقتصادية
08	الفرع الرابع: سياسة المنهج المرن وسياسة منهج القواعد الثابتة
08	المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية
09	الفرع الأول: تحقيق النمو الاقتصادي
09	الفرع الثاني: تحقيق التشغيل الكامل
10	الفرع الثالث: التحكم في التضخم
10	الفرع الرابع: الحفاظ على التوازنات الخارجية
11	المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية
11	الفرع الأول: أدوات السياسة المالية
13	الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية
15	الفرع الثالث: أدوات السياسة التجارية

فهرس المحتويات

17	المبحث الثاني: الجانب النظري لسياسة الإنعاش الاقتصادي
18	المطلب الأول: مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي
18	الفرع الأول: تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي
19	الفرع الثاني: المبادئ التي تقوم عليها سياسة الإنعاش الاقتصادي
22	الفرع الثالث: سياسة الإنعاش الاقتصادي في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية
23	المطلب الثاني: آلية تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي
23	الفرع الأول: التوسع في النفقات العامة
26	الفرع الثاني: التحفيز الضريبي
27	المطلب الثالث: سياسة الإنعاش الاقتصادي من منظور المدارس الاقتصادية المعاصرة
27	الفرع الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي وفق المدرسة النقدية
28	الفرع الثاني: سياسة الإنعاش الاقتصادي وفق المدرسة النيوكلاسيكية
30	الفرع الثالث: سياسة الإنعاش الاقتصادي وفق المدرسة النيوكيترية
30	الفرع الرابع: سياسة الإنعاش الاقتصادي من وجهة نظر اقتصاديات جانب العرض
32	المبحث الثالث فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في علاج الركود الاقتصادي
32	المطلب الأول ماهية الركود الاقتصادي
32	الفرع الأول: تعريف الركود الاقتصادي
33	الفرع الثاني: تفسير الركود الاقتصادي
36	المطلب الثاني: آلية تأثير سياسات الإنعاش الاقتصادي على الركود الاقتصادي
36	الفرع الأول: أثر المضاعف
38	الفرع الثاني: أثر المعجل
40	الفرع الثالث: أثر الكفاية الحدية لرأس المال
42	المطلب الثالث: طرق التمويل وأثرها على فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي
42	الفرع الأول: التمويل بالضرائب
43	الفرع الثالث: التمويل عن طريق الاقتراض
44	الفرع الثاني: التمويل بالعجز
49	الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي
49	تمهيد الفصل الثاني
50	المبحث الأول: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل نموذج IS-LM

فهرس المحتويات

50	المطلب الأول: التوازن الكلي وفق نموذج IS-LM
50	الفرع الأول: التوازن في سوق السلع والخدمات IS.
53	الفرع الثاني: التوازن في سوق النقود LM
56	الفرع الثالث: التوازن الكلي لنموذج IS-LM
58	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لسياسة الإنعاش الاقتصادي وفق نموذج IS-LM
58	الفرع الأول: الأثر على الانتاج
60	الفرع الثاني: أثر الإزاحة
61	الفرع الثالث: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل الوضعيات المختلفة
63	المطلب الثالث: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل نموذج التوازن الحقيقي والنقدي IS-MP
63	الفرع الأول: التوازن الكلي وفق نموذج IS-MP
66	الفرع الثاني: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي وفق نموذج IS-MP
69	المبحث الثاني: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل نموذج mundell-fleming
70	المطلب الأول: اشتقاق التوازن الكلي وفق نموذج IS-LM-BP
70	الفرع الأول: التوازن في السوق الداخلية
71	الفرع الثاني: اشتقاق التوازن الخارجي
73	الفرع الثالث: التوازن الكلي لنموذج IS-LM-BP
73	المطلب الثاني: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل سعر الصرف الثابت
74	الفرع الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي في حالة درجة عالية لحرية انتقال رؤوس الأموال
75	الفرع الثاني: سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل الحرية غير التامة لانتقال رؤوس الأموال
76	المطلب الثالث: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل سعر الصرف المرن
76	الفرع الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل حالة درجة عالية لحرية انتقال رؤوس الأموال
77	الفرع الثاني: سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل الحرية غير التامة لانتقال رؤوس الأموال
78	المبحث الثالث: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل نموذج الطلب الكلي العرض الكلي
78	المطلب الأول: اشتقاق التوازن الكلي في ظل نموذج الطلب الكلي العرض الكلي
78	الفرع الأول: اشتقاق منحني الطلب الكلي والميول المختلفة له
81	الفرع الثاني: اشتقاق منحني العرض الكلي والحالات المختلفة له
84	الفرع الثالث: التوازن العام وفق نموذج الطلب الكلي العرض الكلي AD/AS
85	المطلب الثاني: تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي وفق نموذج الطلب الكلي العرض الكلي

فهرس المحتويات

85	الفرع الأول: تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي في الحالة الكيترية
86	الفرع الثاني: تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي في الحالة الكلاسيكية
87	الفرع الثالث: تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي في الحالة النيوكيترية
88	الفرع الرابع: تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي في الحالة النيوكلاسيكية
89	المطلب الثالث: ديناميكية تكيف البطالة والأسعار وفق منحني فيليبس
90	الفرع الأول: العلاقة بين البطالة والأسعار وفق منحني فيليبس
91	الفرع الثاني: منحني فيليبس ومشكلة الركود التضخمي
96	الفصل الثالث: سياسات الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019
96	تمهيد الفصل الثالث
97	المبحث الأول: مضمون البرامج التنموية للإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2019
97	المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
104	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009
108	المطلب الثالث: برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014
111	المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019
115	المبحث الثاني: تقييم الآثار الاقتصادية لسياسات الإنعاش الاقتصادي
115	المطلب الأول: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي
122	المطلب الثاني: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل
126	المطلب الثالث: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على التضخم
131	المطلب الرابع: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على التوازن الخارجي
139	المبحث الثالث: النقائص المتعلقة بتنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادية وتحديات تمويلها
138	المطلب الأول: عدم التحكم في آجال تنفيذ المشاريع المبرجة
144	المطلب الثاني: عدم التحكم في تكاليف المشاريع المبرجة
147	المطلب الثالث: إشكالية تمويل برامج الاستثمارات العمومية
155	الفصل الرابع: تحليل أثر سياسات الإنعاش الاقتصادي باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام
155	تمهيد الفصل الرابع
156	المبحث الأول: الجانب النظري لنماذج التوازن العام المحاسبية
156	المطلب الأول: ماهية نماذج التوازن العام المحاسبية
156	الفرع الأول: تعريف نماذج التوازن العام المحاسبي

فهرس المحتويات

157	الفرع الثاني: مميزات استخدام نماذج التوازن العام المحاسبية
159	المطلب الثاني: خطوات تطبيق نموذج التوازن العام المحاسبي
161	المطلب الثالث: نموذج التوازن العام المستخدم في الدراسة
168	المبحث الثاني: تطبيق نموذج التوازن العام على الاقتصاد الجزائري
169	المطلب الأول: إعداد مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري
169	الفرع الأول: بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية
170	الفرع الثاني: تحليل بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية
181	المطلب الثاني: تحليل نتائج معايرة معاملات نموذج التوازن العام المحاسبي للاقتصاد الجزائري
188	المطلب الثالث: تشكيل سيناريوهات سياسات الإنعاش الاقتصادي
189	الفرع الأول: المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي
192	الفرع الثاني: قياس الحجم الأمثل للإنفاق للاقتصاد الجزائري
197	الفرع الثالث: تشكيل السيناريوهات وفق الحجم الأمثل للإنفاق العام
198	المبحث الثالث: محاكاة أثر سياسات الإنعاش الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري
198	المطلب الأول: محاكاة الآثار الاقتصادية لطرق التمويل المختلفة
198	الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للتمويل باستخدام الضرائب المباشرة
200	الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للتمويل بالضرائب غير المباشرة
206	المطلب الثاني: محاكاة الآثار الاقتصادية للتوسع في الإنفاق الحكومي
206	الفرع الأول: رفع الإنفاق العام في القطاع الأكثر طلبا لعوامل الإنتاج
211	الفرع الثاني: رفع الإنفاق العام في القطاع الأقل طلبا للمدخلات الوسيطة
216	الفرع الثالث: رفع الإنفاق العام في القطاع الأقل طلبا للواردات
221	الفرع الرابع: رفع الإنفاق العام في القطاع الأكثر مساهمة في القيمة المضافة
226	الفرق الخامس: المفاضلة بين السيناريوهات
227	خلاصة الفصل الرابع
233	الخاتمة العامة
236	المراجع
	الملاحق

قائمة

الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
12	التصنيفات المختلفة للإنفاق الحكومي	1-1
19	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش الاقتصادي	2-1
41	منحنى الكفاية الحدية لرأس المال في المنشأة الإنتاجية	3-1
52	طريقة تحديد منحنى IS بيانيا	1-2
55	اشتقاق منحنى LM بيانيا	2-2
57	التوازن الكلي في نموذج IS-LM	3-2
60	أثر السياسة المالية التوسعية وفق نموذج IS-LM	4-2
61	أثر السياسة المالية التوسعية في الوضعية الكيترية	5-2
62	أثر السياسة المالية التوسعية في الحالة الكلاسيكية	6-2
63	اشتقاق منحنى السياسة النقدية MP	7-2
65	منحنى IS في حالة وجود وعدم وجود فروق أسعار الفائدة	8-2
66	التوازن الكلي وفق نموذج IS-MP	9-2
67	فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي وفق منحنى IS-MP	10-2
68	التأثيرات الاقتصادية طويلة الأجل لسياسة الإنعاش الاقتصادي وفق IS-MP	11-2
69	تأثير سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل مصيدة السيولة وفق IS-MP	12-2
72	اشتقاق منحنى BP	13-2
73	منحنى التوازن الاقتصادي الكلي وفق نموذج IS-LM-BP	14-2
74	سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل سعر الصرف الثابت مع درجة عالية لحرية انتقال رؤوس الأموال	15-2
75	سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل سعر الصرف الثابت والحرية غير التامة لانتقال رؤوس الأموال	16-2
77	سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل سع الصرف المرن مع درجة عالية لحرية انتقال رؤوس الأموال	17-2
78	سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل سعر الصرف المرن والحرية غير التامة لانتقال رؤوس الأموال	18-2
80	الاشتقاق البياني لمنحنى الطلب الكلي	20-2
82	الاشتقاق البياني لمنحنى العرض الكلي	21-2

قائمة الأشكال

83	الأوضاع المحتملة لمنحنى العرض الكلي	22-2
84	التوازن العام لنموذج الطلب الكلي العرض الكلي	23-2
85	سياسة الإنعاش الاقتصادي في حالة جمود الأجور والأسعار	24-2
87	سياسة الإنعاش الاقتصادي في الأجل الطويل	25-2
88	سياسة الإنعاش الاقتصادي في حالة جمود الأجور ومرونة الأسعار	26-2
89	سياسة الإنعاش الاقتصادي في حالة مرونة الأجور والأسعار	27-2
91	منحنى فيليبس للعلاقة بين البطالة والتضخم	28-2
116	تطور معدل النمو الاقتصادي وحجم الاستثمارات العمومية للفترة 2001-2019	1-3
118	تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في PIB ومعدل النمو القطاعي له للفترة 2001-2019	2-3
119	تطور نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في PIB ومعدل النمو القطاعي له للفترة 2001-2019	3-3
120	تطور نسبة مساهمة قطاع الأشغال العمومية في PIB ومعدل النمو القطاعي له للفترة 2001-2019	4-3
121	تطور نسبة مساهمة قطاع الخدمات في PIB ومعدل النمو القطاعي له للفترة 2001-2019	5-3
122	تطور نسبة مساهمة القطاع الصناعي في PIB ومعدل النمو القطاعي له للفترة 2001-2019	6-3
129	تطور الأجور الكلية، الأجور في القطاع العام ومعدل التضخم	7-3
131	تطور واردات السلع والخدمات بالمقارنة مع التضخم	8-3
134	تطور رصيد الحساب الجاري وتقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف للفترة 2000-2018	9-3
172	الطلب على العمالة في القطاعات الاقتصادية	1-4
173	الطلب على رأس المال في القطاعات الاقتصادية	2-4
174	تركيبة عوائد القطاع العائلي	3-4
175	تركيبة الضرائب	4-4
176	تركيبة الضرائب على الإنتاج	5-4

قائمة الأشكال

175	الضرائب على المبيعات والرسوم الجمركية في القطاعات الاقتصادية	6-4
176	واردات السلع والخدمات في القطاعات الاقتصادية	7-4
177	الاستهلاك الوسيط حسب القطاعات الاقتصادية	8-4
178	نسبة الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات عند مختلف الوكلاء	9-4
179	صادرات السلع والخدمات حسب القطاعات الاقتصادية	10-4
180	توزيع الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية	11-4

قائمة

الجزء اول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
98	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	1-3
99	القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	2-3
101	القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية	3-3
101	القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية	4-3
103	الإصلاحات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	5-3
105	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	6-3
108	مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014	7-3
112	توزيع المخصصات الاستثمارية للفترة 2015-2019	8-3
122	تطور حجم ونسب التشغيل والبطالة خلال الفترة 2001-2019	9-3
123	تطور هيكل التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2019	10-3
127	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2001-2019	11-3
131	تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2019	12-3
135	تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 2000-2019	13-3
137	تطور رصيد حساب رأس المال، أسعار الصرف وأسعار الفائدة خلال الفترة 2001-2019	14-3
139	مستوى تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2016	15-3
141	مستوى تنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية لسنة 2017	16-3
143	مستوى تنفيذ نفقات الاستثمار العمومي لسنة 2018	17-3
144	المشاريع الاستثمارية غير المنفذة إلى غاية 31 ديسمبر 2018	18-3
145	عمليات إعادة تقييم مشاريع التجهيز العمومية لمجموعة من الدوائر الوزارية	19-3
148	تطور هيكل الإيرادات الجبائية والاستثمارات العمومية للفترة 2000-2020	20-3
150	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات ورصيد الموازنة العامة	21-3
162	رموز ومتغيرات مجموعة الإنتاج	1-4
170	التمثيل الهيكلي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية	2-4
179	الهامش التجاري في القطاعات الاقتصادية	3-4

قائمة الجداول

181	نتائج تعيير معلمات معادلات مجموع الإنتاج	4-4
183	نتائج تعيير معلمات مجموعة الدخل الادخار	5-4
183	معدلات الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية	6-4
184	نتائج تعيير معلمات مجموعة الطلب	7-4
186	نتائج تعيير معلمات مجموعة التجارة الدولية (جانب العرض)	8-4
187	نتائج تعيير معلمات مجموعة التجارة الدولية (جانب الطلب)	9-4
193	اختبارات الاستقرار لديكي فولر وفيليب بيرون	10-4
194	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك	11-4
195	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL	12-4
195	نتائج تقدير العلاقة طويلة المدى لنموذج ARDL	13-4
196	الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر	14-4
198	أثر الزيادة في الضرائب المباشرة على مجموعة الدخل الادخار	15-4
199	أثر الزيادة في الضرائب المباشرة على مجموعة الطلب	16-4
201	أثر الزيادة في الضرائب غير المباشرة على مجموعة الأسعار	17-4
202	أثر الزيادة في الضرائب غير المباشرة على مجموعة التجارة الدولية	18-4
203	أثر الزيادة في الضرائب غير المباشرة على مجموعة الإنتاج	19-4
204	محاكاة أثر الزيادة في الضرائب غير المباشرة على مجموعة الطلب	20-4
206	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في قطاع الصناعات المتنوعة على مجموعة التجارة	21-4
208	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في قطاع الصناعات المتنوعة على مجموعة الإنتاج	22-4
209	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في قطاع الصناعات المتنوعة على الضرائب غير المباشرة	23-4
210	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في قطاع الصناعات المتنوعة على مجموعة الدخل الادخار	24-4
211	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في قطاع الصناعات المتنوعة على مجموعة الطلب	25-4
212	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في قطاع ISMMEE المتنوعة على مجموعة التجارة	26-4

قائمة الجداول

213	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في قطاع ISMMEE على مجموعة الإنتاج	27-4
214	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في قطاع ISMMEE على الضرائب غير المباشرة	28-4
215	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في قطاع ISMMEE على مجموعة الدخل الادخار	29-4
215	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في قطاع ISMMEE على مجموعة الطلب	30-4
216	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في قطاع الماء والطاقة على مجموعة التجارة	31-4
217	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في قطاع الماء والطاقة على مجموعة الإنتاج	32-4
218	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في قطاع الماء والطاقة على الضرائب غير المباشرة	33-4
220	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في قطاع الماء والطاقة على مجموعة الدخل الادخار	34-4
220	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في قطاع الماء والطاقة على مجموعة الطلب	35-4
221	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في القطاع الفلاحي على مجموعة التجارة	36-4
222	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في القطاع الفلاحي على مجموعة الإنتاج	37-4
223	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في القطاع الفلاحي على الضرائب غير المباشرة	38-4
224	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في القطاع الفلاحي على مجموعة الدخل الادخار	39-4
225	محاكاة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي في القطاع الفلاحي على مجموعة الطلب	40-4
226	قيمة المضاعف الكييزي في السيناريوهات المطبقة	41-4

قائمة

الملاحق

العنوان	رقم الملحق
مصفوفة المحاسبة الإجتماعية لسنة 2019	1
جدول المدخلات المخرجات لسنة 2019	2
الجدول الاقتصادي التجميعي لسنة 2019	3
كتابة نموذج التوازن العام وفق ترميز GAMS	4
نتائج معايرة معلمات نموذج التوازن العام	5
اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لسلسلة لوغار يتم إجمالي الناتج المحلي	6
اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لسلسلة لوغار يتم الإنفاق الحكومي	7
اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لسلسلة لمربع لوغار يتم الإنفاق الحكومي	8
اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound test)	9
نموذج العلاقة طويلة المدى ونموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL	10
اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي للأخطاء	11
اختبار White لثبات تباين الأخطاء	12
التوزيع التراكمي لمربعات الأخطاء	13
اختبار jarck-berra لطبيعية سلسلة الأخطاء	14
اختبار RAMSEY RESET لملائمة الشكل الدالي	15
بيانات الدراسة القياسية	16

المقدمة

1- تمهيد:

يعد موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أبرز المواضيع الاقتصادية محلاً للمناقشة والجدل من قبل المفكرين الاقتصاديين وأصحاب القرار، وذلك تبعاً لطبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الاقتصاديات المختلفة، فنجد أن تعاقب الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد بين آونة وأخرى كانت المسهم الرئيسي في تغيير معالم الفكر الاقتصادي وتوجهاته، فبعد إخفاق الفكر الكلاسيكي في علاج أزمة الكساد والذي كانت مبادئه تقوم على الحرية التامة للأسواق والامتناع عن أي تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي، ظهر الفكر الكيترتي الذي أعطى مبرراً للدولة للتدخل في الاقتصاد لعلاج حالات الركود والكساد.

في هذا السياق نادى كيتز بضرورة دعم الطلب الكلي واعتبره المحدد الرئيسي لمستوى النشاط الاقتصادي، عبر استخدام أدوات السياسة المالية فيما تعرف بسياسة الإنعاش الاقتصادي، وهي سياسة اقتصادية تظهر بشكل دوري في فترة الأزمات الاقتصادية والفترات التي تتسم بضعف معدلات النمو الاقتصادي، وتهدف إلى تحفيز الطلب الكلي بما يسهم في إعادة تنشيط الاقتصاد ورفع معدلات الإنتاج والاستخدام، وتتخذ من التوسع في النفقات العامة أداة رئيسية لها.

وبالإضافة للآثار الإيجابية الظرفية التي تحدثها السياسة الكيترية على مستويات الاستهلاك والاستثمار من جهة، يرى بعض الاقتصاديين وعلى رأسهم بارو أنه يمكن للتوسع في الاستثمارات العمومية أن يكون له دور واسع النطاق في تطوير العرض الكلي على المدى الطويل من خلال تحسين هياكل الاقتصاد الضرورية لسير النشاط الاقتصادي بما يؤدي إلى زيادة ربحية الشركات وتخفيف سوق العمل وزيادة إنتاجية وتنافسية المؤسسات الوطنية عبر وفورات الحجم التي تولدها عملية الاستثمارات العمومية.

وعلى النقيض من ذلك ينتقد آخرون وعلى رأسهم النقديون والنيوكلاسيك السياسة الكيترية ويعتبرونها مشوهاً لنشاط القطاع الخاص وسبباً في عدم الاستقرار الاقتصادي، بحجة أن القطاع العام يتسم بعدم الكفاءة في توجيه الإنتاج وإعادة تخصيص الموارد، حيث أن العقلانية والرشادة التي يتميز بها الأعوان الاقتصاديين وحدها التي تكفل تحقيق التوازن الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فإن الآثار السلبية لطرق التمويل المختلفة ستعمل على إزاحة نشاط القطاع الخاص بنفس مقدار التوسع في نشاط القطاع العام.

وبين مؤيد ومعارض للسياسة الكيترية فيما يتعلق بفعاليتها وحقيقة آثارها الاقتصادية، يرى البعض الآخر أن فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي تتحدد بالدرجة الأولى بمستوى التوسع في الإنفاق الحكومي وطريقة تمويله وتخصيصاته على النحو الذي يؤدي إلى إعادة توزيع الموارد بطريقة تسمح بإنعاش وتحفيز حركة النشاط الاقتصادي من خلال التفاعلات الاقتصادية التي تحدث داخل أجزاء الاقتصاد الوطني.

وبهدف تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي، عمدت الجزائر إلى تبني السياسة الكيترية منذ مطلع الألفية، من خلال التوسع في نفقاتها الاستثمارية العمومية، في شكل برامج ومخططات تنموية مخصصة لمجموعة من القطاعات، معتمدة في تمويلها على عائداتها النفطية في ظل تراجع مساهمة المداخيل الأخرى، وعلى الرغم من ضخامة تلك البرامج التنموية إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يواجه تحديات عديدة في ظل تذبذب العائدات النفطية وعدم توفر المرونة الكافية للجهاز الإنتاجي في امتصاص الزيادة في الطلب الكلي كما ترى بذلك عديد الدراسات السابقة للموضوع.

إن الجمود الذي يعاني منه الجهاز الإنتاجي في ظل توفر الموارد العاطلة لا يمكن أن يفسر إلا بوجود اختلالات هيكلية في المستويات الجزئية للنشاط الاقتصادي، وهو الأمر الذي يقتضي منا فهم سلوك الوحدات الاقتصادية الجزئية داخل الاقتصاد وتحليل أهم الروابط والتفاعلات الاقتصادية التي تحكمها بالإضافة إلى معرفة التدفقات السلعية بمختلف أشكالها من وإلى القطاعات بهدف الوصول للفعالية المثلى لسياسة الإنعاش الاقتصادي، ولهذا جاءت الدراسة كمحاولة للإجابة على إشكالية البحث التالية: **ماهي أهم الآثار الاقتصادية لسياسات الإنعاش الاقتصادي باستخدام نموذج التوازن العام الحاسي؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي الأداة المثلى لتحفيز النشاط الاقتصادي؟
- ماهي طريقة التمويل المثلى لسياسات الإنعاش الاقتصادي؟
- كيف تؤثر سياسة الإنعاش الاقتصادي الممولة بالضرائب على الموازنة العامة للدولة؟
- هل تعطي نماذج التوازن العام نفس نتائج النماذج الاقتصادية الكلية؟

3- فرضيات الدراسة: للإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- يعتبر التوسع في النفقات الحكومية الأداة المثلى لتحفيز النشاط الاقتصادي في الجزائر .

- تتمثل طريقة التمويل المثلى لسياسة الإنعاش الاقتصادي في التمويل باستخدام الضرائب غير المباشرة.
- تؤدي سياسة الإنعاش الاقتصادي الممولة باستخدام الضرائب إلى آثار سلبية على الموازنة العامة للدولة
- تعطي نماذج التوازن العام نتائج أكثر دقة وتفصيلا من نماذج الاقتصاد الكلي.

4- أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية سياسات الإنعاش الاقتصادي وموقعها ضمن السياسات الاقتصادية للحكومة في ظل الاعتمادات المالية المعتبرة التي خصصت لها، بالإضافة إلى أهميتها ودورها كداعم للنمو الاقتصادي ومعالج لحالات الركود و التراجع في النشاط الاقتصادي.

5- أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إبراز الخلفية النظرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي والتعرف على أهم آثارها وشروط نجاحها في تحقيق الأهداف التي بنيت من أجلها.
- تقييم شامل للبرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 وتحليل نتائجها على مستوى الاقتصاد من حيث تأثيراتها على مستويات الإنتاج، العمالة، التضخم والتوازن الخارجي.
- الوقوف على أهم النقائص والأخطاء التي رافقت تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- معرفة الخصائص الهيكلية للاقتصاد الوطني عبر تحليل معلمات نموذج التوازن العام وتحليل أهم قنوات انتقال تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على الوحدات والقطاعات الاقتصادية.
- إيجاد طريقة التمويل المثلى لسياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل تذبذب العائدات النفطية وعدم استقرارها
- البحث عن المستوى والتخصيص المثليين للإفناق العام اللذان يضمنان تعظيم المنافع الاقتصادية للتوسع الحكومي.

6- دوافع اختيار البحث: يعود سبب اختيارنا لموضوع البحث لمجموعة من الأسباب نوجزها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في استخدام هذا النوع من النماذج كونها تعتبر أداة كمية مفيدة في تقييم السياسات الاقتصادية المتنوعة
- التعرف على ملامح وسمات الاقتصاد الجزائري وأهم العراقيل التي تحول دون انطلاقته المنشودة

- الرغبة في إيجاد السبل الكفيلة بالنهوض بالاقتصاد الجزائري لتحقيق نمو اقتصادي مستدام
- تعميق المعارف فيما يخص نماذج التوازن العام ومجالات استخدامها

7- منهج الدراسة: تماشيا مع طبيعة الموضوع تم اعتماد المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل بحيث يتم استخدام أداة الوصف للتعرف على الجانب النظري للدراسة و وصف أهم المفاهيم المتعلقة بها، كما نعتد على أداة التحليل من خلال قراءة نتائج تطبيق نموذج التوازن العام للوصول في الأخير لجملة من التوصيات المتعلقة بإشكالية الدراسة.

8- حدود الدراسة : تخص الدراسة حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة التي شهدت تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي وهي الفترة 2001-2019 وهذا بالنسبة للفصل التحليلي، أما الدراسة التطبيقية من حيث بناء نموذج التوازن العام ومصفوفة المحاسبة الاجتماعية فتأخذ سنة 2019 كسنة أساس باعتبارها آخر سنة تم تحصيل البيانات خلالها.

9- الدراسات السابقة: تم الإطلاع على مجموعة من الدراسات الأجنبية والعربية ذات الصلة بالموضوع أهمها ما يلي:

الدراسات الأجنبية:

دراسة **Yose Rizal Damuri** سنة 2003 عبارة ورقة علمية منشورة في " Centre for Strategic and International Studies, Jakarta, Indonesia" معنونة بـ "**The Impact of Fiscal Policy on Income Distribution and Poverty: A Computable General Equilibrium Approach for Indonesia**"، تبحث الدراسة عن السبل التي يمكن من خلالها إعادة توزيع الدخل للفئات محدودة الدخل والفقيرة باعتبارها أكثر الفئات معاناة من الصدمات الاقتصادية دون غيرها من الفئات، من أجل ذلك تحلل الدراسة نتائج ثلاثة سيناريوهات أساسية يتمثل السيناريو الأول في رفع الإنفاق العام بـ 20% عن طريق العجز، في السيناريو الثاني والثالث تم زيادة الإنفاق العام بنفس النسبة 20% وتمويله باستخدام ضرائب الدخل و ضرائب المبيعات على التوالي، تكشف نتائج الدراسة أن التوسع المالي يؤدي إلى تراجع الفقر إذا ما تم تمويله عبر زيادة عجز الميزانية، في حين يؤدي التمويل باستخدام ضرائب الدخل والمبيعات إلى نتائج عكسية.

دراسة **James Giesecke** سنة **2009** ورقة علمية منشورة في مركز الدراسات السياسية بجامعة موناخ أستراليا، بعنوان " **short term gain long term pain Impact of New Zealand's fiscal stimulus A dynamic general equilibrium analysis** "، تهدف الدراسة لكشف أثر سياسات التحفيز المالي في الأجلين القصير والطويل على الاقتصاد النيوزيلاندي، باستخدام نموذج التوازن العام الديناميكي القابل للحساب، عن طريق المفاضلة بين ثلاث أدوات للتحفيز المالي هي تخفيض الضرائب على أجور العمال، تخفيض ضرائب أصحاب الأعمال أو التوسع في الإنفاق العام على البنية التحتية، مع افتراض أن التحفيز المالي يمول عن طريق الاستدانة الخارجية وأن الحكومة ستحتاج إلى رفع الضرائب أو تخفيض إنفاقها بعد تعافي الاقتصاد للتعامل مع عجز الموازنة العامة وتفاقم صافي الديون الخارجية مستقبلاً، وتخلص الدراسة إلى أن جميع سياسات التحفيز المالي تؤدي لآثار إيجابية على التشغيل، الاستهلاك والإنتاج في الأجل القصير لكن آثارها ستنعكس في الأجل الطويل عند التخلي عن السياسة التوسعية، في حين أن الإنفاق العام على البنية التحتية يعتبر المبادرة التي تحقق أفضل عائد على المدى القصير والطويل بسبب مكاسب الإنتاجية التي ستحدث عند تحسن البنية التحتية في المدى الطويل.

دراسة **Mohamed Bayouhd** لسنة **2012** وهي عبارة أطروحة دكتوراه من جامعة لافال بفرنسا بعنوان **INVESTISSEMENT EN INFRASTRUCTURE PUBLIQUE ET " CROISSANCE EN TUNISIE: UNE ANALYSE EN ÉQUILIBRE GÉNÉRAL CALCULABLE"**، تستخدم الدراسة نموذج التوازن العام الديناميكي لكشف تأثير الاستثمارات العمومية في البنية التحتية على النشاط الاقتصادي وتحديد طريقة التمويل والتخصيص اللذان يضمنان التحفيز الأمثل للنمو في الاقتصاد التونسي، وتميز الدراسة بين ثلاث أنواع من البنية التحتية تتمثل في البنية التحتية الزراعية، البنية التحتية للنقل والاتصالات، البنية التحتية الاجتماعية، وتفاضل بين طريقتين لتمويل التوسع في استثمارات البنية التحتية تتمثل في التمويل باستخدام الائتمان الداخلي و التمويل باستخدام ضرائب المبيعات، تبين الدراسة أن التوسع في الاستثمارات المخصصة لقطاع النقل والاتصال و الممول باستخدام ضرائب المبيعات يعطي أفضل النتائج على إجمالي الناتج المحلي بالرغم من الآثار السلبية على التوازن الخارجي.

دراسة ramos mabugu سنة 2013 عبارة عن مقالة علمية منشورة في مجلة (journal of economic modeling, N°31) ، بعنوان " Impact of fiscal policy in an intertemporal CGE model for South Africa " ، وتهدف هذه الدراسة إلى كشف الآثار الاقتصادية للسياسة المالية التوسعية المتمثلة في رفع النفقات العمومية على اقتصاد جنوب إفريقيا باستخدام نموذج التوازن الديناميكي العام، وتتجه الورقة نحو القيود التي تواجهها الحكومة في تمويل نفقاتها العمومية من خلال المفاضلة بين ثلاث طرق للتمويل التوسع في النفقات العمومية وهي التمويل باستخدام الضرائب المباشرة ، أو التمويل باستخدام الضرائب غير المباشرة، أو التمويل باستخدام القروض، والبحث عن الطريقة التي تضمن أكبر فعالية للسياسة المالية التوسعية، وتظهر نتائج المحاكاة أن التأثير الأكثر أهمية يتجلى في تمويل النفقات العمومية من خلال زيادة الديون الخارجية، بالرغم من أن هذا الإجراء يطرح مشكل ارتفاع نسبة الدين في المستقبل، في حين أنه إذا اختارت الدولة التمويل باستخدام الضرائب المباشرة أو غير المباشرة فإن ذلك سيحد من التأثيرات الإيجابية للسياسة المالية التوسعية من خلال الآثار السلبية التي تحدثها الضرائب على مستويات الاستهلاك والاستثمار.

الدراسات العربية:

دراسة ابتسام علي رجوب سنة 2014 وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بجامعة دمشق، سوريا معنونة بـ " استخدام نماذج التوازن العام لدراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم الجمركية في الجمهورية العربية السورية " وتهدف إلى دراسة الآثار الاقتصادية لتخفيض الضرائب على الاقتصاد السوري من خلال تحليل نتائج المحاكاة ثلاث سيناريوهات أساسية ، السيناريو الأول يتمثل في تخفيض الضرائب المباشرة بـ 4,9%، السيناريو الثاني يتمثل في تخفيض الضرائب غير المباشرة بـ 6,25% أما السيناريو الثالث يتمثل تخفيض الرسوم الجمركية بـ 6,25، تبين نتائج المحاكاة أن جميع التخفيضات الضريبية السابقة تؤدي إلى زيادة الإنتاج، التشغيل والاستهلاك بالإضافة إلى دورها في تحسين العوائد الضريبية بنسب متباينة، حيث يعطي السيناريو الثالث أفضل العوائد الاقتصادية على المتغيرات السابقة.

دراسة وليد العايب سنة 2018 عبارة عن أطروحة دكتوراه بجامعة سطيف، الجزائر بعنوان " دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن الهيكلي والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية دراسة تطبيقية باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري 2018 " تستخدم هذه الدراسة نموذج التوازن العام الحسابي للبحث عن المزيج الأمثل للسياسات الاقتصادية لعلاج الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد

الجزائري باعتباره قطاعا ريعي، وتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي، وتصل الدراسة أن السياسة الكفيلة بذلك تتمثل في تخفيض الضرائب على الإنتاج بـ 80 % مقابل زيادة الضرائب المباشرة بـ 40 % و الرسوم الجمركية بـ 70 % مع العمل على تخفيض العجز التجاري بـ 80 %، حيث تؤدي هذه السياسات لجملة من الآثار الإيجابية على الإنتاج والاستهلاك مع تحسن نسبي في الصادرات خارج المحروقات التي ارتفعت بـ 128 % في القطاع الصناعي و 29 % في القطاع الفلاحي .

دراسة العربي جدي سنة 2019 عبارة عن أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر بعنوان " أثر تغيرات المعدلات الضريبية على النشاط الاقتصادي دراسة تقييمية لحالة الجزائر بتطبيق نموذج التوازن العام الحسابي " تهدف الدراسة لقياس الآثار الاقتصادية للضرائب المباشرة وغير المباشرة باستخدام نموذج توازن عام محاسبي يستند في تعبير معالمها على مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لسنة 2014، حيث تقوم الدراسة بتحليل الآثار الناجمة عن ثلاث سيناريوهات، السيناريو الأول يتمثل في رفع معدل الضريبة على القيمة المضافة TVA بـ 2 %، السيناريو الثاني يتمثل في رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG بـ 2 %، في حين يتمثل السيناريو الثالث في تخفيض الضرائب على أرباح الشركات IBS بـ 2 % ، وقد أظهرت نتائج المحاكاة الأولى والثانية أن رفع ضرائب الدخل والضرائب على القيمة المضافة أدت إلى ارتفاع دخل القطاع الحكومي وادخاره على حساب انخفاض دخل وادخار الأسر والمؤسسات مما أدى إلى انخفاض الطلب الاستهلاكي والاستثماري، في حين أدى السيناريو الثالث إلى ارتفاع دخل الشركات دون أن يؤثر ذلك على هيكل الطلب الكلي.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تبحث عن السياسة التي تعظم العوائد الاقتصادية على النشاط الاقتصادي من خلال المفاضلة بين أداتين لسياسة الإنعاش الاقتصادي وهي التخفيضات الضريبية أو الإنفاق الحكومي مع تقدير المستوى الأمثل لهذه الأداة، والبحث عن طريقة التمويل والتخصيص الذي يعطي أكبر أثر على النشاط الاقتصادي اعتمادا على مؤشر المضاعف الكييزي.

10- هيكل الدراسة: بغرض الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول يحتوي الفصلين الأولين على الجانب النظري للدراسة في حين يحتوي الفصلين الثالث والرابع على الدراسة الميدانية كما يلي:

الفصل الأول: سيقدم هذا الفصل لمحة عامة عن سياسة الإنعاش الاقتصادي من حيث تعريفها أدواتها وآلية تأثيرها على النشاط الاقتصادي في حالات الركود، مع التطرق لوجهات النظر المتعددة لهذه السياسة من قبل المدارس الاقتصادية المختلفة .

الفصل الثاني: يبرز هذا الفصل الجانب النظري للآثار الاقتصادية الناجمة عن تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ، حيث يتناول المبحث الأول لهذا الفصل تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على الناتج وسعر الفائدة وفق نموذج IS-LM، أما المبحث الثاني فيتناول تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على حركة التجارة الخارجية وعلى انتقال رؤوس الأموال في ظل أنظمة الصرف المختلفة وفق نموذج ماندل فلمنج، ليخصص المبحث الأخير من هذا الفصل لآثار سياسة الإنعاش الاقتصادي على الناتج والمستوى العام للأسعار في ظل المقايضة التي تحدث بين البطالة والتضخم.

الفصل الثالث: يعرض الفصل الثالث تجربة الجزائر في تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهم نتائجها والأسباب التي حدثت من فعاليتها، حيث يخصص المبحث الأول للتعريف بمختلف برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة خلال الفترة 2001-2019 ومضمونها والمبالغ المخصصة لها، أما المبحث الثاني فهو مخصص لدراسة آثار برامج الإنعاش الاقتصادي على النمو، التشغيل، التضخم والتوازن الخارجي، ليخصص المبحث الأخير لإبراز أهم النقائص والتحديات التي رافقت تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية.

الفصل الرابع: يخصص الفصل الرابع لعرض الدراسة التطبيقية من خلال استخدام نموذج التوازن العام لتقييم الآثار الاقتصادية لسياسات الإنعاش الاقتصادي عبر ما تتيحه عملية المحاكاة واقتراح سياسة الإنعاش التي تعمل على التنشيط الأمثل للاقتصاد، حيث يتم في المبحث الأول التعرف على ماهية نماذج التوازن العام والنموذج المستخدم في الدراسة، أما المبحث الثاني فهو مخصص لبناء نموذج التوازن العام والتعرف على أهم سمات الاقتصاد الجزائري عبر تحليل المعلمات، ثم التعرف على مستوى الإنفاق الأمثل للاقتصاد الجزائري، أما المبحث الأخير من هذا الفصل فهو مخصص للمبحث عن أداة التمويل المثلى والتخصيص الأمثل للتوسع في الإنفاق الحكومي.

الفصل الأول:

سياسة الإنعاش
الاقتصادي كآلية
لعلاج حالات الركود
والكساد

تمهيد:

يشغل موضوع السياسات الاقتصادية أهمية متنامية في الفكر الاقتصادي باعتبارها تمثل أداة الدولة لتحقيق أهدافها المخططة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة، وقد تطور الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية تبعاً لتطور الوقائع الاقتصادية التي كانت سبباً في تحديد توجهاتها الفكرية، فنجد أن أزمة الكساد العظيم كانت المسهم الرئيسي في تنامي الدور أعطي للسياسة الاقتصادية كمحرك للنشاط الاقتصادي حسب ما يشير بذلك الفكر الكيترزي الذي يوصي بضرورة دعم الطلب الكلي عبر أدوات السياسة المالية في ما تعرف بسياسة الإنعاش الاقتصادي.

ولقد كان لهذه السياسة الدور البارز في انتشار الاقتصاديات الغربية من ويلات الكساد خلال ثلاثينات القرن الماضي، إلا أن التطورات الاقتصادية التي تلت فترة الكساد أدت إلى بروز مجموعة من النظريات الأخرى التي اختلف نظرتها لهذه السياسة كأداة لمواجهة الأزمات الاقتصادية، سنحاول في هذا المبحث الإلمام بالإطار النظري لهذه السياسة عبر التطرق للمباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية
- المبحث الثاني: الجانب النظري لسياسة الإنعاش الاقتصادي
- المبحث الثالث: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في علاج الركود الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية

تمثل السياسة الاقتصادية أداة الدولة لعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة، حيث شهد مجالها الكثير من الأفكار والنظريات من قبل المدارس الاقتصادية المختلفة، ولقد كان لظهور النظرية الكيترية الدور الأبرز في جعلها صلب القضايا الاقتصادية، نحاول من خلال هذا المبحث الإحاطة بمفاهيم السياسة الاقتصادية وأهدافها الرئيسية، وأهم الأدوات تستخدمها الأجهزة التنفيذية لتحقيق هذه الأهداف.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية

تعبر السياسة الاقتصادية عن سلوك السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي لتوجيهه نحو الأهداف المرغوبة، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات، وهي بذلك تمثل مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وللإحاطة بمفهوم السياسة الاقتصادية، يقتضي ذلك منا تعريفها والتعرف على مبادئها والعوامل التي تحد من فعاليتها بالإضافة لعرض أهم قواعدها.

الفرع الأول: تعريف السياسة الاقتصادية

تعرف السياسة الاقتصادية على أنها "مجموع الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها لتحقيق حملة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة"¹، وتمثل أساسا في القرارات التي تتخذها السلطات العمومية المتعلقة باستخدام وسائل التدخل الخاصة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير أو الطويل².

كما تعرف السياسة الاقتصادية على أنها "حزمة من الوسائل والتقنيات والتدابير المتخذة من طرف الدولة بهدف تنظيم الحياة الاقتصادية"³ والتي من شأنها تحديد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية المختلفة⁴.

كما تم تعريف السياسة الاقتصادية على أنها الوسيلة التي يتم التعامل بها لمعالجة المشكلات والقضايا الاقتصادية التي تواجه اقتصادا ما⁵ ومن هذه المشكلات: مشكلة الركود، التضخم، الفقر وغيرها.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 14.

² Jaque Mulle, *Economie manuel d'application* ; Paris ;Duond,2002 ; p 188.

³ صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي دراسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 467.

⁴ نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصادي (التحليل التجميعي)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 153.

⁵ سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات النقود والبنوك، جاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، 2004، ص 98.

كتعريف شامل للسياسة الاقتصادية يمكن اعتبار السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة من التدابير والقوانين التي تسطرها السلطات العامة والتي تعبر عن تصورها وموقفها للكيفية التي تدار بها الموارد الاقتصادية من أجل تعظيم المنفعة الاقتصادية والاجتماعية بأقل التكاليف على صعيد الموارد والزمن و تعكس الفلسفة الاقتصادية للسلطات العامة التي تسعى من خلالها لتحقيق الاهداف التي يصبو إليها المجتمع⁶.

الفرع الثاني: مبادئ السياسة لاقصادية

يتطلب تصميم السياسة الاقتصادية مراعاة مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن لها الفعالية والكفاءة في تحقيق الأهداف التي بنيت من أجلها ونوجز هذه المبادئ في ما يلي:

أولاً- التساوي العددي للأدوات والأهداف: يجب أن يتساوى عدد أدوات السياسة الاقتصادية مع عدد الأهداف المطلوب تحقيقها، فإذا كانت السياسة الاقتصادية لبلد ما تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف فيجب توفر ثلاث أدوات لتجسيدها بحيث لا ينبغي تحديد عدد أهداف أكبر من عدد الأدوات المتوفرة، فإذا كانت الأهداف المخططة تفوق الإمكانيات المادية والبشرية للبلد فإن ذلك يحول دون تحقيق بعض تلك الأهداف المسطرة، أما إذا كان عدد الأهداف أقل من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة فإن ذلك سيحول دون كفاءة السياسة الاقتصادية ، نظرا لبقاء جزء من الموارد الاقتصادية غير مستغلة مما ينعكس سلبا على الاقتصاد .

ثانيا- التنسيق بين الأهداف: ويعني هذا أن تكون السياسة الاقتصادية المخططة متكاملة ومتناسقة ، سواء كان في ما بين الأهداف أو فيما بين الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف، أو فيما بين الأهداف والوسائل معا⁷ حيث يجب على مصمم السياسة الاقتصادي أن يتجنب الوقوع في التناقضات و التعارض بين الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من تطبيق السياسة الاقتصادية، كما يتطلب هذا المبدأ عدم تخصيص أداة معينة لتحقيق هدف معين، ولكن يجب التنسيق بين عدد من الأدوات لتحقيق نفس العدد من الأهداف.

ثالثا- ترتيب الأهداف حسب أولويتها: ويقصد بذلك الفصل والتفريق بين الأهداف الأولية والأهداف الثانوية وحتى الأهداف الأولية لكل منها أولويته في التنفيذ بناء على الظرف الاقتصادي السائد، فالأهداف الأولية قد تكون شاملة مثل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع وتحقيق التوازن الداخلي و الخارجي بالإضافة إلى تحقيق استقرار في الأسعار، أما الأهداف الثانوية فهي الأهداف التي يمكن أن تعمل على تحقيق واحد أو أكثر

⁶أحمد حسين علي الهيتي، عمار عبد الهادي شلال، قياس وتحليل بعض مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية وعلاقتها مع نسبة الفقر في العراق للمدة 2004-2014، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 23، 2018، ص17.
⁷عريقات، حربي محمد، مقدمة في التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار زهران ، عمان ،1997، ص149.

من الأهداف الأولية ويتحدد بناء هذه الأهداف على هيكل السياسة الاقتصادية أو السعي لعلاج التناقض الموجودة بين الأهداف الأساسية⁸.

رابعاً- الشمولية ومراعاة الواقع الاقتصادي: يتطلب تصميم السياسة الاقتصادية أخذ الواقع الاقتصادي والاجتماعي السائد في البلد بعين الاعتبار، ويعتبر هذا المبدأ أحد الشروط الضرورية لضمان فعالية السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها، أما الشمولية فتعني أنه عند التخطيط لتنفيذ سياسة ما يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع ردّات الفعل المحتملة في الاقتصاد باعتباره وحدة مترابطة ومتكاملة تتفاعل أجزائه مع بعضها البعض⁹.

الفرع الثالث: حدود السياسة الاقتصادية

من الخطأ الاعتماد على السياسات الاقتصادية وحدها لتحقيق الغايات الاقتصادية المنشودة، فهي لا تعمل في بيئة معزولة، بل تؤثر و تتأثر بالعوامل الغير الاقتصادية التي قد تحد أو تزيد من درجة فاعليتها، ويشترط نجاحها في تحقيق أهدافها تحقق جملة من الفروض المعينة والبيئة الملائمة لنجاحها كتوفر الاستقرار السياسي والمؤسسات الملائمة و حيادية النظام القضائي وغيرها من العوامل وغالبا ما يؤدي غياب هذه الشروط إلى تواضع نتائج السياسات المتبناة، فبدون توفير البيئة الملائمة فإن علم الاقتصاد وحده لا يمكنه حل المشكلات غير الاقتصادية، ومن بين أهم العوامل التي تحد من فعالية السياسة الاقتصادية ما يلي¹⁰:

أولاً- عدم اليقين: لا يملك الاقتصاديون في العادة كافة المعلومات لحل المشاكل الاقتصادية الكلية التي توفر بدورها نتائج مختلفة لكيفية حل هذه المشاكل، و بالرغم من تقدم أنظمة المعلومات إلا أن البيانات لا تزال غير كافية للاقتصادي لاتخاذ القرار الاقتصادي السليم، لذا فإنه قد يثار السؤال التالي: هل من الأصلح في الحالة التي لا يتوفر فيها لدينا كافة الأجوبة أن لا نفعّل شيئاً بدلا من تبني سياسات اقتصادية قد يكون لها آثار عكسية على الاقتصاد والمجتمع؟

جانب آخر من مشكلة اللاحقين تتمثل في السلوك غير المتوقع للأعوان الاقتصاديين، حيث أن الاقتصادي يبني سياسته على افتراض العقلانية والرشادة، لكن سلوك الأعوان الاقتصاديين يمكن أن يخالف التوقعات المعقولة والمتوقعة، لذا فإنه من الضروري السعي قدر الامكان لمعرفة ردّات الفعل المحتملة للأعوان الاقتصاديين من خلال الاستفادة من السياسات السابقة وبالاستعانة والنظريات الاقتصادية المختلفة و الأدوات الاحصائية.

⁸عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ، ص82

⁹إيمان عطية ناصف و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 2003، ص 15.

¹⁰أحمد الكواز ، السياسات التنموية، سلسلة جسر التنمية ، العدد 71، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص9.

ثانيا- الفجوات الزمنية: أحد العوامل التي تحد من فعالية السياسة الاقتصادية يتمثل في الفاصل الزمني الذي يكون بين حدوث المشكلة وبين الأثر الفعلي للسياسة الاقتصادية المستخدمة في علاج المشكلة ويقسم الباحثون أن هناك ثلاث فجوات زمنية تتوزع على فترتي إبطاء أساسيتين هما فترة الإبطاء الداخلية وفترة الإبطاء الخارجية:¹¹

أ-فترة الإبطاء الداخلية: ترتبط فترة الإبطاء الداخلية بالفترة اللازمة لاتخاذ إجراءات السياسة الاقتصادية وتتضمن فجوتين هما فجوة الإدراك و فجوة القرار:

1- فجوة الإدراك تتمثل في الزمن الذي يقع بين حدوث المشكلة الاقتصادية و الوقت الذي يدرك

عنده صناع القرار أهمية اتخاذ القرار لمواجهة المشكلة، فإذا كانت المشكلة متوقعة و السياسة الاقتصادية اللازمة لعلاجها محددة مسبقا فإن فجوة الإدراك في هذه الحالة تعد سلبية.

2- فجوة القرار: تتمثل في الفترة التي تقع بين إدراك الحاجة لاتخاذ القرار والتنفيذ الفعلي لهذا القرار،

حيث يحتاج اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج المشكلة و مناقشتها من قبل الجهات الرسمية ومن ثم إقرارها بعض الوقت .

تختلف فترة الإبطاء الداخلية باختلاف نوع السياسة المتخذة في علاج المشكلة، و على العموم تكون الفترة أطول عندما تكون السياسة المطلوب تنفيذها تقييدية وانكماشية، وتكون الفترة أقصر عندما تكون السياسة المطلوب تنفيذها توسعية.

ب-فترة الإبطاء الخارجية: تمتد فترة الإبطاء الخارجية من تنفيذ السياسة الاقتصادية إلى غاية انتهاء آثارها، وتتسم بأنها تكون أطول من فترة الإبطاء الداخلية حيث يمكن أن تظهر إلى جانب الآثار المرغوبة آثار أخرى لا تظهر إلا بعد فترة متأخرة وتتضمن فترة الإبطاء الخارجية فجوة واحدة هي فجوة التأثير

1- فجوة التأثير: تتمثل فجوة التأثير في الزمن اللازم لتحقيق آثار السياسة الاقتصادية ، حيث تحتاج

السياسات الاقتصادية إلى وقت حتى تحقق أهدافها مثلا فإن بعض الدراسات تقدر أن آثار سياسة الإنفاق العام تبدأ من الشهر السادس، وبسبب الديناميكية التي يتميز بها النشاط الاقتصادي فإنه يمكن أن تؤدي الفجوات الزمنية إلى نتائج عكسية للسياسة الاقتصادية بسبب انتقال الاقتصاد من مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية إلى مرحلة أخرى.

¹¹محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، الطبعة الثانية، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2014، ص520.

ثالثا- العوامل السياسية: تمثل العوامل السياسية مشكلة لمصممي السياسات الاقتصادية فقد تكون السياسة اقتصادية المتبناة سليمة لكن يتم العدول عنها نتيجة الضغوط السياسية التي قد تكون من الأعلى أو من الأسفل فقد تقابل السياسة الاقتصادية بالرفض المجتمعي بالرغم من أنها تحقق مصالح عامة في الأجل الطويل ويكون هنا الضغط السياسي من أسفل، كما قد يأتي الضغط السياسي من سلطة أصحاب القرار لأنهم يرون أن تطبيق سياسة ما تضر بشعبيتهم، وكثيرا ما يغلب على السياسيين النظرة الحزبية الضيقة بحيث يغلبون المصلحة السياسية على المصلحة الاقتصادية وهنا يكون الضغط السياسي من أعلى.¹²

وقد ساهم عديد الباحثين في إبراز تأثير العوامل السياسية على تصميم السياسة الاقتصادية ولعل أهمها ترجع للاقتصادي مايكل كالاسكي سنة 1944، والتي تهتم بدراسة وتحليل العلاقة والتفاعل بين القرارات والسياسات الاقتصادية والاعتبارات السياسية، و بعبارة فهي تهدف إلى تحديد دور العوامل السياسية في تحديد اتجاهات السياسات الاقتصادية، للحكومة أثناء فترة الانتخابات تختار تطبيق سياسة مالية توسعية كزيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب من أجل زيادة حجم التوظيف وتخفيض معدل البطالة، ومن ثم إنشاء بيئة أعمال تشجع الأفراد للتصويت لصالح هذه الحكومة، غير أن هذا الانتعاش في النشاط الاقتصادي يسبب فجوة تضخمية يجعل الحكومة بعد إعادة انتخابها تتجه نحو كبح الطلب الكلي للقضاء على التضخم، و ذلك من خلال توليد انكماش في النشاط الاقتصادي الى ان يحين وقت الانتخابات القادمة وبهذا تكون سياسات الطلب الحكومية المحفزة بالأهداف السياسية سببا مباشرا لتقلبات النشاط الاقتصادي وهي ما تعرف بدورة الأعمال السياسية¹³.

ويعتبر الاقتصاديين هذا النوع من السياسات المدفوعة بأولويات السياسيين أنها سياسات انتهازية تغلب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة للمجتمع، فرجال السياسة لن يتورعوا عن تطبيق سياسات اقتصادية لتوفير البيئة الملائمة والمشجعة على انتخابهم من خلال استهداف البطالة على حساب معدلات عالية من التضخم مما يجعل الدورة الاقتصادية تبدو في حالة انتعاش، لكنهم بعد الظفر بالسلطة يلجئون إلى تطبيق سياسات اقتصادية تستهدف معدلات التضخم على حساب البطالة مما يجعل الدورة الاقتصادية في حالة انكماش بهدف كسب سمعة الكفاءة الاقتصادية.

¹² محمد عبد المومن، السياسة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية، حالة الجزائر 1963-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015-2016، 145.

¹³ محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، الأمين للنشر والتوزيع، 2012، ص513.

الفرع الرابع: سياسة المنهج المرن و سياسة منهج القواعد الثابتة

تتبع السياسة الاقتصادية منهج القواعد الثابتة إذا ما قرر أصحاب القرار بشكل مسبق تحديد القواعد التي تستجيب بها السياسة الاقتصادية للأوضاع الاقتصادية المختلفة مع الإلتزام باتباع هذه القواعد، في حين تتبع السياسة الاقتصادية المنهج المرن إذا كان لأصحاب القرار الحرية في تحديد شروط كل حالة من حالات المشاكل الاقتصادية على حدى واتخاذ ما يروونه مناسباً من السياسات الملائمة لزمن معين.¹⁴

قد يبدو من النظرة الأولى أن سياسة المنهج المرن تكون أفضل من سياسة القواعد الثابتة نظراً للمرونة المرتبطة بها فيما يخص التعامل مع تغير الظروف الاقتصادية، عكس سياسة القواعد الثابتة، لكن مشكلة المنهج المرن تتمثل في كونها لا تأخذ بعين الاعتبار عدم الاتساق الزمني، فقد يحدث أن يعلن أصحاب القرار مسبقاً عن السياسة المنتهجة بهدف التأثير على توقعات الأعوان الاقتصاديين، إلا أنهم قد يعدلوا عن هذه السياسة بعد قيام الوحدات الاقتصادية باتخاذ القرارات المتسقة مع توقعاتهم، حيث يكون الأعوان الاقتصاديين هنا تحت تأثير عدم الاتساق الزمني، الذي من شأنه أن يولد ظاهرة عدم مصداقية السياسات الاقتصادية بفعل تغيرها عبر الزمن وبالتالي فسوف لن تؤثر على توقعات الوحدات الاقتصادية، وهذا عكس منهج القواعد الثابتة التي تضمن مصداقية السياسة الاقتصادية، بالإضافة لذلك فإن منهج القواعد الثابتة يحمي الاقتصاد من انتهازية و نفعية السياسيين وعجزهم عن فهم الظواهر الاقتصادية عكس المنهج المرن الذي يتيح المجال لإقحام أهواء السياسيين في أهداف السياسة الاقتصادية واتجاهاتها¹⁵.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية

تتعدد وتختلف الأهداف التي يسعى مصممو السياسة الاقتصادية إلى تحقيقها باختلاف الدول، فالأهداف التي يسعى إلى تحقيقها بلد متقدم تتوفر على قدرات إنتاجية وتكنولوجية متطورة تختلف عن تلك الأهداف التي يسعى إليها بلد نامي ذو جهاز إنتاجي ضعيف ولا يمتلك البنية الأساسية المتطورة، لكن بالرغم من هذا الاختلاف يتفق الاقتصاديون على أن أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة تتمثل في أربع أهداف أساسية يمكن تلخيصها بأهداف المربع السحري لكالدور ونوجزها في ما يلي:

¹⁴ أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص 11.

¹⁵ محمد أحمد الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الفرع الأول - تحقيق النمو الاقتصادي:

و يتحقق النمو الاقتصادي من خلال ضمان الزيادة في الناتج القومي بالأسعار الثابتة عبر الزمن بنسبة تفوق الزيادة في معدل النمو السكاني¹⁶، بما يقود إلى زيادة مداخيل الأفراد وتحسين مستوياتهم المعيشية، و يتأتى ذلك من خلال تنمية الطاقات الإنتاجية المادية والبشرية للبلد ورفع كفاءتها.

ولم يكن النمو الاقتصادي ضمن أهداف السياسة الاقتصادية إلا بعد ظهور النظرية الكيترية وما تلاها من نماذج النمو الداخلي التي أشارت إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة الاقتصادية في تحريك معدلات النمو الاقتصادي باعتبارها أحد أهم العوامل الداخلية المحددة له¹⁷.

ويميز الاقتصاديون بين نوعين للنمو، نمو شامل ونمو كثيف، حيث يتحقق النمو الاقتصادي الشامل عندما تحقق دولة ما نموا اقتصاديا واسعا يشمل معظم القطاعات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي أما النمو المكثف فيحدث عندما يركز الإنتاج في قطاع معين دون غيره من القطاعات.

الفرع الثاني - تحقيق التشغيل الكامل

ويقصد بالتشغيل الكامل توفير العمل لجميع المؤهلين الذين يبحثون عن عمل بمعدلات الأجور السائدة مما يؤدي إلى زوال البطالة الإجبارية، إذ يجمع الاقتصاديين بأن زيادة التشغيل يعد أحد الأهداف الرئيسة التي يسعى خلفها أصحاب القرار، وقد ازدادت أهمية الأخذ بهذا الهدف من قبل حكومات البلدان المختلفة بعد أزمة الكساد الكبير خلال ثلاثينات القرن المنصرم، وحتى يتم تحقيق هذا الهدف، فإن الدولة تحرص على اتخاذ التدابير اللازمة لتجنيد الاقتصاد البطالة وما يرافقها من انحرافات من شأنها الاضرار بمستوى الدخل والإنتاج¹⁸، والتشغيل الكامل لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة صفري و إنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي للبطالة، وهذا كون القضاء الكلي على البطالة يبقى هدفا نظري يصعب تحقيقه في ظل تواجد فئة من العاطلين الذين يبحثون عن العمل باستمرار بسبب انتقائهم من وظيفة لأخرى أو الأفراد الجدد الذين يدخلون حديثا لسوق العمل، ويطلق على هذا النوع من البطالة بمعدل البطالة الطبيعي وغالبا ما تتراوح بين 6% و 4.5%.

¹⁶ماجدة قنديل، مصادر النمو الاقتصادي، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص 02.

¹⁷ Philippe Darreau, **Croissance et politique économique**, De Boeck edition 2002, P 26.

¹⁸نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسة الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ص 08.

الفرع الثالث - التحكم في التضخم:

يعتبر التحكم في التضخم أحد الأهداف الرئيسية التي تتمحور حولها السياسة الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويعتبر التحكم في العرض النقدي الأداة الأكثر استخداما لتحقيق هذا الهدف، حيث أن استقرار الأسعار لا يعني الجمود التام للأسعار وإنما تدخل الدولة للحيلولة دون ظهور اتجاه عام واضح طويل الأمد أو تقلبات حادة قصيرة الأجل، وعدم تحقيق هذا الهدف يؤدي إلى تشويه في المؤشرات الاقتصادية الأخرى المعتمدة من طرف صناع القرار، بالإضافة إلى تأثيرها السلبي على المتغيرات الأخرى كالتجارة، الاستهلاك والتشغيل، وان كان استهداف التضخم يتعارض عند كثير من الاقتصاديين مع أهداف أخرى مثل التشغيل¹⁹.

وعلى الرغم من أن المحافظة على ثبات مطلق في مستوى الأسعار في جميع الأوقات كما يرى بعض الاقتصاديين هي ذات فائدة حيث تسهل عملية التخطيط لدى المشاريع بسبب التيقن بالأسعار والتكاليف والأرباح المتوقعة، إلا أن الصعوبة في ذلك تكمن في عدم إمكانية المحافظة على أسعار ثابتة للسلع التي تدخل في احتساب المستوى العام للأسعار أي عدم ثبات أسعار السلع المكونة للرقم القياسي للأسعار نفسها²⁰.

الفرع الرابع - الحفاظ على التوازنات الخارجية:

ويقصد بذلك تحقيق التوازن في المعاملات التي تتم بين الاقتصاد الوطني وبقية العالم الخارجي، ويتحقق هذا الهدف تساوي مجموع التزامات الاقتصاد الوطني تجاه العالم الخارجي مع حقوقه خلال فترة معينة وهو ما يظهر في حساب ميزان المدفوعات²¹.

يتطلب تصميم السياسة الاقتصادية الكلية أخذ وضعية ميزان المدفوعات بعين الاعتبار حيث يعكس هذا الأخير موقف الاقتصاد الوطني تجاه باقي الاقتصاديات، حيث يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن حالة إلى تدهور قيمة العملة الوطنية، وبالتالي فإن المحافظة على توازن ميزان المدفوعات يعمل على استقرار العملة الوطنية وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن تدهور قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع

¹⁹بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص13.

²⁰عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الجزء الأول، مطبعة جامعة الموصل، 1984، ص388.

²¹فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية، الطبعة الأولى، 2015، ص16.

فواتير الاستيراد مما يزيد من حدة الأزمة بالخصوص في الدول النامية التي لا توفر اقتصاداتها بدائل للسلع المستوردة²².

المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية

تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلى الوسائل التي تستخدمها السلطات العمومية لتحقيق الأهداف المخططة، حيث أن نجاح أي سياسة اقتصادية يتوقف بالدرجة الأولى على مدى ملائمة وكفاءة الأداة المستخدمة لتحقيق الهدف المنشود، وتمثل هذه الأدوات في أدوات كل من السياسات المالية، النقدية والتجارية.

الفرع الأول: أدوات السياسة المالية

تعرف السياسة المالية على أنها "مجموعة من التدابير والإجراءات فيما يتعلق بحجم الإنفاق العام، التحويلات و الضرائب المختلفة بغية تحقيق أهداف محددة، من بينها التخفيف من تقلبات النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى المحافظة على معدل نمو اقتصادي مرتفع، و الحد من الارتفاع العشوائي والحاد للأسعار مع تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية"²³، كما تعرف السياسة المالية على أنها "نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية كالنفقات العامة والضرائب والرسوم والقروض العامة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بهدف إشباع الحاجات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"²⁴، وتمثل أهم أدوات السياسة المالية في:

أولاً- النفقات العامة: وتمثل في "المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام بهدف تلبية حاجة عامة"²⁵ وتعتبر أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، وتشمل جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل و تقسم إلى قسمين:

أ-نفقات حقيقية أو فعلية: وهي النفقات التي تتم بغرض الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية مثل مرتبات الموظفين و نفقات المشاريع الاستثمارية أو الرأسمالية، ويؤدي زيادة هذه النفقات العامة إلى زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني وتتضمن بدورها نوعين من النفقات²⁶:

²² فرد أم الخير، مدى صلاحية نماذج العرض الكلي والطلب الكلي في تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور حالة الجزائر (1970-2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2017، ص202.

²³ محمود يونس، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 5.

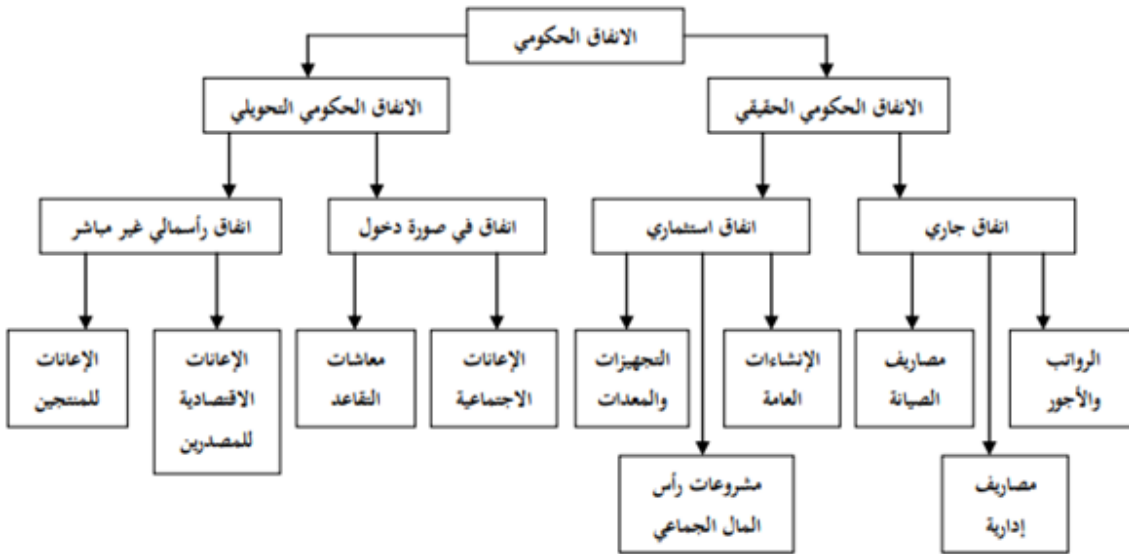
²⁴ يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2003، ص 5.

²⁵ فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 89.

²⁶ زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 1998، ص 44.

- النفقات الاستثمارية: وهي النفقات المخصصة لتكوين رؤوس الأموال العينية في المجتمع وتشمل جميع ما تنفقه الدولة على المعدات الرأسمالية والمشاريع الانتاجية والمصانع والمستشفيات والمدارس بحيث تساهم هذا النوع من النفقات في تراكم رؤوس الأموال وزيادة الانتاج الوطني.
- النفقات الاستهلاكية: وتعرف أيضا بنفقات التسيير، وتمثل النفقات الجارية التي تقوم بها الدولة لضمان سير الاعمال الحكومية وإشباع الحاجات الجارية مثل مرتبات موظفي الدولة، نفقات العدالة والأمن..الخ.
- ب- نفقات تحويلية: وهي النفقات التي يكون الهدف منها إعادة توزيع الدخل عبر فئات المجتمع ولا يترتب عنها مقابل من السلع والخدمات أو رؤوس الأموال كالإعانات والمنح والدعم الذي توفره الدولة لبعض فئات المجتمع.

الشكل 1-1: التصنيفات المختلفة للإنفاق الحكومي



المصدر: محمد عفر، أحمد فريد، الاقتصاد المالي الوضعي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 57.

ثانيا: الضرائب: وهي "اقتطاعات مالية تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين دون مقابل من أجل تغطية النفقات العامة وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ورفع مستوى رفاهية الأفراد"²⁷، وتصنف إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة حيث تشمل الضرائب المباشرة الضرائب التي تفرض على الدخل والثروات، أما الضرائب غير المباشرة فهي الضرائب التي تعنى بالتداول والإنفاق .

²⁷ علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000، ص 174

ثالثا: الرسوم : عبارة عن "مبالغ نقدية يدفعها الأفراد للدولة مقابل منفعة خاصة للمكلف بها بالإضافة إلى منفعة عامة تعود على كافة المجتمع"²⁸ دون أن تكون هناك مراعاة بين المنفعة والخدمة، وتختلف عن الضرائب من حيث أن الرسم يكون له مقابل من الخدمات التي تقوم بها الدول في حين تكون الضريبة بدون مقابل.

رابعا: القروض العامة تعرف القروض العامة على أنها " مبلغ نقدي تحصل عليه الدولة من الأفراد أو المؤسسات المالية المحلية أو الدولية أو إحدى الحكومات الأجنبية مع الالتزام بردها عند حلول موعد استحقاقها وبدفع الفوائد المنجزة عنها إن وجدت"،²⁹ ويتم اللجوء لهذا المورد في حالات استثنائية أو عند عدم كفاية الموارد العادية للدولة من الضرائب والرسوم لتغطية الأعباء الواقعة على عاتقها.

الفرع الثاني أدوات السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية عن الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتحكم في العرض النقدي ويمكن تصنيف أدوات السياسة النقدية إلى أدوات كمية و أخرى نوعية.

أولا الأدوات الكمية:

أ- سعر إعادة الخصم: تعتبر أقدم أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل البنوك المركزية للرقابة على الائتمان، ويتمثل في "سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند إعادة خصم الأوراق المالية والتجارية ، أو الاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية بهدف الحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدم لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من أفراد ومؤسسات"³⁰ ، ويتحكم البنك المركزي في عملية الائتمان من خلال التأثير على تكلفة الحصول على الموارد النقدية من قبل البنوك التجارية وفي تكلفة الائتمان المقدمة من طرف البنوك التجارية لعملائها³¹.

ب-عمليات السوق المفتوحة: ويقصد بها عمليات البيع والشراء التي يقوم بها البنك المركزي في السوق المالي للسندات، بهدف التحكم في كمية النقود المتداولة في السوق المالي، حيث يلجأ البنك المركزي إلى عملية شراء السندات بهدف زيادة كمية النقود المتداولة وفي السوق، وإلى بيع السندات عندما يهدف إلى امتصاص

²⁸محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص323.

²⁹علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، ص100.

³⁰عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق، ص397.

³¹Campbell R.McConnell and Stanley L.Bruei, **Economics. Principles. Problem and Policies**, 14th Ed, Mc Graw-Hill, Irwin, New York, 2002, P: 312.

السيولة من السوق، ويتم ذلك عبر استخدام أساليب مشجعة في حالي البيع والشراء تعمل على تحفيز المشتري في حالة الشراء و تحفيز البائع في حالة البيع حسب هدف السلطة النقدية³².

وتختلف سياسة السوق المفتوحة عن سعر إعادة الخصم من ناحية مجال التأثير ، ففي حالة استخدام أداة سعر إعادة الخصم، فإن البنك المركزي يعتمد على التأثير في سيولة البنوك التجارية ومن ثم في سيولة السوق النقدية لتوسيع أو تقييد الائتمان حسب الأهداف المخططة، في حين أنه إذا تم استخدام عمليات السوق المفتوحة فإن البنك المركزي يحاول التأثير في سيولة السوق النقدية وهيكلها بغرض التأثير في سيولة وقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان³³.

ج- نسبة الاحتياطي القانوني: بهدف التحكم في عمليات الإقراض والاقتراض ومن ثم التحكم في درجة السيولة، يلزم البنك المركزي البنوك التجاري بالاحتفاظ بنسبة معينة من النقود لديه دون الحصول على فوائد مقابلها، حيث يعتمد البنك المركزي إلى تخفيض هذه النسبة في حالة اتباع سياسة نقدية توسعية وهو ما يعطي البنوك التجارية إمكانية أكبر على القيام بعمليات الإقراض بما يقود إلى زيادة الطلب على النقود وتحريك عجلة الاقتصاد³⁴.

ثانيا الأدوات النوعية:

أ- تأطير الائتمان: تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف أعلى لحجم القروض التي يمكن للبنوك التجارية أن تمنحها للزبائن، ويهدف هذا الاجراء إلى إفساح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية لجلب المودعين والمقترضين، ويمكن لهذا الإجراء أن يؤخر عملية إصدار النقود لدرجة قد يصبح فيها القسم السوقي الذي يكونه قطاع البنوك التجارية ثابتا ومحدودا³⁵.

ب- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: وهي وسيلة تستخدم لدفع المستوردين إلى إيداع مبلغ ثمن الواردات في شكل ودائع لدى البنك المركزي لفترة معينة، وعلى أساس أن المستوردين في الغالب يكونون غير مستعدين لتجميد أموالهم الخاصة، فإن ذلك سوف يقودهم إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع، ومن شأن هذا الإجراء التحكم في حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد كما يمكن أن يؤدي إلى رفع تكلفة الاستيراد³⁶.

³²مصطفى سليمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص275.

³³أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص186.

³⁴هيثم الزعبي وحسن أبو زيت، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2000، ص190.

³⁵محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء، عمان، الأردن، 2009، ص34.

³⁶عبد المجيد قدي، المدخل إلى تحليل السياسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 82.

ج- الإقناع الأدبي: يستخدم البنك المركزي هذه الأداة لإقناع البنوك التجارية لانتهاج السياسات التي يقوم بوضعها لتحقيق أهداف معينة، وذلك عبر الاجتماعات والمؤتمرات التي يعقدها مع هذه البنوك وكذلك توجيه النصائح والمعونة في حل مشاكل البنوك المختلفة³⁷.

د- الرقابة على الأرصدة الأجنبية: تهدف إلى التقليل من الاحتفاظ بأرصدة كبيرة في البنوك الأجنبية، وذلك من أجل الحفاظ على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية، وهذا لأن العملات الأجنبية التي تودعها البنوك التجارية في البنك المركزي تساهم في استقرار العملة المحلية لكن الاحتفاظ بها في الخارج يؤدي إلى قفلة المودع منها لدى البنك المركزي مما يزعزع استقرار العملة المحلية والتحكم بسعر الصرف ولذلك فإن البنك المركزي يراقب الأرصدة في الخارج وبالتالي يتدخل في توجيه البنوك التجارية نحو تحويل العملات الأجنبية.

الفرع الثالث: أدوات السياسة التجارية:

تعتبر السياسة التجارية على "مجموع الإجراءات والقوانين التي تسنها الحكومة بصفقتها السياسية، بهدف التأثير على حجم المبادلات التجارية بينها وبين بقية البلدان أو بهدف التأثير على نوعية التبادل الدولي واتجاهاته"³⁸، وتنقسم أدوات السياسة التجارية إلى أدوات سعرية و أخرى كمية كما يأتي :

أولا- الوسائل السعرية:

أ- الرسوم الجمركية: وهو اقتطاع تفرضه الدولة على السلع التي تجتاز حدودها سواء تعلق الأمر بالتصدير أو الاستيراد، وعلى الرغم من أن الرسوم الجمركية تفرض في الغالب على الواردات إلا أنها يمكن أن تشمل في بعض الحالات الصادرات عندما يكون الهدف هو توفير السلع محليا، أو الحصول على موارد مالية إضافية، وفي غالبية الأحيان تفرض ضرائب التصدير على المواد الأولية باعتبار أن عبثها يقع على الخارج³⁹.

ب- الإغراق: يقصد بالإغراق إتباع سياسة تعمل على التمييز بين أسعار السلع المحلية والأسعار السائدة في الأسواق الخارجية، من خلال العمل على خفض أسعار السلع المصدرة في الأسواق الخارجية تحت مستوى بيعها في السوق الداخلية مضافا إليها تكاليف النقل وتختلف هذه السياسة مجموعة من الآثار على البلدين المصدر والمستورد فبالنسبة للبلد المصدر سيتمكن المنتجين المحليين من كسب أسواق خارجية لتصريف منتجاتهم وهو ما يحفزهم على مزيد من الإنتاج في المستقبل وبالتالي تزيد مستويات التوظيف والدخل على المدين المتوسط

³⁷سمير سحنون، الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2003، ص187.

³⁸شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة، الأردن، 2011، ص 127.

³⁹عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص246.

والطويل بينما تنعكس السياسة سلبيًا على البلد المستورد وتعرض المنتجين في البلد المستورد إلى خسائر وأضرار تؤدي إلى انسحابهم من الأسواق فتراجع الصناعات وترداد معدلات البطالة⁴⁰.

ج- إعانات التصدير: هي وسيلة تستخدمها الدولة للتأثير على أسعار السلع الموجهة للتصدير، من خلال المنح و المساعدات الموجهة للمنتجين والمصدرين المحليين بالشكل الذي يسمح لهم بتصدير منتجاتهم في الأسواق الدولية بأسعار أقل وتنافسية أكبر، ويمكن أن تكون هذه الإعانات بصورة مباشرة حيث تمنح في صورة نقدية، كما يمكن أن تكون بصفة غير مباشرة من خلال تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على السلع المصدرة وتوفير البنية التحتية الضرورية للمنتجين من موانئ ومياه وكهرباء بأسعار تخفيزية ودون مقابل أحياناً⁴¹.

د- تخفيض سعر الصرف: يعني لجوء الدولة لتخفيض قيمة عملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية بغرض تخفيض أسعار السلع المحلية مقومة بالعملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تنافسية صادراتها، وعلى العكس من ذلك يسهم هذا الإجراء في انخفاض الطلب الخارجي على الواردات بسبب ارتفاع أسعارها، وتهدف الدولة من خلال تخفيض سعر الصرف إلى معالجة اختلال ميزان المدفوعات و الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج بالإضافة إلى حماية الصناعات الناشئة كما يمكن يعتبر كحل لمشكلة البطالة عبر التوسع في الصناعات التصديرية⁴².

ويتوقف نجاح عملية تخفيض سعر الصرف في تحقيق أهدافها تتوقف على مجموعة من العوامل من بينها⁴³:

- عدم لجوء الدول المنافسة إلى القيام بتخفيض قيمة عملتها كإجراء مماثل .
- درجة مرونة الجهاز الانتاجي لزيادة الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية.
- درجة مرونة الطلب الخارجي على أسعار المنتجات المحلية.
- مدى قدرة الانتاج الوطني على تصنيع السلع المستوردة بصورة مماثلة وبأسعار منافسة، أو بعبارة أخرى مدى قدرة الانتاج الوطني في إحلال السلع المستوردة.
- ثبات الأسعار المحلية للمنتجات المحلية الموجهة للتصدير.
- كما تلعب السياسات التجارية للدول الأجنبية المستقبلية للسلع المصدرة دور في تحديد فعالية سياسة تخفيض العملة الوطنية من خلال نظام الحصص، التعريفات الجمركية وغيرها.

⁴⁰ عادل أحمد حبشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 247.

⁴¹ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 156.

⁴² زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 292-293.

⁴³ بلعول نوفل، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري- دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017-2018، ص 105.

ثانيا-الوسائل الكمية:

أ-نظام الحصص: يمكن للدولة أن تلجأ إلى تحديد سقف السلع المسموح باستيرادها أو تصديرها خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة، حيث يمكن أن يتحدد هذا السقف بالقيمة أو بالكمية، كما يمكن للدولة أن توزع نسبة الاستيراد المسموحة على شركائها التجاريين، وتلجأ الدولة لهذه الوسيلة عندما يكون الطلب على المنتجات المستوردة غير مرن لتقلبات الأسعار، أين تنعدم فعالية الوسائل السعرية في تحديد الواردات⁴⁴.

ب-تراخيص الاستيراد: ويتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد موافقة الدولة عليها حيث تعطى هذه الموافقة في شكل ترخيص أو إذن بالاستيراد، ولا يحق لأي شخص استيراد هذه السلع إلا لحامل الترخيص أو الاذن باستيرادها، وبذلك تحدد لكل تاجر حصة معينة يقوم باستيرادها⁴⁵.

المبحث الثاني: الجانب النظري لسياسة الإنعاش الاقتصادي

ساهمت أزمة الكساد الكبير خلال عشرينات القرن الماضي بشكل بارز في تغيير معالم الفكر الاقتصادي، فالأفكار الكلاسيكية السائدة في تلك الآونة وما تدعيه من القدرة الذاتية لاقتصاد السوق على التعافي من الاختلالات والأزمات الاقتصادية واسترجاع التوازنات الاقتصادية دون تدخل الدولة تحولت إلى معتقدات جامعة ليس لها أي صلة بالواقع الاقتصادي المعاش، فقد كانت الأزمة نتاج قصور جانب الطلب الذي أهملته النظرية الكلاسيكية، حيث حدث تراجع في حجم الاستهلاك و الاستثمار ما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو وارتفاع مستويات البطالة، وقد مهدت هذه الظروف الطريق لبروز النظرية الكيترية التي ركزت الإهتمام على جانب الطلب الكلي، ويدعو كيتر من خلال نظريته إلى دعم الطلب الكلي عبر زيادة الطلب العمومي باعتباره أحد مكوناته، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية فيما عرفت بسياسة الإنعاش الاقتصادي، وقد لاقت هذه السياسة ترحيبا كبيرا من قبل رجال القرار وأحدثت بما يشبه الثورة في عالم الاقتصاد آنذاك، وذلك لدورها الكبير في إنقاص الاقتصادات الغربية من أزمة الكساد ، سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على أهم ملامح هذه السياسة وآليات تطبيقها ونظرة المدارس الاقتصادية التي أعقبت التحليل الكيترية لهذه السياسة.

⁴⁴.Emmanuel Nyahoho et Pierre Paul Proulx, **le commerce international-theorie, politique et perspective industrielles**, 3eme édition, presse de l'université de Québec, 2006, pp16

⁴⁵عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره ، ص260 .

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي

للإحاطة والإلمام بمفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي سنتطرق إلى تعريفها وأهم الافتراضات التي بنيت عليها وهل يختلف تطبيقها بين الدول النامية والدول المتقدمة باعتبار أن الركود الذي يصيب الدول النامية يختلف من حيث الأسباب والنتائج عن الركود الذي يصيب الاقتصاديات المتقدمة.

الفرع الأول: تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي

تعرف سياسة الإنعاش الاقتصادي على أنها "أحد وسائل السياسة الميزانية المستخدمة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، وهي سياسة ظرفية، تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساساً في الوسائل الميزانية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، قصد تحفيز الإنتاج و بالتالي دعم النمو و امتصاص البطالة"⁴⁶.

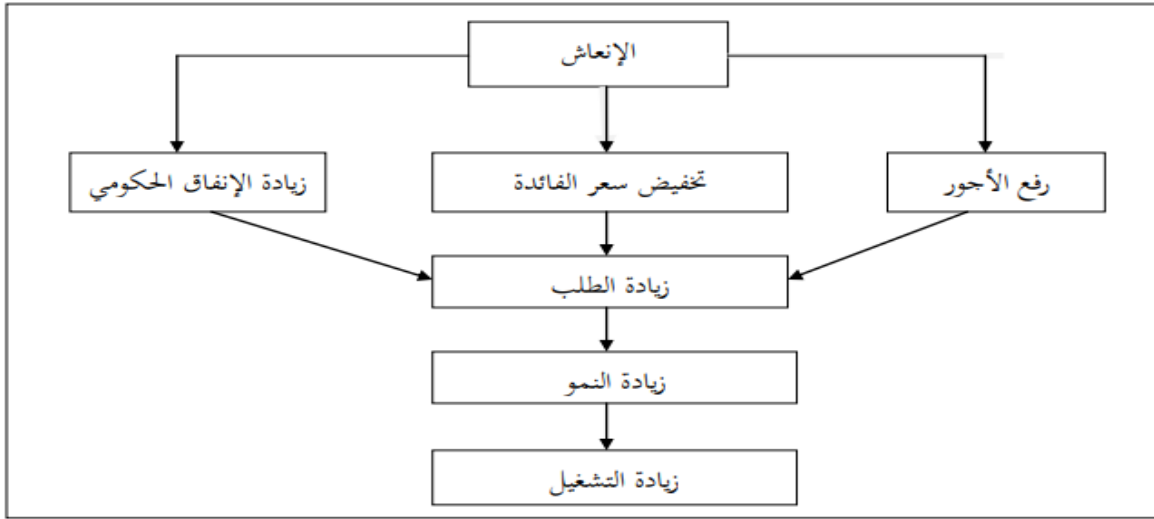
كما يمكن تعريفها على أنها "تلك السياسة التي تهدف إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدمة العجز الموازي، حفز الاستثمار، الأجور و الاستهلاك، تسهيلات القروض... الخ، و هي مستوحاة من الفكر الكيتري و نلجأ إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك (إنعاش من جانب الطلب) و الإنعاش عن طريق الاستثمار (إنعاش من جانب العرض)"⁴⁷، ويمكن اعتبار سياسة الإنعاش الاقتصادي على أنها سياسة اقتصادية دورية تستخدم في فترات الركود⁴⁸، هدفها إنعاش النشاط الاقتصادي، أي زيادة الإنتاج و الشغل عن طريق دعم طلب العائلات و المؤسسات، و من ثم فهي تركز على سياسات نقدية و مالية توسعية وفقاً للمقاربة الكيترية.

⁴⁶محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 148.

⁴⁷عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 32

⁴⁸وافي ناجم، بلال بوجمعة، مساهمة برامج الإنعاش الاقتصادي في تجسيد التنمية المحلية بولاية أدرار خلال الفترة 2001-2016، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثالث، 2017، ص 240.

الشكل 1-2: مخطط توضيحي لسياسة الانعاش الاقتصادي



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص. 79.

الفرع الثاني: المبادئ التي تقوم عليها سياسة الإنعاش الاقتصادي

تعتبر النظرية الكيترية أول من تطرق لمفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال ما قدمته من أفكار لعلاج مشكلة الركود الاقتصادي السائدة خلال فترة أزمة الكساد العظيم، عن طريق الرفع من حجم الطلب العمومي للتأثير إيجاباً في باقي مكونات الطلب الكلي فيما يسميه كيتر بالطلب الفعال مؤكداً على أنه هو المحدد الرئيسي للعرض ومستويات الناتج والتوظيف في الاقتصاد، وبهذا فإن المبادئ التي تقوم عليها سياسة الإنعاش الاقتصادي هي نفسها المبادئ التي بني عليه كيتر تحليله للنشاط الاقتصادي

أولاً- الطلب هو الذي المحدد الرئيسي لمستوى النشاط الاقتصادي:

صاغ كيتر مبدأ الطلب الفعال من خلال الإشارة على أن الطلب مستقل نسبياً عن العرض، حيث أن المستثمرين يحددون ما ينتجون بناء على ما يتوقعونه من الطلب، وبذلك يؤكد أن الطلب هو الذي يحدد العرض وليس العكس كما يدعي الكلاسيك رافضاً بذلك قانون ساي للمنافذ الذي يشير إلى أن كل إنتاج يجد مقابله من الاستهلاك، حيث أن تجاهل الكلاسيك لإحتمال وجود نقص في الطلب بمثابة رفض لإمكانية حدوث انكماش اقتصادي، وبهذا يؤكد كيتر على عدم واقعية التحليل الكلاسيكي في اهتمامه بمرحلة واحدة من مراحل الدورة الاقتصادية وهي مرحلة الرواج وإهمال بقية المراحل⁴⁹.

⁴⁹WILLIAM BARNETT and WALTER BLOCK, ON SAY'S LAW, KEYNES'S MONEY, and POST KEYNESIANS, Market Processes: European Journal of Political Economy Vol. IV, 2007, P141.

وينتقد كيتز الفكر الكلاسيكي الذي أهمل ما يسميه بالبطالة الإجبارية وهي النوع الثالث من أنواع البطالة إلى جانب البطالة الاختيارية والبطالة الاحتكاكية حسب ما يشير به كيتز، والتي تزامنت مع انتشار الأفكار الكلاسيكية نتيجة تمسكهم بقانون ساي للأسواق، حيث أن القبول بهذا القانون حسب كيتز يعني القبول بفكرة أن إجمالي الدخل المتحصل عليه من العملية الانتاجية يستخدم بالكامل في الاستهلاك والاستثمار، ومن ثم فلا وجود لأي سلع وخدمات غير مباعه ولا وجود للبطالة باعتبار أن رجال الأعمال يتوقعون بيع كل ما يتم إنتاجه، وبالتالي فإن حالات الانكماش والركود الاقتصادي نظريا غير ممكنة الحدوث، وبهذا يؤكد الفكر الكيتزي أن التمسك بقانون المنافذ لساي هو السبب الرئيسي في الفهم الخاطئ لآلية سير النشاط الاقتصادي عند الكلاسيكيين⁵⁰.

كما أوضح كيتز أن الأزمات الاقتصادية تشهد فترات طويلة من النفسية غير الرشيدة للأعوان الاقتصادية، بسبب التشاؤم وعدم اليقين الذي يسود خلال تلك الفترات، وهو ما يؤثر سلبا على الاستهلاك والاستثمار اللذان يتحددان بدورهما بتفضيلات الأعوان الاقتصاديين من خلال ما يسميه كيتز ب "الأرواح الحيوانية" وهو مصطلح جاء في كتابه الشهير "النظرية العامة للتشغيل، الفائدة والنقود" قاصدا به أن نفسية وتوقعات المستهلكين والمستثمرين تجاه الوضع الاقتصادية هي المحددة لسلوكياتهم ومن ثم في اتجاه الطلب الاستهلاكي والاستثماري⁵¹، وعلى هذا الأساس يوصي كيتز بضرورة رفع الطلب العمومي لدعم الطلب الكلي في ظل تراجع مراكبها الأخرى.

ثانيا- رفض فكرة التوازن المالي للميزانية:

أكد كيتز أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الدولة، وإنما الأهم هو التوازن الاقتصادي، حتى وإن قاد ذلك لعدم توازن الموازنة العامة في الأجل القصير، وهذا لتفادي الآثار السلبية للدورات الاقتصادية⁵² وأنه يجب تكييف الميزانية حسب مراحل الدورة الاقتصادية من خلال زيادة العجز لسد الفجوات الانكماشية خلال فترات الركود شرط أن يتم تعويض هذا العجز خلال فترات الرواج لسد الفجوات التضخمية وذلك للأسباب التالية⁵³:

⁵⁰بوددخد كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 77.

⁵¹بوددخد كريم، نفس المرجع، ص 78.

⁵²طاهر الجناحي، دراسات في المالية العامة، بغداد، العراق، 1990، ص 41.

⁵³ أعاد حمود القيس، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص 17.

- وجود أدوار متكاملة بين القطاع الخاص والقطاع العام حيث أصبحت نفقات الدولة تدخل ضمن الاقتصاد القومي، بمعنى أنها تؤثر في الاقتصاد القومي وتتأثر به.
- يتطلب تحقيق التوازن الاقتصادي استهداف الطلب الفعال باستخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل أو الاستقرار الاقتصادي .
- زيادة حجم التدخل الحكومي للدولة نتيجة اتساع وظائف نتيجة توسع وظائف الدولة، وبذلك أصبحت الموازنة متعددة الأهداف في الخدمات والإدارة والحاجات.

ثالثاً- الجمود الاسمي للأجور والأسعار

بين كثير من خلال دراسته للأسعار والأجور بأنها غير مرنة ولا تستجيب بسرعة لتقلبات النشاط الاقتصادي عكس ما ذهب اليه المدرسة التقليدية، فالأسعار في أوقات الكساد لا يمكن رفعها بمجرد زيادة كمية النقود، فأحيانا قد تنخفض الأسعار دون انخفاض في الكمية المعروضة بسبب انخفاض معدل التفضيل النقدي، أما الأجور ونتيجة وجود نقابات العمال والتي هي جزء متكامل مع نظام الصناعة الحديثة سيقاومون أي سياسة تهدف الى تخفيضها بالإضافة الى وجود تشريعات تحدد الحد الأدنى للأجور، كما ان تخفيض الأجور معناه تخفيض لقوتهم الشرائية الذي سيؤدي إلى تخفيض الاستهلاك الكلي ومنه الطلب الفعال الذي سيقود في النهاية إلى تخفيض الإنتاج هكذا يكون كثير قد أدخل تحليل جديد للنشاط الاقتصادي، فبالنسبة إليه مشكلة البطالة لا يمكن حلها عن طريق المناورة بالأجور، وإنما تحل عن طريق التأثير في الطلب الكلي الفعال، هذا الطلب الذي يجب تحفيزه عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية التي من شأنها أن تزيد من حجم العمالة وبالتالي في القوة الشرائية ثم زيادة في الطلب على السلع والخدمات⁵⁴.

الفرع الثالث: سياسة الإنعاش الاقتصادي في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية

كان الغرض من استخدام السياسة الكيترية في المراحل الأولى من تطور الدول الصناعية هو مكافحة الكساد ومنع حدوثه من خلال تخفيض الطلب الفعال، وقد اعتقد أنه يمكن تطبيق نفس الآليات والأساليب في اقتصاديات الدول الصناعية والنامية على حد سواء، لكن سرعان ما تبين خطأ هذا الإدعاء، في ضوء الاختلاف في المستويات النسبية للتنمية⁵⁵.

⁵⁴سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم والنظريات الأساسية، ص197-208.
⁵⁵غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة (تحليل أسس الاقتصاديات المالية)، الطبعة الثالثة، عمان، دار وائل، 2003، ص 36.

أولاً: سياسة الإنعاش الاقتصادي في اقتصاديات الدول الصناعية: تتميز الدول الصناعية بضخامة الإنتاج و كثرة المبادلات التجارية، بسبب تطور جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية ، مما يجعل الطلب الكلي قاصراً عن امتصاص كل ما يعرض في السوق في فترات الركود والانكماش، بحيث يكون الميل الحدي للاستهلاك ضعيف مقارنة بالدول النامية بسبب ارتفاع مستويات الدخل، و هو ما يقود إلى حدوث الكساد والبطالة ، وينكمش الدخل القومي رغم توفر موارد عاطلة، لذلك تلجأ الدولة لتحفيز الطلب الكلي الفعال من خلال السياسات المالية التوسعية بهدف التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الظرفية التي تطرأ على النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

كما تتوفر الدول المتقدمة على كفاءة عالية لليد العاملة، وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، مع درجة عالية من العدالة في توزيع الدخل، بالإضافة إلى تنوع هيكلها الإنتاجي، مما ينعكس إيجاباً على التحصيل الضريبي، وهذا ما يسمح لميزانية الدولة بالتقلب تبعاً لتقلبات الدورة الاقتصادية فترات الركود و التضخم، كلها عوامل ساهمت في نجاح السياسة الكيترية في تحقيق أهدافها.

ثانياً: سياسة الإنعاش الاقتصادي في اقتصاديات الدول النامية تتسم الدول النامية بانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي وسوء توزيعه، مع ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار، و هي غير قادرة على تعبئة الموارد اللازمة لعملية التنمية، كما أنها تعاني من انخفاض مستويات الاستثمار وتركزها في استثمارات محددة دون غيرها كالاستثمار في الأشغال العمومية ، الاستثمار في قطاع المحروقات، والعملات الأجنبية، ويعود ذلك إلى ضيق أفق المستثمرين وعدم ثقتهم في المستقبل لعدم توفر الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى انخفاض إنتاجية العمل وقلة الأيدي العاملة الماهرة، كما نجد أن هذه الدول تعاني اختلال هيكلها الإنتاجي وعدم تنوعه، بحيث معظمها اقتصاديات تابعة تعتمد على قطاع واحد دون بقية القطاعات⁵⁶.

ومن الجدير بالذكر أن سياسة الإنعاش الاقتصادي كما جاءت في الفكر الكيترية لا يمكن تطبيقها بنفس الطريقة في الدول النامية نظراً لاختلاف الأوضاع الاقتصادية ، ولهذا فإن إنعاش النشاط الاقتصادي في هذه الدول لا يتطلب اتخاذ إجراءات لخفض الادخار وتحفيز الاستهلاك كما يحدث في الاقتصاديات المتقدمة، وإنما يتطلب اتخاذ سياسات لتنشيط الطلب الاستثماري بالخصوص الاستثمارات المنتجة، حيث أن الدول النامية تعاني من قصور جانب العرض بعكس الدول المتقدمة التي تتميز بقصور جانب الطلب، و تلعب السياسة المالية الدور الأكبر في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، وذلك بسبب ضعف الجهاز النقدي

⁵⁶ أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، عمان الأردن، 1991، صص 13-15.

بها وعدم استجابة اقتصادياتها كثيرا لأدوات السياسة النقدية⁵⁷ بالإضافة لافتقارها إلى أسواق رؤوس الأموال، مما يعجل من السياسة النقدية أداة غير فعالة على النشاط الاقتصادي مقارنة بالسياسة المالية .

المطلب الثاني: آلية تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي

تطبق سياسة الإنعاش الاقتصادي باستخدام أحد أو بعض أدوات السياسة المالية المتمثلة أساسا في الرفع من حجم النفقات العامة أو التخفيض في معدلات الضرائب، وتعتبر النظرية الكيترية السياسة المالية الأداة الأساسية المستخدمة في تحفيز النشاط الاقتصادي في حين تعطي للسياسة النقدية دورا ثانويا مساعدا باعتبار أن فترة الكساد الكبير شهدت فيها معدلات الفائدة أدنى مستوياتها دون أن تسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: التوسع في النفقات العمومية

يعتبر الانفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي الرئيسية في التحليل الكيترية وأهم أداة تركز عليها سياسة الإنعاش الاقتصادي، وقد شكلت النظرية الكيترية أكبر دعم لسياسة الانفاق العمومي، نظرا للآثار الواسعة التي تحدثها هذه الأداة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أقر التحليل الكيترية دورا هاما للإنفاق العام في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تنشيط الطلب الكلي ومن أهم مجالات تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي باستخدام أداة الإنفاق الحكومي نجد:

أولا: استثمارات البنية التحتية وتمثل في مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها والمنشآت التي تتولى تشييدها، أهمها: إنشاء الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، ومحطات توليد الطاقة، والمدارس والمراكز الصحية، ومحطات مياه الشرب وشبكاتهما، وشبكات والصرف الصحي، والغاز الطبيعي والاتصالات ومرافقا⁵⁸.

وتساهم مشروعات البنية التحتية في رفع مستويات الإنتاج وامتصاص البطالة من خلال مناصب الشغل التي توفرها للعاطلين عن العمل، و تلمس هذه المشروعات قطاع البناء والتشييد بالدرجة الأولى، والذي يعتبر قطاع كثيف التشابك القطاعي ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهو ما يعني إمكانية توليد فرص عمل تفوق حدود القطاع وتمتد ليصل تأثيره للقطاعات الأخرى التي تجهز القطاع بمستلزمات الانتاج الضرورية، وهذا يساهم في استقطاب العمالة بشكل مباشر أو غير مباشر، فالعمالة المباشرة هي العمالة المرتبطة

⁵⁷فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ص 347.
⁵⁸ موسى سليمان علي، أثر الاستثمار المحلي في مشروعات البنية التحتية على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2000-2012، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، ص 29

مباشرة بالقطاع، كالعاملين في البناء والانجاز ومكاتب الدراسات وغيرها ، أما العمالة غير المباشرة فهي العمالة التي تنشأ في القطاعات التكميلية المساندة مثل الزراعة والصناعة .

كما تساهم خدمات البنية التحتية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال تحقيقها ما يسمى بالفورات الخارجية التي تحفز المؤسسات على مواصلة أنشطتها الاستثمارية، فتوافر وسائل النقل والمواصلات والطاقة والخدمات الصحية والموارد المائية ووسائل الاتصال والخبرات الفنية ومستوى التعليم والبحوث والطرق والجسور، هي متغيرات تؤثر على ربحية وتنافسية المؤسسات وعدم توفرها يعتبر عنصر مخاطرة يؤدي الى انخفاض حافز الاستثمار أو يساهم بقدر أقل منه، هذا وأعطت النماذج الجديدة للنمو و على رأسها نموذج بارو دورا منتجا للنفقات العمومية، إذ يؤكد بارو في نموذجه أن الإنفاق على البنية التحتية يسهم في زيادة إنتاجية رأس المال الخاص مثلما هو الحال لمدخلات العملية الإنتاجية الأخرى، وهذا ما يجعل من هذه النفقات عامل إنتاج خارجي للاستثمارات الخاصة⁵⁹.

وتختلف الآثار الاقتصادية لمشروعات البنية التحتية في الدول المتقدمة عن المشروعات المقامة في الدول النامية ، ففي البلدان المتقدمة نجد ارتفاع مخزونها من البنية التحتية وهو سبب انخفاض مردوديتها في هذه الدول، إلا إذا كان الهدف منها إدخال التحسين التكنولوجي، أما في البلدان النامية فنجد أن هذه الإستثمارات لها أثر إيجابي على البنية التحتية، نظرا لضعف التنمية في هذه الدول، وهو ما يقود الى تحقيق وفورات الحجم ، ومعالجة التخلف التكنولوجي، وبالتالي فإن الآثار الاقتصادية لهذا النوع من الاستثمارات الأساسية يتوقف أساسا على حجم المخزون من البنية الأساسية في الدول، بحيث كلما كان المخزون من البنية الأساسية أقل فإن الاستثمار في البنية التحتية سيكون له أثر إيجابي على النمو⁶⁰.

ثانيا الدعم الحكومي: ويمثل أحد أشكال النفقات التحويلية التي تستخدمها الدولة لدعم جانب الطلب حالة ما إذا كان الاقتصاد يعاني من قصور جانب الطلب كما يمكن أن تدعم جانب العرض إذا كانت الدولة بحاجة لرفع مستويات الإنتاج، ويتمثل في كافة المبالغ النقدية التي تدفعها الدولة بدون مقابل للمستهلكين قصد تحفيزهم على الإستهلاك أو إلى المنتجين لتشجيعهم على زيادة الإنتاج، وتنعكس الآثار الاقتصادية لهذا

⁵⁹ Ahmed Zakane, *dépenses publique productives, croissance a long terme et politique économique Essai d'analyse Econométrique appliqué au cas de l'Algérie*, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Faculté des Sciences Economiques et Sciences de Gestion, Université d'Alger, 2002-2003, p. 25.

⁶⁰ بن زيدان فاطمة الزهرة، محمد راتول، دور الاستثمار في البنية التحتية في تحقيق النمو المستدام-دراسة التجربة الصينية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية،-دراسات اقتصادية، العدد 25، ص185.

النوع من الإنفاق على حجم ومكونات الطلب الكلي ومستويات الناتج والأسعار كما أن استخدامها في أوقات الكساد تعمل على التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية⁶¹.

الدعم الاستهلاكي: ويعبر عن المبالغ التي تنفقها الدولة على المستهلكين لرفع دخلهم الحقيقي وبالتالي زيادة قدرتهم الاستهلاكية ويتم التمييز بين نوعين من الدعم الاستهلاكي، الدعم العيني والذي تقوم به الدولة من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية للمواطنين بأسعار أقل عن تكاليف إنتاج أو استيراد هذه السلع والدعم النقدي الذي يتمثل في منح دخول نقدية مباشرة للمستفيدين والمستحقين الذين تتوفر فيهم الشروط المناسبة من أجل جعلهم أكثر قدرة على شراء السلع والخدمات المختلفة⁶².

وينتقد بعض الاقتصاديين هذه الأداة نظرا للآثار السلبية التي تحدثها، فمثلا يعاب على الدعم العيني أنه قد ينصرف لغير الجهة المخصصة له وما يقود من الإسراف في المواد المدعمة إلى حد التبذير، كذلك بالنسبة للدعم النقدي الذي له مجموعة من الآثار السلبية على إنتاجية العامل، حيث يمكن أن تؤدي منحة البطالة إلى تشجيع روح التكاسل والتقاعد باعتبار أن المستفيدين منها يتحصلون على دخل دون أي مجهود مما يجعلهم يستبدلون العمل بالراحة إذا كان مستوى الأجر قريب من منحة البطالة وبالتالي فهي تساهم في تدهور معدلات النمو الاقتصادي في المدى البعيد.

إعانات الإنتاج: وهي مبالغ نقدية تدفعها الدولة للمنتجين بهدف تشجيعهم على زيادة الإنتاج، فقد تشجع الدولة الاستثمار وتقديم خدمات مجانية أو شبه مجانية للمستثمرين وتسدد هي بدورها الفروقات من الخزينة العامة للدولة، وقد تقدم إعانات للتصدير، فيحصل كل مصدر على قيمة الإعانات عندما تخرج بضائعه للدولة أجنبية، كما قد تقدم للمستثمرين الجدد لحمايتهم من المنافسة، وتؤدي هذه الإعانات لزيادة الإنتاج الأمر الذي يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما يمكن استخدام الإعانات لعلاج الاختلال الهيكلي في الجهاز الإنتاجي، عبر دعم القطاعات التي لها مساهمة ضعيفة في الاقتصاد وذلك لتحقيق نوع التوازن الهيكلي في الاقتصاد⁶³.

⁶¹ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 285.

⁶² حنصال أبو بكر بن أحمد سعدي، استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد الأول، ص 113.

⁶³ بلوافي، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر،

2012-2013، ص 86.

الفرع الثاني: التحفيز الضريبي

وبتمثل في " المزايا الضريبية الممنوحة لصالح المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم داخل الوطن وفي مناطق مختلفة"⁶⁴، وهي عبارة عن تخفيض في معدل الضرائب أو الإلتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط التزامه بمجموعة من الشروط⁶⁵.

وفي الغالب يهدف التحفيز الضريبي إلى توجيه الاقتصاد لنوع معين من الاستثمارات دون غيرها، فعندما تسعى الدولة إلى رفع مستويات الإنتاج فإنها تستخدم الامتيازات الضريبية للتأثير على قرارات المستثمرين لتوجيه استثماراتهم إلى القطاعات المنتجة من خلال جعلها أكثر ربحية و أكثر كفاءة وتنافسية، وهو ما يقود المؤسسات إلى توظيف أكبر قدر من الموارد البشرية والانتاجية في هذه القطاعات ومن أشكاله نجد:

الإعفاء الضريبي: هو " إسقاط الدولة عن بعض المكلفين مبلغ الضريبة الواجب سدادها مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين تحت ظروف معينة"⁶⁶، وقد يكون الإعفاء دائم يستمر طيلة فترة حياة المشروع أو مؤقت يحدد بفترة زمنية معينة.

التخفيض الضريبي: يعني إخضاع المكلف لمعدلات أقل من المعدلات السائدة أو تقليص الوعاء الضريبي، تحفيزا المكلف في الاستمرار في النشاط الاقتصادي في ظل الظروف الموجودة من قبل الدولة⁶⁷.

نظام الإهلاك: يعرف الإهلاك على أنه " التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات من حيث الأصول الثابتة، والتي تتدهور قيمتها بفعل الاستخدام أو التقادم بهدف إظهارها بالميزانية بقيمتها الصافية"⁶⁸، وتعامل أقساط الإهلاك كأعباء قابلة للخصم عند تحديد الأموال الخاضعة للضريبة، حيث تلعب هذه الأداة دورا في تخفيف العبء الضريبي على المشروع⁶⁹.

ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:

تتسم الإستثمارات بدرجة معينة من المخاطرة التي قد ينجر عنها في بعض الأحيان خسائر، وهو ما قد يعرقل المستثمر عن الاستمرار في الإنتاج، وهنا يأتي دور هذه الأداة كتحفيز للمستثمرين للاستمرار في

⁶⁴مرسي السيد الحجازي، **النظم والقضايا الضريبية المعاصرة**، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الاسكندرية، 2004، ص 277.

⁶⁵ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 117.

⁶⁶عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 173.

⁶⁷سماح طلحي وآخرون، **دور سياسة التحفيز الضريبي في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد

الثاني، ص 331

⁶⁸سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص 143.

⁶⁹زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 319.

العملية الإنتاجية عبر خصم الخسائر التي تعرض لها من أرباح السنوات القادمة، حيث كلما كانت فترة ترحيل الخسائر كبيرة كلما زاد حافز الاستثمار⁷⁰.

التحفيز الضريبي الخاص بالتشغيل: وذلك من خلال تخفيض الضرائب على دخل المؤسسات الخاضعة للضرائب على كل منصب عمل مستحدث، أو من خلال تخفيض المعدل الضريبي للمؤسسات ذات الكثافة في اليد العاملة بما يشجع على زيادة الطلب على اليد العاملة، ويمكن أن تولد المزايا الضريبية حافزا لدى المستثمرين للتهرب الضريبي، حيث تستطيع المؤسسات الخاضعة للضرائب الدخول في علاقات اقتصادية مع المؤسسات المغفأة أرباحها من خلال التسعير القائم على التحويلات المتبادلة، مثل دفع سعر مبالغ فيه للسلع المشتراة من الشركة الأخرى ثم استرداده في صورة مدفوعات مستترة⁷¹.

المطلب الثالث: سياسة الإنعاش الاقتصادي من منظور المدارس الاقتصادية المعاصرة

تعددت وجهات النظر للسياسة والتحليل الذي جاءت به النظرية الكيترية ومدى فعاليتها على النشاط الاقتصادي، فمنهم من يرى أن السياسة النقدية هي المؤثر الوحيد على النشاط الاقتصادي عكس السياسة التي تبناها كيتر ويعتبرونها السبب الرئيسي في الاختلالات وعدم الاستقرار الذي يتعرض له النشاط الاقتصادي، في حين أن البعض منهم ذهب لعدم وجود أي فعالية للسياسات المتوقعة على النشاط الاقتصادي سواء كانت سياسات مالية أو نقدية، وذهب البعض الآخر لانتقاد سياسة الإنعاش الاقتصادي لاهتمامها بجانب الطلب وحده وإهمال جانب العرض وفي ما يلي سنبرز رأي أهم المدارس الاقتصادية التي تلت التحليل الكيترية لسياسة الإنعاش الاقتصادي.

الفرع الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي في ضوء المدرسة النقدية

على الرغم من أهمية التحليل الكيترية في تخلص الاقتصاديات الغربية من أزمة الكساد سنة 1929 والتي ثبت من خلالها عجز الفكر الكلاسيكي عن علاج هذه الأزمة، إلا أن السياسة الكيترية عجزت عن التعامل مع أحداث الأزمة الاقتصادية السائدة خلال السبعينيات المعروفة بأزمة الركود التضخمي، وهو ما فتح المجال لانتقادها من طرف أصحاب المدرسة النقدية على رأسهم الاقتصادي ميلتون فريدمان من خلال تأكيده على

⁷⁰بودالي بلقاسم، سياسة التحفيز الجباني في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية- العدد الثاني، ص 419.

⁷¹عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2011، ص 119.

النظرية الكمية المعاصرة في النقود والاهتمام بالسياسة النقدية كأداة لعلاج التقلبات الاقتصادية قصيرة الأجل⁷².

يعتقد النقديون وعلى رأسهم فريدمان أن القطاع الخاص مستقر بطبيعته، وأن الاختلالات التي تصيب النشاط الاقتصادي ترجع في المقام الأول لسياسات الحكومة فيا يخص الإنفاق والضرائب التي تؤدي في النهاية إلى عدم استقرار إنفاق القطاع الخاص، كما يعتبر فريدمان أن تأثير السياسة المالية التوسعية ضعيف ومؤقت ويعتمد بالدرجة الأولى على كيفية تمويل النفقات الحكومية ، فإذا ما تم تمويل هذا الإنفاق بزيادة الضرائب ستتحج الأرصدة النقدية إلى الحكومة بدلا من الأفراد ونفس الحال في حالة الإقراض التي تؤدي إلى حرمان الأفراد من الإنفاق على حساب الحكومة وهو ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاحمة⁷³.

كما يرفض النقديون السياسة الكيترية على أساس حجة نظرية التكافؤ الريكاردية حيث يدرك الأفراد والمؤسسات أن النفقات الحكومية التوسعية الحالية أو التخفيضات الضريبية ستحتاج إلى عكسها في المستقبل القريب لاستعادة التوازن المالي لميزانية الدولة، مما سيؤثر سلبا على توقعات الأعوان الاقتصاديين ولن تكون لهذه السياسة النجاح الكافية لإخراج الاقتصاد من وضعية الركود الاقتصادي.

وبذلك أوضح النقديون أن سياسة الإنعاش الاقتصادي المعتمدة على السياسة المالية كأداة لها لا تضمن حلا فعالا لمشكلة الركود و البطالة إذ أن زيادة النفقات العمومية سوف تقود لزيادة الناتج المحلي في الأجل القصير فقط، بينما في الأجل الطويل فإن أثرها الوحيد يتمثل في ارتفاع الأسعار.

ويقترح النقديون السياسة النقدية كحل بديل لعلاج الأزمات الاقتصادية على اعتبار مستوى النشاط الاقتصادي يتحدد بشكل اساسي من خلال عرض النقود، حيث أن زيادة عرض النقود يؤدي الى التوسع الاقتصادي في حين ان انخفاضه يؤدي الى الانكماش⁷⁴.

الفرع الثاني: سياسة الإنعاش الاقتصادي في ضوء المدرسة النيوكلاسيكية

في ظل الجدل القائم بين المدرستين النقدية والكيترية بشأن فاعلية السياستين المالية والنقدية على النشاط الاقتصادي ظهرت نظرية أخرى تقود لاستنتاجات مغايرة في مضمار السياسات الاقتصادية الحكومية⁷⁵ والتي

⁷²نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسة الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ص 19-20.

⁷³نزار سعد الدين العيسي، عبد المنعم السيد علي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 433.

⁷⁴ Richard Froyen, **macroeconomic theory and policies**, tenth edition, Pearson Education PRESS, USA, 2013 P196.

تباها مجموعة من الاقتصاديين على رأسهم الاقتصادي روبرت لو كاس صاحب الإسهام الكبير في ظهور نظرية التوقعات الرشيدة في ثمانينات القرن العشرين حيث أسس لمفهوم رشادة المتعاملين الاقتصاديين ومدى تأثير ذلك على سلوك الظواهر والمتغيرات الاقتصادية واعتبر ذلك ثورة جديدة في التحليل الاقتصادي كونه أشار إلى ظاهرة كانت في منأى عن اهتمامات الاقتصاديين إضافة إلى تأثيراتها الجد الهامة على الاقتصاد⁷⁶.

يعتقد النيوكلاسيك أن استهداف المتغيرات الحقيقية مثل الناتج والعمالة لا يمكن تحقيقه عبر سياسات إدارة الطلب الكلي، وذلك باعتبار أن الوكلاء الاقتصاديين سيستخدمون بذكاء كافة المعلومات المتاحة لتشكيل توقعات عقلانية ومنطقية لتعظيم منافعهم الاقتصادية وفقاً لنظرية التوقعات الرشيدة⁷⁷، وبالتالي فهم يرون ألا يهتم صناع السياسة الاقتصادية بمشكلة الركود و أن أي محاولة لاستهدافه ستكون فاشلة وأثارها ستكون رفع معدل التضخم، فإذا توقع الأفراد الزيادة في الطلب الكلي الناجم عن السياسة التوسعية بشكل صحيح، فإنهم سيتوقعون التغيير في مستوى السعر المرغوب، ويأخذون كافة الاحتياطات اللازمة لتجاوز الآثار المتوقعة للسياسة المطبقة قبل أن تبدأ أثارها بالعمل، وبالتالي لن يكون لها أثر حتى في الأمد القريب عدا ارتفاع الأسعار، وحتى لو اعتاد الأفراد على المفاجئات سيصبح بإمكانهم تحسين عملهم بالشكل الذي يمنعهم من تكرار الوقوع في الأخطاء مما يجعل السياسات الاقتصادية سواء كانت متوقعة أم غير متوقعة لا تؤثر على قرارات الأعوان الاقتصاديين في حال ما كانت توقعاتهم صحيحة⁷⁸.

وتركز نظرية التوقعات على جانب العرض بدلا من جانب الطلب بعد أن أصبح واجب السياسة الاقتصادية التركيز على خفض معدل التضخم الذي يمكن مواجهته من خلال تحفيز الإنتاجية ونموها من جانب العرض وذلك من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على القطاع الخاص وعلى المستهلكون والذي بدوره سيحفز الادخار و الاستثمار وبعد أن تبين أن تخفيض معدل الطلب الكلي يؤدي إلى تراجع التضخم ولكن يؤدي في الوقت نفسه الى ارتفاع معدل البطالة لهذا فإن من المفضل التوجه إلى جانب العرض الذي سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي تخفيض أسعار المنتجات وهذا سيرافقه تحسين في الإنتاجية وتشجيع على زيادة الإنتاج وفي الوقت ذاته تحل مشكلة البطالة والتضخم. بمعنى آخر فإن زيادة الإنتاج هي أفضل طريقة للسيطرة

⁷⁵ نزار سعد الدين العيسى، عبد المنعم السيد علي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص444.

⁷⁶Ackert, L. & Hunter, W. "Rational Expectations and the Dynamic Adjustment of Security Analysts' Forecasts to New Information ".Journal of Financial Research, Vol. 17, p 38.

⁷⁷ Richard Froyen, OP-CIT , P228.

⁷⁸نبيل مهدي الجنابي، التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016، ص ص 185 187.

على التضخم والبطالة في آن واحد، فسياسة الإنعاش يجب أن تصم لتحفيز النمو في العرض النقدي الكلي للوصول إلى الاستخدام التام والكامل وأما سوف تحقق الطلب المرغوب وفي الوقت نفسه سوف تؤدي إلى خفض مستويات الأسعار⁷⁹.

الفرع الثالث: سياسة الإنعاش الاقتصادي في ضوء المدرسة النيوكيترية

جاء تراجع التحليل الكيترية نتيجة أزمة الركود التضخمي وانتقاده من طرف أصحاب المدرستين النقدية و النيوكلاسيكية، جاءت مجموعة المحاولات لتطوير النظرية الكيترية وفق أسس نظرية صلبة من خلال الاستفادة من التطورات الحاصلة في النظرية الاقتصادية الكلية وخاصة نظرية التوقعات العقلانية.

يتفق الفكر الكيترية الحديث مع الفكر النيوكلاسيكي في أن التغيرات غير المتوقعة في الطلب الكلي يمكنها التأثير على الناتج و التوظيف، لكن النظرية الكيترية الحديثة تؤكد على أن التغيرات المتوقعة في الطلب الكلي أيضا من شأنها التأثير على مستويات الناتج والتوظيف، وذلك لأن الاجور النقدية تتميز بنوع من الصلابة ولا تتغير بشكل سريع كما يشير بذلك النيوكلاسيك، ويفسر ذلك من خلال طبيعة العقود طويلة الأجل التي تحدد معظم الأجور، وبالتالي تتأثر الاجور الحالية بالتوقعات الرشيدة في الماضي التي اعتمدت على معلومات قديمة ربما لم تعد صحيحة في الوقت الحالي، فقد يتوقع الأفراد والمؤسسات حدوث تغير في الطلب الكلي ولكن التزامهم بعقود تحديد الأجور لأجل تمنعهم من إجراء التعديلات اللازمة، مما يعني ضمنا أن هذه التغيرات المتوقعة يكون لها أثر على الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل⁸⁰.

كما حمل الفكر الكيترية الجديد أفكارا جديدة مثل الأسعار المتداخلة، فشل التنسيق والكفاءة في الأجور، التكاليف القائمة، كل هذه الأمور تمثل انحرافات كبيرة في الافتراضات التي قامت عليها المدرسة النيوكلاسيكية، حيث وفرت هذه الأفكار الأساس الفكري لتبرير الكيترين الجدد لتدخل الحكومة في الاقتصاد عن طريق السياسات المالية والنقدية لمواجهة التقلبات الدورية⁸¹.

الفرع الرابع: سياسة الإنعاش الاقتصادي من وجهة نظر اقتصاديات جانب العرض

تؤكد مدرسة اقتصاديات جانب العرض على الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في إنعاش جانب العرض والإنتاج بدلا من إنعاش جانب الطلب حسب الطرح الكيترية، إذ عمل أنصار هذه المدرسة على

⁷⁹نبيل مهدي الجنابي، نفس المرجع ص ص 187-188

⁸⁰سامي خليل، النظرية الاقتصادية المفاهيم والنظريات الأساسية، الكويت، 1994، ص661.

⁸¹إدريس عبدلي، فعالية السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1964-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة المدية، الجزائر، 2016، ص ص 113-114.

إظهار أهمية تحفيز الإنتاج والاستثمار كبديل للفكر الكيترى لإدارة الطلب الكلي الذي ساد طيلة الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، و تعتمد تحليلاتهم في ذلك على تخفيض معدلات الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجالات تحديد الأجور والأسعار لتفعيل حركية السوق الحرة، وكانت حججهم في ذلك أن المشكلة الحقيقية ليست في جانب الطلب الكلي، بل في معدلات الضرائب المرتفعة واللوائح الصارمة التي قللت من الحافز على العمل والادخار والاستثمار وبالتالي فإن المطلوب من صانعي السياسة الاقتصادي توفير حوافز العرض وليس حوافز الطلب⁸².

ويعتقد أنصار هذه المدرسة أن تخفيض الضرائب يعمل على تشجيع الشركات على الاستثمار لتحقيق الأرباح التي ستصبح أقل تعرضاً لضرائب، حيث تؤدي الزيادة في أنشطة الشركات إلى توليد ثروات جديدة يستفيد منها كل من ساهم فيها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (العمال، المقرضون، المساهمون، المؤسسات الإدارية) وهذه الحركية تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي من جديد، ونفس الأمر بالنسبة للضرائب على عائد العمل الذي ينتج تشوهاً في الأجور النسبية ومن ثم التأثير على تفضيلات الأفراد في تقسيم أوقاتهم بين العمل والراحة، حيث يؤدي تخفيض هذا النوع من الضرائب إلى تفضيل الوقت المخصص للعمل على حساب الوقت المخصص للراحة على اعتبار أن الأجر الحقيقي بعد خصم الضريبة يرتفع عند نفس مقدار الوقت المخصص للعمل⁸³، فتخفيض الضرائب المختلفة عن العمل، أرباح الشركات، أرباح الأسهم، يشجع على زيادة الادخار، الاستثمار، العمل، بالشكل الذي يحقق الانتعاش الاقتصادي⁸⁴.

ورداً على الانتقادات الموجهة للتخفيضات الضريبية التي نادى بها أنصار اقتصاديات جانب العرض باعتبار أنها تؤدي إلى انخفاض إيرادات الدولة السيادية ومن ثم ستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة، نجد رد أنصار هذه المدرسة وبالاستناد إلى منحني لافر أن تخفيض معدل الضرائب سيؤدي إلى زيادة هذه الإيرادات من خلال الدور الإيجابي الذي يلعبه انتعاش النشاط الاقتصادي في تحصيل ضرائب أكثر غزارة⁸⁵.

⁸² عبد الكريم أحمد قندوز، اقتصاديات جانب العرض، أثر لافر، ومبدأ "الضريبة تقتل الضريبة" مدخل للإصلاحات الضريبية بالدول العربية، صندوق النقد العربي، موجز السياسات، العدد 22، ص 3.

⁸³ عبد الكريم أحمد قندوز، نفس المرجع، ص 4.

⁸⁴ بول سامويلسون، الاقتصاد، ص ص 648 648.

⁸⁵ جعفر طالب احمد الخزعلي، تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية)، تاريخ الفكر الاقتصادي، المكتب المصري للمطبوعات، مصر، 2020، ص 264.

ومن الواضح أيضا أن أنصار هذه المدرسة على خلاف أنصار المدرسة النقدية يعطون للسياسة المالية وبالتحديد السياسة الضريبية أهمية أكبر في مجابهة التضخم و الركود معا بوصفها ناجمة إلى حد كبير عن النظام الضريبي الذي يقضي على المبادرة ويولد تشوهات في الأسعار النسبية ومن ثم تخفيض موارد المجتمع ولكن⁸⁶.

المبحث الثالث: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في علاج الركود الاقتصادي

يقصد بفعالية السياسة الاقتصادية في مدى قدرتها على تحقيق الأهداف التي بنيت من أجلها و فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي تتمثل في مدى قدرتها في التأثير على مستويات النشاط الاقتصادي وتخليصه من وضعيات الركود والكساد، والذي يعتبر الهدف الذي صممت من أجله، نعالج من خلال هذا المبحث مشكلة الركود الاقتصادي وأسبابه و آلية علاجه عبر سياسة الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى تأثير مختلف طرق التمويل على مدى فعالية هذه السياسة.

المطلب الأول: ماهية الركود الاقتصادي

يعد الركود الاقتصادي أحد الأسباب الداعية إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياسات الإنعاش الاقتصادي، حيث يقتضي صياغة السياسة المناسبة لعلاج الركود فهم طبيعة الركود الاقتصادي والأسباب التي أدت له وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال تعريف الركود وتفسيره من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة.

الفرع الأول: تعريف الركود الاقتصادي يعد الركود الاقتصادي ظاهرة عامة تواجه كافة الأنظمة الاقتصادية المتقدمة والنامية على حد سواء، ويختلف الاقتصاديون في النظر للركود الاقتصادي، فالبعض يعتبرونه ظاهرة عابرة تصيب الأسواق في وقت من الأوقات ولا تلبث أن تلاشى، والبعض الآخر يرى في الركود مقدمة للكساد، وعلامة واضحة له⁸⁷.

لا يوجد تعريف محدد للركود، لكن يجمع الاقتصاديون بأن هذا المصطلح يشير إلى "تراجع مستوى النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة، وتتجلى أهم مظاهره في انخفاض مستويات التشغيل و الدخل والمبيعات والانتاج الصناعي وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي"⁸⁸، كما يعبر الركود الاقتصادي أو كما يسميه البعض

⁸⁶بول سامويلسون، مرجع سبق ذكره، ص 649،

⁸⁷المصري أحمد محمد، إدارة الركود، المؤتمر الدولي الرابع لإدارة الأزمات والكوارث، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، 1999، ص 183 184.

⁸⁸Stijn Claessens and M. AyhanKose, **Back to Basics: What Is a Recession**, finance and development, vol40, 2009. P52.

الانكماش الاقتصادي عن أحد مراحل الدورة الاقتصادية التي تتميز بانخفاض مستويات الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة⁸⁹.

على الرغم من أن ظاهرة الركود تتسم بالشمول و العمومية حيث أنها تصيب كافة قطاعات المجتمع، إلا أنها لا تحظى بنفس قوة التأثير على كافة القطاعات فعلى سبيل المثال: (تعتبر اهتزازات قطاع الخدمات أقل من الصناعات التحويلية والبناء، كذلك يكون الأثر مضاعفا في حالة السلع المعمرة والعقارات التي تتميز الطلب عليها بمرونة عالية عكس الحال بالنسبة للسلع التي تكون مرونة الطلب عليها محدودة نسبيا).

الفرع الثاني: تفسير الركود الاقتصادي

يعتبر فهم مصادر الركود أحد المجالات الدائمة للبحث في الاقتصاد، فبعضها يرتبط بالتغيرات التي تطرأ على أسعار مدخلات العملية الإنتاجية، وبعضها الآخر يكون نتيجة السياسات التدخلية التي تستهدف الدولة من خلالها التضخم، حيث يمكن أن يؤدي الاستخدام المفرط للسياسات الانكماشية في نهاية المطاف إلى الركود الاقتصادي، كذلك فإن الزيادة في أسعار بعض المواد الأولية كالنفط والطاقة يمكن أن تكون نذيرا للركود، بسبب انخفاض الطلب الكلي نتيجة ارتفاع التكاليف، ويستخدم الخبراء الاقتصاديين مجموعة من المتغيرات لرصد الركود منها (حجم الائتمان، أسعار الأصول، معدلات البطالة، والنمو الاقتصادي..) إلا أن هذه المتغيرات يمكن أن تكون نتيجة للركود أو ناجمة عن حالات الركود كما يمكن أن تكون سببا له، ولأن حالات الركود لها أسباب محتملة عديدة، فإن التنبؤ بها يعتبر تحديا صعبا أمام الباحثين الاقتصاديين، فعلى الرغم من أن خبراء الاقتصاد يستخدمون مجموعة كبيرة من المتغيرات للتنبؤ بالسلوك المستقبلي للنشاط الاقتصادي، إلا أن أيًا منهم لم يثبت أنه من الممكن التنبؤ بما إذا كان الركود سوف يحدث⁹⁰، وفي ما يلي نضع أهم النظريات التي حاول الاقتصاديين من خلالها تفسير ظاهرة الركود الاقتصادي

أولاً: عدم كفاية الاستهلاك

أشار عدد من الاقتصاديين أمثال مالتوس، سيموندي، ماركس وغيرهم أن أزمات الركود والكساد التي تصيب النشاط الاقتصادي تحدث نتيجة التناقض الموجود بين الميل إلى التوسع في الإنتاج و بين التناقض في الاستهلاك عبر الزمن، فالرأسمالي لا يعطي العمال من الأجور إلا القليل، ويحتفظ بالفرق بين ما كان يجب أن

⁸⁹دحماني بوعلي سمير، تفسير عدم استقرار النمو الاقتصادي بين الدورات الاقتصادية الحقيقية والنقدية-دراسة قياسية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، الجزائر، 2018-2019، ص 70.

⁹⁰Stijn Claessens and M. AyhanKose , op-cit , P52.

يتقاضاه الرأسمالي للعمال نضير مجهودهم وبين ما يدفعه بالفعل، ومادام الأمر كذلك نجد العمال قليلو الاستهلاك بسبب ضعف مستويات أجورهم بينما المنتحون يزيدون من الإنتاج نتيجة وفرة الأرباح⁹¹ وهذا ما يقود إلى تكديس البضائع التي يترتب عليها في الأخير حالات الركود والكساد، وهو نفس ما ذهب إليه كيتز في تحليله لأسباب الكساد السائدة خلال ثلاثينات القرن الماضي والذي يرجعه إلى عدم كفاية الطلب الفعال، حيث أن التقلبات الاقتصادية حسبته تحدث نتيجة التقلبات في الإنفاق بشقيه الاستهلاكي و الاستثماري⁹²، فانخفاض الاستهلاك يؤثر سلبا في الكفاية الحدية لرأس المال، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الاستثمار، وحسب كيتز فإن القرار الاستثماري يتحدد من خلال عاملين أساسيين هما مستوى سعر الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال، وتعتبر هذه الأخيرة هي العامل الأكثر تأثيرا في قرارات الاستثمار كون أن أسعار الفائدة خلال فترات الركود والكساد تكون في حدودها الدنيا دون أن تسهم في تحريك الطلب الاستثماري وهي ما يعبر عنها كيتز بمصيدة السيولة .

ثانيا: الإفراط في الاستثمار

يوضح نموذج الإفراط في الإستثمارات للاقتصادي ويكسل، أن التراكم الرأسمالي الثابت يزيد خلال فترات الرواج بسبب الاختراعات الجديدة، وهو ما يساهم في زيادة الأرباح والإنتاج والتشغيل، بحيث تستمر الأوضاع على هذه الحالة إلى أن تصبح المدخرات غير كافية لتمويل الاستثمارات، عندها يبدأ الاستثمار في التراجع وهو ما يؤدي إلى انخفاض كل من الأرباح والإنتاج والأجور ويبدأ عندها الاستغناء عن العمالة وذلك في فترات الركود، وهو نفس ما ذهب إليه كيتز بحيث يؤكد أن حدوث تقلبات صغيرة في الاستثمار تقود إلى حدوث تقلبات كبيرة في الناتج والتوظيف من خلال آلية المضاعف، أما بالنسبة للاقتصادي صامويلسن الذي أضاف فكرة المعجل، فقد بين أن زيادة الاستثمار تقود إلى زيادة الدخل من خلال آلية عمل المضاعف، وهو ما يقود إلى زيادة أخرى في الاستثمار من خلال أثر المعجل، وعلى هذا فإن تحليل صامويلسن يعتمد على العلاقة التبادلية بين الإستثمار والدخل التي تفسر التقلبات في مستويات التشغيل وبالتالي فإن إدخال تأثير المعجل يساعد على تفسير ارتفاع البطالة بشكل لا يستطيع أثر المضاعف تفسيرها بمفرده⁹³.

ثالثا: الركود من وجهة النظر النقدية

⁹¹عدنان داود العذاري، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص40.
⁹²دحماني بوعلي سمير، نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية -دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، ص 11.
⁹³عزة محمد حجاري، أثر الركود الاقتصادي في الفقر مع إشارة خاصة إلى مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، 2010، ص87.

كما ذكرنا سابقا ، فإن النقديون يرجعون سبب عدم استقرار النشاط الاقتصادي والركود الذي يصيبه للتدخلات الحكومية ، ويؤكد على أن ظاهرة الركود الاقتصادي ليست من ميزات الاقتصاد الرأسمالي⁹⁴، فهو يخالف النظرية الكيترية التي تعتقد عدم الاستقرار بسبب الاستثمارات الخاصة، ويرى فريدمان أن الركود الاقتصادي والبطالة يمكن تفسيرها من منظور نقدي، ففي حالات الرواج يزيد المعروض النقدي ويزيد التشغيل بسبب رفع أصحاب العمل الأجر الاسمي من جهة وعدم إدراك العمال في بادئ الأمر لحدوث التضخم من جهة أخرى، أما حالات الانكماش والركود فدائما ما يسبقها انخفاض في معدلات عرض النقود، وحسب فريدمان يتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي الحفاظ على معدل نمو للمعروض النقدي يتناسب مع معدل نمو السلع والخدمات⁹⁵.

د- الابتكارات والتكنولوجيا كمفسر للركود الاقتصادي

يحدث الركود وفقا لما يعتقد بول كروجمان نتيجة للطفرة التكنولوجية و التوسع الهائل في ماكنات الإنتاج وما يرافقها من تقلص فرص التشغيل ، وهذا ما يقود إلى قصور الطلب في الاسواق وكساد السلع نتيجة فائض الإنتاج الذي لا يقابله طلب فعال وبالتالي يتجه الاقتصاد الى الركود والكساد، وهو نفس ما ذهب إليه جوزيف شومبتر الذي يعتبر أن الركود الاقتصادي نتاج التقدم التكنولوجي، وتستند نظريته إلى التفرقة بين الاختراع والابتكار فبينما تتمثل الاختراعات في الجهود التي يقوم بها المهندسون والعلماء في اكتشاف السلع الجديدة والطرق الجديدة في الإنتاج واكتشاف المواد الجديدة، فإن الابتكارات تتمثل في الجهود التي يقوم بها المنظمون لوضع الاختراعات حيز التطبيق والتنفيذ، وبينما تستمر الاختراعات بشكل متقارب ومنتظم تقريبا عبر الزمن، فإن الابتكارات تمتاز بظهورها في شكل طفرات وفي أزمنة متباعدة بدلا من أن توزعها تدريجيا عبر الزمن، وهذه الخاصية للابتكارات هي التي تقود إلى ظهور حالات الرواج والكساد، فقيام عدد من المنظمين بتنفيذ مجموعة من الابتكارات وما ينجم عنه من حصولهم على أرباح عالية يحفز عدد آخر من المنظمين لتنفيذ نفس هذه الابتكارات و النتيجة هي المزيد من الطلب على الآلات والمعدات الحديثة اللازمة لتنفيذ هذه الابتكارات، ومع نشاط ونمو الصناعات الرأسمالية يحدث تحول تدريجي للموارد ويزيد الاستهلاك بفضل الدخول الإضافية التي ولدتها الاستثمارات الجديدة، ويزيد معها الدخل والتوظيف وبذلك يدخل الاقتصاد مرحلة التوسع والرواج، على أن هذه الموجة من الابتكارات المصحوبة بالاستثمار المتزايد تبدأ في التلاشي

⁹⁴دحماني بواعلي سمير ، تفسير عدم استقرار النمو الاقتصادي من منظور الدورات الاقتصادية الحقيقية والنقدية، ص 188.

⁹⁵ Robert J Gordon, *Macroeconomics*, 5th ed, london, GLENVIEW, Illinois 1990, P196

بالتدرج ويبدأ معها الاستثمار في التباطؤ مما يؤدي إلى تدهور الطلب الكلي وانخفاض معدلات الانتاج والتوظيف ويدخل الاقتصاد مرحلة الركود والانكماش.⁹⁶

المطلب الثاني: آلية تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على الركود الاقتصادي

تعتمد سياسة الإنعاش الاقتصادي في علاج الركود على الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ويتجلى تأثيرها عليه من خلال أثر المضاعف، أثر المعجل و أثر الكفاية الحدية لرأس المال وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أثر المضاعف يعبر المضاعف عن التأثير الذي تحدثه نفقات الدولة على الدخل والاستهلاك النهائي، حيث أن زيادة النفقات العمومية تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إنشاء دخول جديدة للأفراد والذين بدورهم يخصصون جزء من هذه الدخول لشراء السلع والخدمات ويقومون بادخار الجزء المتبقي، وتساهم الدخول التي تنفق على الاستهلاك في إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى تقسمها هي الأخرى ما بين الاستهلاك والادخار وهكذا تستمر دورة توزيع الدخول فيما يعرف بدورة توزيع الدخل (انتاج-دخل-استهلاك-دخل)، وبهذا أوضح كثير أن التغير الأولي الانفاق الحكومي يقود إلى تغيرات متتالية في انفاق الافراد وهذه العلاقة بين الانفاق والدخل قد تستمر في حلقات متتابعة مساهمة في ارتفاع الدخل بأضعاف الزيادة الأولية في الانفاق.⁹⁷

ولتوضيح تأثير المضاعف على النشاط الاقتصادي نستعين بالعلاقة الرياضية التي توضح مكونات الطلب الكلي كما يلي:

$$AD = C + I + G + X - M$$

حيث أن :

AD : الطلب الكلي

C : الطلب الاستهلاكي

I : الطلب الاستثماري

G : الطلب العمومي

⁹⁶Awad, Ibrahim L (2002) **The Phenomenon of Stagflation in The Egyptian Economy: Analytical Study**, MPRA; Munich Personal Repec Archive, Department of Economics-Faculty of Commerce Zagazig University, p49.

⁹⁷ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014-2015، ص 105.

$(X-M)$: صافي الطلب الخارجي

وباعتبار أن الطلب العائلي دالة في الدخل المتاح فسوف تأخذ دالة الاستهلاك العائلي الصيغة الموالية:

$$C = C_0 + c(Y - T)$$

C_0 : الاستهلاك المستقل عن الدخل

c : الميل الحدي للاستهلاك

Y : الدخل الكلي

حيث تعطى دالة الضرائب الكلية T وفق العلاقة التالية

$$T = T_0 + t.Y$$

حيث أن:

T_0 : الضرائب المستقلة عن الدخل

t : معدل الضريبة على الدخل

وبإعادة كتابة دالة الاستهلاك السابقة بإدراج دالة الضرائب نحصل على العلاقة التالية

$$C = C_0 + c(Y - T_0 - t.Y)$$

وفي ظل تساوي الطلب الكلي AD مع العرض الكلي Y في سوق السلع والخدمات و انطلاقاً من المعادلات

السابقة فإننا نجد

$$Y = C_0 + c(Y - T_0 - t.Y) + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 = AD_0 + c(Y - T_0 - t.Y)$$

$$Y(1 - c(1 - t)) = C_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - c.T_0$$

$$Y = \frac{C_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - c.T_0}{1 - c + c.t}$$

$$Y = \frac{AD_0}{1 - c + c.t}$$

حيث

AD_0 : الطلب الكلي المستقل عن الدخل

بحيث يتضح أن تغير أحد مكونات الطلب الكلي والتي من بينها النفقات العمومية سوف تؤدي إلى تغير في

النتيجة بمقدار المضاعف حسب العلاقة التالية

$$\Delta Y = \frac{\Delta AD_0}{1 - c + c.t}$$

ولإيجاد قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي نقوم بتعويض الإنفاق الحكومي في العلاقة السابقة كما يلي:

$$\Delta Y = \frac{\Delta G_0}{1 - c + c.t}$$

وبالقسمة طرفي المعادلة رقم.. على ΔG_0 نجد قيمة المضاعف:

$$K_G = \frac{1}{1 - c + c.t}$$

وتوضح المعادلة السابقة أنه في حالة زيادة الإنفاق الحكومي فإنها ستؤدي إلى ارتفاع الناتج الكلي التوازني

بمقدار $\frac{1}{1-c+c.t}$ من قيمة النفقات العامة، وهي زيادة أكبر من زيادة النفقات، وبهذا فإن آلية المضاعف

يمكنها إلى علاج حالات الركود و الكساد مادام الاقتصاد بعيد عن وضعية التشغيل الكامل.

الفرع الثاني: أثر المعجل يشرح المعجل الأثر الغير المباشر لزيادة النفقات العامة على مستويات الاستثمار،

وهو يعبر عن العلاقة ذات الاتجاه المعاكس لأثر المضاعف، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب الاستهلاكي

وما ينتج عنها من دخول إضافية جديدة، سيبعثها على نحو حتمي ارتفاع متسارع في حجم الاستثمارات،

والعلاقة بين الزيادة في الاستهلاك والزيادة في الاستثمار تعبر عن أثر المعجل.

ويتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال (معامل الاستثمار)، وهو معامل يحدد العلاقة الفنية بين

رأس المال والانتاج، ويحدد ما يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة أو صناعة ما، ففي حالة

ارتفاع الطلب النهائي لسلعة ما، فإن هذا يقتضي زيادة الإنتاج لمقابلة الزيادة في الطلب، أي ضرورة التوسع في

الاستثمار بالنسبة نفسها من رأس المال المستخدمة في إنتاج هذه السلعة، ولا تتوقف الزيادة عند هذا الحد، بل

تؤدي إلى سلسلة متتالية من الاستثمارات المولدة، ويتوقف معامل رأس المال على الأوضاع الفنية التي تحكم

الإنتاج، وتختلف حسب درجة الفن الإنتاجي وتبعاً لطبيعة كل صناعة⁹⁸ ويمكن كتابة صيغة معامل رأس المال

بالعلاقة التالية:

$$V = \frac{K}{Y}$$

⁹⁸محمد خالد المهدي، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة، الدورة التحضيرية، الجمهورية العربية السورية، 2013، ص

حيث يعبر V عن معامل رأس المال الناتج والذي يعطي مقدار رأس المال اللازم لزيادة مستوى الانتاج بوحدة واحدة ، ومن خلال العلاقة السابقة يمكن أن نكتب

$$K_t = V \cdot Y_t$$

بأخذ التغيرات الزمنية على جانبي العلاقة أعلاه نحصل على:

$$K_t - K_{t-1} = V(Y_t - Y_{t-1})$$

$$\Delta K_t = V \cdot \Delta Y_t$$

وبما أن الاستثمار يعبر عن التغير في مخزون رأس المال أي أن $\Delta K = I$ فإن صيغة المعجل سوف تأخذ الصيغة التالية:

$$I = V \cdot \Delta Y_t$$

تفيد الدالة أعلاه بأن حجم الاستثمار يعتمد على تغيرات الناتج في الاقتصاد وتبعاً لذلك فإن الاستثمار يحدث فقط إذا تنامى الدخل في الاقتصاد، أما إذا كان الدخل ثابتاً، أي أن تغيرات الدخل مساوية للصفر فإن الاستثمار سيساوي الصفر، وبهذا فإن المعجل يمكنه شرح التأثير غير المباشر للنفقات العامة على الاستثمار ، حيث أن الزيادة في الدخل الناجمة عن تأثير مضاعف الإنفاق العام، ستقود بدورها لارتفاع الاستثمار من خلال آلية المعجل، وهذا من خلال الحركة التراكمية لرؤوس الأموال التي تنتج عن الزيادة الأولية في الإنفاق الحكومي وهكذا تستمر حركة النشاط الاقتصادي نحو الراج إلى غاية بلوغها مرحلة الذروة.

ويتحدد أثر المعجل أو بمعنى آخر التغير في الطلب على الاستثمار الناتج عن التغير في معدل الطلب على السلع الاستهلاكية على مجموعة من العوامل نذكر منها⁹⁹:

- كمية رأس المال الثابت وخاصة الآلات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلع الاستهلاكية فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان تأثير المعجل أكبر.
- طول عمر الآلات أو ما يسمى بدرجة عدم قابلية رأس المال الثابت للانقسام فكلما طال عمر الآلات كانت الزيادة في الاستثمار التي تثيرها الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية
- وجود المخزون من السلع الاستهلاكية أو وجود طاقة إنتاجية معطلة فوجود مخزون أو طاقة إنتاجية معطلة يسمحان بتغذية الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية ولا يؤديان إلى التوسع في الطاقة الإنتاجية وبالتالي الاستثمار

⁹⁹ عزت قناوي، نيرة اسماعيل، أساسيات في الاقتصاد الكلي، دار العلم للنشر والتوزيع، 2005 ، ص147

- توقع الأفراد المنتجون لفترة زمنية لاستمرار الطلب إذ لو قدر المنتجون ان الزيادة في الطلب الاستهلاكي هي زيادة عارضة فإنهم لن يقبلوا على التوسع في الطاقة الانتاجية والعكس صحيح.

الفرع الثالث: أثر الكفاية الحدية لرأس المال تعبر الكفاية الحدية لرأس المال عن معدل العائد الصافي المتوقع فوق تكلفة الوحدة الاخيرة المستثمرة حديثا من رأس المال، وعلى ذلك فإن الحافز على الاستثمار يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال من ناحية وسعر الفائدة السائد في السوق من ناحية أخرى.

ويعرف كيتز ثمن العرض لرأس المال معين C بأنه نفقة الإحلال أي النفقة التي يتحملها المنظم إذا اشترى وحدة جديدة من المعدات الرأسمالية لتحل محل الوحدات القائمة أي الكفاية الحدية لرأس المال، وتتحدد من خلال الغلات المتتابة المتوقعة مخصومة بمعدل الخصم خلال الفترة، وبهذا تعطى معادلة الكفاية الحدية لرأس المال بالشكل الموالي¹⁰⁰:

$$C = \frac{R1}{(1+r)^1} + \frac{R2}{(1+r)^2} + \dots + \frac{Ri}{(1+r)^i} + \dots + \frac{Rn}{(1+r)^n}$$

حيث C : ثمن عرض رأس المال أو تكلفة الإحلال

R : الغلة المتوقعة في السنة

r : معدل الخصم أو سعر الفائدة

n : عدد السنوات

ويتحدد قرار الاستثمار من خلال مقارنة سعر الفائدة مع الكفاية الحدية لرأس المال، فعندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة السوقي فإنه يكون من المربح لرجال الأعمال أن يزيدوا إنفاقهم الاستثماري حتى نقطة التوقف التي يكون عندها معدل العائد المتوقع مساو لسعر الفائدة.

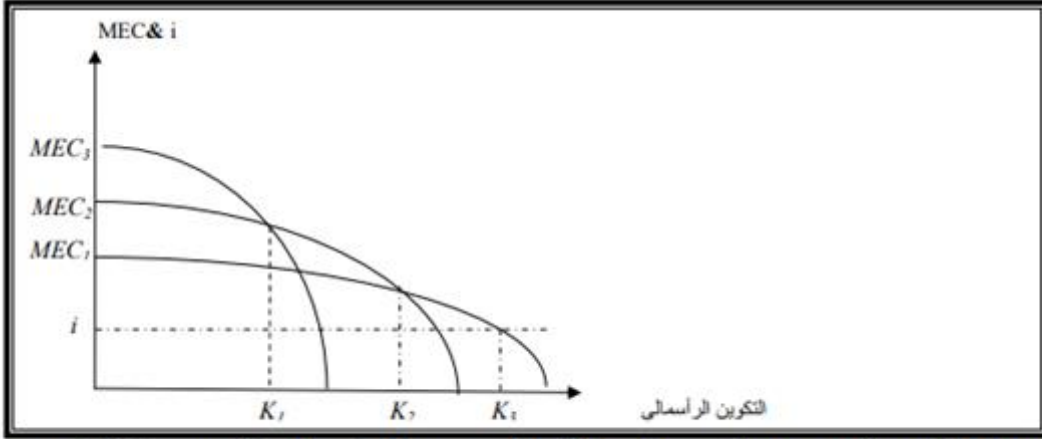
كما يشير كيتز إلى أن الكفاية الحدية لرأس المال ليس مقدار ثابتا لكنها تتغير عكسيا مع مستوى الاستثمار فكلما زاد الاستثمار فإنه من المتوقع أن تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال ، ويرجع ذلك للأسباب التالية:¹⁰¹

- أن الغلات المتوقعة من الاستثمار تنخفض كلما زاد حجم المعدات الرأسمالية إذ أن زيادة حجم المعدات الرأسمالية يعني زيادة عرض السلع التي تنتجها هذه المعدات وبالتالي انخفاض أسعارها مما يؤدي الى انخفاض عائد هذا النوع من الاستثمار، وهذا العامل يمارس دوره في المدى الطويل.

¹⁰⁰عرقوب نبيلة، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي دراسة نظرية وقياسية (2008-1970)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012، ص 19.

¹⁰¹ عزت قناوي، مرجع سبق ذكره ، ص140.

- أن نفقة إحلال رأس المال تتزايد كلما زاد إنتاج المعدات الرأسمالية نتيجة لسريان قانون تزايد التكاليف، فمع تزايد الاستثمار في الآلات مثلا وتزداد الطلب عليها فإن تكاليف إنتاج هذه الآلات نفسها ستتجه الى الارتفاع وسيؤدي ارتفاع ثمن العرض (تكلفة شراء الآلات) إلى انخفاض نسبة العائد إلى تكلفة الشراء أي انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وهذا العامل يلعب دوره في المدى القصير.
- الشكل: منحني الكفاية الحدية لرأس المال في المؤسسة الإنتاجية



Source: Iraj Toutounchian, *Islamic Money and Banking; Integrating money in capital theory*, Wiles finance, Wiley and sons, singapore, 2009, p340.

يلاحظ من خلال الشكل أن منحنيات الكفاية الحدية لرأس المال متناقصة مع زيادة الاستثمارات حتى تصل المستوى الذي تتساوى فيه مع معدل الفائدة، بحيث يقبل المستثمرين على الاستثمار مادامت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من معدل الفائدة، وبهذا فإن الاستثمار حسب النظرية الكيترية يتوقف على عاملين مهمين هما سعر الفائدة التي تعبر عن تكلفة الاستثمار، والكفاية الحدية لرأس المال التي تعبر عن العائد من هذا الاستثمار وعملية المقارنة بين تكلفة الاستثمار والعائد على الاستثمار هي التي تحدد قرارات رجال الأعمال¹⁰².

و يمكن للدولة التأثير على قرارات المستثمرين من خلال الكفاية الحدية لرأس المال عبر التأثير على العوائد المتوقعة من الاستثمار، وذلك باستخدام سياساتها التوسعية التي تعتمد بالدرجة الأولى على التخفيضي الضريبي بما يسهم في التأثير إيجابا على الغلات المتوقعة من الأصول الرأسمالية الإضافية وهو ما يحفز رجال الأعمال على الإقبال على مزيد من الاستثمارات باعتبار أن الربح هو دافعهم الرئيسي للاستثمار، حيث أن المستثمرين لن يشتروا أصولا رأسمالية جديدة إلا في حال توقعوا أن الغلات المنتظرة من هذه الأصول كافية لتغطية تكلفة

¹⁰² غدار رفيق، نموذج تقييم وتمويل الاستثمار الحقيقي في اقتصاد المشاركة، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص57.

إحلالها¹⁰³، وعلى النقيض فإن التوسع في الإنفاق الحكومي من شأنه أن يؤدي لارتفاع تكلفة الاستثمار نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة.

المطلب الثاني: طرق التمويل وأثرها فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي

في الحالات التي تقرر فيها الدولة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي عبر التوسع في نفقاتها العمومية فإن تأثيرها على النشاط الاقتصادي سوف يختلف باختلاف طرق التمويل، حيث يمكن للدولة تمويل هذه النفقات عبر مصادر التمويل التقليدية وهي إما بزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة أو من خلال الاقتراض، كما يمكن أن تلجأ إلى مصادر تمويلية غير تقليدية كاللجوء إلى التمويل بالعجز، سنبرز من خلال هذا المطلب تأثير طرق التمويل المختلفة على فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي.

الفرع الأول: التمويل باستخدام الضرائب

يرى الكيتزيون أنه من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باستخدام أدوات السياسة المالية فإنه سوف يكون لذلك أثر مضاعف على النشاط الاقتصادي حتى ولو حافظت الدولة على توازن ميزانيتها، وهو ما يعتبر كتأييد إضافي للفكر الكيتزي، وانتقاد صريح لفكرة حيادية الميزانية التي كان يناهز بها الكلاسيك، والمقصود بحيادية الميزانية عدم تأثير النشاط الاقتصادي مقاسا بالتغير في الناتج $\Delta Y = 0$ للتغيرات في مكونات الميزانية (الإيرادات والنفقات) مادام توازن الميزانية يبقى محققا¹⁰⁴ $BS = \Delta TA - \Delta G = 0$ فإذا أخذنا بالنموذج السابق حيث تكون فيه الضرائب مستقلة عن الدخل في العلاقة الخاصة بالمضاعف:

$$Ye = \frac{AD_0}{1 - c}$$

حيث أن:

$$AD_0 = C_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - c.T_0$$

وبإحداث تغير في النفقات العامة G_0 والضرائب T_0 مع المحافظة على نفس رصيد الميزانية سيكون مقدار التغير في الدخل حسب المعادلة التالية:

$$\Delta Y = \frac{\Delta G_0 - c\Delta T_0}{1 - c} = \frac{\Delta G_0 - c\Delta G_0}{1 - c} = \frac{\Delta G(1 - c)}{(1 - c)}$$

$$\Delta Y = \Delta G = \Delta T_0$$

¹⁰³ عزت قناوي، مرجع سبق ذكره، ص 143.

¹⁰⁴ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي المفاهيم والنظريات الأساسية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 1995، ص 310-306.

والنتيجة المتوصل لها هو أن الناتج سيزيد بنفس مقدار الزيادة الحاصلة في الضرائب والانفاق الحكومي ومنه فإن أي تغير في مركبات الميزانية ستقود للتأثير على مستويات النشاط الاقتصادي حتى وإن تم الحفاظ على نفس رصيد الميزانية¹⁰⁵، وهو ما يعرف بمضاعف الميزانية المتوازنة التي جاء بها (HAAVELMO) ويعتبر أحد أنصار التيار الكيترتي وخلاصة نظريته أن زيادة الانفاق الحكومي الممول بزيادة ماثلة في الضرائب ستؤدي إلى تغير في الدخل بمقدار الزيادة في الإنفاق التي ستمول عن طريق الضرائب، وتعتبر هذه النظرية انتقاداً صريحاً ومقنعاً ضد الكلاسيك التي يعتبرون أن الميزانية المتوازنة تعبيراً عن حيادية الدولة¹⁰⁶.

الفرع الثاني: التمويل عن طريق الاقتراض

يعبر الاقتراض عن مجموع ما تتحصل عليه الدولة من ديون داخلية وخارجية من أجل سد فجواتها الاقتصادية على الصعيدين المحلي المتمثل في عجز الموازنة العامة والخارجي المتمثل في عجز ميزان المدفوعات، ويتم اللجوء للاقتراض الداخلي عبر أذونات وسندات الخزينة، أو الاقتراض من الجهاز المصرفي أما الاقتراض الخارجي فيتم عن طريق اللجوء للمؤسسات الدولية¹⁰⁷، حيث يعمل الاقتراض على زيادة الموارد المالية للاقتصاد والتي تشكل ندرتها عقبة رئيسية أمام الدول المتخلفة للنهوض ببرامج التنمية الاقتصادية.

وقد اختلفت آراء الاقتصاديين حول اللجوء إلى القروض العامة لتمويل النفقات العامة، حيث نجد أن الكلاسيك اتخذوا موقفاً عدائياً ضد سياسة اللجوء إلى القروض العامة مطالباً بضرورة توازن الموازنة العامة للدولة، وهذا كون اللجوء للقروض العامة سيؤدي إلى تحويل أموال القطاع الخاص التي كانت معدة للتشغيل في مشروعات إنتاجية ذات ربحية إلى القطاع العام أين يتم تبديدها في نفقات عامة غير منتجة، بالإضافة إلى مساهمتها في ارتفاع أسعار الفائدة التي تعمل على عرقلة النشاط الاقتصادي، كما يرى الكلاسيك أن القروض ستتمس برفاهية الأجيال اللاحقة حيث أن خدمة الديون تؤدي إلى زيادة العبء الضريبي في المستقبل وبهذا فهم يعارضون اللجوء لهذه الأداة لتمويل نفقات الدولة.

وعلى النقيض من ذلك يؤكد الفكر الكيترتي على أهمية القروض العامة باعتبارها أحد الموارد المالية الهامة لتمويل عملية التنمية إذ يمكن للدولة من خلالها التدخل وتوجيه الاقتصاد نحو الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مؤكداً على دورها في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، فمن خلال القروض يمكن

¹⁰⁵تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 154-157.

¹⁰⁶محمد عبد المومن، السياسة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه، حالة الجزائر 1963-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015-2016، ص 267.

¹⁰⁷ Michael Howard, **Public Sector economics for developing countries**, university of the west indies press, jamaica, 2001, p129.

للدولة علاج الفجوات التضخمية والانكماشية التي تظهر في الاقتصاد وزيادة تشغيل الموارد من خلال امتصاص أي قوة شرائية زائدة ، أو أية أموال عاطلة .

الفرع الثالث: التمويل بالعجز

وهو أسلوب تلجأ إليه الدولة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات عن تغطية النفقات العامة، ويتم تطبيق التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي كما يسميه البعض من خلال زيادة الإصدار النقدي و زيادة حجم الائتمان المصرفي للحكومة من طرف الجهات التي تتولى عملية الإصدار كالبنك المركزي، حيث يستند الإصدار النقدي على ما يقدم للبنك المركزي من سندات حكومية وأذونات خزينة، وبالرغم مما يلعبه هذا النوع من التمويل تؤدي من رفع قدرة الحكومة على استغلال الموارد الاقتصادية إلا أنها قد تتصاحب مع وجود ضغوط تضخمية تم في رفع تكاليف التنمية.¹⁰⁸

فعند طرح كميات إضافية من النقود في التداول دون أن ترافقه زيادة في الإنتاج فإن ذلك سيقود لارتفاع الطلب بسبب زيادة القوة الشرائية التي ولدتها كمية النقود الجديدة مؤدية لذلك لحدوث فجوة بين العرض والطلب، فترتفع الأسعار بشكل أكبر من كمية النقود الإضافية المطروحة، و بهذا تحدث حالات التضخم النقدي الذي يترك آثاره السلبية على الاقتصاد¹⁰⁹.

وتباين آراء الاقتصاديين في الاعتماد على هذا النوع كمصدر من مصادر التمويل النفقات العمومية فالبعض يرى أنه مطلوب و محفز لعملية النمو حالة ما إذا تم الاستغلال الأمثل للنقود الإضافية المطبوعة في حين يرى الطرف الآخر أنه مدموم ومشوه لعملية التنمية.

بحيث يرى أنصار التمويل التضخمي، أن طبع النقود يعد أسهل وسيلة لتمويل التنمية ولا تحتاج لجهاز إداري كفاء كما هو الحال بالنسبة للضرائب، كما أن اللجوء إليه سيكفل التشغيل للموارد العاطلة لأن الانفاق الاستثماري الممول بالنقود الجديدة يضمن تشغيل موارد جديدة، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع التضخم الناتج عن التمويل بالعجز سيعمل على تشجيع الاستثمار الخاص ، حيث أن الارتفاع الذي قد تشهده الأسعار نتيجة الزيادة في النقود، تؤدي إلى زيادة أرباح المستثمرين وهو ما يشجعهم على الإقبال على مزيد من الاستثمارات وبالتالي فلا بأس بالتضخم مادام محفزاً للنمو والاستثمار¹¹⁰.

¹⁰⁸علي كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي في سوريا، دار الرضا للنشر والتوزيع سوريا، 2003، ص173.

¹⁰⁹محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص161.

¹¹⁰صبيد فاتح، قحام وهبية، عجز الموازنة العامة في الجزائر واشكالية التمويل بالعجز دراسة تحليلية للفترة 2000-2017 العدد السابع، ص

أما بالنسبة للدول النامية التي تتميز بتفشي ظاهرة الاكتناز بسبب ضعف وعدم كفاءة وبالتالي فإن اللجوء للإصدار النقدي الجديد يجعل كمية النقود الجديدة تعادل الأموال المكتترة أو المعطلة وبالتالي فلن تظهر أي ضغوط تضخمية وإن ظهرت فستكون زيادات طفيفة، كما أن التضخم الذي ينتج عن التمويل التضخمي يقع عبئه على جميع أفراد المجتمع عكس الضرائب التي لا يتحملها العاملون في الاقتصاد الموازي، وتظهر هذه المشكلة بوضوح في الدول النامية بسبب كبر القطاع الموازي، وبهذا فإن الآثار السلبية التي قد تحدث نتيجة استخدام أسلوب التمويل بالعجز تعد جد بسيطة مقارنة بالمزايا والفوائد التي قد تنشأ وتنتج من عملية التنمية والتي تحققت نتيجة استخدام هذا النوع من التمويل¹¹¹.

ومن جهة أخرى فإن كثير من الاقتصاديين يعارضون هذا الأسلوب كوسيلة للتمويل ويعتقدون أن تحقيق التنمية الاقتصادية مع ضمان الاستقرار النقدي يجب أن يكون هدفا لكل سياسة اقتصادية سليمة حتى تسير التنمية في الاتجاه الصحيح دون أن تعترضها عقبات التضخم¹¹²، وذلك لأن التضخم يؤدي إلى الاضرار بعملية التنمية من خلال رفع تكاليفها وتشويه المؤشرات الاقتصادية الكلية، كما قد يكون سببا في إضعاف ثقة الافراد في العملة بما يقود إلى إعاقة دخول رؤوس الأموال الأجنبية بسبب تخوفها من ارتفاع تكاليف الانتاج، كما يرى البعض أن التضخم النقدي الناتج عن عملية التمويل بالعجز يؤدي إلى اختلال في تنفيذ المشاريع التنموية نتيجة صعوبة تحديد تكاليف هذه المشاريع¹¹³، وتكون المشكلة أكبر بالنسبة للدول النامية لعدم مرونة الجهاز الانتاجي، وبالتالي فإن الاعتماد على هذا النوع من التمويل سيلحق ضررا أكبر باقتصاداتها وفي ما يخص ظاهرة الاكتناز التي تعتبر أحد أسباب اللجوء لهذا الأسلوب من التمويل في الدول النامية، فإن معدل الاكتناز يصعب معرفته وبالتالي يصعب زيادة الكتلة النقدية بنفس معدل الاكتناز، كما أن ظاهرة الخداع النقدي التي قد تصيب العمال في الوهلة الأولى ما تلبث أن تتلاشى ويدرك العمال انخفاض في أجورهم الحقيقية، مما يدفعهم إلى المطالبة برفع الأجور وما ينجر عنه من ارتفاع في تكاليف الانتاج و زيادة في الأسعار التي قد تكبح الطلب¹¹⁴.

¹¹¹بن جميل هناء، التمويل التضخمي كوسيلة لضبط عجز الموازنة العامة مع الإشارة لتجربة الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية، العدد الأول، ص 4.

¹¹²محمد نور عيسى محمد نور محمد، أثر التمويل بالعجز على الناتج المحلي الاجمالي في السودان (2017-1998)، مذكرة ماجستير، جامعة السودان، السودان، 2019، ص 16.

¹¹³وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد، الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص 90.

¹¹⁴بن جميل هناء، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-6.

وعلى العموم يرى بعض الاقتصاديين أن التمويل بالعجز يكون تضخميا من عدم حسب درجة مرونة الجهاز الانتاجي، وبهذا نجد فرق في استخدام هذا الأسلوب في الدول النامية والدول المتقدمة، فبالنسبة للدول المتقدمة التي تتمتع بجهاز انتاجي قوي و متنوع فإن هذا الأسلوب يؤدي اثره على الاقتصاد، اما في البلدان النامية فلا توجد هذه القدرات الانتاجية اصلا ومن العيب ان تنتظر من الاصدار النقدي ان يحل المشاكل المترتبة على عدم وجود الجهاز الانتاجي الكافي¹¹⁵، لذلك لابد من اعتبار التمويل بالعجز وسيلة استثنائية وليس أساسية في تمويل المشاريع العمومية، مع ضرورة توجيه هذه السياسة الى المشروعات التي تسمح بزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد.

¹¹⁵صيد فاتح، قحام وهيبة، عجز الموازنة العامة في الجزائر واشكالية التمويل بالعجز دراسة تحليلية للفترة 2000-2017 العدد السابع، ص 264-365

خلاصة الفصل الأول:

تمثل السياسة الاقتصادية أحد مظاهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتشمل جملة القرارات والتدابير المتخذة من قبل السلطات العمومية لتوجيه الاقتصاد نحو مجموعة من الأهداف، تتمثل أساسا في الأهداف المعبر عنها بالمربع السحري لكالدور وهي رفع معدلات النمو الاقتصادي، تخفيض مستويات البطالة، محاربة التضخم وتحقيق التوازنات الخارجية، ولتحقيق هذه الأهداف تستخدم الدولة أدوات السياسة الاقتصادية المتمثلة في أدوات السياسة المالية، أدوات السياسة النقدية و أدوات السياسة التجارية.

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي أحد أنواع السياسات الاقتصادية الظرفية التي تخص الأجل القصير، وهي عبارة عن سياسة مالية توسعية مستوحاة من الفكر الكيترتي تهدف لإنعاش النشاط الاقتصادي وتخليصه من وضعيات الركود والكساد من خلال دعم الطلب الكلي الفعال الذي يعطيه كيتز الدور الرئيسي في التأثير على مستويات النشاط الاقتصادي.

اختلفت نظرة المدارس الاقتصادية لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي جاء بها كيتز، فمنهم من يعتبرها السبب في عدم استقرار النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وهي وجهة نظر المدرسة النقدية، ومنهم من ذهب لعدم فعاليتها في حالة ما تمكن الأفراد والمؤسسات من توقعها بشكل صحيح بحيث ستكون نتيجتها ارتفاع الأجور والأسعار، وهو الرأي الذي قالت به المدرسة النيوكلاسيكية، في حين يرى البعض أن إنعاش النشاط الاقتصادي يجب أي يكون من خلال دعم جانب العرض من خلال التخفيضات الضريبية على الإنتاج والمبيعات وهو رأي مدرسة جانب العرض، وبين كل هذه الآراء يؤكد أنصار المدرسة الكيترية فعالية هذه السياسة بسبب الصلابة التي تتميز بها الأجور.

تختلف الآثار التي تحدثها سياسة الإنعاش الاقتصادي على النشاط الاقتصادي حسب طرق التمويل المختلفة، فإذا ما تم تمويل التوسع في النفقات العمومية عبر زيادة الضرائب فإن سياسة الإنعاش الاقتصادي ستقود لأثر مضاعف على النشاط الاقتصادي مقداره الواحد، في حين أن التمويل بالعجز قد يقود لأثر أكبر على النشاط الاقتصادي لكن قد يوقع الاقتصاد في ضغوط تضخمية ونجد أن التمويل بالقروض أيضا يمكن أن يكون له أثر على ارتفاع أسعار الفائدة وما يمكن أن يؤديه من إزاحة للقطاع الخاص إذا كانت هذه القروض داخلية .

الفصل الثاني:

سياسات الإنعاش
الاقتصادي في ظل
نماذج التوازن
الاقتصادي الكلي

تمهيد :

يعتبر التوازن وصف للتعاقد الذي يحدث بين الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد، والذي يتحقق كمحصلة لمجموعة من التوازنات الجزئية في مختلف الأسواق والمتمثلة أساسا في سوق السلع والخدمات، سوق النقود، سوق العمل والسوق الخارجية التي تظهر في ميزان المدفوعات، حيث حاولت العديد من النماذج الاقتصادية شرح هذ التوازن وإبراز مدى تأثير السياسات الاقتصادية المختلفة على التوازنات الجزئية والكلية في الاقتصاد.

إن الحديث عن السياسات الاقتصادية بشكل عام وسياسة الإنعاش الاقتصادي بشكل خاص يقودنا للحديث عن تأثيرها على التوازنات الاقتصادية الكلية وفق مختلف النماذج الاقتصادية، والتي تعكس في كثير من الأحيان فعالية سياسة اقتصادية دون أخرى في ظل الخصائص والميزات المختلفة للنشاط الاقتصادي.

سنتناول في المبحث الأول من هذا الفصل تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على متغيرات الناتج وأسعار الفائدة وفق نموذج IS-LM لنتقل في المبحث الثاني للنموذج المطور له والذي يأخذ بعين الاعتبار الانفتاح على العالم الخارجي من خلال دراسة تأثير هذه السياسة على حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال وفق نموذج IS-LM- BP لنتناول المبحث الأخير تأثير هذه السياسة على الناتج والأسعار وفق نموذج الطلب الكلي العرض الكلي.

المبحث الأول: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل نموذج IS-LM:

يعتبر نموذج IS-LM امتداداً للنظرية الكيترية في الاقتصاد الكلي، وهو نموذج يشرح شروط تحقيق التوازن الآني في السوقين الحقيقية والنقدية في ظل اقتصاد مغلق، ومدى تأثير التقلبات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية على هذا التوازن، نتناول من خلال المبحث كيفية تحقيق التوازن الكلي حسب نموذج IS-LM وإبراز الآثار الاقتصادية المختلفة لسياسات الإنعاش الاقتصادي وفقاً لهذا النموذج لتتطرق في الأخير إلى الرؤيا الكيترية الحديثة للتوازن في سوق الحقيقي والنقدي بما يسمى بنموذج IS-MP.

المطلب الأول: التوازن الاقتصادي الكلي وفق نموذج IS-LM:

يقصد بالتوازن الكلي وفق IS-LM ذلك التوازن الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات والمتزامن مع توازن سوق النقود، فحسب النموذج يوجد نقطة وحيدة على النموذج تعكس هذا التوازن، وهذا من خلال تقاطع منحنى IS الذي يعكس التوازن الحقيقي مع المنحنى LM الذي يعكس التوازن النقدي، وسنشرح من خلال هذا المطلب كيفية تحقق هذا التوازن من خلال إبراز العلاقات الرياضية والبيانية لنموذج IS-LM وذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول: التوازن في سوق السلع والخدمات

يتضمن سوق السلع والخدمات الطلب الكلي الفعال ويتكون من الطلب الاستهلاكي والاستثماري بالإضافة إلى الطلب الحكومي على السلع والخدمات¹، ويتحقق توازن هذا السوق من خلال تساوي الطلب على السلع والخدمات مع العرض منها ويعبر عنه بيانياً بالمنحنى IS والذي يمثل جميع التوليفات بين الدخل وسعر الفائدة (Y, i) التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، ولاشتقاق منحنى IS نستخدم العلاقة التي تحقق التوازن بين العرض و بين مركات الطلب الكلي الفعال حسب المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G$$

دالة الطلب الاستهلاكي: يعبر الطلب الاستهلاكي عن الجزء الذي يخصص من الدخل للإنفاق على السلع والخدمات المختلفة، ويتحدد من خلال مجموعة من العوامل المختلفة التي تتفاوت من حيث درجة التأثير على الاستهلاك، ويعتبر كيتز الدخل أهم عامل مؤثر على الاستهلاك في حين أن العوامل الأخرى تبقى خارجية،

¹ أشرف أحمد العدلي، الاقتصاد الكلي النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2006، ص ص 96-97.

وبهذا تعرف دالة الاستهلاك حسب النظرية الكيترية بأنها تلك العلاقة التي تربط بين مقدار ما ينفق على الاستهلاك و مستوى الدخل القابل للتصرف²،

$$C = C_0 + c(1 - T + TR)Y$$

حيث C_0 : الاستهلاك الثابت والمستقل عن الدخل

c : الميل الحدي للاستهلاك

Y : الدخل

T : الضريبة الكلية وتعطى بالمعادلة التالية:

$$T = t_0 + tY$$

t_0 : الضرائب المستقلة عن الدخل، t معدل الضريبة،

TR : التحويلات الخارجية وهي متغير خارجي تحدده السلطات العمومية حيث:

$$TR = TR_0$$

دالة الطلب الاستثماري: يعرف الاستثمار على "أنه تيار من الإنفاق الجديد على السلع الرأسمالية مثل المصانع والآلات وكذلك الإضافات للمخزون مثل المواد الأولية، السلع الوسيطة والنهائية خلال فترة زمنية معينة"³ وينقسم الاستثمار بدوره إلى قسمين استثمار مستقل و استثمار تابع لتغيرات سعر الفائدة. و بهذا تعبر دالة الاستثمار عن العلاقة بين الاستثمار وتغيرات سعر الفائدة حسب المعادلة التالية⁴:

$$I = I_0 - g.i$$

الإنفاق الحكومي: يعتبر الإنفاق الحكومي متغير خارجي يتحدد بعوامل خارجية غير مدرجة في النموذج أي أن :

$$G = \bar{G}$$

²كمال سلطان، محمد سالم، الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، القاهرة، مصر، 2015، ص94.

³مصطفى سلمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص124.

⁴منى الطحاوي، المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد، مكتبة الآداب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص308.

الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي

معادلة التوازن: تعبر معادلة التوازن عن تساوي الدخل مع الإنفاق أو عن تساوي التسرب مع الحقن، ويتحقق التوازن من خلال تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي، ويمكن كتابة معادلة التوازن كما يلي:

وبتعويض هذه الدوال في معادلة التوازن السابقة نحصل على العلاقة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات طبقاً للمعادلة التالية:

$$Y = C + I + G$$

، ويمكن استنتاج معادلة IS عن طريق معادلة التوازن كما يلي:

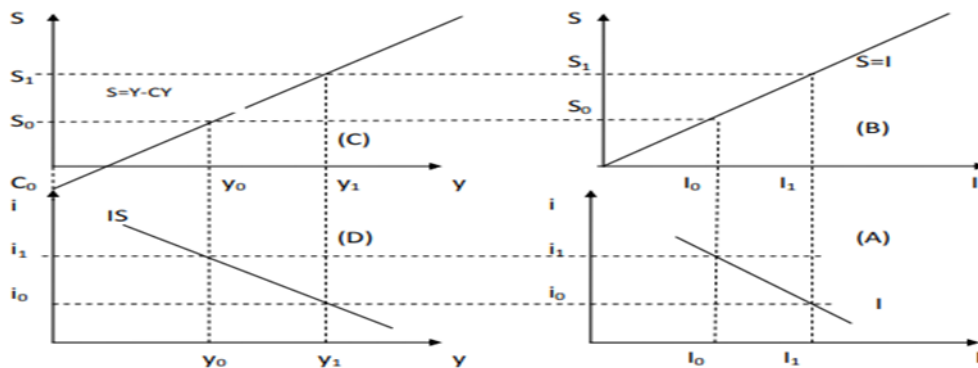
$$\Rightarrow Y = C_0 + c(Y - T_0 - tY + TR_0) + I_0 - gi + \bar{G}$$

$$\Rightarrow Y(1 - c + ct) = (C_0 - cT_0 + cTR_0 + I_0 + \bar{G}) - gi$$

$$\begin{cases} Y = \frac{(C_0 - cT_0 + cTR_0 + I_0 + G_0)}{1 - c + ct} - \frac{g}{1 - c + ct} i \\ i = \frac{(C_0 - cT_0 + cTR_0 + I_0 + G_0)}{g} - \frac{1 - c + ct}{g} Y \end{cases}$$

اشتقاق منحنى IS: ويسمى أيضاً بمنحنى الاستثمار الادخار ويعرف بأنه " مجموعة التراكيب الممكنة من سعر الفائدة والدخل الحقيقي التي عندها يتحقق التساوي بين الادخار والاستثمار"⁵ كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 1-2: اشتقاق منحنى IS بيانياً



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 209.

⁵ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 209.

يوضح الجزء الأول (C) من الشكل علاقة الادخار بالدخل وهي علاقة طردية أي أن زيادة الدخل يؤدي إلى زيادة الادخار حسب الميل الحدي للادخار، أما الجزء الثاني (B) فهو يبين شرط تساوي الادخار مع الاستثمار، في حين يبين الجزء الثالث (A) العلاقة العكسية بين الادخار وسعر الفائدة، والجزء الرابع (D) فهو يبين المنحنى IS أو عبارة أخرى التوليفة بين الدخل وسعر الفائدة التي يتساوى عندها الادخار مع الاستثمار، ويلاحظ أنه ذو ميل سالب ما يعبر عن العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والدخل نتيجة لآثار السلبية لأسعار الفائدة على الاستثمار الخاص.

الفرع الثاني: التوازن في سوق النقود يتمثل التوازن في سوق النقود في تساوي الطلب على النقود مع العرض النقدي، ويعبر عنه بيانيا بالمنحنى LM والذي يضم جميع التوليفات بين الدخل وسعر الفائدة (Y, i) التي يتحقق عندها توازن سوق النقود

أولا عرض النقود MS: ويعبر عن كمية السيولة المتواجدة في الاقتصاد والتي يتم احتواؤها من الأفراد والشركات والمؤسسات المالية والجهات الحكومية، ويعتبر متغير خارجي يتحدد بقرارات البنك المركزي باستعمال أدوات السياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة، الإعادة الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني وبهذا يكون عرض النقود يأخذ الصيغة التالية:⁶

$$M_s = M_0$$

ثانيا الطلب على النقود Md: أدخل كيتز ثلاث دوافع للطلب على النقود تتمثل فيما يلي:

1. **دافع المعاملات والاحتياط:** يقصد بدافع المعاملات الاحتفاظ بالنقود للحصول على ما يلزم لشراء السلع وخدمات باعتبارها وسيلة للتبادل، ويتحدد هذا الدافع بمجموعة من العوامل يعتبر الدخل أهمها بحيث يتوقع زيادة عدد المعاملات مع زيادة الدخل، أما الدافع الثاني الذي يجعل الأفراد يحتفظون بالنقود في شكل سيولة فهو دافع التحوط للنفقات غير المتوقعة مثل الفواتير الطبية وفواتير الإصلاح وغيرها من الأحداث الطارئة التي لا يمكن توقعها، وكلا الدافعين يتحددان من خلال مستوى الدخل لذلك سيتم جمع كليهما في الطلب على النقود بدافع المعاملات، وتكتب دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط على الشكل التالي:⁷

$$M_t = k \cdot Y$$

⁶ إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 207.

⁷ Richard T Froyen, OP-cit, p 114.

حيث k تعكس حساسية الطلب على النقود للتغير في الدخل، ويطلق عليه الميل الحدي للطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، وهو موجب مما يشير إلى العلاقة الطردية بين الطلب على النقود والدخل.

2. **دافع المضاربة:** يقصد بالمضاربة عملية شراء وبيع الأوراق المالية من أسهم وسندات في الأسواق المالية بهدف تحقيق الأرباح، ويعتبر كيتز أول من تطرق لهذا الدافع باعتبار النقود مخزن للقيمة، وقد بدأ كيتز بالتساؤل عما يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقود أعلى من تلك اللازمة للمعاملات والدوافع الاحترازية، في ظل العوائد الضائعة جراء عدم استغلالها في شراء السندات، ويررر كيتز هذا النوع من الاحتفاظ بالنقود بسبب عدم اليقين بشأن أسعار الفائدة المستقبلية والعلاقة بين التغيرات في سعر الفائدة وأسعار السندات، فإذا كان من المتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة بطريقة تتسبب في انهيار أسعار السندات، حيث يفوق الانخفاض في سعر السند الارتفاع في سعر الفائدة فهنا يعتمد المضاربون على التخلص من النقود وشراء السندات التي صارت أرخص نسبياً والعكس في حالة انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع أسعار السندات، وبهذا اعتبر كيتز أن الطلب على النقود لغرض المضاربة يكون على علاقة عكسية مع سعر الفائدة⁸ حيث يمكن التعبير عن هذه العلاقة وفق المعادلة التالية

$$M_p = L_0 - s \cdot i$$

حيث:

M_p : الطلب على النقود لأجل المضاربة

s : معامل تفضيل السيولة و يطلق عليه حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة،

L_0 : الطلب على النقود المستقل من أجل المضاربة الذي لا يتأثر بالدخل أو مستوى تفضيل السيولة.

وبجمع دالة الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط مع دالة الطلب على النقود من أجل المضاربة نحصل على دالة الطلب على النقود الكلية :

$$M_d = M_T + M_{sp} = k \cdot Y + (L_0 - si)$$

⁸ Richard T Froyen, OP-cit, p 115.

الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي

معادلة التوازن في السوق النقدية: يتحقق التوازن في هذا السوق من خلال تساوي الطلب على النقود مع

$$M_d = M_0 \text{ عرض النقود كما يلي:}$$

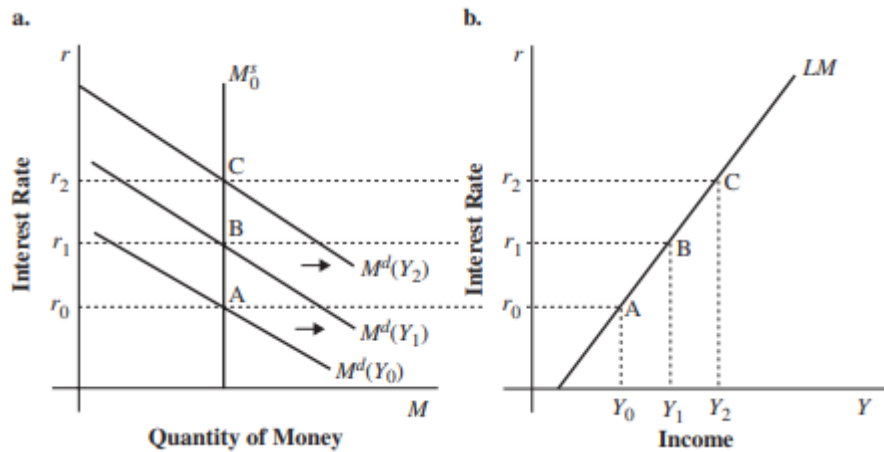
$$M_0 = k.Y + (L_0 - si)$$

$$\begin{cases} Y = \frac{M_s - L_0}{k} + \frac{s}{k} i \\ i = \frac{k}{s} Y + \frac{L_0 - M_s}{s} \end{cases}$$

اشتقاق منحنى LM بيانياً: يتم اشتقاق المنحنى LM انطلاقاً من التوازن الذي يتحقق بين الطلب على النقود

وعرض النقود عند أسعار فائدة مختلفة، كما يظهره الشكل الموالي

الشكل 2-2: اشتقاق منحنى LM بيانياً



Source: richard T Froyen, Macroeconomics Theories and policies, tenth edition, Pearson Education , England, 2013, P 121.

يبين الجزء الأول (a) العلاقة التوازنية بين الطلب على النقود والمتكون من الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط و الطلب على النقود من أجل المضاربة مع عرض النقود الذي يعتبر متغير خارجي يتحدد من طرف السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي، أما الجزء (b) فيوضح منحنى LM الذي يبين التوليفة من الدخل وسعر الفائدة التي يكون عندها سوق النقود متوازن، حيث يتضح من خلال الشكل وبالنظر للجزء (b) أن الزيادات في الدخل من Y_0 إلى Y_1 ثم Y_2 تؤدي إلى تحويل منحنى الطلب على النقود من $M_d(Y_0)$ إلى $M_d(Y_1)$ ثم $M_d(Y_2)$ على التوالي، حيث يتطلب التوازن في سوق النقود معدلات أعلى

الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي

للغائدة بـ r_0 و r_1 ثم r_2 على التوالي، وبالتالي يشير الشكل أنه عند المستويات المرتفعة للدخل فإن ارتفاع أسعار الغائدة مطلوبة لتحقيق توازن سوق النقود .

الفرع الثالث: اشتقاق التوازن الكلي لنموذج IS-LM

يتحقق في كل من سوقى الإنتاج والسوق النقدي عندما يتقاطع كل من منحنى IS ومنحنى LM في نقطة توازنية وحيدة تحدد لنا كل من سعر الغائدة التوازني i^* وحجم الدخل التوازني Y^* ، وعلى الرغم من وجود عدة مستويات للدخل وسعر الغائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات و السوق النقدية إلا أن هناك مستوى دخل وحيد وسعر غائدة واحد الذي يعنه يتحقق التوازن في كلا السوقين.

أولاً: اشتقاق التوازن جبرياً يمكن اشتقاقه من خلال معادلتى التوازن كل من IS-LM كما يلي:

$$\begin{cases} Y = \frac{(C_0 - cT_0 + cTR_0 + I_0 + \bar{G})}{1 - c + ct} - \frac{g}{1 - c + ct} i \dots \dots \dots (IS) \\ Y = \frac{M_0 - L_0}{k} + \frac{s}{k} i \dots \dots \dots (LM) \end{cases}$$

أي أن :

$$\Rightarrow \frac{(C_0 - cT_0 + cTR_0 + I_0 + G_0)}{1 - c + ct} - \frac{g}{1 - c + ct} i = \frac{M_s - L_0}{k} + \frac{s}{k} i$$

وبتعويض قيمة i المعبر عليها بدلالة Y في معادلة IS السابقة نجد:

$$Y = \frac{(C_0 - cT_0 + cTR_0 + I_0 + G_0)}{1 - c + ct} - \frac{g}{1 - c + ct} \left(\frac{k}{s} Y + \frac{L_0 - M_s}{s} \right)$$

باختزال المعادلة السابقة نحصل على قيمة الناتج وسعر الغائدة التوازنين اللذان يحققان التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود في آن واحد:

$$\begin{cases} Y = \frac{AG_0}{(1 - c + ct) + \frac{kg}{s}} + \frac{(M_s - L_0)}{(1 - c + ct) \frac{s}{g} + k} \\ i = \frac{AG_0}{(1 - c + ct) \frac{s}{k} + g} - \frac{(1 - c + ct)}{(1 - c + ct)s + kg} (M_0 - L_0) \end{cases}$$

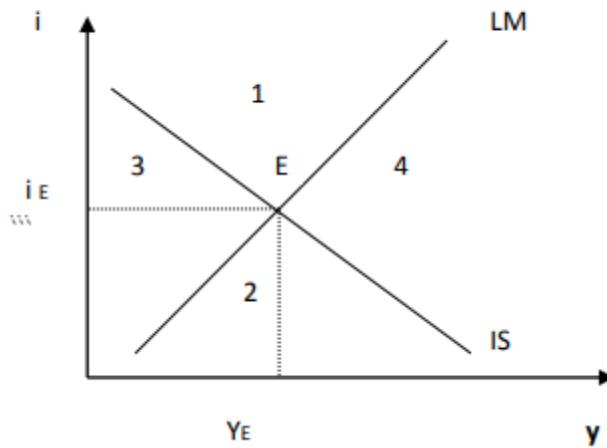
$$Y = \frac{AG_0}{(1 - c + ct) + \frac{kg}{s}} + \frac{(M_s - L_0)}{(1 - c + ct) \frac{s}{g} + k}$$

$$i = \frac{AG_0}{(1 - c + ct) \frac{s}{k} + g} - \frac{(1 - c + ct)}{(1 - c + ct)s + kg} (M_0 - L_0)$$

ثانيا: اشتقاق التوازن بيانيا

يمكن استنتاج سعر الفائدة التوازنية والنتائج التوازنية من خلال نقطة التقاء منحنى التوازن في سوق السلع IS مع منحنى التوازن في سوق النقود LM حيث تعبر نقطة التقاطع بين هذين المنحنيين عن التوازن العام في نموذج IS-LM كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 2-3: التوازن الكلي في نموذج IS-lm



المصدر: بسام الحجار، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص281.

للإشارة إلى الشكل فإن أي نقطة تقع أعلى المنحنى LM مثل النقطة 1 يعني أن سعر الفائدة المقابل لهذا المستوى من النقود المتداولة (المعروضة والمطلوبة) يقع أعلى من السعر التوازني مما يعني أن هناك فائض في عرض النقود الذي سيدفع سعر الفائدة نحو الانخفاض أي سحب النقطة 1 نحو المنحنى LM، أما بالنسبة لمنحنى IS فإن النقاط التي تقع أعلاه تعني أن الناتج أكبر من الطلب أي هناك فائض في العرض أي أن الناتج المحقق عند هذه النقاط أعلى من الدخل لتوازني لسوق السلع والخدمات وذلك يعني أن فائض العرض سيدفع بمستوى الناتج الوطني نحو التراجع أي سحب النقطة 1 نحو المنحنى IS.

أما النقاط التي تقع أسفل المنحنى LM النقطة 2 فإنها تعني أن هناك فائض في الطلب وهو ما يرفع سعر الفائدة إلى الأعلى، وبالنظر إلى منحنى IS فإن النقاط التي أسفل منه 2 مثلاً فتشير إلى أن الناتج المحقق هو دون المستوى اللازم لتحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات، وتعبير آخر هناك فائض في مستوى الطلب سيدفع الناتج إلى زيادة مستواه، وعليه فإنه عند كل نقطة من هذه النقاط تعمل على تحويل سعر الفائدة نحو مستواه التوازني وكذلك دفع الدخل نحو المستوى التوازني⁹.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لسياسة الإنعاش الاقتصادي وفق نموذج IS-LM

حسب تحليل هيكس وهانسن تقود سياسة الإنعاش الاقتصادي الكيترية لأثرين أحدهما إيجابي يتمثل في ارتفاع الدخل من خلال آلية المضاعف، وأثر سلبي من خلال أثر الإزاحة سنوضح من خلال هذا المطلب فعالية سياسات الإنعاش الاقتصادي وفقاً لهذين الأثرين.

الفرع الأول: الأثر على الإنتاج

يمكن نموذج IS-LM من معرفة مقدار التغير في الناتج نتيجة التغير في أحد مركبات الطلب الكلي، فعند تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال رفع مستويات الإنفاق الحكومي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية بطريقة مباشرة من خلال زيادة الطلب الحكومي نفسه أو بطريقة غير مباشرة من خلال زيادة دخول الأفراد، ولتلبية هذه الزيادة في الطلب يرتفع الإنتاج حسب ما تمليه المعادلة التالية:

$$\Delta Y = \frac{\Delta AG_0}{(1 - c + ct) + \frac{kg}{s}}$$

وللحصول على قيمة المضاعف نقوم بقسمة التغير في الناتج على التغير في الإنفاق الحكومي فتتوصل على المعادلة التالية:

$$K_G = \frac{1}{(1 - c + ct) + \frac{kg}{s}}$$

تبين المعادلة أعلاه قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي وبعبارة أخرى نسبة الزيادة في الإنتاج نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي، وهو ذو قيمة موجبة مما يدل على ارتفاع الإنتاج لزيادة الإنفاق، ويعتبر المضاعف أحد محددات فعالية

⁹تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص224.

الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي

سياسة الإنعاش الاقتصادي بحيث ترتفع فعاليتها بارتفاع قيمة المضاعف، وتتحدد قيمته من خلال مجموعة من المتغيرات يمكن استنتاجها من خلال المعادلة الأخيرة وهي كالتالي:

الميل الحدي للاستهلاك: كلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبير كانت قيمة المضاعف أكبر وبالتالي كانت سياسة الإنعاش الاقتصادي أعلى فعالية، ويلاحظ أن خاصية ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك تميز الدول النامية بحيث يفضل الأفراد الاستهلاك على حساب الادخار وذلك نظراً لضعف مستوى مداخيلهم، إلا أن جمود الجهاز الانتاجي وعدم قدرته على تلبية الطلب يعد المعوق الرئيسي الذي يقف أمام السياسة الكيترية لتحقيق لأهدافها في هذه الدول.

معدلات الضرائب: تعمل الضرائب العالية على تثبيط طلب الأفراد، بشكل يؤدي إلى تخفيض قيمة المضاعف و بالتالي تخفيض فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي

الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط: في ظل عرض نقدي ثابت فإن زيادة الدخل نتيجة السياسة المالية التوسعية، يشجع الأفراد على زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط بالمقدار K على حساب الطلب على النقود لصالح المضاربة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة التي تعمل على كبح الطلب الاستثماري نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض، وهو ما يعمل على تخفيض قيمة المضاعف فيما يعرف بأثر الثروة في المضاربة والتي يعتبرها النقديون مصدر آخر لمزاحمة القطاع الخاص.¹⁰

حساسية الاستثمار لتقلبات سعر الفائدة: كلما كانت حساسية الاستثمار لتقلبات معدل الفائدة كبيرة كلما أدى ذلك لتخفيض أثر المضاعف على الدخل بسبب الأثر السلبي لأسعار الفائدة على الاستثمار الخاص بما يعرف بأثر المزاحمة وهو الأثر الثاني للسياسة المالية التوسعية

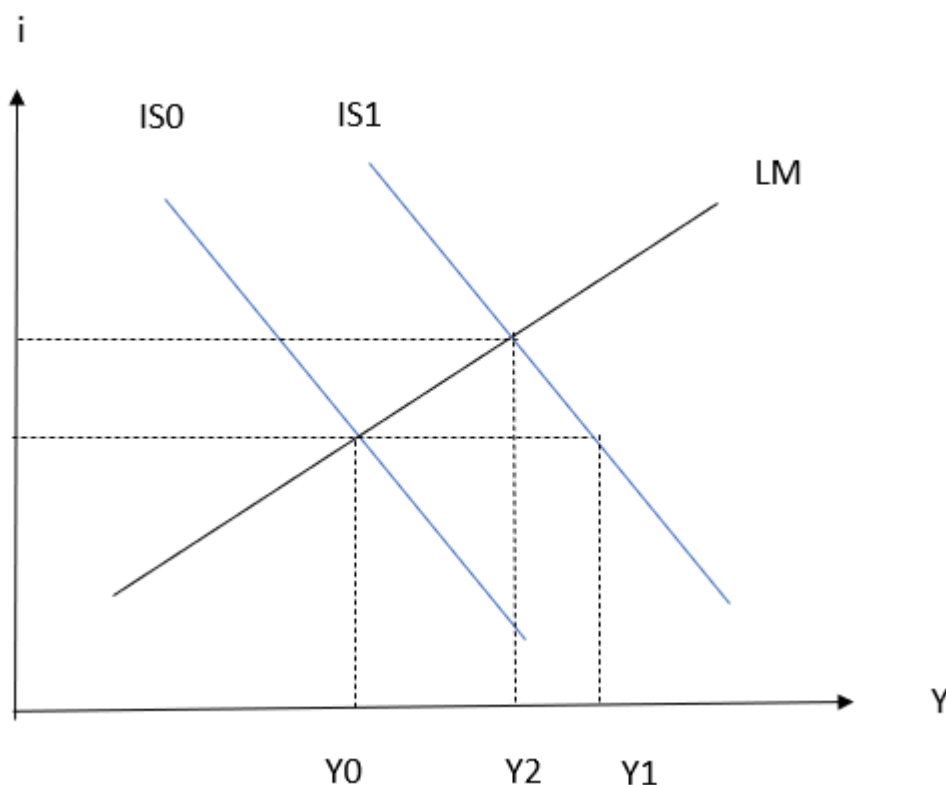
حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة: عند زيادة الطلب على النقود من أجل المضاربة فإن أسعار الفائدة سوف تنخفض بشكل يسمح بتحقيق التوازن في سوق النقود وبهذا فإن حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة لتغيرات سعر الفائدة تؤدي إلى أثر معاكس لأثر الثروة، وبهذا فهي تعمل على الحد من أثري الثروة والإزاحة.

¹⁰محمد أحمد لأفندي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

الفرع الثاني: أثر الإزاحة

يقصد بأثر الإزاحة "إبعاد وإقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي" وذلك بسبب الندرة النسبية في الموارد، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي يقود لتحويل تدريجي للموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام¹¹، ففي حال ما تم تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب أو الاقتراض العام فهذا يمثل تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وبهذا يقر بعض الاقتصاديين أن الزيادة في الإنفاق سيكون لها حافز فقط إذا تم تمويله عن طريق إصدار جديد للنقود¹²

الشكل 2-4: أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي وفق نموذج IS-LM



المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 338.

يبين الشكل أعلاه أثر التوسع المالي على الناتج التوازني وسعر الفائدة التوازني، حيث يتضح من خلال الشكل أن تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض معدلات الضرائب يعمل على انتقال

¹¹ البشير عبد الكريم، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية دراسة نظرية وقياسية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 4.

¹² وليد عبد الحميد عاب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة الحسين العصرية، لبنان، 2010، ص 82.

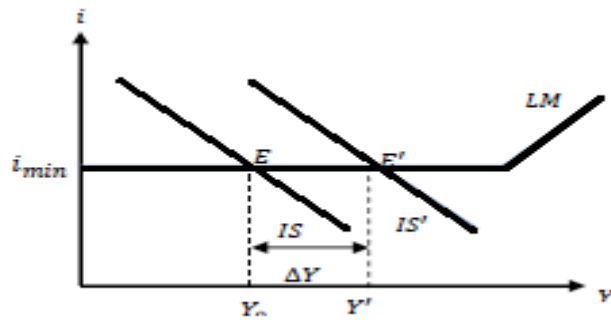
الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي

المنحنى IS جهة اليمين إلى IS1 أين يرتفع الدخل من y_0 إلى y_1 وذلك عند نفس سعر الفائدة i_0 ، حيث يعمل ارتفاع الدخل على زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط، فيرتفع سعر الفائدة كنتيجة لذلك من i_0 إلى i_1 ، مؤديا إلى انخفاض الاستثمار الخاص، والذي يترجم في انخفاض الناتج التوازني من Y_1 إلى Y_2 ، حيث أن هذا الانخفاض في الناتج من y_1 إلى Y_2 هو الذي يعبر عن أثر الإزاحة.

الفرع الثالث: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل الوضعيات المختلفة: بالإضافة إلى العوامل المحددة لقيمة المضاعف التي ذكرناها سابقا تعتمد فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي على ميل المنحنى LM، وعلى العموم نفرق بين ثلاث أوضاع مختلفة¹³:

أولا الحالة الكيترية: تكون معدلات الفائدة عند أدنى مستوياتها، بحيث يكون المنحنى LM تام المرونة لسعر الفائدة، وعندها يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود في شكل سيولة بدلا من السندات، حيث أن تطبيق سياسة مالية توسعية لن يعمل على ارتفاع معدلات الفائدة، وبالتالي يكون أثر الإزاحة في هذه الحالة معدوما، مما يعني أن التوسع المالية يكون سيحقق أثر المضاعف الكامل على مستوى الناتج التوازني.

الشكل 2-5: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الحالة الكيترية



المصدر: نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر،

2001، ص 362.

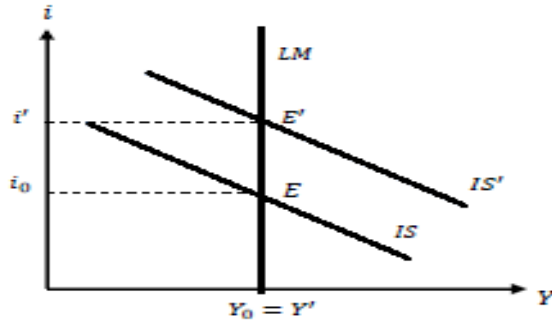
ثانيا المنطقة الكلاسيكية: يكون المنحنى LM عندها عمودي، بحيث تنعدم مرونة المنحنى لتقلبات سعر الفائدة، وينعدم بهذا الطلب على النقود من أجل المضاربة، وبالتالي فإن التوسع المالي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي تكون عديمة الأثر على مستوى الناتج التوازني وترفع فقط من معدل الفائدة، وفي هذه الحالة يكون هناك أثر تام

¹³ مداني حسبية، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2016/2017، ص ص 177-178.

الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي

للمزاحمة، حيث أن الانخفاض في الاستثمار الخاص الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة سيكون بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق العام، وتتحقق هذه الحالة عند اقتراب الاقتصاد من وضعية التشغيل الكامل للموارد حيث لن يكون هناك أي فعالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في هذه الحالة.

الشكل 2-6: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الحالة الكلاسيكية



المصدر: نعمة الله نجيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 362.

ثالثا المنطقة الوسطى: وهي التي تمثل الشكل (2-4) حيث تتميز هذه الحالة بوجود الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط و الطلب على النقود لأجل المضاربة وفي هذه المنطقة يكون أثر الإزاحة نسبي بحيث تعمل السياسة المالية التوسعية على رفع كل من مستوى الناتج التوازني وسعر الفائدة التوازني.

المطلب الثالث: سياسة الإنعاش الاقتصادي وفق النموذج الحديث للتوازن الحقيقي والنقدي IS-MP:

طور (david romer) نموذج IS-LM بإدراج مجموعة من الفرضيات التي تم إهمالها في النموذج التقليدي السابق، حيث يأخذ النموذج الجديد تقلبات الأسعار بعين الاعتبار ويفرق بين أسعار فائدة الإقراض وأسعار فائدة الاقتراض، ويشرح من خلاله كيفية تحقيق التوازن الحقيقي والنقدي في ظل العلاقة التي تحكم النمو الاقتصادي، التضخم وأسعار الفائدة في إطار السياسة النقدية، ومدى تأثير السياسات الاقتصادية على هذا التوازن في الأجلين القصير والطويل.

الفرع الأول: التوازن الاقتصادي وفق نموذج IS-MP

يمثل نموذج IS-MP اختصاراً لـ (الدخل-الإنفاق/السياسة النقدية)، بحيث تم استبدال المنحنى LM لنموذج IS/LM بالمنحنى MP التي ترمز للسياسة النقدية (Monetary Policy)، ويعبر المنحنى عن فرضية مؤداها أن البنك المركزي يحدد سعر الفائدة الحقيقي وفقاً لقاعدة تايلور (1993) على النحو التالي:¹⁴

$$r = r_0 + a(\pi - \pi^T) + b(Y - Y^*)$$

r : سعر الفائدة الحقيقي r_0 : سعر الفائدة الطبيعي

π : التضخم الفعلي π^T : التضخم المستهدف

Y : الناتج الفعلي Y^* : الناتج الطبيعي

تشير المعادلة أنه إذا كان معدل التضخم الفعلي أكبر من التضخم المستهدف فسترتفع أسعار الفائدة ونفس الأمر إذا كان الناتج الفعلي يفوق الناتج الطبيعي أين تعمل المؤسسات بأعلى من قدراتها المعتادة فيتوقع أن يبدأ التضخم في الارتفاع، ولأجل منع التضخم من الارتفاع تلجأ البنوك المركزية لرفع سعر فائدة الإقراض الحقيقي، حيث أن المخاوف المزدوجة بشأن الناتج والتضخم تجعل سعر الفائدة دالة متزايدة في الناتج و التضخم¹⁵.

الشكل 2-7: منحنى MP وفق قاعدة السياسة النقدية

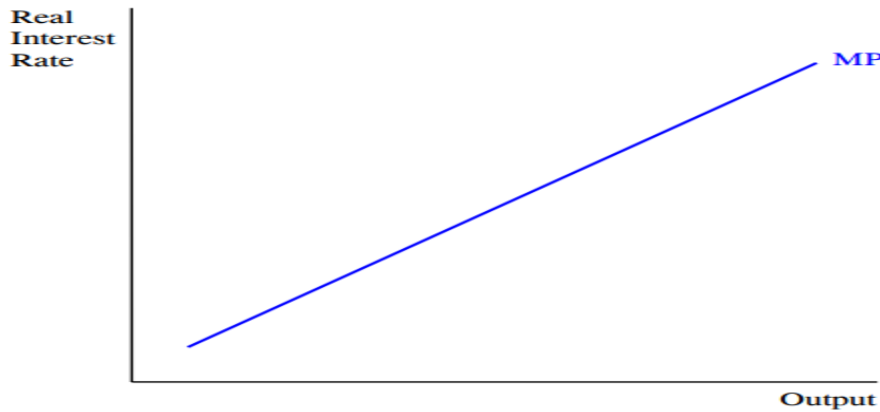


Figure I-2. The MP Curve

Source : david romer, short-run fluctuation, University of California, Berkeley, 2018 p 3.

¹⁴ Karl Betz, *The IS-MP-model and the difference between neoclassical and Keynesian economics*, Hochschulschriften . Standort Meschede . N. 2/2015 , p2 .

¹⁵ David romer, *Keynesian Macroeconomics without the LM Curve*, Journal of Economic Perspective Volume 14, Number 2, Spring 2000 , P166.

الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي

ويلاحظ من خلال الشكل أن منحنى MP موجب الميل و يعكس العلاقة الطردية بين سعر الفائدة و مستوى الناتج، فعند ارتفاع الناتج يعمل البنك المركزي على رفع سعر فائدة الادخار لمنع حدوث التضخم ، وبهذا فإن منحنى MP يحمل نفس خصائص شكل منحنى LM، مع اختلاف في التحليل ، فبينما يحدد منحنى LM مستوى الناتج وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود فإن منحنى MP يبين مستوى الناتج والتضخم الذي على أساسه يتحدد سعر الفائدة حسب قاعدة السياسة النقدية لتاييلور.

كما يقوم تحليل النموذج على أساس التفرقة بين سعر فائدة الإدخار r^s (interest rate saving) وسعر فائدة الاقتراض (r^b) (interest rate borrowing)، حيث أن قاعدة سعر الفائدة التي يعتمد عليها البنك المركزي هي سعر فائدة الإدخار r^s بينما يتحدد السوق الحقيقي من خلال سعر فائدة الاقتراض r^b بافتراض أن الشركات والأسر المعيشية تقوم بتمويل جزء من مشترياتهما عن طريق الاقتراض، حيث أن فروقات أسعار الفائدة تتحدد من خلال تقلبات النشاط الاقتصادي ، فخلال فترات الازدهار والرواج أين يكون الناتج مرتفع تصبح القروض أقل خطورة وعلى هذا فإن الوسطاء الماليين وغيرهم من المقرضين يتقاضون أسعار فائدة أقل نظرا لتكاليف الحصول على الأموال، وبهذا يشير رومر من خلال النموذج أنه كلما ارتفع الناتج أدى ذلك إلى تقليص الفروقات بين أسعار فائدة الاقتراض وأسعار فائدة الاقتراض والعكس صحيح وبهذا يمكن أن نشير لهذه العلاقة من خلال المعادلة التالية¹⁶:

$$r^b - r^s = d(Y)$$

$d(Y)$: دالة متناقصة في فروقات أسعار الفائدة

وبهذا يتم إعادة صياغة معادلة المنحنى IS على النحو التالي:

$$Y = C(Y - T) + I(r^b) + G$$

مع الإشارة أن سعر فائدة الاقتراض يمثل سعر الفائدة الإقراض مطروح منه فروق أسعار الفائدة، كما يلي:

$$r^b = r^s - d(Y)$$

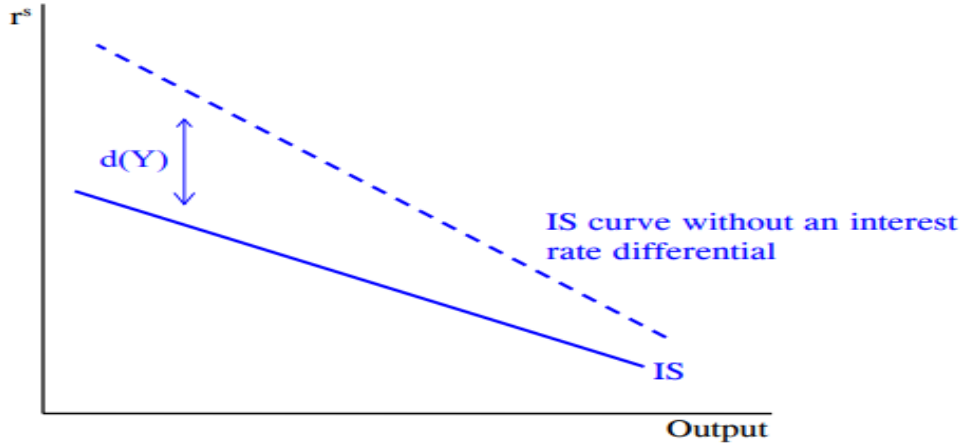
¹⁶ David romer, **SHORT-RUN FLUCTUATIONS**, University of California, Berkeley, 2018, P P 132-133.

<https://eml.berkeley.edu/~dromer/papers/Romer%20Short-Run%20Fluctuations%20January2018.pdf>

بالتعويض في معادلة منحنى IS نجد :

$$Y = C(Y - T) + I(rs - d(Y)) + G$$

الشكل 2-8: منحنى IS بوجود فروق أسعار الفائدة و بدونها



Source : david romer, **short-run fluctuation**, University of California, Berkeley, 2018, 2018, P136

يبين الشكل منحنى IS في ظل وجود فروق أسعار الفائدة وحالة عدم وجودها، ويظهر من خلال الشكل أن منحنى IS بوجود فروقات أسعار الفائدة يقع أسفل منحنى IS بدون فوارق والذي يمثل المنحنى التقليدي لـ IS، ويظهر هذا من خلال المسافة $d(Y)$ كما نلاحظ أنه كلما ارتفع مستوى الإنتاج تقلص فروق أسعار الفائدة ويقترّب المنحنى IS الجديد من المنحنى التقليدي لـ IS (بدون فوارق)، ويفسر ذلك بأنه خلال فترات الأزمات أو الكساد تكون الأسواق المالية في حالة اضطراب مما يؤدي إلى زيادة الفارق بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الاقتراض، ومع ارتفاع الإنتاج وانتعاش النشاط الاقتصادي تعمل الأسواق المالية على نحو أفضل مما يؤدي إلى تقلص فروقات أسعار الفائدة¹⁷

¹⁷ David romer, op-cit , p137.

الشكل 2-9: التوازن الكلي وفق نموذج IS-MP

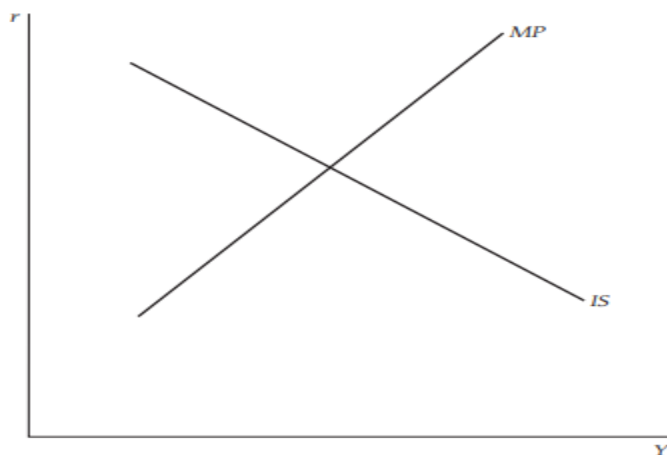


FIGURE 6.8 The IS-MP diagram

Recourse : David Romer, **Advanced Macroeconomics**, fifth edition, Bekeley, university of California, p264.

يبين الشكل التوازن الاقتصادي وفق نموذج IS-MP حيث أن نقطة تقاطع المنحنى IS الذي يعكس التوازن في سوق السلع والخدمات مع المنحنى MP الذي يعكس قاعدة السياسة النقدية تحدد مستوى الناتج وسعر الفائدة التوازنيين اللذان يحققان التوازن الاقتصادي الكلي وفق هذا النموذج.

الفرع الثاني: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي وفق نموذج IS-MP

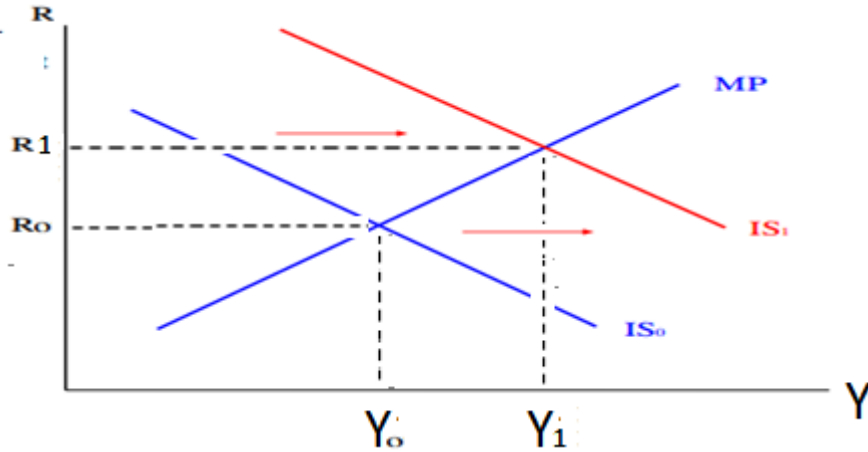
نحلل فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي حسب نموذج IS-MP في ثلاث حالات، وهي حالة الأجل القصير وحالة الأجل الطويل وحالة مصيدة السيولة.

أولاً: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الأجل القصير

عندما تقرر الدولة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي في الأجل القصير من خلال رفع مشترياتها الحكومية فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي وارتفاع الدخل التوازني الذي يقود هو الآخر إلى ارتفاع آخر في الطلب الكلي، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب الكلي من شأنها أن تعمل على ارتفاع المستوى العام للأسعار وهنا يتدخل البنك المركزي لتثبيط الدخل بهدف الحفاظ على مستوى معين من التضخم وذلك من

خلال رفع مستوى سعر الفائدة الحقيقي بما يعمل على تقليص الطلب الاستثماري وبهذا يمكن القول أن سياسة الإنعاش الاقتصادي في الأجل القصير تكون نسبية الفعالية وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي¹⁸:

الشكل 2-10: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي وفق منحنى IS-MP



Source :david romer, short un fluctuation, University of California, Berkeley, 2018, P6

يظهر الشكل تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على التوازن الاقتصادي وفق نموذج IS-MP، حيث أن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى انتقال منحنى IS_0 جهة اليمين إلى IS_1 مؤدياً بذلك إلى ارتفاع الدخل التوازني من Y_0 إلى Y_1 وارتفاع سعر الفائدة الحقيقي من r_0 إلى r_1 بسبب قاعدة البنك المركزي، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يعمل على إزاحة جزء من الاستثمارات وتنشيط الدخل بنفس طريقة نموذج IS-LM،

ثانياً: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الأجل الطويل:

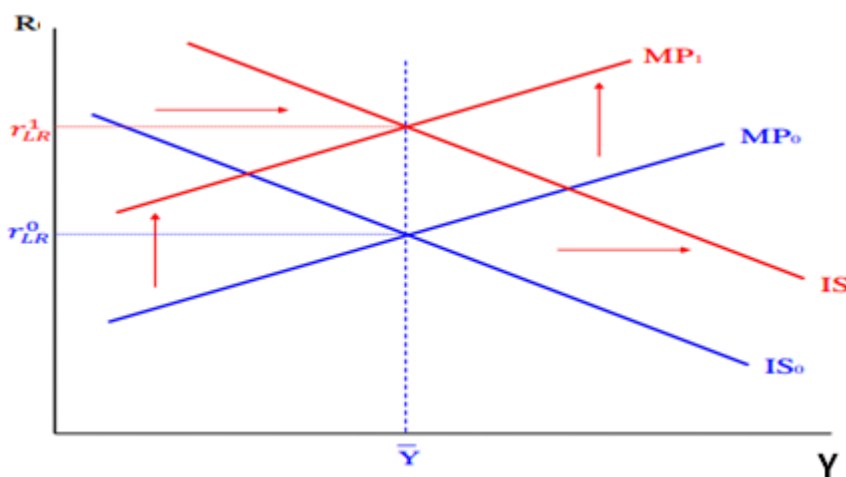
في الأجل الطويل أين يكون الناتج التوازني عند مستواه الطبيعي مما يعني أن الاقتصاد يكون نحالي من أي فجوات انكماشية، وأي زيادة في الطلب الكلي بما فيها الطلب الحكومي يترجم إلى ارتفاع في الأسعار وفي الإنتاج لكن الزيادة في الإنتاج تكون ظرفية لأن المؤسسات تعمل بأكبر من قدراتها الطبيعية ولعلاج ارتفاع التضخم يلجأ البنك المركزي إلى اتباع قاعدة سعر فائدة أكثر صرامة وتقييد، حيث يحدد عند نفس مستوى الناتج والتضخم سعر فائدة أعلى من ذي قبل وهو ما يمثل انزياح منحنى MP لليسار وذلك بهدف كبح الإنتاج

¹⁸ David romer, short-run fluctuation, P6.

الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي

وإرجاعه لوضعه الطبيعي، وبهذا يكون من غير الداعي تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي لأن أثرها الوحيد يتمثل في ارتفاع سعر الفائدة حتى لو أدت في البداية إلى زيادة ظرفية في الإنتاج لا تلبث أن تتلاشى.

الشكل 2-11: التأثيرات الاقتصادية طويلة الأجل لسياسة الإنعاش الاقتصادي



Source :david romer, OP-CIT, P68

يبين الشكل فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث يظهر الشكل أنه قبل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يكون التوازن الاقتصادي محقق عند تقاطع المنحنى IS_0 مع MP_0 و توضح نقطة تقاطع المنحنيين مستوى الناتج وسعر الفائدة التوازنيين، حيث يعكس مستوى الناتج التوازني في الأجل الطويل الناتج الطبيعي، وعند تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال التوسع في النفقات العمومية، ينتقل المنحنى IS_0 جهة اليمين نحو IS_1 ، مما يجعل البنك المركزي يعتمد قاعدة سعر فائدة أكثر تقييدا من خلال رفع سعر الفائدة عند نفس مستوى الناتج والتضخم فينتقل بذلك منحنى MP_0 إلى الأعلى نحو MP_1 ويرتفع سعر الفائدة الحقيقي من r_0 إلى r_1 وهو ما يؤدي إلى تثبيط مستوى الناتج في مستواه الطبيعي \bar{Y} وبهذا يكون الأثر الوحيد لسياسة الإنعاش الاقتصادي هو رفع مستوى سعر الفائدة الحقيقي.

ثالثا: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في حالة مصيدة السيولة

تكون سياسة الإنعاش الاقتصادي أكثر فعالية عندما يكون الاقتصاد في وضعية مصيدة السيولة، فعندما تعلن الدولة عن اتباع سياسة مالية توسعية فإن هذا من شأنه أن يقود إلى ارتفاع التضخم المتوقع، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض التكلفة الحقيقية للاقتراض، فكون التضخم المتوقع أعلى يعني أن الشركات والأسر

تعتقد أن النقود التي ستسدد بها القروض في المستقبل ستكون أقل قيمة وهو ما سيعمل على تخفيض الطلب ، وبالتالي عندما يجد البنك المركزي نفسه في مصيدة السيولة فقد يريد من الشركات والأسر أن تعتقد أن التضخم سوف يكون أعلى في المستقبل، وهو ما يتحقق عندما يتم الإعلان عن انتهاء سياسة الإنعاش الاقتصادي، لكن بسبب القاعدة التي يتبعها البنك المركزي فإن ارتفاع الإنتاج والتضخم الناتج عن انتهاء سياسة الإنعاش الاقتصادي سوف يعمل على رفع سعر الفائدة الحقيقي وفق قاعدة تايلور وتخليص الاقتصاد من مصيدة السيولة.

الشكل 2-12: تأثير سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل مصيدة السيولة

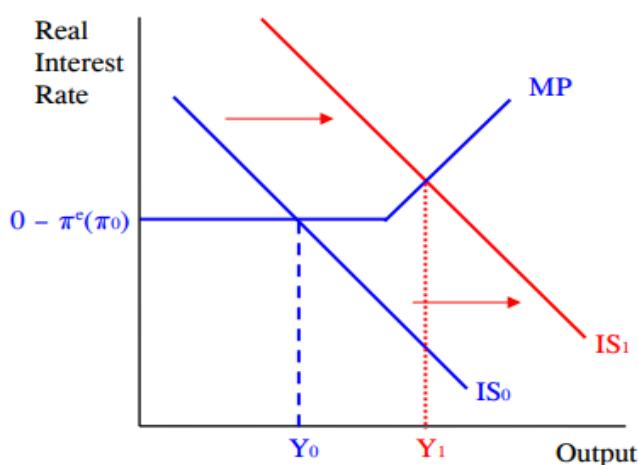


Figure IV-12. The Effects of Policies that Lower Other Interest Rates in a Liquidity Trap

Source :david romer, OP-CIT, P117.

يوضح الشكل تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على الناتج وسعر الفائدة التوازنيين حالة مصيدة السيولة، ويلاحظ في البداية قبل التوسع المالي يتقاطع المنحنى IS مع الجزء الأفقي لمنحنى MP حيث أن التوازن الاقتصادي يتحقق مع تواجد الاقتصاد في وضعية مصيدة السيولة، وعند تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي عبر زيادة الانفاق الحكومي ينتقل المنحنى IS جهة اليمين من IS_0 إلى IS_1 لتقاطع مع الجزء الصاعد لمنحنى MP مؤديا بذلك لارتفاع الناتج التوازني من Y_0 إلى Y_1 و سعر الفائدة التوازني من r_0 إلى r_1 مما يعني أن سياسة الإنعاش الاقتصادي تعمل على رفع مستوى الإنتاج وتخليص الاقتصاد من وضعية مصيدة السيولة.

المبحث الثاني: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل نموذج Mundell–fleming

الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي

يعتبر نموذج ماندل فلمنج نسخة مطورة من نموذج IS-LM يشمل الاقتصاد المفتوح بوجود حركة رؤوس الأموال، ويحلل النموذج الترابط الموجود بين الناتج، سعر الفائدة و أسعار الصرف والتفاعل بينها في ظل الانفتاح على العالم الخارجي مع الأخذ بعين الاعتبار درجة تدفق رؤوس الأموال من وإلى الاقتصاد، سنتناول من خلال هذا المبحث شرط تحقيق التوازن العام وفق نموذج ماندل فلمنج لنبرز بعدها مدى فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل أنظمة الصرف المختلفة .

المطلب الأول: اشتقاق التوازن في ظل نموذج IS-LM-BP

يتحقق التوازن وفق نموذج ماندل فلمنج من خلال التوازن المتزامن في الأسواق المختلفة وهي السوق السلعية والسوق النقدية والتي عبرنا عنها سابقا بنموذج IS/LM بالإضافة إلى التوازن في سوق الصرف الأجنبي المعبر عنها بميزان المدفوعات .

الفرع الأول: التوازن في السوق الداخلية

في ظل نموذج ماندل فلمنج فإن التوازن في سوق السلع والخدمات IS هو الذي يتأثر بالانفتاح على الخارج بينما يبقى التوازن في سوق النقود LM على حاله وبذلك يتم إعادة صياغة التوازن معادلة IS بإدراج الطلب الخارجي على النحو التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} Y = C + I + G + X - M \\ C = C_0 + c(Y - T + TR) \\ T = T_0 + t.Y \\ TR = TR_0 \\ I = I_0 - g.i \\ G = G_0 \\ X = X_0 \\ M = M_0 + mY \end{array} \right.$$

حيث أن:

X: الصادرات ، M: الواردات، m: الميل الحدي للاستيراد، M₀: الواردات المستقلة عن الدخل

بحل هذه الجملة من المعادلات نحصل على معادلة IS في اقتصاد مفتوح :

$$Y^e = \frac{C_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - cT_0 + cTR_0}{1 - c - m + ct} - \frac{g}{1 - c + ct - m} * i$$

$$i^e = \frac{C_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - cT_0 + cTR_0}{g} - \frac{1 - c - m + ct}{g} * Y$$

نلاحظ أن ميل المنحنى IS يبقى سالبا و يعتمد بالإضافة إلى العوامل السابقة على درجة حساسية الواردات للتغيرات في الدخل، فكلما ارتفع الميل الحدي للاستيراد كلما كان ميل المنحنى IS أقل انحدارا وكلما كانت سياسة الإنفاق الحكومي أقل فعالية.

الفرع الثاني: اشتقاق التوازن الخارجي

يتحقق التوازن الخارجي عندما يكون ميزان المدفوعات مساو للصفر، بحيث يتكون هذا الأخير من رصيد الحساب التجاري بالإضافة إلى رصيد رؤوس الأموال K، بحيث يضم الحساب التجاري السلع والخدمات التي تتم بين الدولة وباقي دول العالم في شكل الصادرات والواردات وهو ما يعبر عنه بالميزان التجاري، بحيث تعتبر الصادرات دالة لتنافسية السلع المحلية وتتحدد من خلال الأسعار المحلية وسعر الصرف، وبافتراض هذين الأخيرين أنهما ثابتان تكون الصادرات متغيرة خارجية، في حين تعبر الواردات عن العلاقة بين الواردات والدخل وبهذا يتم صياغة معادلة الميزان التجاري كما يلي¹⁹:

$$X - M = X_0 - (M_0 + mY), m > 0$$

X: الصادرات

M: الواردات

m: الميل الحدي للاستيراد

M0: الواردات المستقلة عن الدخل

أما رصيد ميزان رؤوس الأموال K فيسجل فيه تدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة من و إلى الاقتصاد وهو دالة في فروق معدلات الفائدة المحلية والأجنبية:

¹⁹ مغلاوي أمينة، الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1992-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015-2016، ص77.

$$K = K_0 + u(i - i^*)$$

بجمع المعادلتين السابقتين نحصل على معادلة ميزان المدفوعات كما يلي:

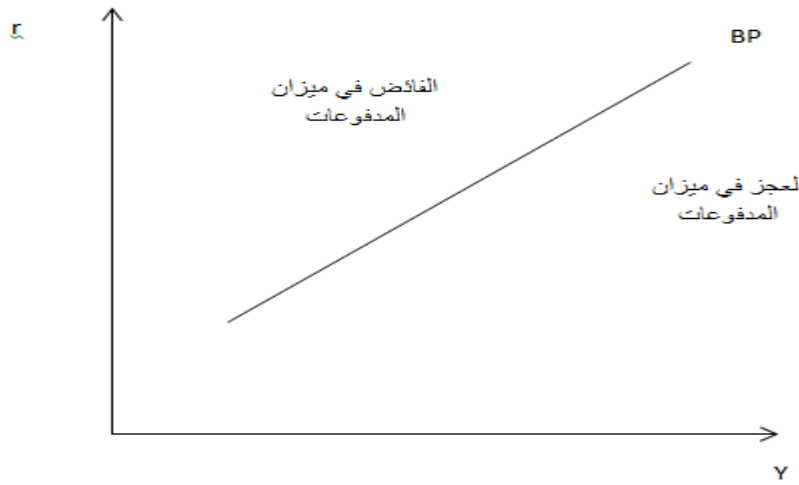
$$BP = X_0 - (M_0 + mY) + u \cdot i + K_0$$

وليتحقق توازن ميزان المدفوعات يجب أن يكون مجموع رصيد العمليات الجارية ورصيد رأس المال معدوماً وبالتعويض في العلاقة السابقة نجد قيم سعر الفائدة i والدخل Y التي يكون عندها ميزان المدفوعات متوازناً:

$$i = (m/u) * Y + \frac{M_0 - X_0 + K_0}{u}$$

$$Y = (u/m) * i + \frac{X_0 - M_0 - K_0}{m}$$

الشكل 2-13: منحنى ميزان المدفوعات BP



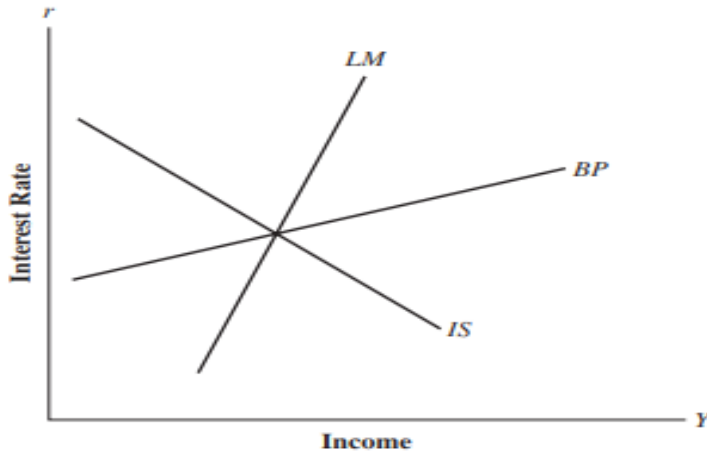
المصدر: أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 257.

ويظهر من خلال الشكل أن منحنى ميزان المدفوعات BP موجب الميل حيث يتوقع أن يؤدي ارتفاع الدخل إلى ارتفاع الواردات وتدهور الحساب التجاري، والعكس صحيح، و تتحدد درجة انحدار المنحنى BP من خلال الميل الحدي للاستيراد ودرجة حرية انتقال رؤوس الأموال، حيث تعبر النقاط التي تقع أعلى المنحنى BP عن وجود فائض في ميزان المدفوعات في حين تعكس النقط أسفل المنحنى BP عن وجود عجز في ميزان المدفوعات

الفرع الثالث: التوازن الكلي لنموذج IS-LM-BP

يتحقق التوازن الداخلي والخارجي في ظل نموذج ماندل فلمنج عند تقاطع المنحنيات الثلاث IS و LM و BP حيث تحدد نقطة التقاطع مستوى سعر الفائدة والدخل اللذان يحققان التوازن في الأسواق الثلاثة، حيث أنه إذا كان تقاطع المنحنيين IS و LM يقع فوق المنحنى BP فهذا يعني أن توازن السوق الداخلية متزامن مع وجود فائض في ميزان المدفوعات، فيرتفع العرض النقدي وينتقل المنحنى LM جهة اليمين بشكل يؤدي إلى زيادة الدخل وانخفاض أسعار الفائدة²⁰ إلى أن يتحقق التوازن الكلي من خلال تقاطع المنحنيات الثلاثة، وعلى النقيض من ذلك إذا كان تقاطع المنحنيين IS و LM يقع أسفل المنحنى BP فهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات، فينتقل المنحنى LM جهة اليسار متسببا في انخفاض الناتج وارتفاع أسعار الفائدة التي تقود لزيادة دخول رؤوس الأموال مما يقود إلى التوازن في كل في الأسواق الثلاثة معا.

الشكل 2-14: منحنى التوازن الاقتصادي وفق نموذج IS-LM-BP



Source : Baily J et al, Macroéconomie, cours Méthodes, breale, 2 eme edition paris, France, 2006, P232 .

المطلب الثاني:فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل سعر الصرف الثابت

في ظل سعر الصرف الثابت أين يعمل البنك المركزي على تحديد سعر الصرف عند مستوى معين، تؤدي سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى تأثيرات متباينة على النشاط الاقتصادي في حالتي الحرية والتقييد على حركة

²⁰ : Baily J et al, Macroéconomie, cours Méthodes, breale, 2 eme edition paris, France, 2006, P232

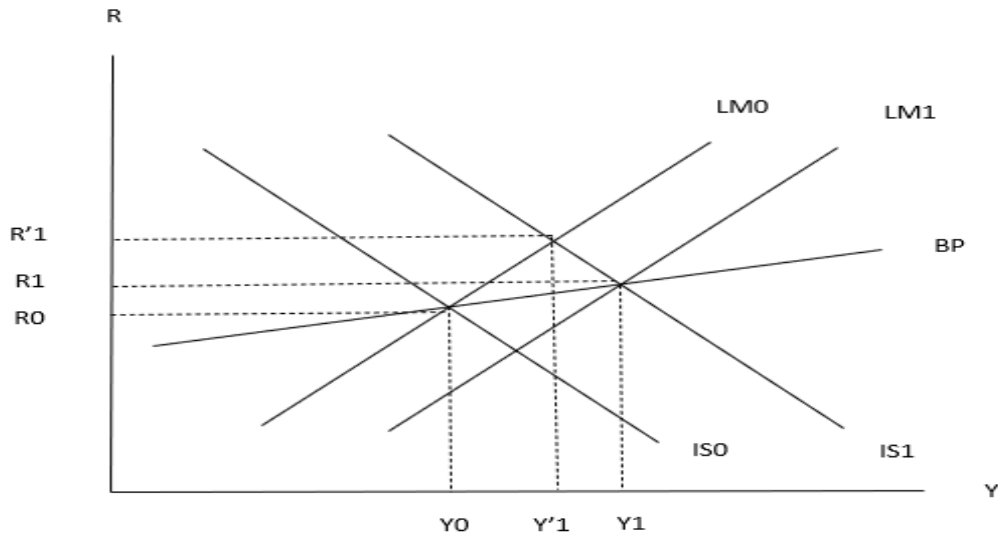
الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي

رؤوس الأموال داخل وخارج الاقتصاد، حيث أن تدفقات رؤوس الأموال تؤثر وتتأثر بأسعار الفائدة المحلية التي تعمل هي الأخرى على التأثير على الأسواق الداخلية كسوق النقود و سوق السلع والخدمات، و سنوضح فيما يأتي تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل نظام الصرف الثابت في حالتها الحرة والتقييد على حركة رؤوس الأموال.

الفرع الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي في حالة درجة عالية لحرية انتقال رؤوس الأموال

تكون سياسة الإنعاش الاقتصادي المعتمدة على السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف الثابت و درجة حرية كبيرة لانتقال رؤوس الأموال عالية الفعالية، فعند رفع مستوى الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب يرتفع الناتج التوازني وسعر الفائدة التوازنية، حيث يسمح ارتفاع سعر الفائدة بزيادة دخول رؤوس الأموال من الخارج مؤديا إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات، ويعمد البنك المركزي إلى تخفيض أسعار الفائدة من خلال زيادة الإصدار النقدي وبذلك يهدف الحفاظ على مستوى ثابت لسعر الصرف، مما ينتج عنه انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع الناتج من جديد إلى المستوى الذي يتحقق فيه التوازن الداخلي والخارجي معا وبهذا تكون سياسة الإنعاش الاقتصادي عالية الفعالية وهي الحالة التي الدول المتقدمة .

الشكل 2-15: سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل سعر الصرف الثابت مع درجة عالية لحرية انتقال رؤوس الأموال



Source : richard T froyen, OP-cit, P 314.

يوضح الشكل أثر التوسع المالي على الناتج التوازني وسعر الفائدة التوازنية في ظل سعر الصرف الثابت والحركة التامة لانتقال رؤوس الأموال، حيث أن زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض مستويات الضرائب تقود لانتقال

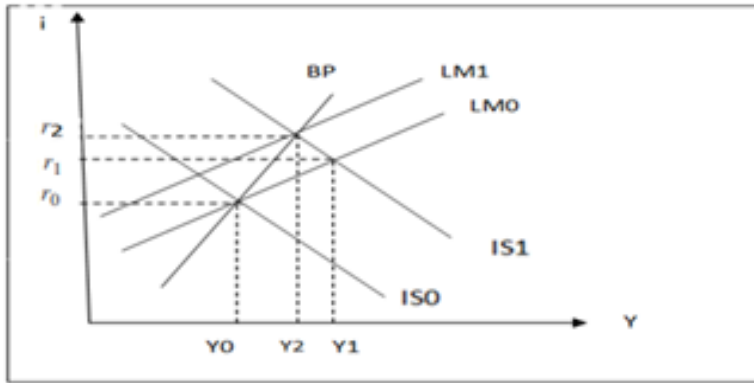
الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي

المنحنى IS جهة اليمين إلى IS1، مؤديا بذلك لارتفاع الناتج التوازني إلى Y^1 وسعر الفائدة التوازنية r_1 ، وعندها تكون السوق الداخلية IS/LM في حالة توازن في حين تكون السوق الخارجية في حالة اختلال، وذلك كون ارتفاع سعر الفائدة يعمل على زيادة تدفق رؤوس الأموال للاقتصاد، ولتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يعمل البنك المركزي لتخفيض أسعار الفائدة من خلال زيادة العرض النقدي، فينتقل المنحنى LM جهة اليمين إلى LM1 مؤديا بذلك لارتفاع الناتج إلى Y_1 وانخفاض سعر الفائدة إلى المستوى الذي يتقاطع فيه كل من المنحنى IS1 و LM1 و BP وهي النقطة التي تحقق التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد.

الفرع الثاني: سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل الحرية غير التامة لانتقال رؤوس الأموال

في ظل سعر الصرف الثابت والحركة غير التامة لانتقال رؤوس الأموال، أين يكون المنحنى BP أشد انحدارا من المنحنى LM، فإن التوسع في النفقات العمومية أو التخفيض الضريبي يعمل على رفع مستوى الناتج التوازني وسعر الفائدة التوازنية مؤديا إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع الواردات بمقدار الميل الحدي للاستيراد، ولتقليص العجز الخارجي يعتمد البنك المركزي على تخفيض العرض النقدي فترتفع أسعار الفائدة التوازنية من جديد مؤدية إلى تقلص النشاط الاقتصادي بفعل انخفاض مستويات الاستثمار الخاص، وبالمقارنة مع الحالة السابقة نجد أن ارتفاع أسعار الفائدة يكون أكبر في حالة الحركة غير التامة لانتقال رؤوس الأموال، و زيادة مستوى الناتج تكون أقل بالمقارنة مع الحرية التامة لانتقال رؤوس الأموال وفي هذه الحالة تكون سياسة الإنعاش الاقتصادي ضعيفة الفعالية على النشاط الاقتصادي.

الشكل 2-16: سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل سعر الصرف الثابت مع تقييد في حرية الانتقال رؤوس الأموال



Source : richard T froyen, OP-cit, P310.

يلاحظ من خلال الشكل أن انزياح المنحنى IS إلى IS1 نتيجة تطبيق سياسة مالية توسعية يقود لارتفاع الناتج التوازني إلى Y1 وسعر الفائدة التوازنية إلى $r1$ ، بحيث يتزامن ذلك مع وجود عجز خارجي من خلال ازدياد الواردات، ومن أجل المحافظة على ثبات سعر الصرف يعمد البنك المركزي لمعالجة هذا العجز من خلال تخفيض العرض النقدي، حيث ينتقل المنحنى LM إلى اليسار إلى الوضع LM1 مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة من جديد إلى $r2$ ، وهي التي تعمل على تخفيض مستوى الناتج التوازني لـ Y2 أين يتحقق التوازن عند تقاطع المنحنيات IS1 و LM1 و BP وبهذا تكون سياسة الإنعاش الاقتصادي أقل فعالية مقارنة بالحالة السابقة.

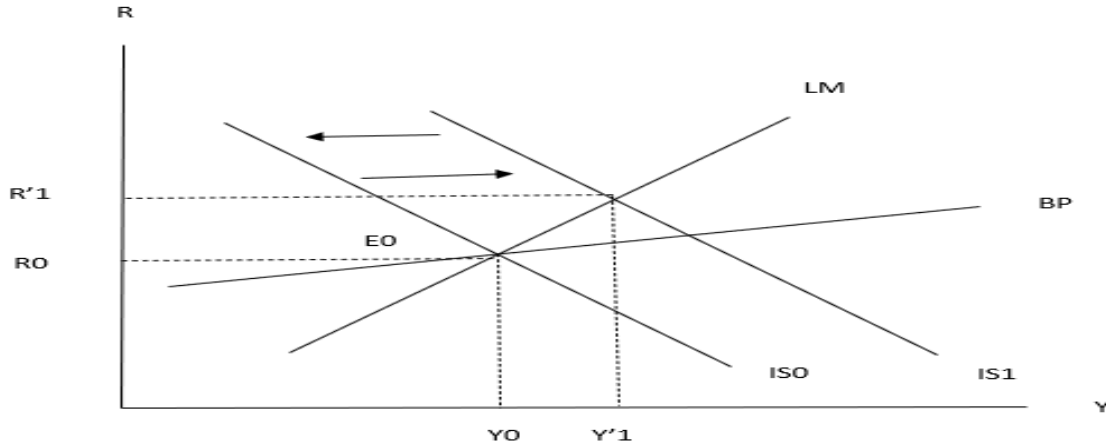
المطلب الثالث: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل سعر الصرف المرن

سنحلل من خلال هذا المطلب تأثيرات سياسة الإنعاش الاقتصادي ومدى فعاليتها وفق سعر الصرف المرن أين تتحدد قيمته وفقا للطلب والعرض على العملة الوطنية، وهذا في حالي الحرية التامة والتقييد على حركة رؤوس الأموال داخل وخارج الاقتصاد.

الفرع الأول: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في حالة درجة عالية لحرية انتقال رؤوس الأموال

يؤدي تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي ممثلة في رفع مستويات الإنفاق الحكومي أو تخفيض معدلات الضرائب إلى ازدياد الطلب على السلع والخدمات المحلية، وهو ما يقود لارتفاع الناتج وسعر الفائدة، وفي ظل الحرية التامة لانتقال رؤوس الأموال، يسهم ارتفاع أسعار الفائدة في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في الاقتصاد، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف نتيجة زيادة الطلب على العملة المحلية، وبما أن البنك المركزي لا يمكنه التدخل لتخفيض سعر الصرف فإن هذا سيؤدي إلى تخفيض القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني فتتخفض بذلك الصادرات وتزيد الواردات وهو ما ينجم عنه انتقال المنحنى BP إلى اليسار وبذلك يمكن القول أن سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لانتقال رؤوس الأموال تكون ضعيفة الفعالية مقارنة بسعر الصرف الثابت.

الشكل 2-17: سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل سعر الصرف المرن مع درجة عالية لحرية انتقال رؤوس الأموال



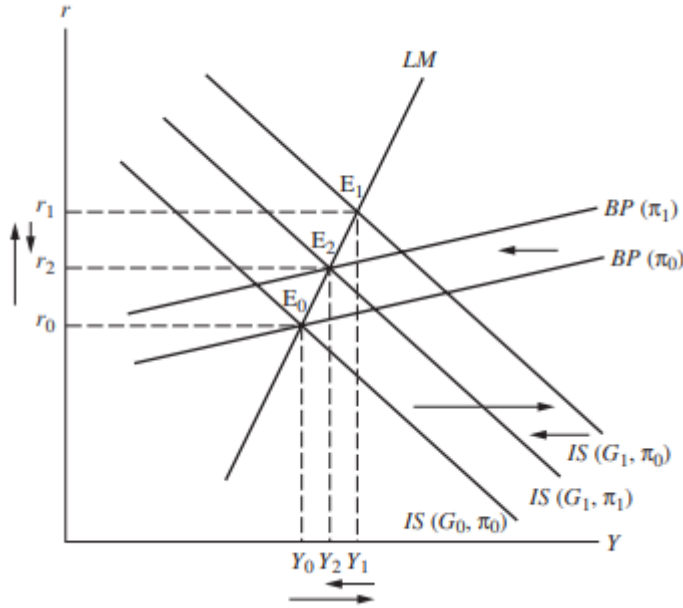
Source : richard T froyen, OP-cit, P316

يبين الشكل آثار سياسة الإنعاش الاقتصادي على الناتج وسعر الفائدة التوازنيين في ظل سعر الصرف المرن والحرية التامة لانتقال رؤوس الأموال، بحيث أن تطبيق سياسة مالية توسعية يعمل على انتقال المنحنى IS لليمين إلى IS1 مؤدياً بذلك لارتفاع ظريفي في الناتج إلى $Y'1$ وسعر الفائدة التوازنية إلى $r1$ ، يتزامن ذلك مع وجود فائض في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في الاقتصاد، وفي ظل سعر الصرف المرن يؤدي زيادة دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى ارتفاع سعر الصرف مما ينتج عنه انخفاض في الصادرات وارتفاع الواردات وهو ما يترجم إلى عودة المنحنى IS لوضعه الأول قبل تطبيق السياسة أين يتحقق التوازن في الأسواق الثلاثة عند النقطة EO .

الفرع الثاني: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل الحرية غير التامة لانتقال رؤوس الأموال:

في ظل سعر الصرف المرن والحرية غير التامة لانتقال رؤوس الأموال، يؤدي تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال زيادة النفقات العمومية أو تخفيض مستويات الضرائب إلى ارتفاع الناتج وسعر الفائدة، يتزامن ذلك مع وجود فائض في ميزان المدفوعات، يترجم في ارتفاع سعر الصرف، حيث يعمل ارتفاع سعر الصرف على إضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني فتتخفض بذلك الصادرات وترتفع الواردات وهذا ما يترجم في انتقال ثاني للمنحنى IS لليساار .

الشكل 2-18: سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل سعر الصرف المرن والحرية غير التامة لانتقال رؤوس الأموال



Source : richard T froyen, OP-cit, P 308

تؤدي سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى تحول المنحنى IS_0 جهة اليمين نحو IS_1 مما يؤدي إلى تحول نقطة التوازن من E_0 إلى E_1 ، حيث يتضح أن توازن السوق الداخلية يقع أعلى المنحنى BP وهو ما يعبر عن وجود فائض في ميزان المدفوعات يعمل على ارتفاع سعر الصرف مما يؤدي إلى إضعاف تنافسية الصادرات وارتفاع الواردات التي تصير أرخص نسبياً من السلع المحلية، يقود هذا الوضع إلى انزياح المنحنى BP جهة اليمين نحو BP_1 وعودة المنحنى IS_1 جهة اليسار نحو IS_2 نتيجة انخفاض صافي الطلب الخارجي ليتحقق بذلك التوازن النهائي عند النقطة E_2 مع مستوى الدخل التوازني Y_2 وسعر الفائدة r_2 .

المبحث الثالث: فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل نموذج الطلب الكلي العرض الكلي

تعتمد النماذج التي تطرقنا إليها في المبحثين السابقين على فرضية ثبات الأسعار التي تعتبر إلى حد ما فرضية متطرفة، حيث أن إهمالها لإمكانية تغير الأسعار يجعلها قاصرة عن تفسير أسباب التضخم وتأثيراته على التوازنات الاقتصادية، لذلك نتطرق في هذا المبحث لنموذج الطلب الكلي العرض الكلي الذي يدرس التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستويات مختلف من الأسعار لتتناول بعدها الآثار الاقتصادية لسياسة الإنعاش الاقتصادي وفق هذا النموذج.

المطلب الأول: اشتقاق التوازن الكلي في ظل نموذج الطلب الكلي العرض الكلي

سنوضح من خلال هذا المطلب كيفية تحديد الدخل والسعر التوازنيين انطلاقاً من نموذج الطلب الكلي العرض الكلي، بحيث سنبرز في البداية كيفية الاشتقاق الجبري والبياني لمنحنى الطلب الكلي والعوامل المحددة

الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي

لأنحداره لنوضح بعدها كيفية اشتقاق منحني العرض الكلي والميول المختلفة له لتتطرق في الأخير لكيفية تحقق التوازن الكلي وفق هذا النموذج.

الفرع الأول: اشتقاق التوازن الكلي في ظل نموذج الطلب الكلي العرض الكلي

أولاً: الاشتقاق الجبري والبياني لمنحنى الطلب الكلي

يشير منحني الطلب الكلي إلى مقدار التغير في الإنتاج المطلوب عند قيم مختلفة للمستوى العام للأسعار مع شرط تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود IS=LM، وبهذا يتم اشتقاق معادلة الطلب الكلي من خلال معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود مع التخلي عن فرضية ثبات الأسعار الموجودة في النموذج السابق، بحيث يتم إدراج تغيرات الأسعار ضمن معادلة التوازن في سوق النقود كما يلي:

$$\begin{cases} Y = \frac{(C_0 - cT_0 + cTR_0 + I_0 + G_0)}{1 - c + ct} - \frac{g}{1 - c + ct} \cdot i \dots \dots \dots (IS) \\ \frac{M_0}{P} = k \cdot Y + (L_0 - si) \dots \dots \dots (LM) \end{cases}$$

حيث :

$\frac{M_0}{P}$: تمثل الأرصدة النقدية الحقيقية

باختزال معادلتى التوازن في سوقى السلع والخدمات وسوق النقود نحصل على معادلة الطلب الكلي وفقاً للصيغة التالية:

$$\Rightarrow Y = \frac{AG_0}{(1 - c + ct) + \frac{kg}{s}} + \frac{(\frac{M_0}{P} - L_0)}{(1 - c + ct) \frac{s}{g} + k} \dots \dots \dots (AD)$$

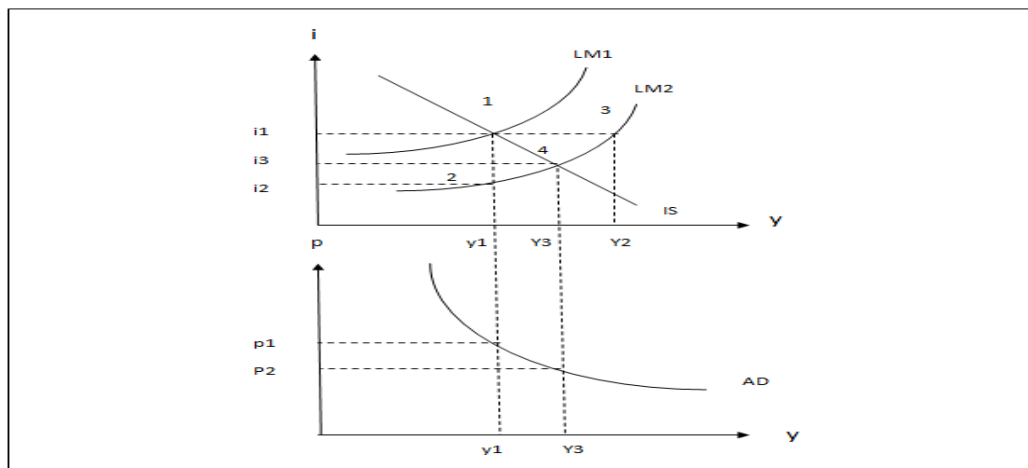
بالاشتقاق نحصل على ميل منحني الطلب الكلي بحيث:

$$dY = - \frac{1}{(1 - c + ct) \frac{s}{g} + k} \cdot \frac{M_0}{P^2} dP$$

$$\frac{dP}{dY} = - \frac{(1 - c + ct) \frac{s}{g} + k}{M_0} \cdot P^2 < 0$$

وهو ذو ميل سالب ويعكس بذلك العلاقة العكسية الموجودة بين الناتج التوازني المطلوب والمستوى العام للأسعار

الشكل 2-19: الاشتقاق البياني لمنحنى الطلب الكلي AD



المصدر: محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 288.

لتوضيح كيفية اشتقاق منحنى الطلب الكلي الكلي الكيترني ننطلق من شرط تحقق التوازن في سوقي السلع والخدمات وسوق النقود والذي يكون من خلال تقاطع المنحى IS مع المنحنى LM(p1)، وهي التي تمثل النقطة 1 في الجزء a من الشكل، حيث يكون الناتج التوازني هو y_1 وسعر الفائدة التوازني هي i_1 ، مع افتراض أن المستوى العام للأسعار انخفض من P_1 — P_2 ، سيزداد بذلك العرض النقدي الحقيقي من (M_0/P_1) إلى (M_0/P_2) وبالتالي فإن المنحنى LM(p1) سينتقل إلى الوضع LM(p2)، حيث تسمح زيادة العرض النقدي الحقيقي مع ثبات الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية من تكوين عرض نقدي زائد في يد الأفراد عما يرغبون في الاحتفاظ به من نقود، مما يدفعهم إلى شراء السندات كمحاولة منهم للتخلص من الأرصدة النقدية الزائدة، فيزيد الطلب على السندات مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها وانخفاض أسعار الفائدة، كما هو موضح في الشكل حيث ينخفض سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 عند نفس مستوى الإنتاج (النقطة 2)، حيث يعمل انخفاض سعر الفائدة على زيادة الاستثمار وهذا ما يسمح بزيادة الناتج إلى y_2 (النقطة 4) من خلال مضاعف IS/LM إلا أن الزيادة في الإنتاج تعمل على رفع الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط، ومع ثبات العرض النقدي الحقيقي عند مستواه الجديد M_0/P_2 تعمل زيادة الطلب على النقود على انخفاض أسعار السندات

وارتفاع أسعار الفائدة، مرة أخرى من i_2 إلى i_3 مما يترتب عليه انخفاض في الاستثمار يترجم في انخفاض الناتج إلى y_3 وهو الناتج الذي يتحقق عند التوازن الكلي²¹.

ثانيا: العوامل المحددة لانحدار منحني الطلب الكلي

يعكس انحدار المنحنى AD مدى تأثير تغير المستوى العام للأسعار على الأرصدة النقدية الحقيقية ومن ثم على الناتج التوازني المطلوب Y ، بحيث كلما كان المنحنى AD شديداً الانحدار كان تأثير المستويات العامة للأسعار على الناتج التوازني المطلوب ضعيفا حيث أن تغيرا كبيرا في الأسعار ينجم عنه ارتفاع طفيف في الناتج وعلى العكس من ذلك كلما كان انحدار المنحنى AD ضعيفا كان تأثير المستوى العام للأسعار على الناتج كبيرا²² وعلى العموم يتحدد انحدار منحني الطلب الكلي من خلال العوامل التي تؤثر في قيمة ميل المنحنى وهي كالتالي: حساسية الطلب على النقود لسعر الفائدة s : كلما زادت حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة كلما كان منحني الطلب الكلي AD أشد انحدارا وكان تأثير الأسعار ضعيفا.

حساسية الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط بالنسبة للدخل k : على غرار حساسية الطلب على النقود لسعر الفائدة تؤدي زيادة حساسية الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط للدخل إلى ازدياد انحدار المنحنى AD وبالتالي ضعف تأثير المستوى العام للأسعار على الناتج التوازني المطلوب.

حساسية الاستثمار بالنسبة لتقلبات سعر الفائدة g : كلما ارتفعت حساسية الاستثمار لتقلبات سعر الفائدة كان ميل المنحنى AD أقل انحدارا وكان تأثير الأسعار أكبر على الناتج التوازني Y الميل الحدي للاستهلاك c : مع ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ينخفض ميل المنحنى AD (أقل انحدارا) مما يعني أن تأثير الأسعار يكون كبيرا على الناتج Y .

الفرع الثاني: اشتقاق منحني العرض الكلي والأوضاع المختلفة له

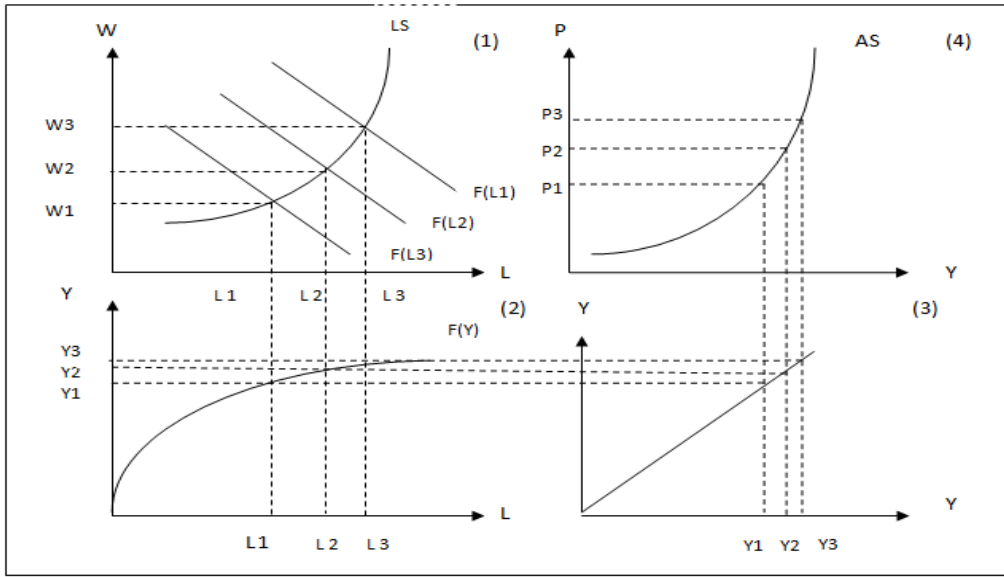
يشير مفهوم العرض الكلي إلى حجم الناتج الذي يرغب المنتجون في إنتاجه عند مستويات الأسعار المختلفة، وبهذا يعبر منحني العرض الكلي عن العلاقة بين حجم الناتج المعروض Y والمستوى العام للأسعار بحيث يكون موجب الميل في الفترة قصيرة الأجل²³، يتم اشتقاق منحني العرض الكلي بالاعتماد على علاقة الطلب على العمل مع عرض العمل بالإضافة إلى دالة الإنتاج.

²¹ صدوقي عبد الحفيظ، التضخم الركودي ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في علاجه، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015-2014، ص 07.

²² صدوقي عبد الحفيظ، نفس المرجع، ص 20.

²³ إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 245.

الشكل 2-20: اشتقاق منحنى العرض الكلي



المصدر: محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، الأمين للنشر والتوزيع صنعاء،

اليمن، 2012، ص 407

يوضح الجزء 1 من الشكل العلاقة بين عرض العمل و الطلب على العمل عند المستويات المختلفة من الأجور، حيث أن تقاطع منحنيات الطلب على العمل مع عرض العمل تحدد مستويات الأجور والعمالة التي يتحقق عندها توازن سوق الشغل، في حين يوضح الجزء 2 من الشكل مستويات الإنتاج الممكنة عند مستويات العمالة التي تحقق توازن سوق الشغل، وبهذا يتم اشتقاق منحنى العرض الكلي التي توضح حجم الإنتاج التي يكون عندها سوق الشغل في حالة توازن وذلك عند المستويات التوازنية لسوق الشغل.

يتضح من منحنى العرض الكلي أنه ذو ميل موجب، بحيث أن ارتفاع الأسعار يحفز المنتجين على زيادة إنتاجهم، وهو بذلك يصف ميزة منحنى العرض الكلي في الأجل القصير، بحيث يظهر في البداية قريبا من الوضع الأفقي، ويعكس بذلك المرونة الكبيرة للنتاج لتقلبات الأسعار وذلك عند المستويات المتدنية من الإنتاج، ثم يصبح عند مستويات الإنتاج الكبيرة قريبا من الوضع الرأسي، وبهذا فإن ميل منحنى العرض الكلي ليس ثابتا بل يتزايد بزيادة مستوى الإنتاج والسبب وراء ذلك يرجع إلى وجود طاقات إنتاجية معطلة يمكن استغلالها عند مستويات الإنتاج المتدنية، حيث يمكن زيادة الإنتاج بشكل كبير عند ارتفاع بسيط في الأسعار، ومع زيادة الإنتاج يزداد استغلال الموارد الاقتصادية التي يبدأ ارتفاع أسعارها من ثم ارتفاع تكلفة الإنتاج مما يؤدي الى تزايد مستويات الإنتاج بمعدلات منخفضة عند ارتفاع الأسعار، وعندما يصل الاقتصاد لمستوى الناتج الكامن Y_P يكون قد تم استغلال

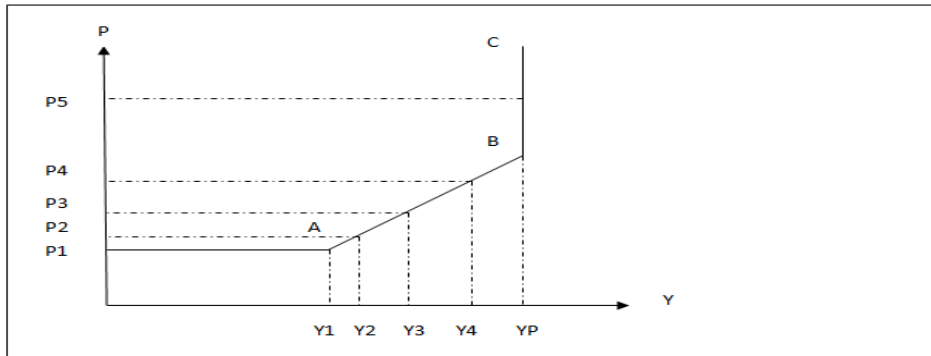
الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي

لكامل الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد ويصبح من الصعب رفع الإنتاج ويبدأ معدل التكاليف بالتسارع حيث أن أي محاولة لرفع الإنتاج ستترجم إلى ارتفاع كبير في مستوى الأسعار²⁴.

ثانياً: الأوضاع المختلفة لمنحنى العرض الكلي

يتخذ منحنى العرض الكلي أوضاعاً مختلفة، ويعكس هذا الاختلاف الرؤى المختلفة للمدارس الاقتصادية في تفسير، وكذا حسب الفترة التي يكون عندها التحليل الاقتصادي، فالعرض الكلي في الفترة القصيرة يختلف عنه في الفترة الطويلة، فنجد الكلاسيكيين يهتمون بالأجل الطويل، أين يتخذ منحنى العرض الكلي شكلاً رأسياً لأن الناتج يكون ثابتاً وقابلاً عند مستوى التشغيل الكامل لفترة طويلة، وبهذا فإن تقلبات الطلب الكلي لا تؤثر على الناتج وإنما على الأسعار فقط، أما العرض الكلي في الأجل القصير يكون قريباً للمستوى الأفقي ليعكس بذلك رؤية كينز في جمود الأسعار حيث يغدو الطلب الكلي هو المحدد الرئيسي لتوازن الدخل، وبين الشكلين الرأسي والأفقي لمنحنى العرض الكلي هناك حالة وسطى يكون عندها المنحنى AS موجب الميل، وهي الحالة التي يكون عندها الطلب الكلي عامل مؤثر في كل من الناتج والأسعار، بحيث يكون تأثير الطلب الكلي على الأسعار أكبر مقارنة بتأثيره على الناتج في حالة ما إذا كان المنحنى AS أقرب إلى الوضع الرأسي، وعلى العكس من ذلك، إذا كان المنحنى AS أقرب إلى الاستواء فإن تأثير الطلب الكلي على الناتج أكبر من تأثيره على الأسعار.

الشكل 2-21: الأوضاع المختلفة لمنحنى العرض الكلي AS



المصدر: إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 246.

يبين الشكل الحالات المختلفة التي يمكن أن يتخذها منحنى العرض الكلي AS ففي المنطقة المستوية الشكل والتي تنتهي عند النقطة A يكون منحنى العرض الكلي غير محدود المرونة بحيث تتميز المنطقة بتوفر طاقات إنتاجية عاطلة، وبهذا فإن زيادة الناتج من Y_0 إلى Y_1 لا تتطلب ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، بحيث يتفق هذا

²⁴ طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، ص ص 105-106.

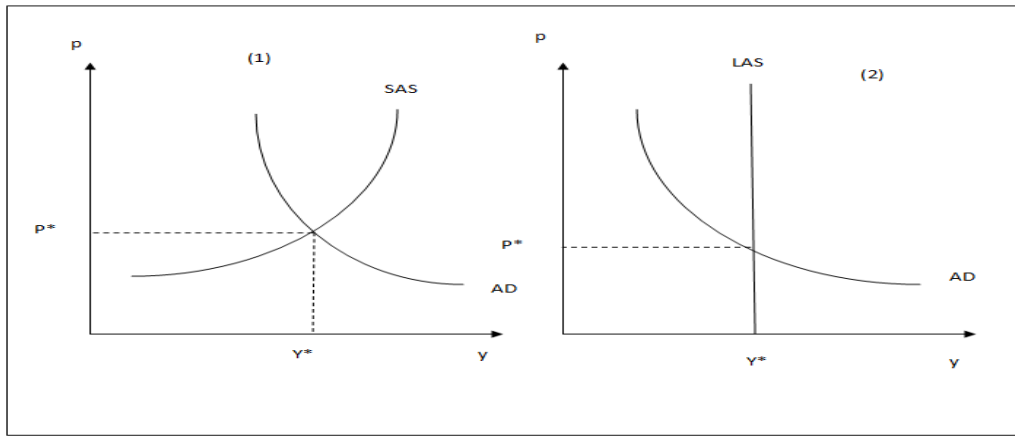
الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي

المجال مع الرؤية الكيثرية التي تفترض جمود الأسعار، أما في المنطقة AB فيكون عندها منحني العرض الكلي موجب الميل وهي الحالة التي تتفق مع الرؤيا الحديثة لأنصار المدرستين الكيثرية والنيوكلاسيكية، ويكون عندها زيادة الإنتاج من Y1 إلى Y2 ثم Y3 مرتبط بارتفاع الأسعار من P1 إلى P2 ثم إلى P3، أما المنطقة الأخيرة BC فيكون عندها المنحني AS عموديا، حيث تصف هذه الحالة منحني العرض الكلي طويل الأجل، أين يصل الإنتاج إلى مستواه الكامن وتعكس هذه الحالة التصور الكلاسيكي الذي يعتبر أن الاقتصاد يكون في حالة الاستخدام الكامل بصفة مستمرة .

الفرع الثالث: التوازن العام في إطار نموذج الطلب الكلي العرض الكلي

يتحقق التوازن الكلي العام لما يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي ، ويحدث هذا في نقطة توازنية واحدة تحدد حجم الناتج ومستوى الأسعار وكذلك حجم العمالة وسعر الفائدة التي يتحقق عندها التوازن ، وما عدى هذه النقطة تمثل اختلال في أحد الجانبين أو كلاهما، حيث تعكس نقطة التوازن تحدد القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية والنقدية في الاقتصاد.²⁵

الشكل 2-22: التوازن العام للنموذج الطلب الكلي العرض الكلي



المصدر: محمد أحمد الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص ص 434.

يبين الشكل التوازن العام وفق نموذج الطلب الكلي العرض الكلي في الأجلين القصير والطويل، حيث أن نقطة التقاطع بين منحني الطلب الكلي AD ومنحني العرض الكلي AS هي المحددة لمستوى الناتج التوازني Y^* و السعر التوازني P^* ، وهذه النقطة بدورها تحدد سعر الفائدة التوازني بتقاطع منحنى IS/LM في جانب الطلب الكلي، في حين يتفاعل الناتج والأسعار في جانب العرض الكلي من خلال سوق العمل ودالة الانتاج ليحددان

²⁵ فرد ام الخير، مدى صلاحية نماذج الطلب الكلي العرض الكلي في تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 192.

حجم العمالة التوازنية L^* و مستوى الأجور التوازنية W^* ، وبذلك فإن التوازن العام يتحدد القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية في الاقتصاد الكلي وهي الدخل Y ، العمالة L ، والأجر الحقيقي W/P ، وكذلك المتغيرات النقدية وهي المستوى العام للأسعار P وسعر الفائدة i ، والأجور النقدية W ²⁶.

المطلب الثاني: تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي وفق نموذج AD/AS

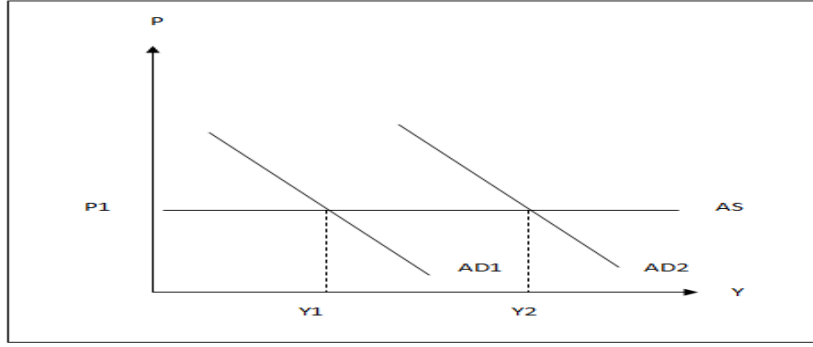
في ظل نموذج AD/AS تختلف آثار سياسات الإنعاش الاقتصادي ومن ثم مدى فعاليتها على النشاط الاقتصادي حسب درجة انحدار كل من المنحنى AD و المنحنى AS والتي تعكس مدى استجابة الطلب الكلي والعرض الكلي لتغيرات الأسعار، ضف إلى ذلك درجة المرونة التي تتميز بها كل من الأجور والأسعار، وتعكس هذه الشروط تصورات المدارس الاقتصادية المختلفة للآلية التي تحكم النشاط الاقتصادي، حيث سنوضح من خلال هذا المطلب تأثيرات سياسة الإنعاش الاقتصادي على الناتج والأسعار وفقاً لتحليل أربع مدارس اقتصادية .

الفرع الأول: تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي في الحالة الكيترية

تعبر الحالة الكيترية عن الحالة التي يكون فيها منحنى العرض الكلي في حالة استواء تام، وسميت بالمنطقة الكيترية لتحقق افتراضات كيتر فيما يخص جمود الأجور والأسعار في هذه الحالة، حيث يكون الطلب الكلي هو المحدد الرئيسي لمستوى النشاط الاقتصادي، وتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يكون له الأثر الكامل على الإنتاج دون أن يقود ذلك لارتفاع المستوى العام للأسعار كما يظهره الشكل، وهذه الوضعية تميز الاقتصاديات التي تعيش فترات الكساد مثل أزمة الكساد العظيم أين تكون معظم الطاقات الإنتاجية عاطلة وهذا ما يعني أن استغلال هذه الطاقات لن ينجم عنه زيادة ملحوظة في تكاليف الإنتاج.

الشكل 2-23: أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي حالة جمود الأجور والأسعار

²⁶ محمد أحمد الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص 433



المصدر: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم والنظريات الأساسية، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، مصر، 1994، ص 627.

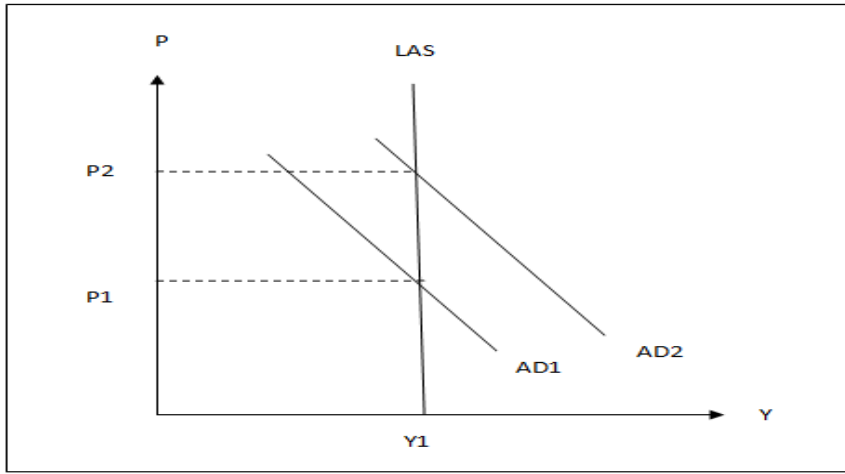
يلاحظ من خلال الشكل أنه عند تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض معدلات الضرائب فإن ذلك سيؤدي لانتقال منحنى الطلب الكلي جهة اليمين من $AD1$ إلى $AD2$ ، وتنتقل نقطة التوازن من $E1$ إلى $E2$ ، بحيث يزيد الناتج التوازني من $Y1$ إلى $Y2$ ، في حين يلاحظ أن الأسعار بقيت ثابتة عند $P1$ ، حيث توافق هذه الحالة مع وضعيات الركود والكساد الاقتصادي، التي تتميز بوفرة موارد الإنتاج وعدم استغلالها وبذلك فإن المنتجين يكونون على استعداد لزيادة إنتاجهم عند نفس مستوى الأسعار، وتكون سياسة الإنعاش الاقتصادي في هذه الحالة أكثر فعالية بالمقارنة مع الحالات الأخرى بسبب انعدام التأثير السلبي للأسعار.

الفرع الثاني: أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي في الحالة الكلاسيكية

يعتبر الكلاسيك أن العرض هو العامل الرئيسي المحدد للنشاط الاقتصادي حسب ما يشير إليه قانون ساي للمنافذ والذي يقضي بأن كل عرض ينشئ طلبه الخاص، وبهذا فإن المدرسة الكلاسيكية تنفي أي دور يمكن أن يقوم به الطلب الكلي في تحديد مستويات الناتج والعمالة والذي يعتبر جوهر النظرية الكيترية²⁷، ومن ثم فلا وجود لأي فعالية لسياسات جانب الطلب الكلي على النشاط الاقتصادي، وذلك لافتراضهم أن الاقتصاد يكون في وضعية التشغيل التام، وأي محاولة لزيادة الناتج عبر سياسات الطلب الكلي لن يكون لها أي أثر على الإنتاج وستكون نتيجتها الوحيدة هي زيادة الضغوط التضخمية كما يظهر في الشكل التالي.

²⁷ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، ص 651.

الشكل 2-24: أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي في الأجل الطويل



المصدر: سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 630،

يبين الشكل تأثير تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي على الناتج والأسعار في ظل العرض الكلي الكلاسيكي، ويتضح من الشكل أن زيادة الإنفاق الحكومي و تخفيض الضرائب يعمل على انتقال المنحنى $AD1$ إلى $AD2$ وفي ظل الوضع العمودي لمنحنى العرض الكلي والذي يعكس طبيعة العرض الكلي في الأجل الطويل LAS أين يصل الاقتصاد لوضعية التشغيل الكامل حيث لا يمكن رفع الإنتاج فوق هذا المستوى $Y1$ ، فإن ارتفاع الطلب الكلي يؤدي إلى تكوين فائض في الطلب يترجم إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من $P1$ إلى $P2$ ، مما يعني أن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي في نظر المدرسة الكلاسيكية يكون على الأسعار فقط ولا وجود لأي أثر على الناتج.

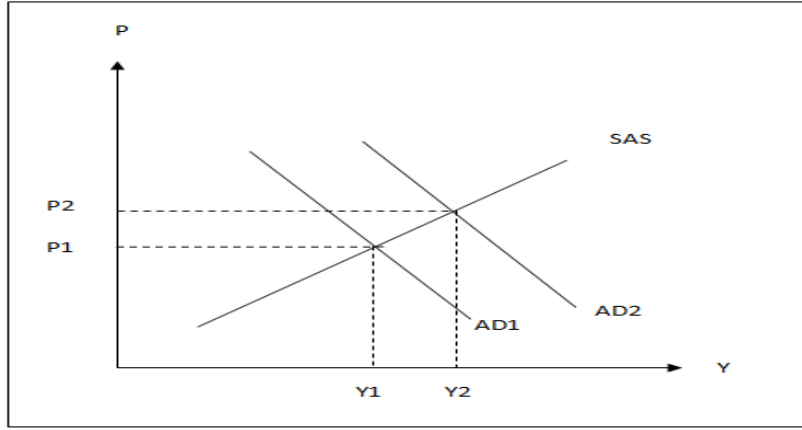
الفرع الثالث: أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل المدرسة النيوكيترية

في ظل الانتقادات التي تعرضت لها النظرية الكيترية فيما يخص جمود الأجور والأسعار، حيث يرى الكلاسيك أن هذه الأخيرة مرنة ولا تتسم بالجمود كما يرى بذلك كيتر، وبذلك تكون السياسة الكيترية غير مجدية لأن أي ارتفاع في الطلب عن مستواه التوازني سترجم إلى ارتفاع في الأسعار، يرد أنصار المدرسة الكيترية أن الأجور ليست مرنة كما يرى الكلاسيك، في حين يتفق الفكر الكيترية مع الفكر الكلاسيكي حول مرونة الأسعار، ولقد برر أنصار النظرية الكيترية افتراض عدم مرونة الأجور كونها تحدد على أساس عقود تمتد لعدة سنوات ولا تقرر على أساس مزايدة يومية، حيث يستفيد كل من العمال و أرباب العمل من العقود والاتفاقات الطويلة، كون أنهما سيكونان بمعزل عن الحالات المضطربة التي قد تحصل في سوق العمل، بالإضافة إلى ذلك لن

الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي

يضطر أرباب العمل و العمال للدخول في اجتماعات لمناقشة الظروف والاتفاقيات الأجرية بين يوم وآخر حيث أن عملية المساومة بين العمال وأرباب العمل تعتبر جد مكلفة، حيث يهدر الطرفان وقتهم خارج الإنتاج وتصريفه في مناقشات مطولة حول مستوى الأجور وهيكلها، وبذلك يجد الكيترين مبررا لسياسات جانب الطلب التي يعتمدون عليها في تحريك النشاط الاقتصادي، باعتبار أن الأجور الذي تتميز بنوع من الصلابة حتى لو كانت الأسعار مرنة.

الشكل 2-25: أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي حالة جمود الأجور ومرونة الأسعار



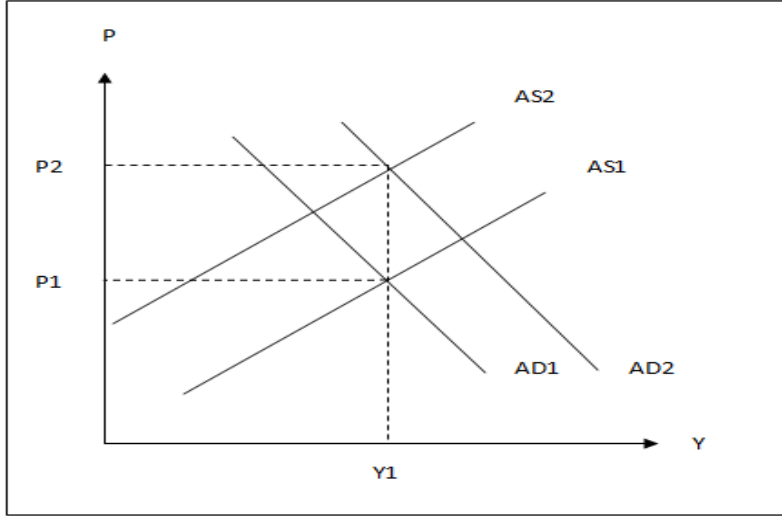
المصدر: سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 659.

يلاحظ من خلال الشكل أن تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب تعمل على انتقال المنحنى $AD1$ جهة اليمين نحو $AD2$ مؤديا بذلك إلى ارتفاع الناتج التوازني من $Y1$ إلى $Y2$ ، حيث أن زيادة الناتج ينتج عنه زيادة في الطلب على السلع والخدمات بما يقود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من $P1$ إلى $P2$ ، وهذا بسبب المرونة التي تتميز بها الأسواق وبذلك يكون لسياسة الإنعاش الاقتصادي من المنظور النيوكيترني أثر على الإنتاج وآخر على الأسعار .

الفرع الرابع: أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي في الحالة النيوكلاسيكية

يرى الطرح الكلاسيكي الحديث أن السياسات الاقتصادية المتوقعة ليس لها أي فعالية اقتصادية و وحدها السياسات غير المتوقعة التي يمكنها التأثير على الناتج والتوظيف في الأجل القصير، ففي ظل المرونة الكاملة للأسعار والأجور فإن أي سياسة اقتصادية يمكن توقع أداؤها ونتائجها سوف يواجهها المنتجون والعمال بالتعديلات الملائمة في الأجور والأسعار .

الشكل 2-26: أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي حالة مرونة الأجور والأسعار



المصدر: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 918

إن السياسة المالية التوسعية تسبب زيادة في الطلب الكلي وهذا ما يترجم في انتقال منحني الطلب الكلي من $AD1$ إلى $AD2$ ، وإذا تمكن الأفراد من توقع هذه السياسة بشكل صحيح، ومن ثم التغير المتوقع في المستوى العام للأسعار فإنهم سيدركون بذلك أن أجورهم الحقيقية سوف تنخفض، وهذا ما يدفعهم إلى المطالبة برفع الأجور، حيث يسهم ارتفاع الأجور في انخفاض الطلب على اليد العاملة وانخفاض مستوى الإنتاج وهذا ما يترجم في انتقال منحني العرض الكلي من $AS1$ إلى $AS2$ كما يظهره الشكل وعودة الناتج إلى وضعه الأصلي والنتيجة الوحيدة لهذه السياسة هي ارتفاع المستوى العام للأسعار من $P1$ إلى $P2$ في حين يبقى الناتج عند وضعه الأصلي $Y1$.

المطلب الثالث: ديناميكية تكيف البطالة والأسعار في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي

يعتبر التشغيل أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى سياسة الإنعاش الاقتصادي لتحقيقها إلا أن هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل عنه أهمية ولعل أهمها هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والذي يعتبر بدوره أحد العوامل المحددة لفعالية هذه السياسة وهذا ما تم توضيحه من خلال نموذج AD/AS ، بالإضافة إلى ذلك فإن رفع مستوى التشغيل ستولد دخول إضافية ينجر عنها ارتفاع في الطلب الكلي، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ما لم يتمكن العرض الكلي من امتصاص الزيادة في الطلب الكلي ويصبح التضخم هو نتيجة لاستهداف معدلات البطالة، سنشير من خلال هذا المطلب إلى العلاقة بين البطالة والأسعار والتي يعبر عنها

منحنى فيليبس لتتطرق بعدها إلى اختفاء هذه العلاقة مع بروز مشكلة الركود التضخمي وأراء المدارس الاقتصادية المختلفة لعلاجه.

الفرع الأول: العلاقة بين البطالة والأسعار وفق منحنى فيليبس

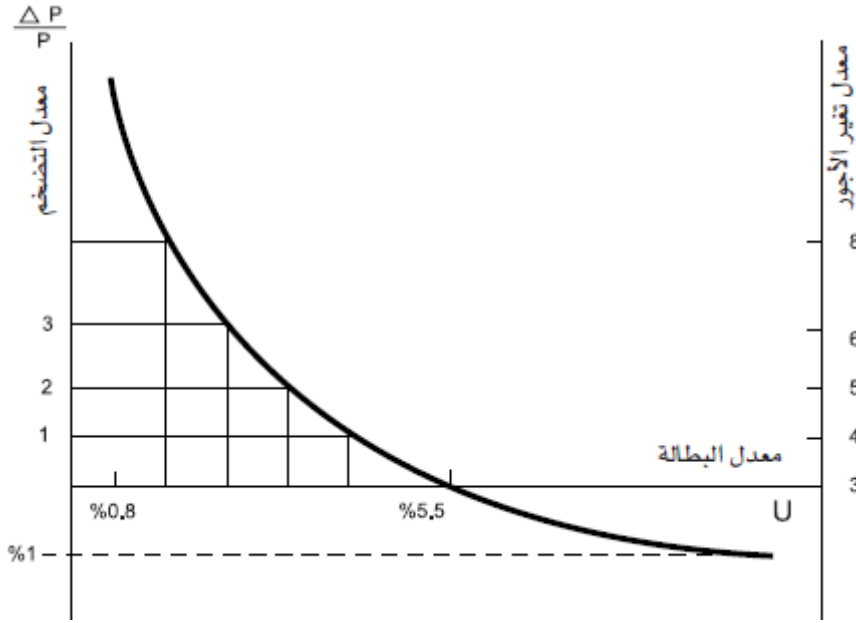
يعتبر الاقتصادي ويليام فيليبس أول من اكتشف وجود علاقة إحصائية بين البطالة والتضخم، حيث تشير هذه العلاقة أن الفترات التي تشهد معدلات بطالة منخفضة ستكون مصحوبة بمعدلات أجور عالية والعكس في الحالات التي تتسم بارتفاع معدلات البطالة، وهو ما يثبت وجود مقايضة بين البطالة والتضخم، حيث عرفت هذه العلاقة بمنحنى فيليبس، وسرعان ما أصبحت هذه العلاقة أحد أدوات التحليل المهمة في تصميم السياسات الاقتصادية الكلية²⁸.

ويرجع السبب في الانتشار الواسع لمنحنى فيليبس في التحليل الاقتصادي كونه أعطى ردا على مشكلة المفاضلة بين السياسات الاقتصادية الكلية خلال الفترة رواج الفكر الكيترتي، حيث ساد هناك تشاؤم بشأن السرعة التي يمكن من خلالها أن يصل الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل عبر تقلبات الأسعار والأجور، ففي ضوء التحليل الذي انطوى عليه منحنى فيليبس ساد اعتقاد راسخ التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق حجم أكبر من التوظيف، كما أن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم، وبناء على ذلك تكون مشكلة صناع القرار في كيفية الوصول للتوليفة المثلى بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل، وبهذا يتأكد وجود مقايضة بين البطالة والتضخم²⁹.

الشكل 2-27: العلاقة بين تغيرات الأجور، الأسعار والبطالة وفق منحنى فيليبس

²⁸ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1998، ص ص 362-363.

²⁹ رمزي زكي، نفس المرجع، ص 362.



المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1998، ص ص 362-363.

يمثل المحور الأفقي معدل البطالة أما المحور العمودي على الجانب الأيسر فيعكس معدل التضخم، أما على الجانب الأيمن فيمثل معدل الزيادة في الأجور، و يتضح من الشكل وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدلات كل من الأجور والأسعار، حيث يلاحظ من الشكل أنه عند المستويات المنخفضة للبطالة تكون مصحوبة بمعدلات عالية للتضخم والأجور والعكس صحيح عند المستويات المرتفعة للبطالة، ويعكس ميل منحنى فيليبس شروط المبادلة بين البطالة والتضخم، كما يوضح الشكل وجود معدل معين للبطالة تنعدم عنده تغيرات الأجور والأسعار، ويكون عنده سوق العمل في حالة توازن حيث أن أي محاولة لتخفيض البطالة تحت هذا المستوى سوف تعمل على زيادة مستويات الأجور والتضخم، في حين أن ارتفاع معدلات البطالة فوق هذا المستوى ستعمل على انخفاض كل من الأجور والأسعار، وهكذا يوضح منحنى فيليبس أنه بالإمكان تخفيض البطالة على أن يكون ثمن ذلك هو قبول معدل أعلى للتضخم،

الفرع الثاني: منحنى فيليبس ومشكلة الركود التضخمي

كان الإجماع على أنه ينبغي لصانعي السياسات الاقتصادية تحفيز الطلب الكلي عند مواجهة الركود والبطالة وكبحه عند مواجهة التضخم، كما كان هناك اتفاق على أن الاقتصاديات تواجه إما بطالة أو تضخم حسب ما أشار إليه منحنى فيليبس ولكن ليس معاً وأياً كان موجوداً فإن ذلك سوف يملئ سياسة الاقتصاد الكلي الواجب

اتباعها في أي وقت معين، إلا أن تلك العلاقة تعرضت للانهيار مع بداية السبعينات، أين تزامن ارتفاع معدلات البطالة والتضخم فيما عرف في الأدب الاقتصادي بمصطلح الركود التضخمي، هذه الظاهرة دفعت الاقتصاديين إلى مزيد من البحث عن الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي يتعين اتخاذها حيال هذه المشكلة³⁰.

أولاً- رأي المدرسة النقدية:

يعتقد النقديون عدم وجود أي علاقة بين التضخم والبطالة على المدى الطويل، باعتبار أن التضخم ظاهرة نقدية مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور، حيث ينتقد فريدمان منحني فيليبس ويصفه بأنه مضلل تماماً، حيث أن اعتماده على علاقة إحصائية بحتة لا يعطيه الأساس النظرية المتين لتقوية هذه العلاقة، كما أن العلاقة التي وضعها فيليبس لا تفرق بين الأجور الاسمية والأجور الحقيقية على اعتبار أن الأفراد لا يتعرضون لظاهرة الخداع النقدي حسب فريدمان، أما فيما يخص ظاهرة الركود التضخمي التي عرفت تزامن معدلات البطالة والتضخم جنباً إلى جنب، فيرجع النقديون السبب في ذلك إلى السياسات الاقتصادية غير السليمة التي نادى بها المدرسة الكيترية والتي تهدف إلى زيادة الطلب الكلي ومقاومة الركود، حيث أن هذه السياسات التوسعية حسب النقديون أدت تسارع في معدلات التضخم، وعندما لجأت الحكومات إلى محاولة إيقاف هذا التسارع كانت النتيجة هي ارتفاع معدلات البطالة مع بقاء معدلات التضخم عند المستويات المرتفعة³¹.

ثانياً- رأي مدرسة التوقعات الرشيدة: ترى مدرسة التوقعات الرشيدة، أن مشكلة الركود التضخمي ترجع إلى المفاجئات السعرية التي تحدث نتيجة انحراف السعر الفعلي عن السعر المتوقع، وهذا الانحراف في الأسعار يحدث إما بسبب مفاجآت السياسة غير المتوقعة أو بسبب صدمات العرض والطلب، فمفاجأة السياسة هي عبارة عن صدمة طلب ناجمة عن السياسة النقدية والمالية المرتقبة أما صدمات الطلب والعرض فهي تغيرات غير متوقعة في الطلب الكلي والعرض الكلي³².

وعلى غرار النقديون انتقد أنصار المدرسة النيو كلاسيكية منحني فيليبس بسبب اعتماده على التوقعات الساكنة أو التكيفية التي لا تسمح للوكلاء بتشكيل توقعات دقيقة بشأن مستويات الأجور والأسعار في المستقبل³³،

³⁰ نور الدين بوالكور، تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 في إطار منحني فيليبس، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، ص 651.

³¹ سماح غانم عبد الكريم، التضخم الركودي في الاقتصاد السوري أسبابه ونتائجه (دراسة تحليلية)، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا. بدون سنة نشر، ص 33.

³² بتول مطر عبادي، التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للفترة 1970-2004، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد السابع، ص 115.

³³ نبيل مهدي الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

حيث تشير المدرسة النيوكلاسيكية أن مستويات التشغيل و الأجر تتأثر بالتوقعات السعرية لكل من المنتجين والمستهلكين، و إن هذه التوقعات تكون سليمة وغير باعثة للاضطراب إذا كانت مبنية على معلومات صحيحة³⁴.

ثالثاً: رأي المدرسة النيوكيترية:

بالنسبة لأنصار المدرسة الكيترية فهم يرون أن مشكلة الركود التضخمي التي تعرضت له الاقتصاديات الغربية تقع بالدرجة الأولى على عاتق السلطات العمومية نتيجة عدم اتباعها للسياسات المناسبة زمن حدوث الأزمة، و التضخم الذي أصاب الدول الغربية في سبعينيات القرن الماضي يرجع لارتفاع نفقات الإنتاج نتيجة النمو السريع للإنتاج الصناعي والارتفاع الحاد لأسعار المواد الأولية بالإضافة إلى إصرار العمال على رفع أجورهم النقدية، وأمام هذا الارتفاع الحاد تكاليف الإنتاج وما انجر عنه من ارتفاع معدلات التضخم لجأت الحكومات إلى تبني سياسات نقدية انكماشية أدت إلى تثبيط الإنتاج وزيادة مستويات البطالة³⁵.

رابعاً- رأي مدرسة جانب العرض:

ينتقد أنصار هذه المدرسة الفكر الكيترية في كونه قد أهمل كلياً العرض الكلي ، ولذلك عرف منتقوه باقتصاديين جانب العرض، ويعتقدون أن التحليل الكيترية غير صالح في ضوء التعايش مع كل من البطالة والتضخم في وقت واحد، ولهذا فهم يرون أنه من الخطأ التركيز على جانب الطلب وحده، وأن أفضل طريقة للتخلص من حالة الركود التضخمي هو اتخاذ سياسات تهدف لدعم العرض الكلي من السلع والخدمات³⁶.

و يشير رواد هذه المدرسة إلى أن الضرائب العالية تعد مصدراً من مصادر التضخم، وباعتبارها أحد التكاليف التي يتحملها المنتجون فإن ارتفاعها يؤدي إلى انخفاض مستويات الأرباح وهو ما يعمل على تثبيط الإنتاج ومع بقاء الطلب عند نفس المستوى ترتفع أسعار السلع، وعليه ينادي أنصار هذه المدرسة بضرورة التخفيضات الحادة في معدلات الضرائب بالخصوص الضرائب على الإنتاج لتجنب حالات الركود التضخمي³⁷.

³⁴ مجدي سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص94.
³⁵ ميلود بوعبيد، جمال جعيل، أزمة الكساد التضخمي في الدول الصناعية: الأسباب والحلول من منظور الاقتصاد السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، ص86.
³⁶ مايكل إيدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1988، ص342.
³⁷ محمد خليل البحيسي، مرجع سبق ذكره، ص29.

خلاصة الفصل الثاني

تطرقنا في هذا الفصل لأهم الآثار الناجمة عن تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي على المتغيرات الكلية وفق مجموعة من النماذج الكلية وكانت أهم النتائج كما يلي:

يكشف نموذج IS-LM عن أثر التوسع المالي على كل من الناتج التوازني وسعر الفائدة التوازني، حيث يوضح النموذج أن الآثار الايجابية على الناتج التوازني، تتزامن مع ارتفاع سعر الفائدة التي تؤدي إلى إزاحة الاستثمار الخاص، حيث تتحدد فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل هذا النموذج بدرجة حساسية الاستثمارات الخاصة لتقلبات سعر الفائدة.

الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي

يوضح نموذج ماندل فلمنج فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل أنظمة الصرف المختلفة ودرجة الحرية على حركة انتقال رؤوس الأموال في الاقتصاد، حيث يظهر النموذج أن سياسة الإنعاش تكون عالية الفعالية في حالة أنظمة الصرف الثابتة والحركة التامة لانتقال رؤوس الأموال مقارنة بالحالات الأخرى.

يبين نموذج الطلب الكلي العرض الكلي تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات الناتج و الأسعار، حيث يظهر النموذج أن التوسع في استخدام السياسة المالية وما تؤديه إلى زيادة الطلب ينجم عنه زيادة عن ارتفاع الانتاج والاستخدام، ارتفاع في المستوى العام للأسعار مما يطرح إشكالية المفاضلة بين البطالة والتضخم وفق ما يمليه منحني فيليبس، وهذا باستثناء الحالات التي تتسم بالركود الحاد والتي تتميز بالجمود الإسمي للأجور والأسعار، أين تكون سياسة الإنعاش الاقتصادي فيها كاملة الفعالية .

الفصل الثالث:

تقييم لسياسات

الإنعاش الاقتصادي

المطبقة في الجزائر

للفترة 2001-

2019

تمهيد :

تميزت الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ممثلة في مجموعة من الاختلالات الداخلية والخارجية، فبعد الأزمة المالية التي شهدتها الجزائر خلال ثمانينات القرن الماضي جراء تراجع أسعار النفط وما نتج عنه من آثار سلبية على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، تحتم على السلطات العمومية اللجوء لصندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم للقيام بمخططاتها التنموية مقابل التزامها بتطبيق حزمة من الإصلاحات ذات المذهب الكلاسيكي متمثلة أساسا في برامج التكيف والتعديل الهيكلي، وتهدف من خلالها إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة في الاقتصاد ، لكن الوضع الاقتصادي زاد تآزما خلال هذه الفترة، نتيجة للظروف السياسية التي سايرتها البلاد خلال هذه الفترة مما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي للأفراد ممثلا بارتفاع معدلات التضخم و البطالة وزيادة حدة الفقر . وللخروج من تلك الأوضاع الصعبة و تحقيق نوع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية باشرت الجزائر تطبيق حزمة من البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2019 معتمدة في تمويلها على عائداتها من قطاع المحروقات التي عرفت تحسنا مع بداية الألفية، وبذلك تحولت السياسة الاقتصادية من الفكر الكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي للفكر الكيتري ذو النزعة التدخلية في النشاط الاقتصادي، وهذا كمحاولة منها لتحقيق انطلاقة اقتصادية جديدة تركز على دعم الطلب الكلي لإنعاش قدرات الإنتاج الوطنية وتوفير البيئة الضرورية لمناخ الأعمال، ويسعى هذا الفصل لإبراز مضمون برامج التي تم تطبيقها من قبل السلطات العمومية خلال الفترة 2001-2019 و أهم النتائج والآثار الناجمة عنها والنقائص التي رافقت تنفيذها وفق المباحث التالية:

- المبحث الأول: برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2019
- المبحث الثاني: تقييم الآثار الاقتصادية لبرامج الإنعاش الاقتصادي
- المبحث الثالث: النقائص المتعلقة بتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي وإشكالية تمويلها

المبحث الأول: برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر

سمح تحسن العوائد النفطية الذي شهدته الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية سنة 2000 في تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكيترى في شكل مجموعة من البرامج والمخططات التنموية التي تعتمد على فكرة دعم الطلب الكلي بهدف التخلص من الركود وتدارك التأخر في التنمية الموروث خلال فترة التسعينات وتحقيق معدلات مرتفعة نسبيا في معدلات النمو والاستخدام، وتمثلت أساسا في أربع برامج استثمارية هي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق خلال الفترة 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009، برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 سنتطرق في هذا المبحث لمضمون هذه البرامج التنموية وحجم مخصصاتها وأهم أهدافها

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

جاء هذا البرنامج عقب ركود اقتصادي دام لأكثر من عشر سنوات نتيجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تتابعت على الاقتصاد الجزائري، حيث أن الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات بداية من سنة 2000 سمح للسلطات الجزائرية بوضع برنامج استثماري يغطي الفترة 2001-2004 بغلاف مالي يقدر بـ525 مليار دج وتهدف السلطات العمومية من خلال هذا البرنامج إلى¹:

- تنشيط الطلب الكلي باعتباره محركا للنمو الاقتصادي
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة والمولدة لمناصب الشغل من خلال دعم الوحدات الإنتاجية الزراعية والمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.
- إعادة تأهيل البنية التحتية، خاصة تلك المرتبطة بسير نشاط المؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى المنشآت التي تدعم تأهيل الموارد البشرية وتحسن الظروف المعيشية للسكان باعتبارها أهم العوامل التي تحدد الإنتاج والاستثمار

¹نبيل بوفليج، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ص 251.

وقد تمحور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حول أربعة مجالات هي البناء والأشغال العمومية، دعم أنشطة الفلاحة والصيد البحري، دعم التنمية المحلية والبشرية، ودعم الإصلاحات في مختلف القطاعات موزعة كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 3-1: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الوحدة: مليار دج

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,7	53,1	6,5	204,2	38,9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,3	12,4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525	100
النسبة السنوية	40,60	33,94	21,56	3,90	100	-

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2001، الدورة العامة 20،

ص 139.

يلاحظ من خلال الجدول أن المخصصات الاستثمارية لهذا البرنامج كانت موجهة بالدرجة الأولى لقطاع الأشغال والهياكل القاعدية حيث قدرت حصته بـ 210,5 مليار دج. بما يمثل 40,1 % من القيمة الإجمالية للبرنامج، يليه قطاع التنمية المحلية والبشرية الذي خصص له 204,2 مليار دج. بما يمثل 38,8 %، كما أعطى البرنامج اهتماما للنهوض بالتنمية في القطاع الفلاحي والصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65,3 مليار دج، وعلى مدار الفترة التي عرفت تطبيق البرنامج فيلاحظ أن 74,5 % من قيمة البرنامج خصصت للفترة 2001-2002 حيث كانت سنة 2001 هي السنة التي حظيت بأكثر المخصصات. بما يعادل 205,4 مليار دج وبنسبة تقدر بـ 40,6 % من إجمالي البرنامج، ثم سنة 2002. بما يعادل 185,9 مليار

دج وبنسبة 33,9 % تليها سنة 2003 بقيمة تقدر بـ 113,9 مليار دج وبما تمثل نسبته 21,56 % من قيمة البرنامج الكلي في حين لم تتجاوز قيمة أن النسبة المتبقية 20,5 مليار دج كانت مخصصة للسنة الأخيرة من تنفيذ البرنامج وفي ما يلي سنحاول التفصيل بدرجة أكبر في الجوانب التي تناولها هذا البرنامج ضمن محاوره الأربعة الكبرى.

أولا- الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية:

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد حصل على النسبة الأكبر من مخصصات البرنامج 40,1 % من إجمالي قيمة البرنامج، فبهدف تدارك التأخر في التنمية الموروث خلال التسعينات خصصت السلطات الجزائرية مبلغ يقدر بـ 210,5 مليار دج لقطاع الأشغال والهياكل القاعدية وقد تم تقسيم مخصصات هذا القطاع على ثلاث فروع هي تجهيزات الهياكل بقيمة 142,9 مليار دج، تطوير السكن وال عمران بـ 35,6 مليار دج و تنمية المناطق الريفية بـ 32 مليار دج موضحة في الجدول التالي:

الجدول 3-2: القطاعات المستفيدة من المحور المتعلق بالأشغال الكبرى والهياكل القاعدية الوحدة: مليار دج

المجموع	2004	2003	2002	2001	المحالات
142,9	-	29,4	53	60,5	تجهيزات الهياكل
31,3	-	10,1	15,8	5,4	منشآت الري
54,6	-	16	29,9	9,7	البنية التحتية للسكة الحديدية
30,9	-	0,6	5,8	24,5	البنية التحتية للطرق
8,5	-	-	1,5	7	البنية التحتية للبحرية
5,9	-	2,7	1	2,2	البنية التحتية للمطارات
10	-	-	-	10	اتصالات
10	-	-	-	1,7	تهيئة مدينة بوغزول
32	-	5,7	13,2	13,1	تنمية المناطق الريفية
9,1	-	4,2	3,2	1,7	فلاحة

6,1	-	1,5	1	3,6	بيئة
16,8	-	-	9	7,8	طاقة
35,6	2	2,5	4	27,1	السكن والعمران
15,1	-	-	-	25,1	السكن الحضري والريفي
10,5	2	2,5	4	2	تهيئة الأحياء السكنية
210,5	2	37,6	70,2	100,7	المجموع

المصدر: بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014-2015، ص 205.

يلاحظ من خلال الجدول أن مخصصات قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية كانت موجهة بالدرجة الأولى لجانب تجهيزات الهياكل بمبلغ 142,9 مليار دج ويرجع ذلك لأهميتها في دعم نشاط الخواص وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار حيث يضم هذا الجانب الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات، الاتصال، وتهيئة مدينة بوغزول لولاية المدية، ويحظى جانب قطاع السكن والعمران بحصة 35.6 مليار دج موجه لتطوير السكن الحضري والريفي بمبلغ 25,1 مليار دج وتهيئة الأحياء السكنية بمبلغ 10.5 مليار دج، في حين كان نصيب جانب تنمية المناطق الريفية من البرنامج المخصص للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية مقدر بـ 32 مليار دج موجه لدعم الفلاحة بمبلغ 9,1 مليار دج، تحسين البيئة بـ 6,1 مليار دج و تطوير الطاقة بـ 16,8 مليار دج

ثانيا التنمية المحلية و البشرية نال قطاع التنمية المحلية والبشرية ثاني أكبر حصة ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ يقدر بـ 204,2 مليار دج وبما يمثل 38,9 % من القيمة الإجمالية للبرنامج، حيث تخصص التنمية المحلية المخططات البلدية للتنمية، الري، البيئة البريد والمواصلات، بالإضافة إلى الأشغال العمومية والمنشآت الإدارية كما يوضحها الجدول رقم 3-3، أما التنمية البشرية فتركز على القطاعات التي تعمل على تحسين الظروف الاجتماعية فيما يتعلق الأمر بالشؤون الدينية، الصحة، التعليم، المرافق الترفيهية والثقافية بالإضافة إلى التشغيل والحماية الاجتماعية موضحة في الجدول رقم 3-4.

الجدول 3-3: القطاعات المستفيدة من المحور المتعلق بالتنمية المحلية الوحدة: مليار دج

المجموع	2003	2002	2001	المجالات
33,5	16,5	13	4	المخططات البلدية للتنمية
13,6	1,5	7,4	4,7	الري
5,5	2	2	1,5	البيئة
14,5	6	8,5	-	البريد والمواصلات
13	-	-	13	أشغال عمومية
16,9	5,2	6	5,7	منشآت إدارية
97	31,2	36,9	18,9	المجموع

المصدر: بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 205.

يلاحظ من خلال الجدول أن برنامج التنمية المحلية حظي بـ 97 مليار دج، من مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ويشمل السنوات الثلاثة الأولى لتطبيق البرنامج، ويهدف البرنامج إلى دعم التنمية على المستوى المحلي، حيث ركز بالدرجة الأولى على المخططات التنموية للبلدية التي خصصت لها مبلغ يقدر بـ 33,5 مليار دج وهو ما يمثل بالتقريب ثلث المبلغ المرصد للبرنامج، يليها قطاع المنشآت الإدارية بمبلغ 16,9 مليار دج وقطاع البريد والمواصلات بمبلغ 14,5 مليار دج في حين نال قطاع الري وقطاع الأشغال العمومية 13,6 مليار دج و 13 مليار دج على التوالي وخصص لتطوير البيئة مبلغ 5,5 مليار دج.

الجدول 3-4: القطاعات المستفيدة من التنمية البشرية والحماية الاجتماعية الوحدة: مليار دج

المجموع	2004	2003	2002	2001	المجالات
90,2	3,5	17,55	29,8	39,35	التنمية البشري
36,55	-	9,55	12,6	14,4	التربية والتكوين المهني
33,9	-	5,5	9,4	18	التعليم العالي والبحث العلمي
8,9	-	1,5	4,6	2,8	الصحة والسكان
3,6	-	-	2,2	1,4	الشباب والرياضة

5,75	3,5	-	-	2,25	الاتصال والثقافة
1,5	-	-	1	0,5	الشؤون الدينية
17	3	4,5	6	3,5	التشغيل والحماية الاجتماعية
9,3	2	3,5	2,65	1,15	التشغيل
7,7	1	1	3,35	2,35	الحماية الاجتماعية
107,2	6,5	22,05	35,8	42,85	المجموع

المصدر: بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 206.

يبين الجدول القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية البشرية والذي خصص له مبلغ إجمالي يقدر بـ 107,2 مليار دج، حيث حضي قطاع التربية والتكوين بالحصة الأكبر من البرنامج بمبلغ يقدر بـ 36,55 مليار دج مخصصة لبناء مراكز التعليم والتمهين، يليها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بـ 33,9 مليار دج كما أولت السلطات الجزائرية اهتماما بالجانب الصحي عبر تخصيص 8,9 مليار دج لبناء مختلف المراكز الصحية، هذا واستفاد قطاع الاتصال والثقافة من مبلغ 5,75 مليار دج وقطاع الشباب والرياضة بمبلغ 3,6 مليار دج أما قطاع الشؤون الدينية فقد حضي بـ 1,5 مليار دج.

كما هدف البرنامج إلى التخفيف من المستويات المرتفعة للبطالة و القضاء على الفقر من خلال تخصيص 9,3 مليار دج لدعم التشغيل من خلال إنشاء ودعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي 96-234 المؤرخ في 02 جويلية 1996 المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي، ومن جهة أخرى يرصد البرنامج مبلغ 7,7 مليار دج للحماية الاجتماعية موجهة للتكفل بالمعاقين والمحرومين والعجزة وضحايا الإرهاب في شكل منح وتحويلات اجتماعية بهدف القضاء على الفقر وتقليص التفاوت بين طبقات المجتمع وتحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل.

ثالثا: الفلاحة والصيد البحري بلغت المخصصات المالية التي استفاد منها قطاع الفلاحة ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 65,3 مليار دج بما يمثل 12,4 % من القيمة الإجمالية للبرنامج، وتهدف السلطات العمومية في هذا المجال إلى تحقيق الأمن الغذائي وتطوير الإنتاج الزراعي وحمايته من المخاطر والكوارث الطبيعية وتعزيز المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الإنتاجية ويدخل في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

PNDA الذي شرع في تطبيقه في سبتمبر سنة 2000 ليتوسع هذا البرنامج ويضم التنمية الريفية ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية PNDAR مع بداية سنة 2002، وقد وزعت موارد هذا البرنامج على ثلاث صناديق فلاحية تتمثل في الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) بـ 53,4 مليار دج وصندوق حماية الحظائر الصحية والنباتية (FPZPP) بـ 0,2 مليار دج أما صندوق التأمين ضد الكوارث الطبيعية (FGCA) فخصص له 2,3 مليار دينار، أما فيما يخص الصيد البحري فقد خصص له ما قيمته 9,5 مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل الصندوق الوطني للصيد الحرفي وتربية المائيات (FNAPAA) بالإضافة إلى منح القروض لفائدة الصيادين ومربي المائيات².

رابعا-دعم الإصلاحات: من أجل ضمان التطبيق الأمثل للبرنامج وتحقيق الأهداف التي يسعى لها، أقرت الدولة مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ آليات السوق وتشجيع الدخول في مرحلة الإنتاج والاستثمار ملخصة في الجدول الموالي:

الجدول 3-5: الإصلاحات المرافقة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الوحدة: مليار دج

المجموع	2004	2003	2002	2001	المجالات
20	9,8	7,5	2,5	0,2	عصرنة إدارة الضرائب
22,5	5	5	7	5,5	صناديق المساهمة والشراكة
2	0,4	0,5	0,8	0,3	تهيئة المناطق الصناعية
0,08	-	-	0,05	0,03	نماذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل
46,58	15,2	13,7	11,35	6,33	المجموع

المصدر: محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور-دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، ص 270.

² آمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصادي، الملتقى الدولي، ص 08.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أن السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي استحوذت على 46,58 مليار دج تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار عبر تخصيص 20 مليار دج من أجل عصرنه إدارة الضرائب، بالإضافة إلى الإسراع في إجراءات الشراكة من خلال تخصيص 22,5 مليار دج لصناديق المساهمة والشراكة، كما شملت هذه الإصلاحات تهيئة المناطق الصناعية من خلال تخصيص 2 مليار دج في هذا المجال، بالإضافة إلى وضع نماذج تنبؤ على المدى المتوسط والطويل بمبلغ 0,08 مليار دج وبهذا قدرت المخصصات لبرنامج دعم الإصلاحات بما يقارب 45 مليار دج.

المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

يعد هذا البرنامج امتداد وتكملة للبرنامج الذي سبقه، ومن بين الأهداف المسطرة لهذا البرنامج تثبيت ومواصلة الإنجازات المحققة خلال الفترة التي سبقته، مع تهيئة الشروط المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام مع تحقيق رفاهية المجتمع، وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 4202,7 مليار دج، في حين بلغ الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج مبلغ 9680 مليار دج وذلك في نهاية سنة 2009، وهذا بعد عمليات إعادة التقييم المتكررة للمشاريع المطبقة في إطار البرنامج بالإضافة إلى مختلف التمويلات ومراجعة الأسعار لتبلغ تكلفة البرنامج الكلية 150 مليار دولار ونذكر من أهم المشاريع المطبقة خلال هذه الفترة هو مشروع الطريق السيار شرق غرب، تهيئة وتحديث الموانئ والسكك الحديدية، إنشاء السدود وغيرها وحصرت أهداف البرنامج فيما يلي³:

- تطوير وتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على رفع المستوى المعيشي للأفراد
- مواصلة تطوير منشآت البنية التحتية الأساسية وتحسين الخدمات العامة
- تطوير اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال

³ بالرفقي تيجاني، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، ص 52.

الجدول 3-6: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الوحدة: مليار دج

النسبة	المبلغ	القطاع
45,5 %	1908,5	تحسين الظروف المعيشية
	555	- السكن
	399,5	- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني
	200	- البرامج البلدية للتنمية
	250	- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية
	192,5	- تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز
	311,5	- باقي القطاعات
40,5 %	1703,1	برنامج تطوير الهياكل القاعدية
	1300	- قطاع الأشغال العمومية والنقل
	393	- قطاع المياه
	10,15	- قطاع التهيئة العمرانية
8 %	337,2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
	312	- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
	18	- الصناعة وترقية الاستثمار
	7,2	- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف
4,8 %	203,9	برنامج تطوير الخدمة العمومية
	99	- العدالة والداخلية
	88,6	- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية
	16,3	- البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال
1,2 %	50	برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال
100	4202,7	المجموع

المصدر: بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، ص 02 على الموقع www.premier-ministre.gov.dz

يلاحظ من خلال الجدول أن الغلاف المالي المرصد للبرنامج قدر بـ 4202,7 مليار دج وهو ما يمثل ثمانية أضعاف البرنامج الأول، حيث يعتبر البرنامج نقطة تحول للسياسات المنتهجة في الجزائر، كما يلاحظ من الجدول أن تركيز البرنامج كان على قطاع تحسين الظروف المعيشية بعد أن كان التركيز على قطاع المنشآت الأساسية في البرنامج الذي سبقه، وسنحاول فيما يأتي التفصيل أكثر في مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

تحسين الظروف المعيشية للسكان: استفاد المحور الخاص بتحسين الظروف المعيشية من غلاف مالي يقدر بـ 1908,5 مليار دج بما يمثل 45% من إجمالي البرنامج وهو ما يعكس الأهمية التي أولتها السلطات العامة للجانب البشري، بحيث تم توزيع هذا البرنامج في هذا المحور على عدة قطاعات نال قطاع السكن فيها النصيب الأكبر بمبلغ 555 مليار دج بهدف إنجاز أكثر من مليون وحدة سكنية، واستفاد قطاع التربية والتعليم العالي والتكوين المهني من ثاني أكبر غلاف مالي بعد قطاع السكن بمبلغ 399,5 مليار دج يهدف إلى إنشاء وتطوير مؤسسات التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني، كما تم تخصيص 192,5 مليار دج لتزويد السكان بالماء والغاز والكهرباء، هذا وقد أعطى هذا المحور الخاص بعدا هاما لتنمية مناطق الجنوب والهضاب بتخصيص 250 مليار دج لهذا الغرض، بالإضافة البرامج البلدية للتنمية التي خصص لها 200 مليار دج كلها برامج كان الهدف الرئيسي منها هو رفع المستوى المعيشي للسكان.

تطوير الهياكل القاعدية: بلغ نصيب هذا المحور من البرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغ 1703,1 مليار دج بما يمثل 40,1% من إجمالي البرنامج، حيث جاء قطاع النقل والأشغال العمومية في صدارة المحور الخاص بتطوير المنشآت القاعدية بغلاف مالي يقدر بـ 1300 مليار دج ومن أهم إنجازات البرنامج في هذا المحور نذكر⁴:

- إنشاء الطريق السيار شرق غرب بمسافة 1216 كلم
- إنشاء ثلاث طرق سريعة حول المدن
- إنجاز ميترو العاصمة
- إنشاء خطوط جديدة للسكك الحديدية بمسافة 391 كلم

⁴جديدي روضة، أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 يومي 11 و 12 نارس 2013، ص 5.

• إعادة تهيئة الخط العرضي للسكة الحديدية بمسافة 1200 كلم من شرق الجزائر إلى غربها.

أما قطاع المياه فقد استفاد من غلاف مالي يقدر بـ 393 مليار دج حيث تضمن إنجاز ثمانية سدود، إنجاز وإعادة تأهيل 20 محطة تصفية، و إنجاز 8 محطات لنقل المياه، كما تم تخصيص 10,15 مليار دج لقطاع التهيئة العمرانية تهدف إلى تطوير المدن .

دعم التنمية الاقتصادية خصص للمحور الخاص بدعم التنمية الاقتصادية غلafa ماليا يقدر بـ 337,2 مليار دج وبما يمثل 8 % من إجمالي البرنامج من أجل النهوض بعملية التنمية الاقتصادية في البلاد، حيث أن هذا المحور كان موجه بالأساس لدعم القطاع الفلاحي الذي نال أكبر حصة في هذا المحور . بمبلغ 312 مليار دج وهو ما يتجاوز 90 % من المبلغ المخصص لدعم التنمية الاقتصادية موجه بالأساس لتطوير المستثمرات الفلاحية وحماية الفلاحة من الآفات الزراعية كالانجراف ، الجراد، الطفيليات وهذا بهدف تشجيع النشاطات الفلاحية وتطويرها، كما تم تخصيص 18 مليار دج لدعم الصناعة وترقية الاستثمار و 7,2 مليار دج لتطوير القطاع السياحي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف ، حيث قدرت الغلاف المالي الممنوح للقطاع السياحي بـ 3,2 مليار دج موجه بالأساس لترقية الوكالات السياحية وتهيئة مناطق التوسع السياحي بالإضافة إلى الأعمال الخاص بالمرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية الضرورية لهذا القطاع، أما المبلغ المتبقي 4 مليار دج فهو مخصص لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنجاز مشاتل لهذه المؤسسات وإنجاز مركز لتطويرها، مع إعادة تأهيل وحدات إنتاج الصناعات التقليدية ودعمها⁵.

تطوير الخدمة العمومية: قدرت المبالغ المخصصة لتطوير الخدمة العمومية بـ 203,9 مليار دج وزعت على العدالة والداخلية بمبلغ 99 مليار دج 34 مليار دج منها موجهة للعدالة موجهة بالأساس لبناء 34 محكمة و 14 مجلسا قضائيا و 51 مؤسسة عقابية و 64 مليار للداخلية، أما قطاعات المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية فخصص لها مبلغ 88,6 مليار دج ، في حين رصد لقطاع البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال مبلغ 16,3 مليار دج.

⁵ مخطاري مصطفى، إشكالية السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في الجزائر 2001-2014 ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015-2016، ص 211.

تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال رصد لبرنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال 50 مليار دج موجهة لفك العزلة عن المناطق النائية عبر تزويدها بالموزعات الهاتفية ، بالإضافة إلى اقتناء تجهيزات معلومانية لصالح الوكالة الوطنية للملاحة البحرية وإعادة تأهيل محطات الراديو وتحسين الاتصال.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

يندرج برنامج التنمية الخماسي ضمن مخطط الإنعاش التي باشرته الجزائر مع بداية سنة 2001 و يأتي في سياق الجهود الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان ناهيك عن مواصلة العمل لتهيئة البيئة الضرورية لتحفيز مناخ الاستثمار، وتوفير الشروط الضرورية لإنعاش قدرات الإنتاج المحلية في الاقتصاد، حيث رصد للبرنامج 21214 مليار دج بما يعادل 286 مليار دولار ويعتبر بذلك أضخم برنامج تنموي طبقتة الجزائر خلال الفترة 2001-2019، وتمثل أهم أهداف البرنامج في:

- التنمية البشرية من خلال العمل على تحسين المستوى المعيشي للأفراد وزيادة رفاهيته
- مواصلة تطوير البنية التحتية والهياكل الأساسية باعتبارها أحد العوامل التي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار
- تحسين الخدمات العمومية وفي مقدمتها العدالة، المالية، التجارة
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم القطاع الفلاحي والصناعي
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل وامتصاص البطالة
- تطوير اقتصاد المعرفة

الجدول 3-7: مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 الوحدة: مليار دج

النسبة (%)	المبلغ	القطاعات
49,6	10122	التنمية البشرية: التعليم، الصحة، السكن، الشؤون الدينية، الاتصال ، الثقافة، الشباب، المجاهدين
31,5	6448	تطوير الهياكل والبنى التحتية: الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم
8,2	1666	الخدمة العمومية

7,7	1566	التنمية الاقتصادية: الفلاحة، الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1,2	250	البحث العلمي وتكنولوجيا الاتصال الحديثة
100	20412	المجموع

المصدر: بوابة الوزارة الأولى، الملحق من بيان السياسة العامة، برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية

للفترة 2010-2014 على الموقع على الموقع www.premier-ministre.gov.dz

يلاحظ من خلال الجدول أن برنامج التنمية الخماسي يعطي الأهمية بالدرجة الأولى للتنمية البشرية حيث خصص لها ما يقارب نصف قيمة البرنامج الكلي، وهذا بهدف استكمال ما حققته الجزائر في هذا الجانب، كما نال قطاع الهياكل القاعدية أهمية كذلك بتخصيص 31,5% من قيمة البرنامج لهذا القطاع، في حين بلغت مخصصات قطاع الخدمة العمومية من إجمالي البرنامج 8,2% و 7,7% من أجل دعم التنمية الاقتصادية، كما رصد البرنامج 1,8% من قيمة البرنامج من أجل مكافحة البطالة، أما قطاع البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال فخصص لها 1,2%، كما يلاحظ من الجدول أن مجموع الاعتمادات 20412 مليار دج لا تعادل قيمة البرنامج 21214 مليار دج وهذا كون بيان السياسة العامة لم يعطي القيمة المضبوطة للنفقات مما يعطي مجموع تقريبي غير مطابق للبرنامج⁶.

التنمية البشرية خصص لجانب التنمية البشرية 10122 مليار دج ما يعادل بالتقريب نصف البرنامج الكلي تهدف إلى رفع المستوى المعيشي وتحقيق رفاهية الأفراد موجهة هي الأخرى لتسع قطاعات فرعية هي التعليم، الصحة، السكن، الشباب والثقافة، الشؤون الدينية، الاتصال، الربط بشبكات الغاز والكهرباء والمجاهدين، حيث رصد لقطاع التعليم مبلغ 1798 مليار 852 مليار دج من هذا المبلغ موجه لقطاع التربية الوطنية لإنشاء 5000 منشأة للتربية الوطنية منها 1000 متوسطة و 850 ثانوية وما يقارب 3000 مدرسة إعدادية، و 768 مليار دج مخصص للتعليم العالي يهدف إلى استحداث 600 ألف مقعد بيداغوجي و 400 ألف مكان لإيواء الطلبة و 44 مطعم جامعي، في حين خصص للتكوين مبلغ 178 مليار دج يهدف لتوفير أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين، أما قطاع الصحة فقد رصد له مبلغ 619 مليار دج لإنجاز

⁶ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014-2015، ص260.

أكثر من 1500 منشأة صحية، كما تم تخصيص 3700 مليار دج لقطاع السكن لإنجاز 1,2 مليون وحدة سكنية ، كما قدرت حصة الشباب والرياضة بـ 380 مليار دج من أجل إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة، أما قطاع الشؤون الدينية فقد خصص له مبلغ 120 مليار دج لبناء المساجد ودور العبادة، وخصص مبلغ 2000 مليار دج لقطاع المياه لتزويد المياه بالمياه الشروب وإنشاء 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه، بالإضافة إلى تخصيص 350 مليار دج لقطاع الطاقة بهدف إلى ربط المواطنين بشبكات الغاز والكهرباء، هذا بالإضافة إلى برامج أخرى شملت قطاعات المجاهدين والاتصال كلها برامج كان الهدف الأساسي منها هو رفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين التنمية البشرية⁷.

المنشآت الأساسية: بلغت مخصصات تطوير البنية التحتية والهياكل القاعدية ما يقدر بـ 8114 مليار دج وهو ما يمثل 31,5% من القيمة الإجمالية لبرنامج التنمية الخماسي، وهذا بهدف تطوير وتأهيل الهياكل القاعدية والبنى التحتية، 3100 مليار دج من هذه المبالغ موجهة لقطاع النقل من أجل توسيع وعصرنة شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ، و 2800 مليار دج مخصصة لتحديث شبكة السكك الحديدية وإعادة تهيئة البنية التحتية للمطارات ، فيما خصص المبلغ المتبقي والذي يقدر بـ 5014 مليار دج من أجل تهيئة الإقليم والبيئة⁸.

تحسين الخدمة العمومية من أجل تحسين إمكانيات وجودة الخدمات العمومية ورفع كفاءتها خصصت السلطات العمومية 1666 مليار دج لهذا الغرض وهو ما يمثل 8,2% من قيمة البرنامج الكلي، حيث أن 379 مليار دج من المبلغ المخصص للخدمة العمومية موجه لقطاع العدالة و 295 لقطاع المالية و 895 مليار للجماعات المحلية والمبلغ المتبقي مخصص لبقية الإدارات العمومية .

دعم التنمية الاقتصادية يرصد برنامج التنمية الخماسي ما قيمته 1566 مليار دج من أجل النهوض بعملية التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على القطاع الفلاحي بتوفير 1000 مليار دج لدعم هذا القطاع وتطويره، كما خصص البرنامج 400 مليار دج لإنعاش وتحديث المؤسسات الصناعية العمومية، و 100

⁷ باشوش حميد، الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015-2016، ص ص 96-97.
⁸ باشوش حميد، مرجع سبق ذكره، ص 96.

مليار دج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أما المبلغ المتبقي فهو مخصص لتحديث المناطق الصناعية بمبلغ 50 مليار دج بالإضافة إلى تطوير قطاع الصيد البحري بمبلغ 16 مليار دج. دعم التشغيل ومكافحة البطالة يُخصص برنامج التنمية الخماسي 360 مليار دج من لدعم التشغيل ومكافحة البطالة، حيث باشرت الحكومة العديد من إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الهادفة للتخفيف من البطالة و توفير مناصب الشغل ، فقد تم تخصيص 150 مليار دج من أجل مرافقة الإدماج المهني لحاملي الشهادات، و 130 مليار مخصصة لترتيب التشغيل المؤقت، و 80 مليار دج لدعم وتمويل المؤسسات المصغرة والمشاريع الجديدة . البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال: حظي المحور الخاص بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال بمبلغ 250 مليار دج 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي و 100 مليار دج كذلك من أجل إقامة حكومة إلكترونية أما المبلغ المتبقي 50 مليار دج فهو مخصص للتجهيزات المخصصة لتعميم استخدام الإعلام الآلي في منظومة التعليم .

المطلب الرابع: برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019

يعتبر برنامج توظيف النمو الاقتصادي تكملة للبرامج التنموية التي سبقته، خصص له غلاف مالي إجمالي قدره 22100 مليار دج موجه لتغطية البرامج قيد التنفيذ بمبلغ قدره 15100 مليار دج والبرنامج الجديد بـ 7000 مليار دج⁹، ومن بين أهم الأهداف التي يسعى البرنامج نذكر¹⁰:

- المحافظة على المكاسب الاجتماعية عبر منح الأولوية لتحسين المستوى المعيشي للسكان عبر البرامج التي تشمل قطاعات السكن، الصحة وربط البيوت بشبكات الكهرباء والغاز والماء وغيرها مع دعم الطبقات المحرومة وضعيفة الدخل.
- تحقيق نمو اقتصادي سنوي يقارب 7 % مع نهاية البرنامج.
- إعطاء أهمية أكثر للتنوع الاقتصادي وترقية الصادرات خارج المحروقات مع الاهتمام بالتنمية الفلاحية
- مكافحة البطالة من خلال تشجيع الاستثمار المنتج للثروة و مناصب العمل

⁹ التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2018، ص 57
¹⁰ زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد السادس، 2017، ص 221.

• تنمية المهارات البشرية عبر إيلاء عناية خاصة لتكوين الأطر و اليد العاملة المؤهلة
إلا أن الظروف المالية الصعبة التي تزامنت مع فترة تطبيق هذا البرنامج نتيجة تدهور أسعار النفط حتم على السلطات العمومية اللجوء لترشيد النفقات وتجميد كل العمليات التي لم تنطلق بعد والتي لا تعتبر من الضروريات باستثناء العمليات ذات الأهمية القصوى، وتم غلق كافة حسابات التخصيص الخاص التي فتحت قصد تسيير وتأطير برامج الاستثمارات العمومية الحماسية وجعلها ضمن صندوق واحد يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وهذا في سياق سياسة ترشيد النفقات العامة التي تبنتها الحكومة بسبب تراجع إيرادات الدولة¹¹.

وتتمثل الحسابات التي تم غلقها مع بداية من سنة 2017 في ما يلي¹²:

• الحساب 302-120 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

• الحساب رقم 302-134 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة

بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014

• الحساب رقم 302-143 الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة

بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

وقد تم ترحيل الرصيد المتبقي من الحسابات السالفة الذكر ضمن حساب نتائج الخزينة باستثناء 300 مليار دج الذي تم تحويله لحساب التخصيص الخاص رقم 302-145 المعنون بـ حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز والذي فتح في نفس سنة غلق الحسابات السابقة قصد استكمال المشاريع قيد الإنجاز التي لم تنتهي بعد وتنفيذ المشاريع الضرورية المتبقية منها¹³.

¹¹ هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، 2020، ص54.

¹² المادة 119 من القانون 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017.

¹³ المادة 120 من القانون 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017.

الجدول 3-8: توزيع المخصصات الاستثمارية للفترة 2015-2019 الوحدة:مليار دج

المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	القطاعات
3120,1	485,4	596,5	139,9	44,1	1854,2	المنشآت القاعدية
550,3	127,8	101,7	90,9	78,6	151,3	التربية والتكوين
443	99,6	69,8	14,9	24,4	234,3	السكن
438,9	70,6	77,1	30,7	32,7	227,8	المنشآت الاجتماعية والثقافية
607,4	160,7	116,5	101	19,8	209,4	الفلاحة
20,2	1,3	5,3	3,6	4,9	5,1	الصناعة
181,62	55,7	73,3	5,12	14,9	32,6	دعم الخدمات المنتجة
2495	800	800	35	60	800	المخططات البلدية للتنمية
1900	100	100	800	800	100	مواضيع أخرى
9756,52	1901,1	1940,2	1221,12	1079,4	3614,7	المجموع الفرعي للاستثمار
100	-	-	-	-	100	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات
1823	700	330	165	239	364,6	احتياطات لنفقات غير متوقعة
1898,6	700	330	165	239	464,6	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال
11655,12	2601,6	2270,5	1386,6	1894,2	4079,7	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية¹⁴

بلغ مجموع رخص البرامج المحددة بموجب قوانين المالية خلال الفترة 2015-2019 مبلغ 11655,12 مليار دج. بما في ذلك 9756,52 مليار دج لتمويل عمليات الاستثمار و 1898,6 مليار دج لتمويل عمليات برأس المال، و بالمقارنة مع برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 فإن المخصصات الاستثمارية التي تتضمن البرنامج الجدي والتي تغطي الفترة 2015-2019 تمثل نصف البرنامج

¹⁴ القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، ص 48.
القانون 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72، ص 38.
القانون 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، ص 67.
القانون 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 2018 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، ص 67.
القانون 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، ص 30

المخصص للفترة 2010-2014، ويرجع ذلك أساسا للانكماش في الموارد المالية للبلاد، كما يلاحظ أن مخصصات البرامج الاستثمارية انخفضت من 3615 مليار دج سنة 2015 إلى 1655 مليار دج سنة 2016 ثم 1221 مليار دج سنة 2017، لتعرف ارتفاع طفيف سنة 2018 بـ 1940,5 مليار دج وتعاود الانخفاض مرة أخرى إلى 1901,5 مليار دج خلال السنة الأخيرة 2019، ويشمل هذا الانخفاض جميع القطاعات التي تتضمنها نفقات الاستثمار باستثناء القطاع المعنون بـ "مواضيع مختلفة"، ونفس الأمر بالنسبة للعمليات برأس المال التي شهدت انخفاضا متتاليا باستثناء السنتين الأخيرتين، وهو ما يعكس التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية لتسقيف وترشيد النفقات العمومية من أجل المحافظة على الاستدامة المالية في ظل تراجع أسعار النفط.

حضي قطاع المنشآت القاعدية والبنية التحتية بالنصيب الأكبر من المخصصات الاستثمارية بمبلغ يقدر بـ 3120,1 مليار دج وهو يمثل بذلك 26 % من مجموع نفقات التجهيز للفترة 2015-2019، وكان النصيب الأكبر لهذا القطاع خلال سنة 2015 بـ 1854,2 مليار دج لتعرف تراجعا إلى 485 مليار دج خلال سنة 2019

وعلى غرار البرامج السابقة واصلت السلطات العمومية نفس توجهاتها من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان وهذا عبر تخصيص 550,3 مليار دج لقطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي، و 443 مليار دج لقطاع السكن و 438,9 مليار دج لدعم وتطوير المنشآت الاجتماعية والثقافية.

ومن أجل دعم التنمية الاقتصادية تم تخصيص 607,4 مليار دج من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي وهو ما يمثل 6 % من مخصصات النفقات الاستثمارية ويهدف البرنامج إلى ترقية وتوسيع الاستثمارات الفلاحية وربطها بشبكات الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى تحسين نوعية المنتجات الفلاحية عبر إنشاء المستودعات ومخازن التبريد و 181,62 مليار دج لدعم الخدمات المنتجة في حين تم تخصيص 20,2 مليار دج لتطوير الصناعة المحلية مخصصة لإنشاء وهيئة المناطق الصناعية .

أما المخططات التنموية للبلديات فقد رصد لها غلاف مالي يقدر بـ 2495 مليار دج موزع بالتساوي على سنوات 2015 ، 2018 و 2019 بـ 800 مليار دج لكل سنة و 60 مليار لسنة 2016 و 35 مليار دج لسنة 2017

بعد أن تطرقنا لأهم ما جاء ضمن برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2001-2019 نحاول في المبحث الموالي إعطاء نظرة عن أهم نتائج تطبيق هذه السياسة على الاقتصاد الجزائري.

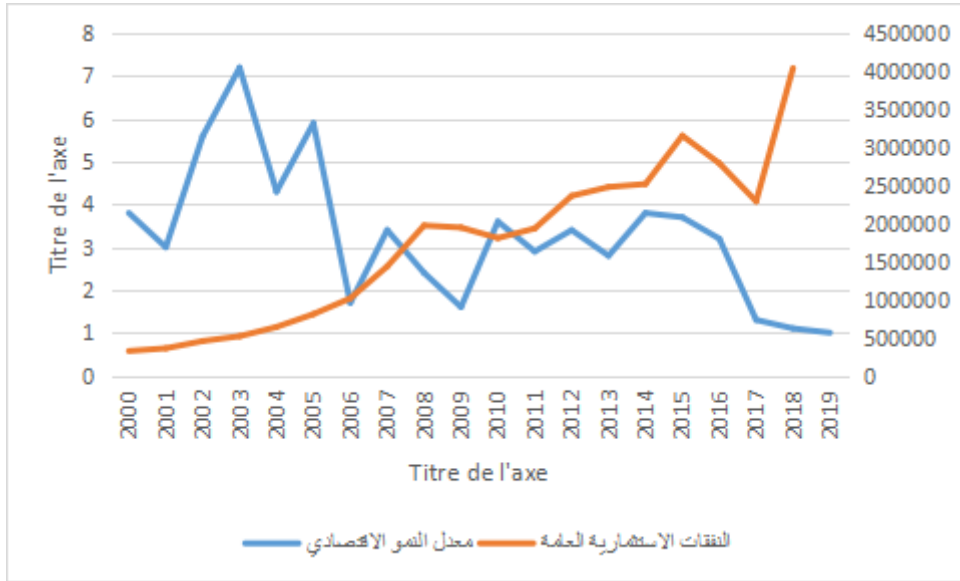
المبحث الثاني: تقييم الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات الإنعاش الاقتصادي المطبقة للفترة 2001-2019

هدفت السلطات العمومية عبر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها رفع معدلات النمو الاقتصادي و التخفيف من مستويات البطالة، وقد نتج عن تطبيق هذه البرامج التنموية جملة من الآثار المتباينة تعكسها مؤشرات الاقتصاد الكلي، وسنحاول في هذا المبحث تحليل الآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عن تطبيق البرامج السابقة

المطلب الأول: تأثير البرامج التنموية على النمو الاقتصادي

يعتبر الرفع من معدلات النمو الاقتصادي أحد الأهداف التي سعت الدولة لتحقيقها من خلال تطبيقها لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وتتجلى آلية تأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي يعمل على تحفيز الطلب الكلي الذي يمتص بزيادة العرض وبالتالي ارتفاع الإنتاج ، وعليه سيتم من خلال المطلب دراسة مدى استجابة النمو الاقتصادي لبرامج الاستثمار العمومي المطبقة، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الاستثمارات العمومية ومعدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2019.

الشكل 3-1: تطور معدل النمو الاقتصادي وحجم الاستثمارات العمومية (مليون دج) للفترة 2001-2019



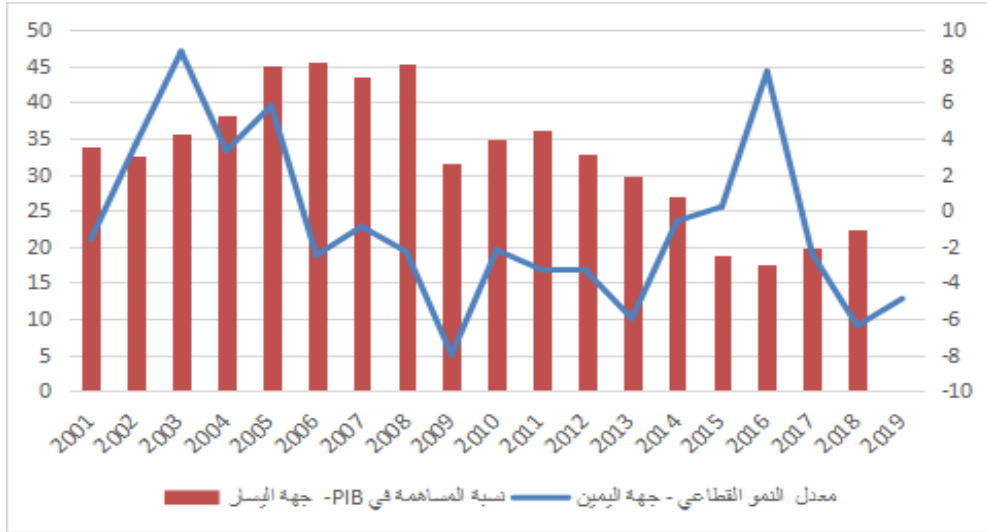
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء و وزارة المالية

يتضح من خلال الشكل أن فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 عرفت تسجيل معدلات نمو اقتصادي مرتفعة حيث بلغ النمو الاقتصادي ذروته خلال سنة 2003 بمعدل 7,2 % ، وهذا بالمقارنة مع الفترات التي تلتها وبالخصوص الفترة التي عرفت تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 و برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 فقد تميزت بتسجيل معدلات نمو اقتصادي متذبذبة ودون المستوى التي كانت فيه خلال الفترة الأولى حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة ما يعادل 3 % مقابل 5 % خلال الفترة 2001-2004، وهذا بالرغم من ضخامة البرامج التنموية المرصودة خلال الفترة 2005-2014 بالمقارنة مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، مما يدل على أن النفقات الاستثمارية المنفذة خلال هذه الفترة تتسم بعدم الكفاءة، أما الفترة 2015-2019 فقد تميزت بتراجع مستمر في معدلات النمو الاقتصادي من 3,7 % سنة 2015 إلى 1 % سنة 2019 يرجع بالأساس لتراجع مستوى الاستثمارات العمومية وتراجع الإيرادات النفطية التي تعتبر هي الأخرى أحد محركات النمو الاقتصادي في الجزائر.

سنستعرض في ما يلي القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ومدى تأثير البرامج التنموية على أدائها من حيث معدل نموها ومدى مساهمتها في النشاط الاقتصادي .

أولاً: قطاع المحروقات يعتبر قطاع المحروقات القطاع الرئيسي الذي يتحدد من خلاله مستوى النشاط الاقتصادي، لمساهمته الكبيرة في الصادرات الجزائرية بالإضافة إلى دوره الهام في تمويل البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر منذ مطلع الألفية، حيث يظهر من خلال الشكل 3-2 أدناه أن القطاع المحروقات يتسم بعدم الاستقرار سواء من حيث مساهمته في إجمالي الناتج المحلي أو من خلال معدلات نموه على طول الفترة 2001-2019، كون أن تقلبات أسعاره ترجع لعوامل خارجية أكثر منها داخلية، وتبرز أهمية القطاع من خلال الحصة التي يساهم بها في تكوين الناتج المحلي والتي قدرت بـ 32,8 % خلال الفترة-2001 2019، حيث عرفت مساهمة القطاع في الناتج ذروتها خلال فترة تطبيق البرامج التكميلي لدعم الإنعاش 2005-2009 أين بلغ متوسط مساهمة قطاع المحروقات خلال هذه الفترة ما يقارب 44 % لتراجع بعدها إلى 32 % خلال فترة تطبيق برنامج دعم النمو 2010-2014، ولتعرف بعدها انخفاضا محسوسا إلى 19 % خلال فترة تطبيق البرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والتي ترجع إلى تراجع الأسعار الدولية للنفط، أما بالنسبة لمعدلات النمو في القطاع فقد اتسمت بالتذبذب وعدم الاستقرار، حيث سجل القطاع معدلات نمو موجبة خلال الفترة 2002-2005 كان أعلاها سنة 2003 بمعدل نمو قدره 8,8 % ، أما الفترة المتبقية فباستثناء سنتي 2015 و 2016 عرف قطاع المحروقات تراجعا في أدائه بتسجيل معدلات نمو سالبة على طول الفترة 2006-2019 حيث كان هذا الأداء السيء للقطاع مصدر ضعف معدلات النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة.

الشكل 3-2: تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في PIB و معدل النمو القطاعي للفترة 2001-2019

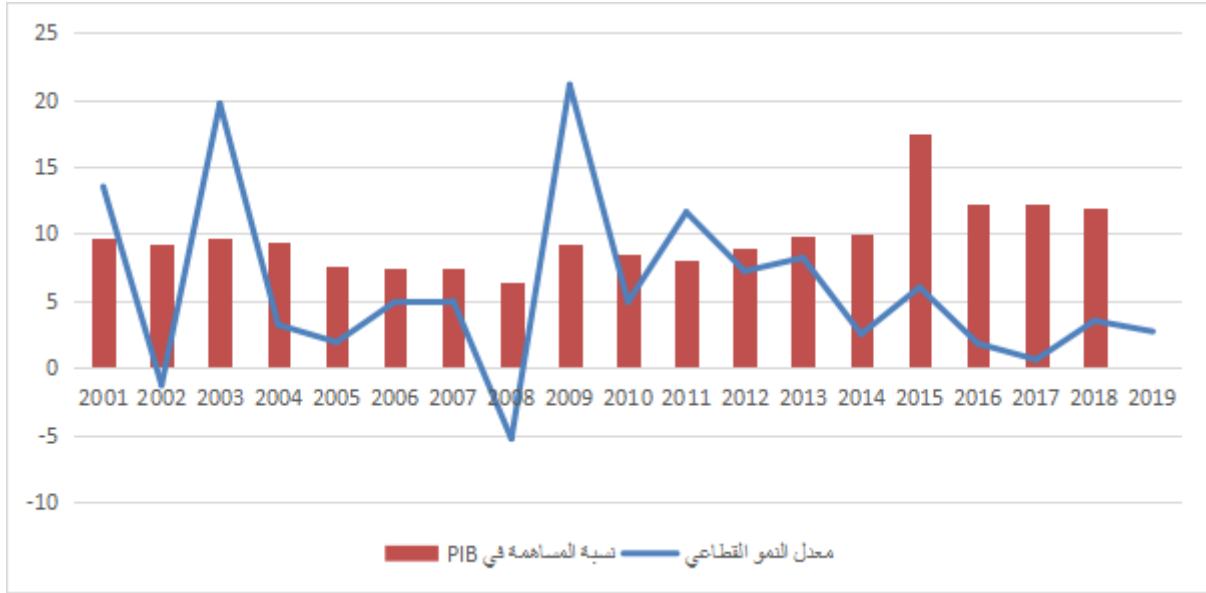


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر متاحة على الرابط:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

ثانيا: القطاع الفلاحي على غرار قطاع المحروقات يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية الداعمة للنمو الاقتصادي في الجزائر، إذ يساهم القطاع في النشاط الاقتصادي بحصة تقدر بـ 9,8 % من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت هذه النسبة خلال فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 لتصل إلى 13,5 %، أما بالنسبة لمعدلات النمو القطاعية، فاستثناء سنتي 2002 و 2008، سجل القطاع معدلات موجبة على طول الفترة 2001-2019، حيث قدر متوسط النمو القطاعي خلال فترة الدراسة بـ 5,9 %، ويتضح من خلال الشكل 3-3 أن أداء بلغ ذروته سنتي 2003 و 2009 بتسجيل معدل نمو قدره 21,1 % خلال سنة 2009 و 19,7 % خلال سنة 2003، ويرجع التحسن في النمو للأهمية التي تم إيلائها لهذا القطاع ضمن البرامج التنموية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR، كما تميزت الفترة بين 2011-2019 بتراجع نمو القطاع الفلاحي من 11,6 % خلال سنة 2011 إلى 2,7 % سنة 2019.

الشكل 3-3: تطور نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في PIB ومعدل النمو القطاعي للفترة 2001-2019



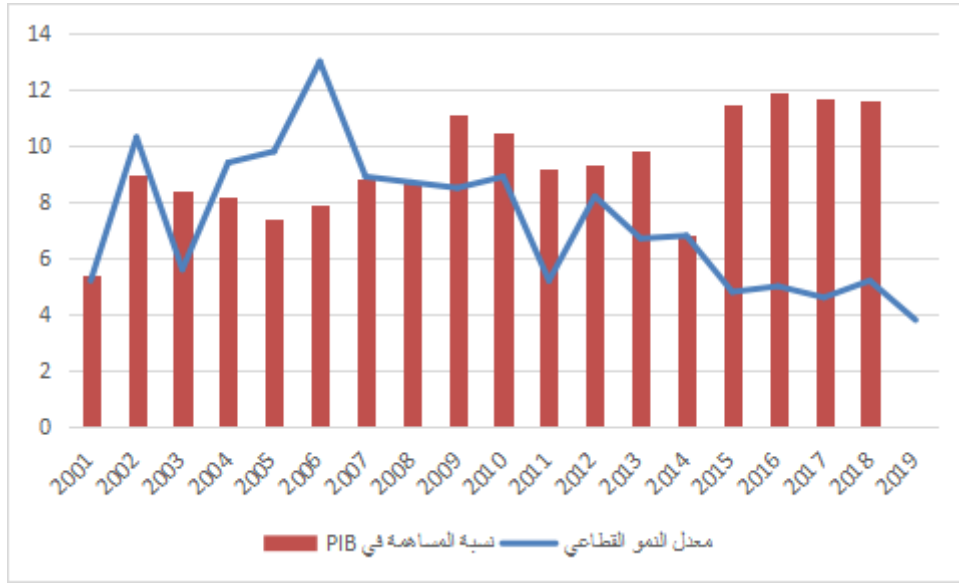
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر متاحة على الرابط:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

ثالثا: قطاع البناء والأشغال العمومية أولت السلطات العمومية مكانة هامة لقطاع البناء والأشغال العمومية ضمن مخصصات البرامج التنموية التي غطت الفترة 2001-2019 ، وجعلته محور اهتماماتها من خلال ويظهر ذلك من خلال المخصصات الاستثمارية في مجال البنية التحتية والهياكل القاعدية سواء الإدارية والاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية، وهو ما أدى إلى تحسن أداء القطاع خلال فترة تطبيق البرامج التنموية ، حيث بلغ متوسط معدل نمو القطاع خلال هذه الفترة ما يقدر بـ 7,63 % وبذلك يعتبر أكبر القطاعات نموا، بحيث تعزز هذا النمو خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش 2001-2010 حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 8,83 %، ليتراجع بعد ذلك إلى 6,8 % خلال سنة 2014 ثم 3,8 % سنة 2019، وتوضح أهمية القطاع بالنظر إلى مدى مساهمته في النشاط الاقتصادي ، حيث قدرت حصة القطاع إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2001-2019 بـ 9,3 %، حيث انتقلت هذه من 7,75 % خلال الفترة 2001-2004 إلى 5,1 % خلال الفترة

2005-2009 ثم 9,1 % خلال الفترة 2010-2014 لتسجل خلال الفترة 2015-2019 أعلى نسبة مساهمة في الناتج بـ 11,6 %.

الشكل 3-4: تطور نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في PIB ومعدل النمو القطاعي



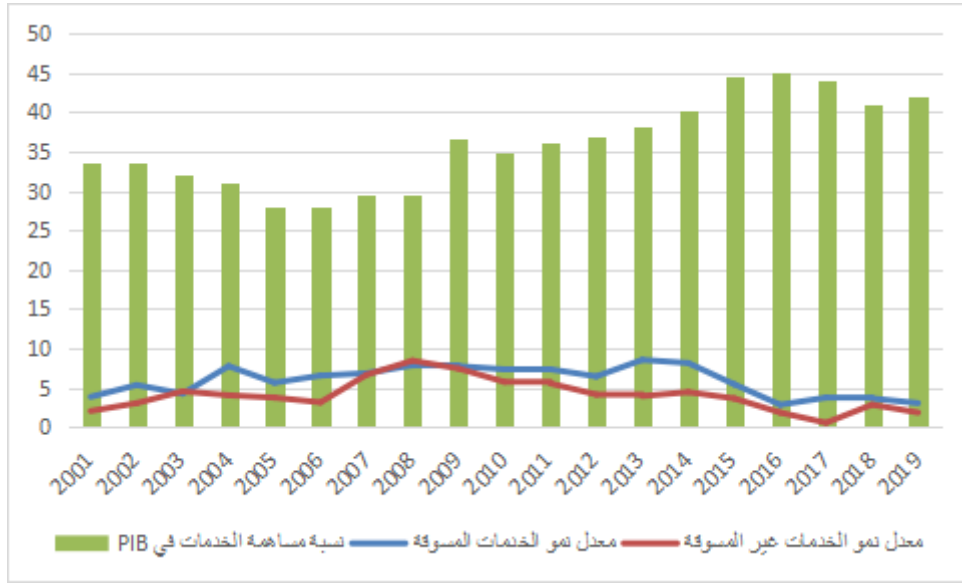
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر متاحة على الرابط:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

رابعاً: قطاع الخدمات يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى من حيث المساهمة في تكوين الناتج الإجمالي المحلي، حيث بلغت متوسط مساهمته في النشاط الاقتصادي ما يقدر بـ 35,8 % مع ملاحظة أن هذه النسبة ارتفعت خلال فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 إلى 43,36 %، ويرجع ذلك إلى جهود الدولة في إطار تحسين الخدمة العمومية ودعم الخدمات المنتجة بالخصوص في مجالات النقل والاتصال والسياحة وغيرها من الخدمات التي تساهم في زيادة القيمة المضافة للقطاع، و مع ذلك تبقى معدلات نمو القطاع ضعيفة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى، حيث قدر متوسط معدل النمو في القطاع 5,25 % بالنسبة للخدمات المسوقة و 3,37 % بالنسبة للخدمات غير المسوقة، حيث أن نمو قطاع الخدمات المسوقة كان أعلى من نمو قطاع الخدمات غير المسوقة وهذا طول الفترة 2001-2019 ويرجع ذلك إلى أن

الخدمات المسوقة تعتبر أكثر إنتاجية من الخدمات غير المسوقة التي تهيمن عليها خدمات الإدارة العمومية التي تتسم بالمجانبة.

الشكل 3-5: تطور نسبة مساهمة قطاع الخدمات في PIB ومعدل النمو القطاعي للفترة 2001-2019

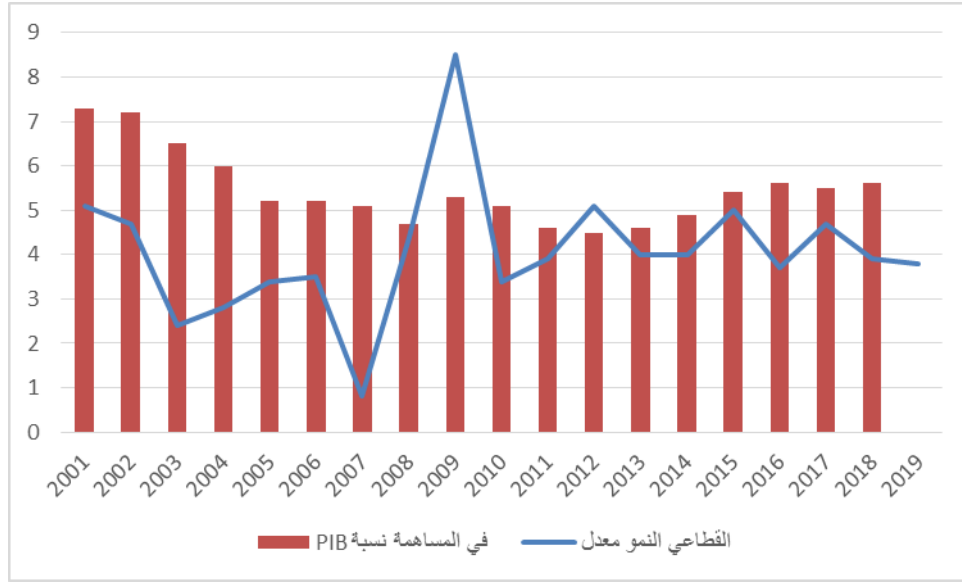


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر متاحة على الرابط:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

خامسا: القطاع الصناعي بالرغم من الأهمية التي يكتسبها القطاع الصناعي في دعم وتعزيز أسس النمو الاقتصادي المستدام، إلا أنه لم يحظى بالأهمية اللازمة ضمن البرامج التنموية بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، وهو ما انعكس سلبا على أداء القطاع الذي اعتبر أضعف القطاعات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2019، سواء من حيث مساهمته في النشاط الاقتصادي، أو من حيث معدلات نموه، حيث قدرت مساهمة القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بـ 5,5% خلال الفترة 2001-2019، كذلك الأمر بالنسبة لمعدلات النمو القطاعية والتي قدر متوسطه بـ 3,75%، هذا الأداء المتواضع يرجع لضعف فعالية برامج الاستثمارات العمومية للنهوض بالقطاع من جهة ومن جهة ثانية بسبب المنافسة الخارجية التي خضع لها بسبب تنامي الواردات مما أثر سلبا على أداء القطاع بشكل عام.

الشكل 3-6: تطور نسبة مساهمة القطاع الصناعي في PIB ومعدل النمو القطاعي للفترة 2001-2019



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر متاحة على الرابط:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

المطلب الثاني: تأثير برامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل

تهدف سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى زيادة معدلات الاستخدام وتخفيض نسب البطالة إما بشكل مباشر عبر مناصب الشغل التي تنشئها الدولة في مؤسسات وشركات القطاع العام أو بشكل غير مباشر عبر تحفيز الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي من خلال تهيئة وتطوير البنية التحتية و تحسين بيئة عمل المؤسسات بما يشجعها على زيادة الإنتاج الذي يتطلب مزيد من عناصر الإنتاج¹⁵، و سنسعى من خلال المطلب إلى تحليل مدى مساهمة البرامج التنموية المطبقة خلال الفترة 2001-2019 في تقليص نسب البطالة وزيادة فرص الشغل والتي تعتبر أحد أهم الأهداف المنوطة بها.

¹⁵ قطوش فاطمة الزهرة، جدوى السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال المرحلة 1990-2013، مجلة العلوم التجارية، العدد الأول، ص 06.

الجدول 3-9: تطور حجم ونسب التشغيل والبطالة خلال الفترة 2001-2019 الوحدة: ألف فرد

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم التشغيل	6228	6682	7798	8045	8869	8594	9145	9472	9736
معدل التشغيل	29,8	30,4	34,7	34,7	37,2	35,3	37	37,2	37,6
حجم البطالة	2339	2078	1672	1448	1241	1375	1170	1072	1076
معدل البطالة	27,3	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم التشغيل	9599	10170	10789	10239	10595	10845	10858	11001	11281
معدل التشغيل	36	37,4	39	36,4	37,1	37,4	36,9	36,8	37,4
حجم البطالة	1062	1253	1175	1214	1337	1272	1440	1462	1449
معدل البطالة	10	11	9,8	10,6	11,2	10,5	11,7	11,7	11,4

Source :ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE (N°683+N°879)

يتضح من خلال الجدول أن معدلات البطالة عرفت تراجعا محسوسا خلال فترة تطبيق البرامج التنموية من 27,3 % سنة 2001 إلى 11,4 % سنة 2019، ويشير الجدول إلى تقلص عدد العاطلين إلى 1449 ألف عاطل بعد أن بلغ سنة 2001 ما يقدر بـ 2339 ألف عاطل، وهو ما يعكس فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي في محاربة وتقليص نسب البطالة خلال الفترة 2001-2019.

لكن يبقى هذا المؤشر ناقصا ومضللا في التعبير عن حالة سوق الشغل إذا ما تم الاكتفاء بقراءته بصفة مجردة بل من ينبغي استخدام معدل التشغيل للدلالة على سوق الشغل وهذا كون معدل التشغيل يتحسن بمجرد تحول الأفراد من الفئة العاطلة للفئة العاملة أو من خارج القوى العاملة إلى الشغل وبالتالي فإن هذا المعدل يعتبر مؤشرا جيدا عن مدى استخدام اليد المشغلة، أما معدل البطالة فينخفض بمجرد انخفاض الأفراد العاطلين الذي يمكن أنهم تحولوا إلى الفئة خارج القوى العاملة بسبب التوقف عن البحث عن العمل والذين يسوا من الحصول على وظيفة لفرص التوظيف الضئيلة، وبالتالي فإن هذه الفئة غير متضمنة ضمن فئة العاطلين، هذا بالإضافة إلى النقائص المتعلقة بقياس البطالة والشروط المقيدة لعمليات الاستطلاع والمسوحات

التي تقوم بها الجهات المكلفة بعمليات الإحصاء والتي قد تعطي نتائج مضللة وتقديرات ناقصة للمعدلات الحقيقية للبطالة¹⁶.

بالنظر إلى مستويات التشغيل فيلاحظ ارتفاع حجم التشغيل من 6228 ألف عامل سنة 2001 إلى 11281 ألف عامل سنة 2019، ويشير تطور معدلات التشغيل إلى وجود فترتين متباينتين، حيث أن الفترة الممتدة 2001-2006 عرفت تحسنا في معدل التشغيل الذي ارتفع من 29,8 % سنة 2001 إلى 37,2 % سنة 2006 وهو ما يبرز نجاعة البرامج المطبقة خلال هذه الفترة في امتصاص البطالة واستحداث مناصب الشغل، أما الفترة 2007-2019 فقد شهدت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض في معدلات التشغيل حيث بلغ هذا المعدل ذروته سنة 2013 أي 39 %، وبالرغم من زيادة حجم العمالة خلال هذه الفترة إلا أن معدلات التشغيل لم تكن مستقرة، ويرجع هذا زيادة القوى العاملة التي لم تتمكن المؤسسات الوطنية من استيعابها وهذا ما يؤكد ضعف فعالية السياسات المتبناة في امتصاص البطالة خلال هذه الفترة.

الجدول 3-10: تطور هيكل التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 (ألف فرد)

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الفلاحة	1312	1412	1617	1381	1610	1171	1252	1242	1136
الصناعة	861	804	1061	1059	1264	1028	1141	1194	1337
البناء والأشغال العمومية	650	799	968	1212	1258	1524	1575	1718	1886
الخدمات	3405	3667	4153	4393	4738	4872	5178	5318	5377
حجم العمالة الإجمالي	6228	6682	7798	8045	8869	8594	9145	9472	9736
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الفلاحة	1034	912	1141	899	917	865	1102	1067	1083
الصناعة	1367	1335	1407	1290	1377	1465	1493	1434	1450
البناء والأشغال العمومية	1595	1663	1791	1826	1776	1895	1847	1774	1890
الخدمات	5603	6260	6449	6224	6524	6620	6417	6726	6857
حجم العمالة الإجمالي	9599	10170	10789	10239	10595	10845	10858	11001	11281

¹⁶ البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصادقتهما في تفسير فعالية سوق الشغل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 6، ص 187-188.

Source :ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE (N°683+N°879)

من بين أهم الأهداف المنوطة ببرامج الإنعاش الاقتصادي هو تنشيط الطلب ودعم النشاطات المولدة للقيمة المضافة ومناصب الشغل لذلك حاولت جميع البرامج التنموية المطبقة الاهتمام بالمحاور المتعلقة بالفلاحة، الصناعة، لما لها من آثار غير مباشرة في امتصاص البطالة وزيادة تشغيل اليد العاملة، بالإضافة إلى المحاور المتعلقة بالخدمات والبناء لما لها من آثار مباشرة في دعم التوظيف وزيادة مناصب الشغل، حيث ساهمت هذه القطاعات في التشغيل كما يلي:

أولاً: البناء والأشغال العمومية سعت السلطات العمومية إلى الاهتمام بالمشاريع المتميزة بكثافة استخدام اليد العاملة ويعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية أهمها والذي يعطي صورة واضحة عن الآثار الإيجابية لبرامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل، حيث ساهمت البرامج المدرجة ضمن قطاع البناء والأشغال العمومية من زيادة حجم العمالة خلال الفترة 2001-2019، ويظهر ذلك من خلال الارتفاع المستمر في حجم العمالة في هذا القطاع حيث بلغ حجم العمالة أقصى مستوياته خلال سنوات 2010 بـ 1886 ألف منصب شغل، وسنة 2016 بما يقدر بـ 1895 ألف منصب شغل بالإضافة إلى سنة 2019 بما يقدر بـ 1890 ألف عامل، وهو ما يعادل بالتقريب ثلاث أضعاف مناصب الشغل المتوفرة سنة 2001، وقد بلغت مساهمة القطاع في إجمالي تشغيل اليد العاملة 15% خلال الفترة 2001-2019.

ثانياً: القطاع الفلاحي عرف القطاع الفلاحي تحسناً في مستوى التشغيل خلال الفترة 2001-2004 أين ارتفع حجم التشغيل فيه من 1312 ألف عامل سنة 2001 إلى 1407 ألف عامل سنة 2004 ويرجع الفضل إلى الجهود الدولية الرامية إلى تحسين الفلاحة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ليعرف بعد هذه الفترة تراجعاً ملحوظاً إلى أن بلغ 1083 ألف عامل سنة 2019، حيث تراجعت مساهمة القطاع في تشغيل اليد العاملة من 21% سنة 2001 إلى 9,6% سنة 2019.

ثالثاً: القطاع الصناعي ساهم القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة خلال الفترة 2001-2019 بـ 13,15%، وقد سجل خلال هذه الفترة معدلات نمو ضعيفة من حيث تشغيل اليد العاملة، حيث بلغ متوسط نمو التشغيل في القطاع ما يقدر بـ 4%، ويعد الأمر منطقياً بالنظر إلى أداء القطاع من حيث

مساهمته المتواضعة في الناتج ومعدلات نموه المتدنية، حيث لم يحظ هذا القطاع بالاهتمام اللازم ضمن سياسات الإنعاش الاقتصادي، وهو ما تعكسه المخصصات المتواضعة ضمن البرامج التنموية السابقة، هذا دون أن ننسى المنافسة غير المتكافئة التي يواجهها القطاع بسبب الانفتاح غير المتبصر للاقتصاد الوطني الذي يشجع على استيراد كل شيء¹⁷.

رابعا: قطاع الخدمات يحظى قطاع الخدمات بأكثر نسبة مساهمة في تشغيل اليد العاملة، إذ تبلغ مساهمة القطاع خلال الفترة 2001-2019 ما يقدر بـ 60% وهي نسبة أكبر مما ينبغي باعتبار هذا القطاع غير إنتاجي وإنما مساعدا فقط للقطاعات الإنتاجية، وقد عرف القطاع زيادة مطردة تشغيل اليد العاملة حيث انتقل حجم اليد العاملة المشغلة في هذا القطاع من 3405 ألف عامل سنة 2001 إلى 6857 سنة 2019 وهو ما يعادل ضعف عدد المناصب المشغولة عند بداية تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث أن النمو من حيث التشغيل المتزايد لقطاع الخدمات على حساب القطاعات الاقتصادية الإنتاجية يؤدي إلى اختلال النشاط الاقتصادي وعدم قدرته على امتصاص الزيادة في الطلب. مما يقود إلى التأثير على سلبيات الأسعار وهو ما سنحاول إبرازه في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: أثر البرامج التنموية على التضخم

يعد التضخم أحد المظاهر السلبية التي ترافق تطبيق السياسات المالية التوسعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث أشارت العديد من الأدبيات إلى أن التوسع في الإنفاق الحكومي بهدف إنعاش النشاط الاقتصادي ورفع مستويات التشغيل يؤدي إلى جملة من الآثار السلبية على المستويات العامة للأسعار مما يطرح إشكالية المفاضلة بين البطالة والتضخم كما يشير إليه منحني فيليبس، إلا أن الآلية التي تؤدي بها سياسات الإنعاش الاقتصادي إلى رفع مستويات التضخم تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الهيكل الاقتصادي للبلد، وسنحاول التعرف على كيفية تأثير سياسات الإنعاش الاقتصادي على معدلات التضخم وقبلها سنتعرض لتحليل واقع التضخم خلال فترة تطبيق هذه السياسة من خلال الجدول الموالي .

¹⁷ محمد مسعي، أحمد لمعي، أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر (2001-2009) دراسة تحليلية، مجلة الباحث، العدد 14، ص 227

الجدول 3-11 : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2000	0,3	2007	3,7	2014	2,9
2001	4,2	2008	4,9	2015	4,8
2002	1,4	2009	5,7	2016	6,4
2003	4,3	2010	3,9	2017	5,6
2004	4	2011	4,5	2018	4,3
2005	1,4	2012	8,9	2019	1,95
2006	2,3	2013	3,3	2020	2,4

المصدر: بيانات البنك الدولي

يلاحظ من خلال الجدول أن معدلات التضخم عرفت نوعا من التقلب بين الارتفاع والانخفاض الفترة 2000-2004 فبعد أن شهدت معدلات التضخم أدنى مستوياتها سنة 2000 أين بلغ معدل التضخم 0,3 % بدأت بالارتفاع مع بداية تطبيق البرامج التنموية حيث يلاحظ ارتفاع معدل التضخم إلى 4,2 % سنة 2001 لينخفض سنة 2002 إلى 1,4 % ثم يعاود الارتفاع خلال سنتي 2003 و 2004 إلى 4,3 % و 4 % على التوالي.

عرفت معدلات التضخم نوع من التحسن مع بداية تطبيق البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي أين بلغ معدل التضخم 1,4 % سنة 2005، بالرغم من ذلك فقد تميزت فترة تطبيق هذا البرنامج بارتفاع مستمر في معدلات التضخم أين ارتفعت إلى 2,3 % سنة 2006 ثم 3,7 % سنة 2007 لتسجل بعدها 4,9 ثم 5,7 خلال السنتين 2008 و 2009 على التوالي.

تميزت الفترة 2010-2014 بتسجيل أعلى معدل التضخم بـ 8,9 % وهذا خلال سنة 2012 ، ليشهد بعدها نوع من التحسن خلال السنتين 2013 و 2014 ويرجع ذلك إلى تقلص فارق المستوى العام للأسعار بين السنتين مقارنة بسنة 2012، وبالرغم من ذلك فإن معدل التضخم الموجب الذي سجل خلال هذه الفترة يشير إلى أن المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة في ارتفاع مستمر .

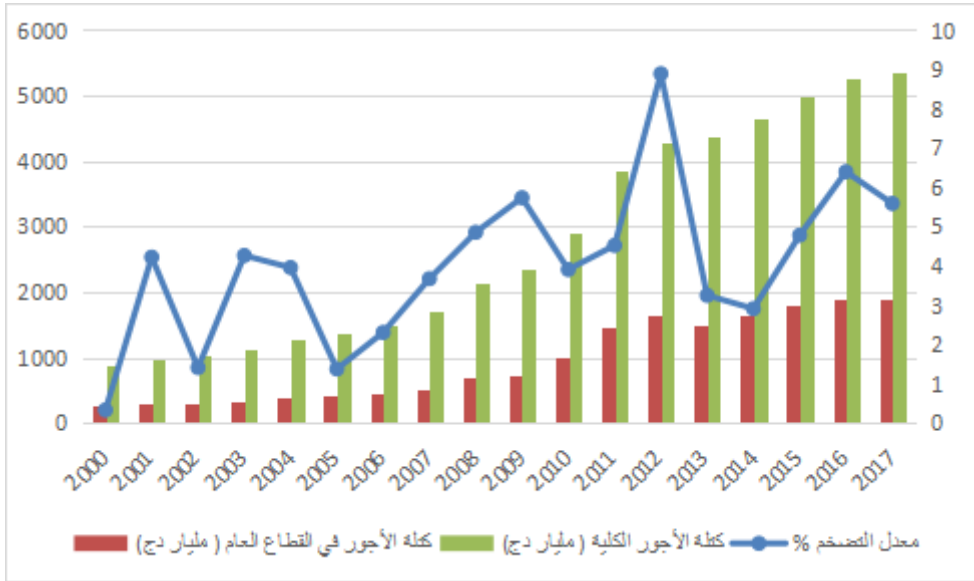
مع بداية سنة 2015 بدأ معدل التضخم في الارتفاع حيث انتقل من 2,9 % سنة 2014 إلى 4,8 % سنة 2015 ليصل إلى 6,4 % سنة 2016 ويعتبر أعلى معدل تضخم سجل خلال الفترة 2015-2019، لبيدأ بعدها بالتراجع خلال الفترة 2017-2019، ويرجع ذلك إلى التخلي عن التوسع في النفقات العامة واللجوء إلى سياسة مالية انكماشية نتيجة تراجع أسعار النفط.

إن المعدل الموجب للتضخم على طول الفترة 2000-2020 يشير إلى أن المستوى العام للأسعار في ارتفاع مستمر وبمعدلات متفاوتة بين سنة وأخرى، ويرجع هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة أحد أسبابه، حيث تكمن آلية تأثيرها على معدلات التضخم عبر القنوات التالية:

ارتفاع الأجور: يقوم الطرح الكيترى لسياسة الإنعاش الاقتصادي على ضرورة التحكم في الأجور لتحقيق استقرار الأسعار وبالتالي ضمان فعالية أكبر لسياسة الإنعاش الاقتصادي في تنشيط الطلب الكلي، لكن ما حدث في الجزائر هو العكس حيث بدأت كتلة الأجور في الزيادة منذ سنة 2006 وهذا تحت وطأت الإضرابات والاحتجاجات النقابية¹⁸، حيث أن هذا الارتفاع الأجور لم يكن مبررا لا بتحسين إنتاجية العمل ولا بندرة اليد العاملة مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج فضلا عن الارتفاع الطلب المحلي الذي لم يلقى الاستجابة اللازمة من جانب العرض المحلي وهو ما ترجم في شكل ضغوط تضخمية أفقدت الزيادات في الأجور معناها¹⁹.

¹⁸ سعودي محمد، دور الصدمة الموجبة في الإخلال بالاستراتيجية الفكرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2010، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد السادس، ص55.
¹⁹ عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات الاقتصادية والارتهاك للنفط، دار هومة، الجزائر، 2016، ص 24.

الشكل 3-7: تطور الأجور الكلية والأجور في القطاع العام ومعدل التضخم



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية

يعكس الشكل تطور معدل التضخم في ظل ارتفاع كتلة الأجور، حيث يلاحظ من خلال الشكل أن الفترة 2005-2000 تميزت بارتفاع ضعيف نسبيا في الأجور بالمقارنة مع الفترة التي تليها، بالرغم من ذلك شهدت معدلات التضخم نوع من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض مما يدل على أن مصدر التضخم خلال هذه الفترة يرجع لعوامل أخرى أكثر من التقلب في الأجور، وعلى العكس من ذلك شهدت الفترة 2017-2005 نموا متسارعا في كتلة الأجور في القطاع العام حيث ارتفعت من 416,4 مليار دج سنة 2005 إلى 1895 مليار دج سنة 2017، وقد سجل أكبر نمو للأجور في القطاع العام سنة 2008 بـ 35% حيث عرفت هذه السنة تعديل في نظام الأجور التي يخضع لها موظفو القطاع العام²⁰، ونتيجة لذلك ارتفعت مساهمة القطاع العام في كتلة الأجور الكلية من 30,5% سنة 2005 إلى 35% سنة 2017، وهو ما أدى إلى ارتفاع كتلة الأجور الكلية خلال هذه الفترة بين سنة وأخرى، حيث رافقت هذه الزيادة ارتفاع متزامن في معدلات التضخم بين سنة وأخرى خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك إلى أن الأجور المدفوعة في القطاع العام لا تعكس زيادة في مدخلات أو مخرجات العملية الإنتاجية مما يعني أن هذه الأجور ستوجه للاستهلاك دون مقابل لها في الإنتاج مما يتسبب في إحداث ضغوط تضخمية.

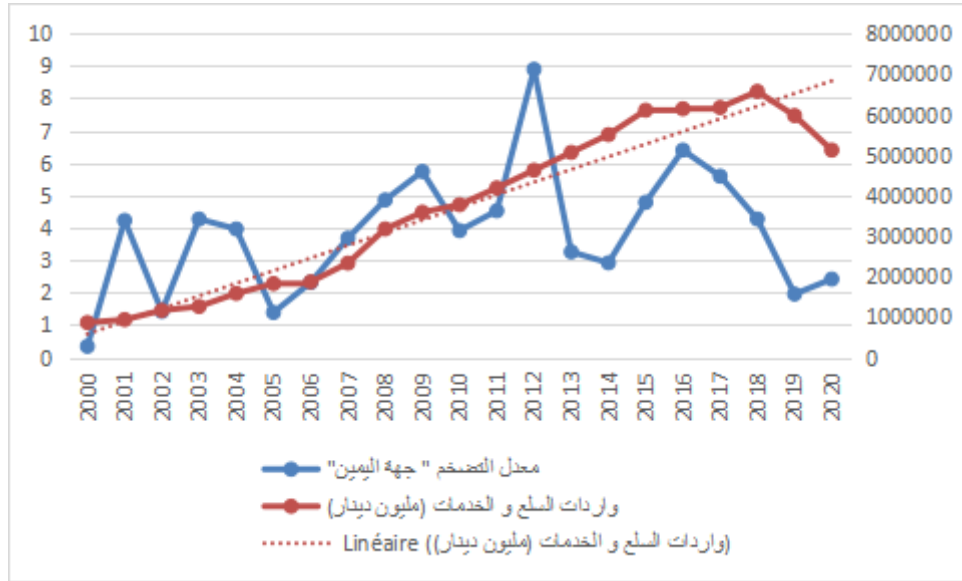
²⁰ المرسوم التنفيذي رقم 07-304، المؤرخ في 29 سبتمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، ص 08.

اختلال الهيكل الإنتاجي: يرى العديد من الباحثين أن النظرة الكيترية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتلاءم مع الوضع الاقتصادي المعاش في الجزائر، حيث أن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي نتيجة التوسع في الإنفاق الاستثماري العمومي لم تؤد إلى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي لعدم مرونته بالنظر إلى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها²¹ ويظهر ذلك جليا من خلال النظر إلى هيكل التشغيل الذي يهيمن فيه قطاع الخدمات على النصيب الأكبر في تشغيل اليد العاملة على حساب القطاعات الإنتاجية، حيث يحظى قطاع الخدمات بنسبة تقارب 60% من إجمالي اليد العاملة المشغلة في الاقتصاد ولا يعتبر هذا القطاع مساهما في العملية الإنتاجية بل مكملا لوظيفتي الإنتاج والاستهلاك، حيث أن ارتفاع التشغيل في قطاع الخدمات يترجم إلى زيادة في الاستهلاك نتيجة لأجور أصحاب هذه الفئة الموجهة للاستهلاك دون مقابل لها في الإنتاج، وعلى العكس من ذلك فإن ارتفاع التشغيل في القطاعات الإنتاجية يترجم إلى زيادة في الإنتاج والاستهلاك معا، وبالتالي فإن علاج الجمود والاختلال في الجهاز الإنتاجي يقتضي تبني سياسات الهدف منها إعادة توجيه اليد العاملة للقطاعات الإنتاجية على حساب قطاع الخدمات.

ارتفاع الواردات: تسبب الاختلال في الهيكل الإنتاجي في عدم قدرة العرض الداخلي على امتصاص الزيادة في الطلب الكلي الناجمة عن تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي مما أدى إلى ارتفاع حجم الواردات لتغطية الزيادة في الطلب الكلي المتزايد أين ارتفعت واردات الجزائر من 9345 مليون دولار سنة 2000 إلى 41934 مليون دولار سنة 2019 وهي زيادة تتجاوز أربع أضعاف قيمة الواردات سنة 2000، وهو ما يوحي أن جزء من التضخم المحلي هو تضخم مستورد ناجم عن ارتفاع أسعار السلع التي تم استيرادها.

²¹ نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 264.

الشكل 3-8: تطور واردات السلع والخدمات بالمقارنة مع التضخم



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يلاحظ من خلال الشكل أن حصة الواردات في تزايد مستمر بين سنة وأخرى، حيث أن ارتفاع الطلب الكلي الفعال الناجم عن السياسة المالية التوسعية، لم يلق الاستجابة اللازمة من القطاعات الاقتصادية بسبب تراجع إنتاجية القطاع الصناعي والفلاحي مما حتم اللجوء إلى عملية الاستيراد لكن الأمر ضاعف من الآثار السلبية، من خلال ارتفاع معدلات التضخم الذي تسهم بها الواردات بقسم معين بما يسمى بالتضخم المستورد²² وهو ما يظهر جليا من خلال الفترة 2005 إلى غاية 2017 أين تزامن حدوث التضخم مع ارتفاع الواردات، أما الفترة 2017-2020 فقد شهدت تزامن تراجع معدلات التضخم مع انخفاض الواردات مما يؤكد أن جزء من الارتفاع في المستوى العام للأسعار يرجع للاستيراد.

المطلب الرابع: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على التوازن الخارجي

بالعودة للجانب النظري للدراسة تعرفنا على الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها سياسات الإنعاش الاقتصادي على التوازنات الخارجية عبر قناتي أسعار الفائدة وأسعار الصرف حسب نموذج ماندل فلمنج،

²² علوان ضاوي، السياسة المالية فاعليتها وآثارها النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، الجزائر، 2016-2017، ص 206.

بالإضافة إلى تأثيراتها على الواردات في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وسنستخدم ذلك في معرفة مدى تأثير برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر على التوازن الخارجي من خلال تحليل وضعية ميزان المدفوعات الذي يعكس حركة التجارة الخارجية بالإضافة إلى تدفقات رؤوس الأموال والجدول الموالي يوضح تطور ميزان التجاري والأرصدة المكونة له خلال الفترة 2000-2018.

الجدول 3-12: تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2018 الوحدة: مليون دج

السنوات	الميزان التجاري	الحساب الجاري	حساب رأس المال	ميزان المدفوعات	السنوات	الميزان التجاري	الحساب الجاري	حساب رأس المال	ميزان المدفوعات
2000	12300	8930	-1360	7570	2010	18205	12149	3177	15326
2001	9610	7060	-870	6190	2011	25961	17767	2375	20142
2002	6700	4360	-710	3650	2012	20167	12418	-361	12057
2003	11140	8840	-1370	7470	2013	9880	1153	-1020	133
2004	14270	11120	-1870	9250	2014	459	-9277	3396	-5881
2005	26470	21180	-4240	16940	2015	-18084	-27290	-248	-27538
2006	34060	28950	-11220	17730	2016	-20128	-26219	187	-26032
2007	34240	30540	-990	29550	2017	-14412	-22096	333	-21763
2008	40596	34450	2540	36990	2018	-7458	-16697	877	-15820
2009	7784	402	3457	3859	-	-	-	-	-

المصدر: بيانات وزارة المالية و إحصائيات بنك الجزائر

يظهر الشكل تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2018 حيث يتضح من خلال الشكل وجود مرحلتين متباينتين تشمل المرحلة الأولى الفترة (2000-2013) تميزت بتسجيل فائض في رصيد المدفوعات أما المرحلة الثانية فتشمل الفترة 2014-2018 والتي تميزت بوجود عجز في رصيد ميزان المدفوعات.

الفترة الأولى (2000-2013): عرف ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة منحي تصاعديا إلى غاية سنة 2008 أين انتقل رصيد ميزان المدفوعات من 7570 مليون دولار سنة 2000 إلى 36990 مليون دولار سنة 2008 ، ويرجع ذلك إلى التحسن في وضعية الميزان التجاري بسبب تزايد الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار النفط، والتي ساهمت في توليد فوائض في ميزان المدفوعات بلغت أقصاها سنة 2008 ليعرف بعد هذه الفترة انخفاضا حادا خلال سنة 2009 إلى 3859 مليون دولار و كان ذلك نتيجة للأزمة المالية التي

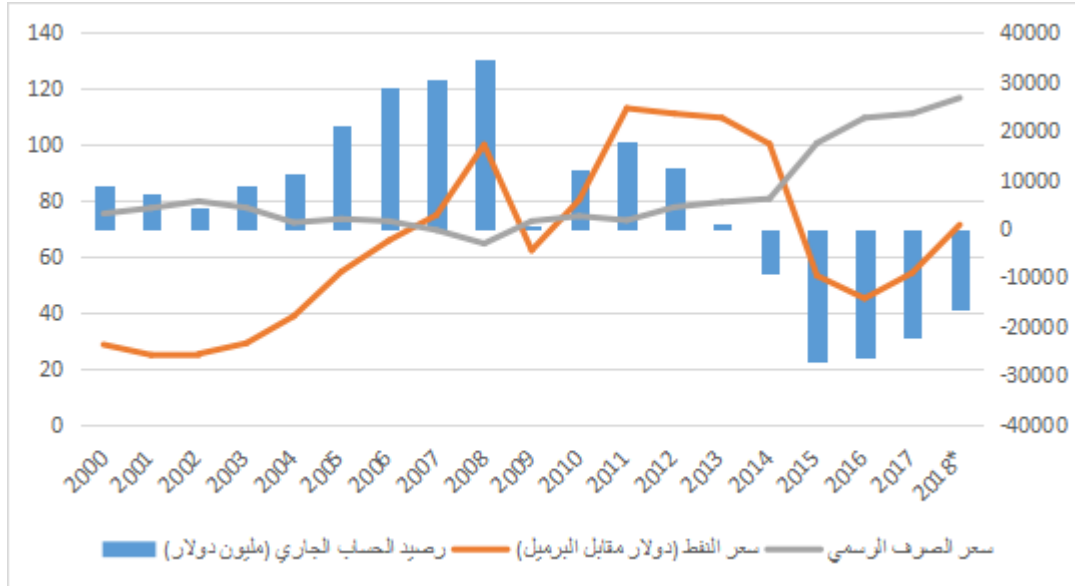
عصفت بالاقتصاد العالمي والتي كان لها آثار سلبية على أسعار النفط مما أدى إلى تراجع رصيد الميزان التجاري، في حين سجل خلال الفترة 2009-2013 ميزان المدفوعات تحسنا أقل نسبيا بالمقارنة مع الفترة السابقة، وهذا بالرغم من التحسن المستمر في أسعار النفط خلال هذه الفترة ويرجع ذلك إلى الزيادة المتنامية في الواردات نتيجة ارتفاع الطلب الكلي.

الفترة 2014-2018: تميزت هذه الفترة بتسجيل عجز في ميزان المدفوعات بلغ ذروته سنة 2015 بعجز يقدر بـ 27538 مليون دج، والذي ساهم فيه العجز في الحساب الجاري المقدر بـ 27290 مليون دولار بالإضافة إلى العجز في حساب رأس المال المقدر بـ 248 مليون دولار، أما الفترة المتبقية 2016-2018 فقد أدى التحسن في حساب رأس المال والذي سجل أرصدة موجبة خلال هذه الفترة وتقلص العجز في الحساب الجاري إلى تقلص العجز في ميزان المدفوعات إلى 15820 مليون دولار سنة 2018.

يلاحظ من خلال الجدول أن حساب رؤوس الأموال يساهم بدرجة أقل في تقلبات ميزان المدفوعات مقارنة بالحساب الجاري، حيث يلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات سجل فوائض معتبرة في الفترة التي شهد فيها حساب رأس المال عجز، في حين أن الفترة التي سجل فيها حساب رأس المال فوائض سجل فيها ميزان المدفوعات عجز، ولمعرفة العوامل التي ساهمت في التقلبات التي شهدها ميزان المدفوعات نقوم بتحليل الأرصدة المكونة له خلال الفترة 2000-2018 والمتمثلة في رصيد لحساب الجاري ورصيد حساب رأس المال.

أولا: رصيد الحساب الجاري: ويشمل هذا الحساب عمليات التجارة المنظورة وغير المنظورة، حيث تتضمن نتائج التجارة المنظورة كل من عمليات التصدير والاستيراد من السلع ويمثل فرق الصادرات والواردات صافي الميزان التجاري، أما عمليات التجارة غير المنظورة فتشمل شراء وبيع الخدمات والشكل الموالي يظهر تطور رصيد هذا الحساب وفقا لتقلبات كل من أسعار النفط وأسعار الصرف.

الشكل 3-9: تطور رصيد الحساب الجاري وتقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

يتضح من خلال الشكل وجود علاقة وطيدة بين تقلبات أسعار النفط و أسعار الصرف والتقلب في رصيد الحساب الجاري حيث يلاحظ أن الفترة 2008-2000 والتي عرفت تحسناً في أسعار النفط من 28,5 دولار سنة 2000 إلى 99,9 دولار سنة 2008 وهو ما أدى إلى تحسن وضعية الحساب الجاري الذي انتقل من 8930 مليون دولار سنة 2000 إلى 34450 مليون دولار سنة 2008 أدى ذلك إلى تحسن نسبي في قيمة العملة أين انخفض سعر الصرف الدينار مقابل الدولار من 75,3 سنة 2000 إلى 64,6 سنة ، وبمجرد انخفاض أسعار النفط لـ 62,2 دولار للبرميل سنة 2009 تراجع الحساب الجاري إلى 402 مليون دولار خلال نفس السنة وهو ما ساهم في ارتفاع سعر الصرف إلى 72,6 لهذه السنة، وبالرغم من الارتفاع المعتبر في أسعار النفط خلال الفترة 2010-2014 أين تجاوز سعر النفط 100 دولار للبرميل خلال هذه الفترة إلا أن رصيد ميزان المدفوعات لم يعرف نفس التحسن حيث سجل أرصدة موجبة خلال الفترة 2010-2013 أقل مقارنة بالفترة الأولى وذلك بفعل تنامي الواردات نتيجة ارتفاع الطلب الكلي المحفز بالسياسة المالية التوسعية المطبقة خلال هذه الفترة، حيث أدى الارتفاع المفرط في الواردات لحدوث أول عجز سنة 2014 بالرغم من أن سعر النفط خلال نفس السنة بلغ 100,4 دولار للبرميل وهذا ما نتج عنه

تدهور في قيمة العملة حيث ارتفع سعر الصرف إلى 80,6 دينار مقابل الدولار، وقد تنامي العجز في الحساب الجاري ليصل إلى 27290 مليون دولار سنة 2015 و 26216 مليون دولار سنة 2016 ويرجع ذلك إلى التراجع الحاد في أسعار النفط إلى 53,1 دولار سنة 2015 و 45 دولار سنة 2016، ليتقلص هذا العجز خلال الفترة المتبقية 2017-2018 نتيجة التحسن في أسعار النفط خلال نفس الفترة حيث أدى العجز في ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة إلى ارتفاع سعر الصرف إلى 116,5 سنة 2018.

الجدول 3-13: تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 2000-2019 مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات	9345	9482	12010	13322	17954	19857	20681	26348	37993	37403
الصادرات	21651	19091	18714	24468	32217	46334	54740	60590	78590	45186
الصادرات خارج المحروقات	590	560	591	475	667	746	1132	980	1386	766
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات	38885	46927	51569	54984	59670	51649	49436	48980	46330	41934
الصادرات	57091	72888	71736	64713	59996	34566	29310	34569	41113	34994
الصادرات خارج المحروقات	967	1227	1153	1050	1634	1485	1391	1367	2218	2068

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر

يظهر الجدول تطور كل من الصادرات، الصادرات خارج المحروقات والواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، ويتضح من الجدول وجود مرحلتين متباينتين تبعا للتقلبات في كل من الصادرات والواردات كما يلي:

1-مرحلة الفائض في الميزان التجاري 2000-2014 تميزت هذه المرحلة بنمو الصادرات بوتيرة أعلى من الواردات، فبالرغم من الارتفاع المستمر في قيمة الواردات على طول هذه الفترة إلا أن نمو الصادرات لم يكن بنفس النسق مع نمو الواردات خلال هذه الفترة، فنلاحظ أن الفترة 2000-2008 تميزت بارتفاع

مستمر في الصادرات الإجمالي وهذا بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط كما يظهره الشكل 9-3 السابق في حين شهدت الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2008 تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض بحيث بلغت في مجموعها لغاية سنة 2008 ما يقدر بـ 7112 مليون دولار وبما يمثل 2 % من الصادرات الإجمالية لهذه الفترة، وهذا ما يدل على ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات في عملية التصدير، بعد هذه الفترة شهدت الصادرات الجزائرية انخفاضا حادا سنة 2009 نتيجة للأزمة المالية التي أدت إلى ركود الأنشطة الإنتاجية للدول المستوردة للمحروقات وهذا ما يلاحظ خلال السنتين الموالتين للأزمة فعلى الرغم من تحسن انتعاش أسعار النفط خلال الفترة كما يظهره الشكل.. خلال سنتي 2010 و 2011 إلا أن نمو الارتفاع في الصادرات لم يكن بنفس الوتيرة بالمقارنة مع الفترة 2000-2008، وهذا راجع لتقلص استيراد البترول من الدول المستوردة له، أما الصادرات أما الصادرات خارج المحروقات فقد شهدت ارتفاع نسبي مقارنة بالمرحلة الأولى حيث انتقلت من 766 مليون دولار سنة 2009 إلى 1227 مليون دولار سنة 2011، إلا أن مساهمتها في إجمالي الصادرات تبقى جد ضعيفة ولم تتجاوز 2 % خلال هذه الفترة، لتشهد بعد ذلك الصادرات الإجمالية تراجعاً محسوساً خلال الفترة 2012-2014 ونفس الأمر بالنسبة للصادرات خارج المحروقات باستثناء سنة 2014 أين ارتفعت الصادرات خارج المحروقات إلى 1634 مليون دولار وبمساهمة في إجمالي الصادرات قدرها 2,72 %.

2- مرحلة العجز في الميزان التجاري 2015-2019 جراء استمرار تراجع الصادرات شهد الميزان التجاري أول عجز له سنة 2015 أين تجاوزت الواردات الكلية الصادرات بمقدار 17083 مليون دولار، وبالرغم من التراجع المحسوس للواردات خلال هذه الفترة إلا أن العجز في الميزان التجاري تنامي بسبب الانخفاض في الصادرات من 34566 مليون دولار سنة 2015 إلى 29310 مليون دولار سنة 2016 بعد ذلك شهدت الفترة 2017-2019 عودة تحسن الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار النفط، أما الصادرات خارج المحروقات في هذه الفترة فقد شهدت ارتفاع مساهمتها في الصادرات الكلية بما يقارب 5 %، وقد بلغت أعلى مستوياتها سنة 2018 بمبلغ 2218 مليون دولار.

ثانيا: رصيد حساب رؤوس الأموال ويسجل في هذا الحساب حركة انتقال رؤوس الأموال بين بلد ما وبقية دول العالم فيما يتعلق بالانتقال المادي لرأس المال أو إقراض أو تعويضات أو هبات والجدول الموالي يعكس تطور رصيد هذا الحساب بالمقارنة مع تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

الجدول 3-14: تطور رصيد حساب رأس المال ، أسعار الصرف والفائدة خلال الفترة 2000-2018

السنوات	حساب رأس المال	سعر الفائدة	سعر الصرف	السنوات	حساب رأس المال	سعر الفائدة	سعر الصرف
2000	-1360	10	75,3	2010	3177	8	74,4
2001	-870	9,5	77,3	2011	2375	8	72,9
2002	-710	8,58	79,7	2012	-361	8	77,6
2003	-1370	8,12	77,4	2013	-1020	8	79,4
2004	-1870	8	72,1	2014	3396	8	80,6
2005	-4240	8	73,4	2015	-248	8	100,5
2006	-11220	8	72,6	2016	187	8	109,5
2007	-990	8	69,4	2017	333	8	111
2008	2540	8	64,6	2018	877	8	116,6
2009	3457	8	72,6	-	-	-	-

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر

يتضح من خلال الشكل أن حساب رأس المال شهد عجزا متزايدا خلال الفترة 2000-2007 بلغ أقصاها سنة 2006 بـ 11220 مليون دولار ويرجع ذلك لسياسة التسديد المسبق للديون الخارجية التي اعتمدها السلطات العمومية خلال السنوات الأولى من تطبيق البرامج التنموية، والتي أدت إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة ، بالرغم من ذلك فقد شهد ميزان المدفوعات فوائض معتبرة خلال هذه الفترة ويرجع ذلك لتحسن وضعية الحساب الجاري نتيجة ارتفاع الصادرات، أما الفترة 2008-2011 فقد شهدت نوع من التحسن في حساب رأس المال بتسجيل أرصدة موجبة خلال هذه الفترة بلغت أقصاها سنة 2009 بـ 3457 مليون دولار، بينما شهدت الفترة 2012-2018 تقلبا بين العجز والفائض حيث تم تسجيل عجز خلال سنوات 2012 بـ.. مليون دولار و 2013 بـ.. مليون دولار و 2015 بـ.. مليون دولار، أما سنوات 2014، 2016 ، 2017 و 2018 فقد شهدت تسجيل فوائض في حساب رأس المال.

يلاحظ أن تقلبات حساب رؤوس الأموال لا تخضع لتقلبات الفائدة، فبالرغم من انخفاض سعر الفائدة من 10 سنة 2000 إلى 9,5 % سنة 2001 ثم 8,5 سنة 2002 تقلص العجز في حساب رأس المال من 1360 مليون دولار سنة 2000 إلى 870 مليون دولار سنة 2001 ثم 710 مليون دولار سنة 2002 وهذا يعتبر مخالف لنظرية ماندل التي تعتبر أن ارتفاع أسعار الفائدة تعتبر حافز لدخول رؤوس الأموال والعكس صحيح، في المقابل نلاحظ أن انخفاض أسعار الفائدة خلال الفترة ... أدى إلى تقلص العجز في الحساب الجاري، في حين نلاحظ أن الفترة 2004-2014 شهدت مستوى ثابت لسعر الفائدة بالرغم من ذلك عرف حساب رؤوس الأموال تقلبات بين الارتفاع والانخفاض في هذه الفترة مما يعني أن تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الاقتصاد لا تتحدد بمستوى سعر الفائدة خلال الفترة 2000-2018.

أما بالنسبة للعلاقة بين سعر الصرف وحساب رأس المال فيلاحظ أن الفترة 2000-2004 و الفترة 2015-2018 تميزت بوجود علاقة ترابط طردية بين تقلبات سعر الصرف وتدفقات رؤوس الأموال، حيث يلاحظ أن الارتفاع في سعر الصرف سنتي 2000 و 2002 تزامن مع تقلص العجز في حساب رأس المال في حين أن انخفاض سعر الصرف سنتي 2003-2004 تزامن مع زيادة العجز في حساب رأس المال، ونفس الأمر خلال الفترة 2015-2018 إذ تزامن الارتفاع المستمر لسعر الصرف مع تحسن وضعية حساب رأس المال بتسجيله أرصدة موجبة ومتزايدة خلال هذه الفترة، أما الفترة 2005-2014 فقد تميزت بوجود علاقة غير واضحة بين سعر الصرف وحساب رأس المال حيث نجد أن الفترة 2006-2008 والتي شهدت انخفاض في سعر الصرف عرف فيها حساب رأس المال تقلب بين الزيادة والنقصان، ونفس الأمر بالنسبة للفترة 2010-2013 حيث لم تكن تقلبات سعر الصرف وحساب رأس المال بنفس النسق، وبهذا تبقى العلاقة بين سعر الصرف وحساب رأس المال غير واضح، وهذا كون هذا الحساب يرتبط بمجموعة من العوامل الأخرى التي تشوش على طبيعة العلاقة بينه وبين سعر الصرف من بينها الرقابة والقيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال بالإضافة إلى المناخ السياسي و بيئة الاستثمار وغيرها من العوامل التي تؤثر على حركة دخول وخروج الأموال.

المبحث الثالث: النقائص المتعلقة بتنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي وإشكالية تمويلها

إن النتائج الناجمة عن تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي تبقى جد متواضعة بالمقارنة مع الحجم الكبير للمخصصات المالية للاستثمارات العمومية، إذ لم يتعد متوسط معدل النمو الاقتصادي 3,5% ونفس الأمر بالنسبة لمناصب العمل التي تبقى مناصب عمل هشّة وظرفية ومرتكزة بالدرجة الأولى على القطاع غير الإنتاجي، كما رافق تطبيق هذه البرامج ضغوط تضخمية وازدياد في عجز الحساب التجاري ممثلة في ارتفاع الواردات، وهو ما يعكس عدم كفاءة الأجهزة العمومية في التسيير الأمثل لبرامج الاستثمارات العمومية، سنحاول من خلال المبحث الموالي الكشف عن أهم النقائص التي رافقت تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي وتحديات تمويلها في ظل تذبذب العوائد النفطية

المطلب الأول: عدم التحكم في آجال تنفيذ المشاريع المرجحة

شهدت الكثير من المشاريع الاستثمارية المدرجة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي تأخرا وضعفا في مستوى تنفيذها خلال الفترة 2001-2019، ويظهر ذلك من خلال الانخفاض النسبي لاعتمادات الدفع المستهلكة، وكذا التراكم الكبير للأرصدة المتبقية، مما يعكس عدم الكفاءة والوتيرة المنخفضة في تنفيذ المشاريع، بل وحتى انطلاقها في بعض الأحيان والجدول الموالي يعكس ذلك:

الجدول 3-15: مستوى تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي خلال سنة 2016 الوحدة: مليار دج

رصيد نهاية السنة	الاعتمادات المستهلكة		الاعتمادات المخصصة (الميزانية الافتتاحية + عمليات السنة)	اعتمادات 2016	التعيين
	النسبة %	القيمة			
436,074	11,32	55,658	491,732	87,608	برنامج تنمية مناطق الجنوب PDRS
16,234	0,13	0,205	16,255	16,234	البرنامج الخاص بإعادة البناء PSR
409,187	14,45	69,117	478,305	78,588	برنامج تنمية الهضاب العليا PDHP
1502,913	22,66	440,300	1943,213	1712,656	البرنامج التكميلي لدعم النمو PCCS

1341,801	47,32	1205,158	2546,959	2066,700	برنامج دعم النمو الاقتصادي PCCE
249,206	71,25	617,647	866,852	825,502	برنامج توطيد النمو الاقتصادي PACE
3955,417	37,64	2387,901	6343,319	4787,290	المجموع

المصدر: التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016، ص 104

سجلت برامج الاستثمارات العمومية في المجموع نسبة استهلاك دون المتوسط بنسبة 37,64 %، حيث أن تواضع مستويات استهلاك الاعتمادات المخصصة التي يتم تسجيلها في كل سنة أدى إلى تسجيل رصيد تراكمي يقدر بـ 3955 مليار دج خلال سنة 2016، ويلاحظ من خلال الجدول أن البرنامج الخاص بإعادة البناء PSR شهد أدنى مستويات التنفيذ بـ 0,13 % في حين تحسن مستوى تنفيذ البرامج خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي PACE ليصل إلى 71,25 %، كما يظهر الجدول تأخر تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج تنمية الهضاب وبرنامج تنمية مناطق الجنوب التي لم يتم غلقها لغاية سنة 2016 بالرغم من مضي أكثر من 10 سنوات على فتح هذه البرامج.

الجدول 3-16: مستوى تنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية خلال سنة 2017 حسب النشاط مليار دج

التعيين	الاعتمادات المصوت عليها	الاعتمادات المعدلة (المراجعة)	الاعتمادات المرصودة	الاعتمادات المخصصة	الاعتمادات المستهلكة	الفارق (الاعتمادات المرصودة - الاعتمادات المراجعة)	
						معدل الإنجاز	بالقيمة %
الصناعة	2,757	2,832	2,623	4,311	2,668	61,88	0,209
الزراعة والري	151,655	166,342	164,063	252,011	219,532	87,11	2,279
الخدمات المنتجة	13,404	31	56,713	70,071	45,122	64,39	-25,714
المنشآت التحتية الاقتصادية والإدارية	366,811	393,447	494,191	670,112	541,89	80,87	-100,744
التربية والتكوين	103,065	143,907	160,374	230,856	158,38	68,61	-16,467
المنشآت التحتية الاجتماعية والثقافية	60,482	123,188	151,862	219,535	131,763	60,02	-28,674
دعم السكن	287,257	308,157	326,102	424,159	339,262	79,98	-17,945
نفقات مختلفة	600	600	394,023	401,448	394,808	98,35	205,977
المخططات البلدية للتنمية	35	70	70,072	77,638	64,625	83,24	-0,072
مجموع فرعي لنفقات الاستثمار	1 620,431	1 838,872	1 820,022	2 350,141	1 898,050	80,76	18,850
دعم النشاط الاقتصادي	504,943	431,310	428,732	428,732	401,796	93,72	2,578
احتياطي لنفقات غير متوقعة	124	0,192					0,192
إعادة رسملة البنوك العمومية	42	21	21	21			
مجموع فرعي لعمليات برأس المال	670,943	452,502	449,732	449,732	401,796	89,34	2,770
مجموع ميزانية التجهيز	2 291,374	2 291,374	2 269,754	2 799,873	2 299,846	82,14	21,620

المصدر: التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017 ، ص 81.

عرف معدل إنجاز مشاريع الاستثمار خلال سنة 2017 تحسنا بالمقارنة مع سنة 2016، حيث سجلت نفقات الاستثمار العمومي المنجزة خلال سنة 2017 استهلاكاً بمبلغ 2299,846 مليار دج في حين بلغت الاعتمادات المخصصة 2799,873 مليار دج بمعدل إنجاز قدره 82,14 % ، ويرجع تحسن معدل إنجاز المشاريع الاستثمارية إلى ترحيل أرصدة برامج الدولة للتجهيز عن طريق قفل حسابات التخصيص الخاص المتعلقة ببرامج (إعادة البناء، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019) والتي تم صب رصيدها النهائي في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ قدره 300 مليار دج تم تحويله لحساب التخصيص الخاص رقم 145-302 المعنون بحساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز²³.

²³ التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017 ، ص 81.

بالرغم من هذا التحسن أشار التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة إلى التأخر في تنفيذ عديد من عمليات التجهيز العمومي وتجاوزها للآجال النهائية المحددة في مختلف الوزارات مما انعكس على تكاليفها و مواعيد استلامها ونذكر في هذا الشأن²⁴:

وزارة التربية الوطنية: عرفت تأخر في تنفيذ واستلام مجموعة من عمليات الاستثمار العمومي متعلقة بـ 256 مشروع مسجلة قبل سنة 2005 والتي استغرقت مدة تتجاوز 14 سنة.

وزارة الشباب والرياضة: بلغ عدد المشاريع المتراكمة قيد الإنجاز المسجلة ضمن برامج الاستثمارات العمومية إلى غاية 31 ديسمبر 2017 حوالي 1214 مشروع برخص برامج نهائية قدرها 203,261 مليار دج في حين لم تتعدى الاعتمادات المستهلكة ما نسبته 51,44% من الاعتمادات المخصصة بسبب التأخر في تنفيذ المشاريع

وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: تم تسجيل وجود العديد من عمليات التجهيز العمومي التي لم يتم إنجازها في الآجال المحددة من بينها 7 عمليات تتعلق باقتناء تجهيزات طبية برخص برامج بلغ مجموعها 1,5 مليار دج تم تسجيلها بين 2006 و 2010 والتي لم يتم إتمام إكمالها إلى غاية نهاية سنة 2017.

وزارة الموارد المائية: سجلت الإدارة المركزية العديد من العمليات القديمة التي لم تعرف أي انطلاقة بعدد في إنجازها حتى سنة 2017، ونشير هنا للعملية المتعلقة بالتهيئة المدمج للموارد المائية في الحوض الهيدوغرافي للجزائر "الساحل الجزائري" المسجلة بتاريخ 9 مارس 2005 بموجب رخصة برنامج بمبلغ قدره 60,417 مليون دج وكذا عملية توريد وتركيب خمسة موردرات مكثف الهواء مع خزانة تحكم ومراقبة والمسجلة بتاريخ 10 أكتوبر 2010.

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: تم تسجيل العديد من العمليات التي لم تعرف أي انطلاقة إلى غاية 2017 ونذكر في هذا الشأن العمليات المتعلقة بـ (إعادة الاعتبار لحقول الحمضيات بـ 5 مليون دج، تهيئة بطاقة حول صحة النباتات بكلفة نهائية تقدر بـ 2 مليون دج، دعم إنشاء برامج شغل لتطوير العتاد الفلاحي

²⁴ التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017 ، ص ص 87-88.

بتكلفة إجمالية 1,655 مليون دج، إعادة للمركز الوطني للتلقيح الصناعي والتحسين الوراثي بـ 23 مليون دج).

وزارة البيئة والطاقات المتجددة: إلى غاية سنة 2017 تم إطلاق 11 عملية تجهيز مسجلة بعنوان الإدارة المركزية برخص برنامج مجموعها 6,714 مليار دج، منها 3 عمليات مسجلة في سنة 2005 و 7 عمليات تم تسجيلها سنة 2016 و عملية واحدة مسجلة سنة 2007 .

الجدول 3-17: مستوى تنفيذ نفقات الاستثمار لسنة 2018 ألف دينار

القطاع	الاعتمادات المخصصة	الاعتمادات المستهلكة	معدل الانجاز %	الرصيد
الصناعة	87.284.349	7.980.943	9,14	79.303.406
الفلاحة والري	279.722.555	210.367.744	75,21	69.354.811
دعم الخدمات المنتجة	103.291.986	67.731.618	65,57	35.560.368
المنشآت القاعدية الاقتصادية الإدارية	978.305.604	756.884.071	77,37	221.421.533
التربية والتكوين	315.368.126	149.844.148	47,51	165.523.978
المنشآت القاعدية الاجتماعية/الثقافية	246.467.148	136.246.074	55,28	110.221.074
دعم الحصول على السكن	530.132.636	415.696.239	78,41	114.436.397
مواضيع مختلفة	607.443.525	600.867.300	98,92	6.576.225
المخططات البلدية للتنمية	113.572.227	87.635.157	77,16	25.937.070
المجموع الفرعي للاستثمار	3.261.588.159	2.433.253.298	74,60	828.334.861

المصدر: التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2018 ، ص 56.

يتضح من خلال الجدول أن الاستثمارات المنجزة بلغت 2433,253 مليار دج في حين بلغت الاعتمادات المخصصة 3261,588 مليار دج، حيث يلاحظ بالمقارنة مع السنة السابقة تراجع معدل الإنجاز من 82,14 % سنة 2017 إلى 74,6 % خلال سنة 2018، حيث عرفت قطاع الفلاحة أضعف معدل لاستهلاك الاعتمادات المالية بـ 9,14 % وبالرغم من ارتفاع مستوى استهلاك الاعتمادات مقارنة بالفترات السابقة إلا أن العديد من المشاريع لم يتم الانطلاق بعد، موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 3-18: المشاريع غير المنفذة إلى غاية 31 ديسمبر 2018 بعنوان الوحدة ألف دينار

الفصول	التعيين	عدد العمليات	برنامج	مبلغ رخص البرنامج	تاريخ التسجيل	الاستهلاك
512	النقل	01	CGOIP	100.000	2014	00
461	البنية التحتية التجارية	05	CGOIP	490.000	2014	00
528	الطرق السريعة	03	CGOIP	3.787.051	2014	00
851	الدفاع الوطني	09	CGOIP	810.000	2014	00
831	البنائيات الإدارية المحلية	01	CGOIP	40.000	2014	00
852	الأمن الوطني	27	CGOIP	1.127.500	2014	00
854	الحماية المدنية	02	CGOIP	210.000.000	2014	00
631	التكوين المهني	01	CGOIP	474.000	2015	00
733	الوحدات الضوئية	06	CGOIP	693.000	2016/14/13	00
741	الشباب	01	CGOIP	100.000	2014	00

المصدر: التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2018 ، ص 60 .

يلاحظ من خلال الجدول أن عدد معتبر من المشاريع لم يتم الانطلاق فيها بعد ترجع لسنوات 2014، 2015 و 2016 بلغ في مجموعها 56 عملية، حيث أن التأخر في انطلاق المشاريع يرجع لمجموعة من النقائص المرتبطة بالتعبير عن الاحتياجات وفي برجة المشاريع بطريقة غير مدروسة، الأمر الذي نتج عنه تسجيل مجموعة كبيرة من العمليات التي لم تخضع للتقييم بما فيه الكفاية، وهو ما يعتبر خرق صريح للأحكام المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 98-227 الذي ينص في مادته السادسة بأنه " لا تعرض للتسجيل عنوان ميزانية الدولة للتجهيز سوى برامج التجهيز الممركزة ومشاريعه التي يسمح اكتمالها في انطلاق إنجازها خلال السنة"²⁵، حيث نتج عن هذا الوضع تأخير في تنفيذ المشاريع وتأجيلات متكررة في آجال الإنجاز والتخلي عن إنجاز العديد من المشاريع الاستثمارية²⁵.

المطلب الثاني: عدم التحكم في تكاليف المشاريع المبرجة

إن محدودية قدرات مكاتب الدراسات في مجال دراسات جدوى المشاريع وتقدير التكاليف الحقيقية لها من جهة، وتعدد وكثرة المشاريع الاستثمارية المبرجة خلال الفترة 2001-2019 من جهة أخرى، أدى إلى تجاوز قدرة الأجهزة العمومية على متابعة وتنفيذ هذه البرامج بشكل سليم وعقلاني،²⁶ حيث نتج عن هذا

²⁵ التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية ، ص 90.

²⁶ صالح صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، ص 19

الأمر تأخر في تنفيذ واستلام العديد من المشاريع المقامة وهو ما انعكس في الأخير على تكاليفها، حيث خضعت العديد من المشاريع المرجحة لإعادة التقييم خلال مراحل تنفيذها وأحيانا قبل انطلاق أعمال التنفيذ والجدول الموالي يعطي عينة من البرامج التي خضعت لإعادة تقييم في مجموعة من الدوائر الوزارية.

الجدول 3-18: عمليات إعادة التقييم مشاريع التجهيز العمومي لمجموعة من الدوائر الوزارية

الوزارة	الفترة	عدد العمليات	الرخص الأولية (مليار دج)	الرخص النهائية (مليار دج)	نسبة الزيادة (%)
وزارة التجارة	2005	01	0,050	5,220	1000 %
وزارة الموارد المائية	2007-2018	01	30	60,98	100,29 %
وزارة الطاقة والمناجم	2014	01	46	96	100,69 %
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	2015	21	1,141	1,348	18,1 %
وزارة الشباب والرياضة	2006-2018	1067	112,715	129,332	14 %
وزارة الصيد البحري	2009-2005	06	1,216	1,895	179 %
وزارة الاتصال	2007-2017	25	17,55	25,99	48 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير التقييمية لتسوية قوانين المالية لمجلس المحاسبة لسنوات (2014-2018)

يتضح من الجدول أن معظم الوزارات لجأت بشكل مفرط لإعادة تقييم رخص البرامج الممنوحة لها، وتعرضت العديد من العمليات لعدة تعديلات خلال السنة ما يعبر عن ضعف كفاءة الأجهزة العمومية في التعبير عن الحاجيات وفي تقدير المشاريع بشكل دقيق، وهو ما ترجم إلى ارتفاع تكاليف المشاريع المقامة في العديد من الدوائر الوزارية يتمثل أهمها فيما يلي:

وزارة التجارة سجلت وزارة التجارة أضخم نسبة في ارتفاع تكاليف البرامج الاستثمارية بما يمثل 1000 %

من مبلغ البرنامج الأولي الممنوح لها، ويتعلق الأمر بتهيئة وإنجاز مقر الوزارة التي عرفت إعادة تقييم من 50

مليون دج سنة تسجيل البرنامج 2005 إلى 5,220 مليار دج سنة 2014²⁷.

²⁷ تسوية ميزانية 2014، ص 76.

وزارة الموارد المائية: على مستوى وزارة المائية ارتفعت تكاليف البرامج المقامة خلال الفترة 2007-2018 من 30 مليار دج سنة 2007 إلى 60,987 مليار دج سنة 2018 وبزيادة تقدر بـ 30.987 مليار دج، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالعملية المعنونة بـ "تحويل الشرق" المسجلة بـ 23 أوت 2007 بعنوان التنمية الاقتصادية للهضاب العليا (PDHP)، حيث خضع المشروع إلى إعادة تقييم 10 مرات و 11 إعادة هيكلة لترتفع تكلفة البرنامج النهائية بـ 103,29% من الرخصة الأولية للبرنامج²⁸.

وزارة الطاقة: استفادت خلال سنة 2014 من رخصة برنامج بمبلغ 46 مليار دج يتعلق الأمر بالمدينة الجديدة لحاسي مسعود الذي أعيد تقييمها بـ 96 مليار دج بمعدل زيادة تجاوز 100%²⁹.

1-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عرفت سنة 2015 إعادة تقييم 21 عملية تجهيز، حيث ارتفع مبلغ رخص برامج هذه العمليات من 1,141 مليار دج إلى 1,348 مليار دج بزيادة قدرها 207 مليون دج، ويتعلق الأمر بإعادة تقييم 05 عمليات تجهيز ضمن البرنامج القطاعي المركزي بمبلغ 34 مليون دج و 16 عملية تتعلق بالبرنامج القطاعي اللامركزي بمبلغ 173 مليون دج³⁰.

وزارة الشباب والرياضة: شهدت الفترة 2006-2018 تسجيل 1067 مشروع مسجل على مختلف برامج التجهيز العمومي، منها 344 مشروع لفائدة قطاع الشباب و 723 مشروع متعلق بقطاع الرياضة، حيث مجموع هذه البرامج إعادة تقييم لينتقل من 112,715 مليار دج إلى 129,332 مليار دج بنسبة زيادة تقدر بـ 14,74% علما أن معظم تلك المشاريع سجلت زيادة في تكلفتها قبل الشروع في إنجازها³¹.

وزارة الصيد البحري على مستوى وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية، قدر مبلغ التقييمات المعادة بـ 1,216 مليار دج، حيث انتقلت رخص البرامج الأولية لستة عمليات تجهيز تدخل في إطار البرنامج التكميلي لعدم النمو الاقتصادي 2005-2009 من 679 مليون دج إلى 1,895 مليار دج بنسبة زيادة تقدر بـ 179%، حيث تشير التقارير الرقابية أن بع العمليات أعيد تقييمها لترتفع بنسب تتراوح بين

²⁸ تسوية ميزانية 2018، ص 52،

²⁹ تسوية ميزانية 2014، ص 76

³⁰ تسوية ميزانية 2015، ص 100.

³¹ تسوية ميزانية 2018، ص 51.

107 % و 245 %، ونذكر في هذا الشأن العملية المتعلقة بإنجاز مزرعة نموذجية لتربية الأسماك البحرية بوسماعيل التي ارتفعت تكلفتة تنفيذها من 200 مليون دج إلى 690 مليون دج³².

وزارة الاتصال: خلال الفترة 2007-2016 قدر مبلغ التقييمات المعادة ل 25 عملية في وزارة الاتصال بـ 8,442 مليار دج لتنتقل بذلك قيمة إجمالي رخص البرامج من 17,555 مليار دج إلى 25,99 مليار دج بنسبة زيادة تقدر بـ 48 %، من بينها 22 عملية مسجلة خلال الفترة 2007-2016 والتي عرفت إعادة تقييم ترايخ البرامج من 12,830 مليار دج إلى 18,556 مليار دج بزيادة تمثل 45 % من إجمالي المبالغ الأولية، وثلاث عمليات مسجلة في سنة 2017 والتي عرفت زيادة في تكاليفها قبل الشروع في تنفيذها، بحيث انتقلت رخصة البرنامج من 4,726 مليار دج إلى 7,443 مليار دج بزيادة تقدر بـ 57 %³³.

المطلب الثالث: إشكالية تمويل برامج الاستثمارات العمومية في ظل تذبذب العائدات النفطية

تعتبر عائدات النفط المورد الأساسي الذي اعتمدته الجزائر في تمويل التوسع في برامجها الاستثمارية بالنظر لما تحققه من إيرادات سنوية في ظل تواضع مساهمة المداخل الأخرى، إلا أن هذه العائدات تتسم بعدم الاستقرار والتذبذب بسبب ما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات بين سنة وأخرى نتيجة لتقلبات العرض والطلب في الأسواق العالمية، الأمر الذي ينعكس على الموازنة العامة للدولة وعلى تنفيذ نفقاتها العامة وهو ما يطرح إشكالية تمويل التوسع في الإنفاق الحكومي في ظل تذبذب هذا النوع من الإيرادات، سنركز من خلال هذا المطلب على تحليل مساهمة العوائد النفطية وغير النفطية في تمويل برامج الاستثمارات العمومية و أهم الحلول المنتهجة لتغطية التراجع المداخيل النفطية.

الفرع الأول: تطور هيكل الإيرادات الجبائية للدولة للفترة 2000-2020

تشكل الإيرادات الجبائية للدولة من مداخيل الجباية العادية ومداخيل الجباية البترولية، حيث تضم إيرادات الجباية العادية حواصل الضرائب المباشرة وغير المباشرة على النشاطات الاقتصادية خارج المحروقات بالإضافة للرسوم وحواصل الجمارك أما مداخيل الجباية البترولية فتشمل جميع ما تحصله الدولة في قطاع المحروقات،

³² التقرير السنوي لمجلس المحاسبة، 2014، ص 45.

³³ تسوية ميزانية 2018، ص 51.

وتعتبر مداخيل هذين الصنفين المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة ، والجدول الموالي يعكس تطور كل من الاستثمارات العمومية وهيكل الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2000-2020:

الجدول 3-20: تطور هيكل الإيرادات الجبائية والاستثمارات العمومية الوحدة:مليار دج

السنوات	إيرادات الجباية البترولية	إيرادات الجباية العادية	الإيرادات الكلية	الاستثمارات العامة
2000	720.000	404.924	1 578	321.929
2001	840.600	549.137	1 506	357.395
2002	916.400	660.284	1 603	452.930
2003	836.060	689.491	1 974	567.414
2004	862.200	744.197	1606	640.714
2005	899.000	814.992	3 083	806.905
2006	916.000	925.925	3 640	1 015.144
2007	973.000	976.050	3 688	1 434.638
2008	1 715.400	1 187.048	5 191	1 973.276
2009	1 927.000	1 348.362	3 676	1 946.311
2010	1 501.700	1 572.944	4 393	1 807.862
2011	1 529.400	1 960.410	5 790	1 974.363
2012	1 519.040	2 284.990	6 339	2 275.539
2013	1 615.900	2 279.415	5 958	1 892.595
2014	1 577.730	2 350.018	5 739	2 501.442
2015	1 722.940	2 829.602	5 103	3 039.322
2016	1 682.550	3 329.031	5 110	2 711.930
2017	2 126.987	3 920.898	6 048	2 605.448
2018	2 349.694	3 964.265	6 751	3 228.782
2019	2 518.488	4 068.012	6 587	2 846.352
2020	1 394.710	2 994.198	4 389	1 521.029

المصدر: بيانات وزارة المالية <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor>

يبين الجدول مستوى الاستثمارات العمومية في ظل تطور مداخيل الجباية البترولية والجباية العادية، ويمكن من خلال الجدول اكتشاف ثلاث مراحل متباينة:

الفترة **2000-2009**: وهي الفترة التي تميزت بتطبيق برنامجي الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، عرفت فيه كل من الجباية العادية والجباية البترولية ارتفاعات مستمرة، ونتيجة لتحسن أسعار النفط خلال هذه الفترة ساهمت مداخيل الجباية البترولية بمستويات أعلى نسبيا في إيرادات الدولة مقارنة بمداخيل الجباية العادية وهذا باستثناء سنتي 2006 و 2007 أين تجاوزت فيه مداخيل الجباية العادية مداخيل الجباية البترولية

بـ9259 مليون دج سنة 2006 و 3050 مليون دج سنة 2007، ونتيجة لارتفاع المداحيل الجبائية العادية والبتروولية خلال هذه الفترة شهدت الاستثمارات العمومية نموا مطردا حيث انتقلت من 321.929 مليار دج سنة 2000 إلى 946.311 سنة 2009.

الفترة 2010-2014: بالرغم من تحسن أسعار النفط خلال هذه الفترة عرفت مداخيل الجبائية البتروولية تذبذبا مستمرا خلال نفس الفترة في حين شهدت مداخيل الجبائية العادية مستويات أعلى مقارنة بالجبائية البتروولية، ونتيجة لارتفاع الإيرادات الكلية شهدت الاستثمارات العمومية هي الأخرى ارتفاعا مستمرا باستثناء سنة 2013 أين انتقل مستوى الاستثمارات العمومية من 1807.862 مليار دج سنة 2010 إلى 2501.442 مليار دج سنة 2014، وبذلك فقد تجاوز حجم الاستثمارات العمومية مداخيل الجبائية البتروولية خلال هذه الفترة ويرجع ذلك للفوائض المتراكمة المحققة في رصيد موازنة العامة بالإضافة الى ارتفاع مداخيل الجبائية العادية.

الفترة 2015-2020: تراجعت الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة من 3039 مليار دج إلى 1521 مليار دج، أي بانخفاض يعادل النصف، وذلك نتيجة مباشرة لانخفاض إيرادات الجبائية البتروولية، بحيث تراجعت مساهمة الجبائية البتروولية في إجمالي الإيرادات من 1 722.940 سنة 2015 إلى 1 394.710 سنة 2020، وفي المقابل فقد عرفت مداخيل الجبائية العادية ارتفاعات قياسية خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك لنمو النشاط الاقتصادي نتيجة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، وهذا باستثناء سنة 2020 التي عرفت تراجع في المداحيل الجبائية بنوعيتها وتراجع مستوى الاستثمارات العمومية كنتيجة لذلك.

الفرع الثاني: صندوق ضبط الإيرادات ودوره في امتصاص صدمات أسعار النفط

إن تذبذب الإيرادات النفطية دفع الدولة لإنشاء صندوق ضبط الإيرادات بهدف مواجهة التقلبات التي قد تطرأ على السوق النفطية وهو صندوق ينتمي لحسابات التخصيص الخاص المستقلة عن الموازنة العامة للدولة، ويضم في جانب إيراداته الفارق بين سعر السوق والسعر المرجعي الذي تقدر الدولة على أساسه ميزانيتها في قوانين المالية أما نفقاته فهي مخصصة لتغطية عجز الميزانية في الحالات التي يقل فيها سعر السوق عن السعر المرجعي المقدر في قانون المالية، بالإضافة إلى تخفيض حجم المديونية العمومية، حيث أن التقلبات التي يخضع لها

قطاع المحروقات حتم على السلطات العمومية اللجوء لإنشاء هذا الصندوق كآلية تضمن ضبط الإيرادات العامة للدولة والحفاظ على استقرار الموازنة العامة بما يمكنها من الاستمرار في تنفيذ استثماراتها العمومية³⁴.

الجدول 3-21: تطور رصيد صندوق ضبط الموارد ورصيد الموازنة العامة (مليار دج)

السنوات	رصيد الموازنة العامة للدولة	رصيد صندوق ضبط الإيرادات
2000	400	232,137
2001	184,5	171,534
2002	52,6	27,978
2003	284,2	320,982
2004	337,9	721,688
2005	1030,6	1842,686
2006	1186,8	2931,045
2007	579,3	3215,53
2008	999,5	4280,073
2009	-570,3	4316,465
2010	-74	4842,837
2011	-63,5	5381,702
2012	-718,8	5633,751
2013	-66,6	5563,511
2014	-1261,2	4408,159
2015	-2553,3	2073,846
2016	-2187,4	784,458
2017	-1234,8	0
2018	-1185,1	305,5
2019	-1138,9	305,5
2020	-622	305,5

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر

³⁴ نبيل يرفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011، ص 200.

يتضح من خلال الجدول أن الموازنة العامة خلال الفترة 2000 إلى 2008 حققت فوائض متزايدة من 400 مليار دج سنة 2000 إلى 999,5 مليار دج سنة 2008، وقد بلغ رصيد الموازنة العامة أقصى قيمة له سنة 2006 بما يقدر بـ 1186,8 مليون دج، حيث تم تحويل هذه الفوائض التراكمية إلى رصيد صندوق ضبط الإيرادات، وهذا ما يظهر من خلال الأرصدة المتزايدة التي سجلها الصندوق خلال هذه الفترة والتي انتقلت من 232,137 مليار دج سنة 2000 إلى 4280,073 مليار دج سنة 2008 والتي كانت وظيفته الرئيسية الأساسية خلال هذه الفترة هي تخفيض الدين العمومي دون استخدامه في تمويل العجز الموازي بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية وتجاوزها للتقديرات العمومية.

أما الفترة 2009-2013 فقد سجل رصيد الموازنة العامة عجزا بمتوسط 298.94 مليار دج، حيث أن العجز المسجل خلال هذه الفترة يتصف بكونه عجزا متعمدا من طرف السلطات العمومية نتيجة تطبيقها لبرامج الإنعاش الاقتصادي ذات الطرح الكيترتي، مما أدى إلى نمو النفقات الاستثمارية بنسب فاقت الزيادة المسجلة في الإيرادات العامة للدولة من دون فائض قيمة الإيرادات البترولية³⁵، في حين نلاحظ أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات عرف معدلات زيادة أقل نسبيا بالمقارنة مع الفترة 2000-2008، ويرجع ذلك للدور المزدوج للصندوق في تمويل كل من العجز الموازي وتخفيض المديونية العمومية الداخلية والخارجية.

خلال الفترة 2014-2020 تفاقم عجز الموازنة ليصل إلى 2553,3 مليار دج سنة 2015 وذلك كنتيجة لتراجع إيرادات الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار النفط من جهة وارتفاع حجم الاستثمارات العمومية من جهة أخرى، حيث بدأت احتياطات صندوق ضبط الإيرادات بالتآكل خلال هذه الفترة إلى أن تم استترافه بالكامل خلال سنة 2017، وهذا كنتيجة لتغطية العجز الضخم في الموازنة العامة، حيث أن انعدام البدائل التمويلية التقليدية بعد سنة 2017 خلال هذه السنة والحاجة حتم على السلطات العمومية اللجوء لسياسة التمويل غير التقليدي خلال هذه السنة ليرتفع خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى 305,5 مليار دج نتيجة ارتفاع سعر النفط عن السعر المرجعي المحدد في قوانين المالية.

³⁵ نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 206.

خلاصة الفصل الثالث:

استعرضنا في هذا الفصل أهم برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 2001-2019 وتقييم أهم آثارها الاقتصادية على معدلات النمو الاقتصادي، التشغيل، التضخم، وعلى التوازنات الخارجية و تم التطرق لأهم النقائص التي رافقت تطبيق هذه البرامج و تحديات تمويلها في ظل تذبذب العائدات النفطية ومن أهم ما تم التوصل إليه في هذا الفصل ما يلي:

شهدت الجزائر تطبيق أربع برامج استثمارية عامة خلال الفترة 2001-2019 في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي ذات النهج الكيترزي، والتي كان هدفها الأساسي هو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الأزمات السابقة، تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي شمل الفترة 2001-2004 بمبلغ 525 مليار دج، تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي يغطي الفترة 2005-2009 بمخصصات مالية قدرت بـ 4202,7 مليار دج ، ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 والذي يعتبر أضخم برنامج استثماري مطبق خلال المسيرة التنموية للاقتصاد الجزائري بمبلغ يقدر بـ 21214 مليار دج ، ليتبع بعدها برنامج آخر يتمثل في برنامج توظيف النمو الاقتصادي للفترة 2015-2019 بمبلغ 15100 مليار دج ، والذي تم إقفاله وضم رصيده ورصيد كافة العمليات الاستثمارية ضمن البرامج التنموية السابقة في حساب تخصيص خاص واحد ، كنتيجة لتراجع المداخيل الجبائية التي تعتبر الممول الأساسي لهذه العمليات الاستثمارية.

نجم عن تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي مجموعة من الآثار المتباينة على الاقتصاد الجزائري، تتمثل في الآثار الإيجابية على معدلات النمو الاقتصادي وعلى التشغيل، والآثار السلبية المتمثلة في زيادة الضغوط التضخمية واختلال التوازنات الخارجية، فبالنسبة لتأثيرها على النمو الاقتصادي فيعتبر تأثير ضعيف و ظرفي، حيث يلاحظ بالرغم من ضخامة البرامج الاستثمارية إلا أن متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2019 لم يتعد 4 % ويبقى مرهونا بأداء القطاع النفطي المتسم بعدم الاستقرار، ونفس الأمر بالنسبة لتأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على التشغيل الذي كان لصالح القطاعات غير الإنتاجية على حساب القطاعات الإنتاجية فنجد أن نسبة 74 % من اليد العاملة مرتكزة في قطاعات البناء والخدمات، حيث أن

ارتفاع التشغيل في هذه القطاعات أدى إلى زيادة دخول هذه الفئة دون وجود ما يقابله من إنتاج ، وهو ما يعتبر أحد أسباب الضغوط التضخمية التي شهدتها فترة الدراسة، كما تم التوصل من خلال تحليل تأثير البرامج الاستثمارية على التوازن الخارجي فتوصلنا أنه نتيجة للاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الجهاز الإنتاجي لم يتمكن من الاستجابة للزيادة في الطلب الناجم عن تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي مما أدى إلى تلبية الطلب الإضافي عن طريق الاستيراد وهو ما أدى في النهاية إلى اختلال التوازنات الخارجية معبر عنها بالعجز في الميزان التجاري.

رافق تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي مجموعة من النقائص التي أدت إلى الحد من فعاليتها أهمها ضعف وبتؤ مستويات تنفيذ البرامج المطبقة، ويظهر ذلك من خلال ضعف مستوى استهلاك الاعتمادات المخصصة سنويا بالإضافة إلى الرصيد المتراكم لمخصصات البرامج بين سنة وأخرى، حيث عرفت بعض المشاريع الاستثمارية تأخرا بمدة تتجاوز 10 سنوات عن آجال تنفيذها المحددة، كما شهدت البرامج الاستثمارية ارتفاع ضخم في تكاليف تطبيقها، حيث أن العديد من المشاريع الاستثمارية تم إعادة تقييمها بشكل مفرط، بالإضافة إلى ذلك تبقى سياسة الإنعاش الاقتصادي تواجه عدة تحديات يتمثل أهمها في إشكالية تمويلها في ظل عدم استقرار العائدات النفطية و تآكل احتياطات صندوق ضبط الإيرادات، حيث أن مثل هذا الوضع حتم على السلطات العمومية اللجوء لسياسة التمويل غير التقليدي سنة 2017 .

الفصل الرابع:

الآثار الاقتصادية

لسياسات الإنعاش

الاقتصادي

باستخدام نموذج

التوازن العام

المحاسبي

تمهيد :

بعد أن تطرقنا خلال الفصول النظرية لمختلف المفاهيم المتعلقة بسياسات الإنعاش الاقتصادي ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف التي بنيت من أجلها من منظور مختلف المدارس الاقتصادية وأهم آثارها على المتغيرات الاقتصادية من منظور النماذج الاقتصادية المختلفة، والمتمثلة في نموذج التوازن في السوق الحقيقي والسوق النقدية IS-LM ، نموذج IS-LM-BP ، ونموذج الطلب الكلي العرض الكلي، ثم عرض في الجانب التحليلي للدراسة لتجربة الجزائر في تطبيق هذه السياسة وأهم نتائجها على مستويات الناتج ، التشغيل، الأسعار، والتوازن الخارجي ، سنحاول من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الرئيسية للبحث من خلال استخدام نموذج التوازن العام المحاسبي لدراسة الآثار الناجمة عن تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي والبحث عن السياسة التي تحقق أكبر فعالية على النشاط الاقتصادي حيث سنلجأ في البداية لتقديم الحجم الأمثل الذي للإنفاق الحكومي الذي يعظم معدل النمو الاقتصادي بالاستعانة بالعلاقة النظرية غير الخطية لمنحنى آرمي، ثم بعد ذلك نبحث عن أداة التمويل التي تقلل من إزاحة نشاط القطاع الخاص لنبحث في الأخير عن القطاع الذي يؤدي دعمه إلى أكبر قيمة على الإنتاج ، ومن أجل تحقيق هذا الغرض قسمنا هذا الفصل وفق المباحث التالية:

- المبحث الأول: الجانب النظري لنماذج التوازن العام
- المبحث الثاني: تطبيق نموذج التوازن العام على الاقتصاد الجزائري
- المبحث الثالث: محاكاة أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: الجانب النظري لنماذج التوازن العام

يحظى الأدب الاقتصادي بعدة نماذج اقتصادية تستخدم لدراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة ، من بينها نماذج التوازن العام التي تعتبر أداة جد مفيدة في تقييم السياسات الاقتصادية، حيث تأخذ هذه الأداة بعين الاعتبار جميع الترابطات والتفاعلات بين الوحدات الاقتصادية الجزئية في الاقتصاد، سنسعى من خلال هذا المبحث التعرف على نماذج التوازن العام وأهم ميزاتهما ومراحل بنائها لتتناول في الأخير نموذج التوازن العام الذي سنعتمد عليه في دراستنا.

المطلب الأول: ماهية نماذج التوازن العام المحاسبية

الفرع الأول: تعريف نماذج التوازن العام المحاسبية CGE

تعرف نماذج التوازن العام المحاسبية على أنها نظام من المعادلات التي تصف الاقتصاد ككل والتفاعلات التي تحدث بين أجزائه، وتستند إلى نظرية التوازن العام الكلاسيكية، و تتضمن هذه المعادلات مجموعة من المتغيرات الخارجية والداخلية التي تصف سلوك كل من المنتجين، المستهلكين، العمال والمستثمرين وكذا القيود المفروضة على الأسواق لتعمم على الاقتصاد ككل، ويقود حل كل المعادلات الموجودة في النموذج إلى إيجاد توازن مستوى الاقتصاد بالكامل حيث يتساوى الطلب مع العرض في جميع الأسواق عند مستوى الأسعار التوازنية¹.

نماذج التوازن العام عبارة عن "تطبيق رقمي لنظرية التوازن العام على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية تحتوي على وصف تفصيلي للتقنيات الإنتاجية، تفضيلات المستهلك، الموارد المتاحة واستخداماتها و هذا في إطار سلوك الأمثلية لوحدات القرار الاقتصادي"².

يمكننا تعريف نماذج التوازن العام على أنها عبارة عن مجموعة من المعادلات الخطية وغير الخطية، المترابطة فيما بينها لتمثيل أنظمة العرض والطلب في الاقتصاد، بحيث تحتوي هذه المعادلات على مجموعة من المتغيرات

¹ MARY Burfisher. **Introduction To Computable General Equilibrium Models** (éd. second edition). Cambridge university Press. United States of America, (2016), P

² مصطفى بابكر، أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 35، ص 03.

الداخلية والخارجية والبارامترات لتمثيل شروط توازن اقتصاد السوق، وتستند في تحليلها على نظرية التوازن العام الالراسية.

الفرع الثاني: مميزات استخدام نماذج التوازن العام المحاسبية

يمكننا معرفة مميزات التحليل باستخدام نموذج التوازن العام من خلال فهم محتوى كل عبارة من يتضمنها اسم النموذج (توازن، عام، محاسبي) وسنتطرق بالتفصيل للعبارات المكونة منه في ما يلي:

أولاً: التوازن

يعبر مصطلح "التوازن" في نماذج التوازن العام عن الحالة التي تحقق أمثلية القرار لكل الوحدات الاقتصادية في ظل قيود الموارد والتقنيات المتاحة، ويصف نموذج التوازن العام هذا التوازن بثلاث مجموعات من المعادلات هي معادلات تعظيم الأرباح للمنتجين، ومعادلات تعظيم الرفاه للمستهلكين، ومعادلات توازن الطلب والعرض في أسواق السلع وعوامل الإنتاج³، وهذا وفق القواعد والأسس التي بنيت عليها النظرية الاقتصادية الجزئية، بحيث تسعى نماذج التوازن العام إلى تفسير الاقتصاد الكلي باستخدام النظريات القائمة على أسس الاقتصاد الجزئي القوية، وهذا على النقيض من النهج الكيترزي أو الاقتصاد القياسي في التعامل مع الاقتصاد الكلي الذي يستند إلى نظريات مخصصة بشأن العلاقات بين المجاميع الاقتصادية الكلية⁴.

ثانياً: العام

يعني مصطلح "عام" في نموذج التوازن العام أن النموذج يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية وجميع الأسواق في آن واحد، ويأخذ في عين الاعتبار جميع الترابطات الموجودة في الاقتصاد، وهو ما يتيح لهذا النوع من النماذج إعطاء تصور عن جميع الآثار الاقتصادية المحتملة التي يمكن أن تحدث في الاقتصاد نتيجة تنفيذ سياسة اقتصادية معينة وهذا أفضل من فرضية ثبات العوامل الأخرى التي تبني عليها النماذج الكلية القياسية⁵.

³ مصطفى بابكر، مرجع سبق ذكره، ص 02.

⁴ Micheal wickens, **Macro economic theory A Dynamic General equilibrium approach**, Princeton University Press.

Oxford, 2008, p 01

⁵ غزوة حسن الصرن، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد السوري باستخدام نماذج التوازن العام، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2014-2015، ص 156.

ويمكن تصوير العلاقات المتبادلة في نموذج التوازن العام من خلال وصفها في شكل تدفقات دائرية للدخل الانفاق في الاقتصاد الوطني.

ويعتبر نموذج التوازن العام نموذج حقيقي لا يشمل القطاع النقدي، بحيث يقيس النموذج جميع المتغيرات من حيث الكميات المادية والأسعار النسبية التي يتم بها تبادل السلع بعضها مع بعض⁶.

المحاسبي:

يصف مصطلح "المحاسبي" في نموذج التوازن العام قدرة هذا النوع من النماذج على قياس تأثير الصدمات المختلفة على الاقتصاد⁷، بحيث يمكن من خلال نماذج التوازن العام دراسة الآثار المتبادلة التي تجري بين حسابات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (الأنشطة الانتاجية، الأسر، الحكومة..)، وهذا بفعل التشابك والترابط الموجود بين قطاعات الاقتصاد وبالتالي فهي تأخذ أوسع تأثير يمكن أن يتولد من جراء تطبيق أحد السياسات .

ومن المزايا الرئيسية لنماذج التوازن العام القابلة للحساب هي متطلبات البيانات الصغيرة نسبياً بالنظر إلى حجم النموذج، بحيث يعتمد تقدير معلمات نموذج التوازن العام على بيانات الحسابات القومية المتأتية أساساً من جداول المدخلات المخرجات ، جداول الحسابات القومية ، والإحصاءات التجارية ، لسنة واحدة، وهذه الميزة تجعل نماذج التوازن العام القابلة للحساب أفضل من النماذج القياسية ، التي تتطلب ملاحظات لعدة سنوات لتقدير المعلمات مع درجات كافية من الحرية، وهذا مفيد بصفة خاصة للاقتصاديات النامية التي لا تتوفر عنها بيانات إحصائية كافية أو التي تكون فيها النظم الاجتماعية والاقتصادية عرضة لتغيرات جذرية مثل الانقلاب والثورات وغيرها، وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن لنماذج التوازن العام القابلة للحساب أن تدمج بسهولة عشرات القطاعات الصناعية ، مما يتطلب مجموعة بيانات كبيرة في نماذج الاقتصاد القياسي⁸.

على الرغم من أن نماذج التوازن العام تستخدم في بعض الحالات تحليل الاقتصاد القياسي في تقدير المعلمات غير الحرة إلا أنه لا يمكن اعتبارها نماذج قياسية لأنها لم تصمم لمعرفة النظام السبي من خلال التحليل

⁶ Mary burfisher, op-cit, P 06.

⁷ mary burfisher, op-cit, P06.

⁸Nobuhiro Hosoe et al, **textbook of computable general equilibrium modelling programing and simulations**, CPI Antony Rowe, Chippenham and Eastbourne,England, 2010, P05.

الإحصائي لبيانات السلسلة الزمنية، وإنما تستند على آليات الاقتصاد الكلي والجزئي لتحاكي سلوك الاقتصاد الفعلي⁹.

المطلب الثاني: خطوات تطبيق نموذج التوازن العام الحسابي

بصفة عامة يمر بناء نموذج التوازن العام على المراحل التالية¹⁰:

أولاً: تحديد إشكالية الدراسة

تتمثل الخطوة الأولى في بناء نموذج التوازن العام في تحديد الغرض المرجو من بناء النموذج ، وفي الغالب يصمم نموذج التوازن العام لعلاج إشكالية محددة وتبعاً لطبيعة الإشكالية تتحدد درجة تفصيل النموذج من حيث المعادلات ، المتغيرات، والقطاعات، حيث يمكن من خلال استخدام نماذج التوازن العام الإجابة على مجموعة واسعة من الأسئلة المتعلقة بالاقتصاد والتجارة والبيئة وغيرها.

ثانياً: إنشاء قاعدة بيانات النموذج

قبل تقدير نموذج التوازن العام CGE وتعبير معلماته يجب أولاً إنشاء قاعدة بيانات النموذج المتمثلة أساساً في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية SAM، والتي تمثل الإطار المحاسبي لنماذج CGE بتوفيرها للمعطيات الخاصة بالفترة المرجعية، وهي عبارة عن جدول بقيد إدخال مزدوج تمثل أعمدته إنفاق كل حساب أما الصفوف فهي تمثل الموارد التي يتحصل عليها كل حساب خلال فترة زمنية معينة، وتشمل ستة أنواع من الحسابات الرئيسية المتمثلة في (عوامل الإنتاج، الوحدات الاقتصادية، الأنشطة الاقتصادية، السلع، التراكم الرأسمالي، وبقية العالم)¹¹.

ثالثاً: اختيار الصيغ الدالية للنموذج

وهي عبارة عن مجموعة من المعادلات الرياضية التي تحدد العلاقات التكنولوجية والسلوكية للمنتجين والمستهلكين بالإضافة إلى بقية الوحدات الاقتصادية مثل سلوك الدولة و العالم الخارجي، وتمثل هذه العلاقات في دوال الطلب والعرض على المدخلات العملية الإنتاجية ومخرجاتها.

⁹ ايتسام علي رجب، استخدام نماذج التوازن العام لدراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في الجمهورية العربية السورية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2013-2014، ص121 .

¹⁰ Decaluwé B, et al , **La politique économique du développement et les modèles d'équilibre général calculable**. Les presses de l'université de Montréal .Canada , (2001), P544.

¹¹ Ismail fofana, **Elaborer une Matrice de Comptabilité Sociale Pour l'Analyse d'Impacts des Chocs et Politiques Macroéconomiques**, Centre Interuniversitaire sur le Risque, les Politiques Economiques et l'Emploi, p3. <https://www.pep-net.org/sites/pep-net.org/files/typo3doc/pdf/Elaborer-MCS.pdf>

رابعاً: معايرة معلمات النموذج

يقصد بالمعايرة توفيق دوال النموذج مع بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية باستنتاج قيم معالم الدوال كمعامل الكفاءة التكنولوجية وأنصبة المدخلات، أما مرونة الإحلال فيتم أخذها من تقديرات الاقتصاد القياسي والدراسات السابقة، أو تحديدها بناءً على معرفة الخبراء¹².

وتقدر معلمات نماذج CGE على أساس بيانات مستمدة من سنة مرجعية واحدة. وهذا يعني أن تقديرات المعامل قد تكون حساسة للغاية لاختيار السنة المرجعية. وفي حالة الاقتصاد الذي يعاني من تقلبات كبيرة، قد لا توفر بيانات السنة المرجعية نقطة مرجعية جيدة للتحليل التحريبي¹³.

خامساً: إقفال النموذج

يقفل نموذج التوازن العام من خلال تحديد أي المتغيرات هي خارجية وأي منها داخلية انطلاقاً من شروط التوازن والقيود الموضوعية لتوازن الأسواق، حيث يقوم صانع السياسة الاقتصادية بتحديد معادلة تعريفية التي تربط متغيرات النموذج مع بعضها البعض، وبالتالي فإن الإقفال الكلي للنموذج يصف قرارات صانع السياسات الاقتصادية التي تتعلق بكيفية التعديل في متغيرات النموذج للحفاظ على التوازن الاقتصادي الكلي، وبالتالي فإن صانع السياسة الاقتصادية لا بد أن يقفل النموذج بطريقة تعكس خصائص الاقتصاد محل الدراسة بشكل يسمح بمعرفة أثر السياسات الاقتصادية الكلية على التوازن الاقتصادي¹⁴، وبصفة عامة توجد أربع قواعد أساسية للإغلاق¹⁵.

أولاً- الإغلاق الكيترزي: تفترض إمكانية وجود بطالة في الاقتصاد وبالتالي فإن الطلب على العمل يكون متغيراً داخلياً في هذه الحالة وعرض العمل و الأجور هي متغيرات خارجية

ثانياً- الإغلاق الكالدوري: يفترض الإغلاق الكالدوري أن أسعار عوامل الإنتاج لا تتحدد بإنتاجيتها الحدية، حيث أن التوازن يتحقق من خلال إعادة توزيع المداحيل الذي يؤثر على الادخار ومن ثم الاستثمار.

ثالثاً- إغلاق جوهانسن: يعتبر إغلاق جوهانسن نقطة وسط بين النظرة الكيترية الكلاسيكية حيث تفترض أن الاستثمارات متغيرات خارجية والاستهلاك متغير داخلي.

¹² مصطفى بابكر. أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية. المعهد العربي للتخطيط، (2004)، ص 08.

¹³ Nobuhiro Hosoe et al, P05.

¹⁴ العايب وليد، دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن الهيكلي والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية دراسة تطبيقية باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراه. جامعة سطيف، الجزائر، (2018)، ص 170.

¹⁵ Akiko suwa, les modèles d'équilibre général calculable, revue de économie & prévision, n°97, 1991, p73.

رابعا- الإغلاق النيوكلاسيكي: يعطي دور أساسي للإدخار، حيث يتعدل الاستثمار الذي يعتبر متغيرا داخليا مع ما هو متاح من ادخار في الاقتصاد ويعتبر بذلك إغلاق كلي.

سادسا تشكيل السيناريوهات وتحليل نتائج المحاكاة

بهدف معالجة وتحليل الإشكالية التي بني من أجلها نموذج التوازن العام، يتم تطبيق مجموعة من السيناريوهات التي تعكس السياسة الاقتصادية أو الصدمة المراد تطبيقها، وذلك من خلال تغيير قيمة أحد أو بعض المتغيرات الخارجية ومن ثم حل النموذج رقميا للوصول إلى وضعية توازن جديدة ومقارنة قيم متغيرات الوضعية المرجعية مع قيم متغيرات الوضعية الجديدة.

المطلب الثالث: نموذج التوازن العام المستخدم في الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج EXTER وهو نموذج توازن عام ستاتيكي لاقتصاد مفتوح معدل ومطور ليعكس خصائص الاقتصاد الجزائري، يتكون من خمس أعوان اقتصاديين تتمثل في العائلات، الحكومة، الشركات، المؤسسات المالية، بالإضافة إلى العالم الخارجي الذي تجري معه المعاملات الخارجية، يحتوي النموذج على عاملي إنتاج هما العمل ورأس المال، و 19 نشاط اقتصادي هي "الفلاحة AGR، الماء والطاقة ENR، المحروقات HYD، STPP، المناجم و المحاجر MNC، الصناعات المعدنية والكهربائية والالكترونية ISMMEE، مواد البناء MC، البناء والتشييد BPTH، الكيمياء، البلاستيك، المطاط CPC، الصناعات الغذائية IND_AGR، المنسوجات والملابس TCB، الجلود والأحذية CCH، الخشب، الورق والفلين BPL، صناعات مختلفة IND-D، النقل والاتصال TC، التجارة TRD، الفنادق والمطاعم والمقاهي HCR وقطاع الخدمات المقدمة للشركات SER-E، بالإضافة إلى قطاع الخدمات المقدمة للعائلات SER_M"، كما هي موضحة في جداول المدخلات والمخرجات TES الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء¹⁶، و تقسم معادلات النموذج على مجموعات هي كما يلي¹⁷:

¹⁶ أنظر الملحق رقم 02 و 03.

¹⁷ PEP, Training on computable general equilibrium modelling: model exter an open economy with goverment, p p

https://www.pep-net.org/sites/pep-net.org/files/EXTER_Model.pdfconsulté le (16/01/2021)

الفرع الأول: مجموعة الإنتاج تصف مجموعة الإنتاج دوال الإنتاج تحت قيد تدننه التكاليف بالإضافة إلى دوال القيمة المضافة ، الاستهلاك الوسيط، الطلب على عوامل الإنتاج والضرائب المفروضة على الإنتاج وتتبع الصيغ التالية:

$$XS_j = \min \left[\frac{CI_j}{io_j}, \frac{VA_j}{v_j} \right] \dots\dots\dots 1$$

$$VA_j = A_j LD_j^{\alpha_j} KD_j^{1-\alpha_j} \dots\dots\dots 2$$

$$CI_j = io_j XS_j \dots\dots\dots 3$$

$$VA_j = v_j \cdot XS_j \dots\dots\dots 4$$

$$DI_{i,j} = a_{ij} \cdot CI_j \dots\dots\dots 5$$

$$LD_j = \frac{\alpha_j PV_j VA_j}{w_j} \dots\dots\dots 6$$

$$KD_j = \frac{(1-\alpha_j) PV_j VA_j}{r_j} \dots\dots\dots 7$$

$$ILP_j = tp_j \cdot XS_j \dots\dots\dots 8$$

ويخلص الجدول الموالي معنى رموز متغيرات ومعلمات نموذج التوازن العام المحددة في مجموعة الإنتاج.

الجدول 4-1: معاني رموز متغيرات ومعلمات مجموعة الإنتاج

رمز المتغير	اسم المتغير	رمز المعلمة	اسم المعلمات
XS_j	حجم الإنتاج في القطاع j	v_j	معامل القيمة المضافة في القطاع j
LD_j	الطلب على العمل في القطاع j	α_j	مرونة القيمة المضافة للتغير في العمالة في القطاع j
KD_j	الطلب على رأس المال في القطاع j	A_j	المعامل التقني لدالة كوب دوقلاس في القطاع j
VA_j	القيمة المضافة في القطاع j	tp_j	معدل الضريبة على الإنتاج في القطاع j
CI_j	الاستهلاك الوسيط الكلي من القطاع j	A_{ij}	مصفوفة المعاملات الفنية

$DI_{i,j}$	الطلب الوسيط من القطاع i في القطاع j	io_j	معامل الاستهلاك الوسيط في القطاع j
PV_j	سعر القيمة المضافة في القطاع j		
r_j	سعر الفائدة في القطاع j		
w_j	معدل الأجل في القطاع j		

المصدر: من إعداد الباحث

الفرع الثاني: مجموعة الدخل الادخار تحتوي مجموعة الدخل الادخار على المعادلات التي تصف دخل وادخار كل من الأسر، الشركات، المؤسسات المالية، والحكومة ويكون ذلك كالتالي:

تقوم الأسر بالمساهمة في سوقي العمل و رأس المال وبذلك تتحصل على الأجور W_j و معدل عائد من رأس المال كما تتحصل على دعم من الحكومة يتمثل في التحويلات التي تقوم بها الدولة لصالح العائلات TGM بالإضافة إلى منح الضمان والفوائد التي تتحصل عليها من المؤسسات المالية TFM وبقية العالم TWM وبذلك تأخذ دالة الدخل للقطاع العائلي Y_m الصيغة التالية:

$$Y_M = w \sum_j LD_j + \lambda \sum_j KD_j + TGM + TWM + TFM \dots\dots\dots 9$$

تستمد المؤسسات المالية دخلها Y_F من اقتطاعات الضمان من الأسر CG_M والشركات CG_E وبقية العالم CG_W والفوائد التي تتحصل عليها من الشركات IW و العائلات IM وبقية العالم IW بالإضافة للتحويلات من الحكومة TGF وبهذا يكون دخل المؤسسات المالية Y_F يتبع المعادلة التالية:

$$Y_F = CG_M + CG_E + IM + IE + TGF \dots\dots\dots 10$$

في حين نحصل على الدخل المتاح للأسر YD_M بعد طرح الضرائب المباشرة على دخل الأسر TD_M و اقتطاعات الضمان CG_m والفوائد المدفوعة للمؤسسات المالية IM من دخلها الخام.

$$YD_M = Y_M - TD_M - CG_M + IM \dots\dots\dots 11$$

نتحصل على الدخل المتاح للاستهلاك للمؤسسات المالية YD_F بطريقة مشابهة وذلك بعد طرح الضرائب المباشرة على TD_M و التحويلات التي تقوم بها إلى الأسر TFM و الشركات TFE و بقية العالم TFW من دخلها الخام.

$$YD_F = Y_F - TD_F - TFW - TFE \dots\dots\dots 12$$

يشمل دخل الشركات من عائد من رأس المال بالإضافة التحويلات التي تتحصل عليها من المؤسسات المالية TFE و الحكومة TGE و بقية العالم TWE.

$$Y_E = (1 - \lambda) \sum_j KD_j + TFE + TGE + TWE \dots\dots\dots 13$$

ويخصص الأعران الاقتصاديين (عائلات، شركات، مؤسسات مالية) جزء من دخولهم للادخار وفق الصيغ التالية:

$$SM = \psi_M YD_M \dots\dots\dots 12$$

$$SF = \psi_F YD_F \dots\dots\dots 13$$

$$SE = Y_E - TD_E - TEF - TEW \dots\dots\dots 14$$

SM: ادخار العائلات

SF: ادخار المؤسسات المالية

SE: ادخار الشركات

TD_E: الضريبة على دخل الشركات

أما بالنسبة للدولة فيشمل دخلها Y_G ما تحصله من الضرائب المباشرة وغير المباشرة بالشكل التالي:

$$Y_G = \sum_j TI_j + \sum_{tr} TIM_{tr} + TD_M + TD_E + TD_F + \sum_j ILP_j \dots\dots\dots 15$$

حيث :

TI_j: الضرائب على المبيعات في القطاع ج

TIM_{tr}: الرسوم الجمركية في القطاع القابل للتبادل الدولي tr

وبذلك يكون رصيد ادخار القطاع الحكومي كما يلي:

$$BS = Y_G - GT - TGF - TGM - TGE \dots\dots\dots 16$$

حيث :

GT: إجمالي الإنفاق العام

وتحسب الضرائب المباشرة، الضرائب على المبيعات و الرسوم الجمركية وفق العلاقات التالية:

$$TI_{tr} = tx_{tr} (P_{tr} XS_{tr} - PE_{tr} EX_{tr}) + \frac{tx_{tr}}{1+tx_{tr}} PM_{tr} M_{tr} \dots\dots\dots 17$$

$$TI_{ntr} = tx_{ntr} XS_{ntr} \dots\dots\dots 18$$

$$TIM_{tr} = tm_{tr} \cdot e \cdot PWM_{tr} M_{tr} \dots\dots\dots 19$$

$$TD_M = ty_M Y_M \dots\dots\dots 20$$

$$TD_F = ty_F Y_F \dots\dots\dots 21$$

$$TD_E = ty_E Y_E \dots\dots\dots 22$$

بحيث:

ty_m : معدل الضريبة على دخل العائلات

ty_e : معدل الضريبة على دخل الشركات

ty_f : معدل الضريبة على دخل المؤسسات المالية

tx_j : معدل الضريبة على المبيعات في القطاع j

tm_{tr} : معدل التعريف الجمركية في القطاع القابل للتبادل الدولي tr

e : سعر الصرف الاسمي

PWM_{tr} : السعر العالمي للواردات في القطاع القابل للتبادل الدولي tr

الفرع الثالث: مجموعة الطلب تشمل مجموعة الطلب دوال الطلب لاستهلاك العائلات $C_{i,m}$ ، المؤسسات

المالية $C_{i,f}$ الطلب الحكومي G_j ، بالإضافة إلى الطلب الاستثماري INV_i والطلب الوسيط الكلي DIT_j

وتكون هذه الدوال تتبع الصيغ الرياضية الموالية:

$$C_{j,M} = \frac{\gamma_{j,M} YD_M}{PC_j} \dots\dots\dots 23$$

$$C_{j,F} = \frac{\gamma_{j,F} YD_F}{PC_j} \dots\dots\dots 24$$

$$G_j = \frac{g_j GT}{PC_j} \dots\dots\dots 24$$

$$INV_j = \frac{\mu_j IT}{PC_j} \dots\dots\dots 25$$

$$DIT_j = \sum_j a_{ij} CI_j \dots\dots\dots 26$$

حيث

PC_j : السعر المركب للسلعة j

IT : الاستثمار الكلي

$\gamma_{i.f}$ ، $\gamma_{i.m}$: الميل الحدي لاستهلاك العائلات والمؤسسات المالية للسلعة i .

μ_i : حصة الاستثمار في القطاع j من إجمالي الاستثمار

g_i : حصة الإنفاق العام في القطاع j إلى إجمالي الإنفاق العام

الفرع الرابع: مجموعة الأسعار وتشمل كل من سعر الفائدة r_j ، سعر البيع PD_j ، سعر المنتج P_j سعر

الواردات PM_{tr} ، سعر الصادرات PE_{tr} ، الأسعار المركبة PC_{tr} ، السعر الوحدوي للقيمة المضافة PV_j و

مؤشر الأسعار $PINDEX_j$ وتتبع الصيغ التالية:

$$PV_j = \frac{P_j XS_j - \sum_j PC_j DI_{i,j}}{VA_j} \dots\dots\dots 27$$

$$r_j = \frac{PV_j VA_j - w LD_j}{KD_j} \dots\dots\dots 28$$

$$w_j = \frac{PV_j - r_j \cdot KD_j}{LD_j} \dots\dots\dots 29$$

$$PD_j = (1 + tx_j) PL_j \dots\dots\dots 29$$

$$PM_{tr} = (1 + tx_{tr})(1 + tm_{tr}) eP_{WM_{tr}} \dots\dots\dots 30$$

$$PE_{tr} = \frac{eP_{WE_{tr}}}{(1 + te_{tr})} \dots\dots\dots 31$$

$$PC_{tr} = \frac{(PD_{tr} D_{tr} + PM_{tr} M_{tr})}{Q_{tr}} \dots\dots\dots 32$$

$$P_{tr} = \frac{(PD_{tr} D_{tr} + PE_{tr} EX_{tr})}{XS_{tr}} \dots\dots\dots 33$$

$$PL_j = \frac{PD_j}{1 - tx_j} \dots\dots\dots 34$$

$$P_{ntr} = PC_{ntr} = PD_{ntr} \dots\dots\dots 35$$

$$PINDEX = \sum_j \delta_j PV_j \dots\dots\dots 36$$

حيث:

EX_{tr} : الصادرات في القطاع القابل للتبادل الدولي tr

M_{tr} : الواردات في القطاع القابل للتبادل الدولي tr

D_j : المبيعات للسلعة j

PWM_{tr} : السعر العالمي للواردات في القطاع غير القابل للتبادل الدولي tr

te_{tr} : معدل الضريبة على الصادرات في القطاع القابل للتبادل الدولي tr

الفرع الخامس: مجموعة التجارة الدولية تعكس مجموعة التجارة الخارجية المعاملات التي تتم مع بقية العالم

بالإضافة إلى صافي الطلب الخارجي وتكون المعادلات التي تصف التعاملات الخارجية كما يلي :

يتكون إجمالي عرض السلعة XS في القطاع القابل للتبادل الدولي tr من المبيعات المحلية D_{tr} بالإضافة إلى

الصادرات EX_{tr} ويمثل في نموذج CGE بدالة CES بافتراض عدم التجانس بين السلع الأجنبية والمحلية بما

يعرف بفرضية أرمنجتون

$$XS_{tr} = B_{tr}^E \left[\beta_{tr} \rho_{tr}^e EX_{tr}^e + (1 - \beta_{tr}) D_{tr}^e \right]^{\frac{1}{\rho_{tr}^e}} \dots\dots\dots 36$$

حيث

B_{tr}^E : ثابت المرونة

β_{tr} : معامل التفضيل للصادرات في القطاع tr

ρ_{tr}^E : معامل armington للصادرات

$$EX_{tr} = \left[\left(\frac{PE_{tr}}{PL_{tr}} \right) \left(\frac{1 - \beta_{tr}}{\beta_{tr}} \right) \right]^{\tau_{tr}} D_{tr} \dots\dots\dots 37$$

τ_{tr} : مرونة التحويل بين الصادرات والمبيعات المحلية

أما إجمالي الطلب على السلعة في السوق المحلي tr فيتكون من المبيعات المحلية بالإضافة إلى الواردات بطريقة

مشاهدة لدالة عرض السلعة الإجمالي.

$$Q_{tr} = A_{tr}^M \left[\alpha_{tr}^M M^{-\rho_{tr}^m} + (1 - \alpha_{tr}^M) D_{tr}^{-\rho_{tr}^m} \right]^{\frac{1}{\rho_{tr}^m}} \dots\dots\dots 38$$

A_{tr}^M : ثابت المرونة

α_{tr}^M : معامل التفضيل للسلعة المستوردة tr

ρ_{tr}^M : معامل armington للواردات

$$M_{tr} = \left[\left(\frac{PD_{tr}}{PM_{tr}} \right) \left(\frac{\alpha_{tr}^M}{1 - \alpha_{tr}^M} \right) \right]^{\sigma_{tr}} \cdot D_{tr} \dots\dots\dots 39$$

σ_{tr} : مرونة التحويل بين الواردات والمبيعات المحلية

ونتحصل على ادخار العالم الخارجي (الميزان الخارجي) من خلال فارق مدفوعات ومقبوضات العالم الخارجي

$$SR = e \cdot \sum_{tr} PWM_{tr} M_{tr} + \lambda_w r_{tr} KD_{tr} + TEW - TWM - TWE - TWF - e \sum_{tr} PWE_{tr} EX_{tr} \dots\dots\dots 40$$

ويمثل الهامش التجاري $MRGC_{tr}$ بنسبة من المبيعات المحلية والواردات كما يلي:

$$MRGC_{tr} = tmc_{tr} (PD_{tr} \cdot D_{tr} + PM_{tr} \cdot M_{tr}) \dots\dots\dots 41$$

الفرع السادس: معادلات التوازن تشمل معادلات التوازن كل من توازن الطلب والعرض في سوق السلع

والخدمات، توازن الادخار والاستثمار بالإضافة إلى توازن سوق رأس المال وفق الصيغ التالية:

$$QS_j = DIT_j + C_{j,M} + C_{j,F} + G_j + INV_j \dots\dots\dots 41$$

QS_j : العرض الإجمالي للسلعة j .

$$KS = \sum_j KD_j \dots\dots\dots 42$$

KS : المعروض من رأس المال.

$$IT = SM + SE + SF + SG + SR \dots\dots\dots 43$$

IT : الاستثمار الكلي

المبحث الثاني: تطبيق نموذج التوازن العام للاقتصاد الجزائري

سنسعى من خلال هذا المبحث إلى تطبيق نموذج التوازن العام على الاقتصاد الجزائري، حيث سنقوم في البداية بإعداد مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التي تعتبر الإطار المحاسبي لنموذج التوازن العام والتطرق لأهم حساباتها، ثم نقوم بعدها بمعايرة معلمات النموذج وتحليلها لإعطاء نظرة عن الخصائص التي يتسم بها النشاط

الاقتصادي خلال سنة الأساس، لنقوم في الأخير بتشكيل مجموعة من السيناريوهات التي تحاكي سياسات الإنعاش الاقتصادي

المطلب الأول: بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

كخطوة أولى سنقوم بشرح كيفية إعداد مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ومصادر بياناتها لنقوم بعدها بتحليل لأهم حساباتها، حيث يمكن من خلال مصفوفة المحاسبة الاجتماعية تبين بشكل مفصل جميع المعاملات التي تجري في الاقتصاد خلال سنة معينة تمثل سنة الأساس.

الفرع الأول: منهجية بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

تم الاعتماد في تكوين وبناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة 2019 على جدولين رئيسيين، يتمثل الجدول الأول في جدول المدخلات المخرجات (TES) والذي يعتبر مصدر لجميع المعاملات التي تجري بين حسابات المصفوفة الاجتماعية باستثناء المعاملات التي تجري بين حساب الوكلاء (AGENTS) والموجهة لنفس الحساب حيث تعكس هذه المعاملات التحويلات التي تجري بين الأعوان الاقتصاديين والمتمثلة (عائلات، مؤسسات مالية، شركات، بقية العالم) حيث يكون مصدر هذه البيانات هي الجداول الاقتصادية التجميعية (TEE)، وكلا الجدولين يُخصان نفس السنة (2019)، وتتكون مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التي قمنا بإعدادها من 66 سطر و 66 عمود وتشمل 6 حساب رئيسية تتمثل في حساب عوامل الإنتاج وينقسم بدوره إلى عاملي إنتاج هما العمل ورأس المال، حساب الوكلاء الذي يشمل 5 وكلاء تتمثل في الأسر، الشركات، الحكومة، المؤسسات المالية، وبقية العالم، حسابات الأنشطة، السلع، السوق الخارجي، كل من هذه الحسابات مقسمة إلى 19 نشاط فرعي كما هي مذكورة سابقا في المطلب الثالث من المبحث الأول في نموذج التوازن العام المستخدم في الدراسة، هذا بالإضافة إلى حساب التراكم الرأسمالي الذي يعكس سطره ادخار كل وكيل من الوكلاء السابقين، في حين يعكس عموده الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة ويعكس الجدول الموالي هيكل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية .

الجدول 4-1: التمثيل الهيكلي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية

الحسابات	الحسابات الفرعية	عوامل الإنتاج		الوكلاء					الأنشطة				السوق المحلي				السوق العالمي				التركم الرأسمالي	المجموع				
		1	2	1	..	5	1	2	...	19	1	2	..	19	1	2	...	19								
عوامل الإنتاج	العمل								LD_{AGR}	LD_{ENR}	...	LD_{SERE}												LDT		
	رأس المال								KD_{AGR}	KD_{ENR}	...	KD_{SERE}												KDT		
الوكلاء	العائلات	LS	RKM	تحويلات																					YM	
	المؤسسات المالية			تحويلات																						YF
	الحكومة			ضرائب مباشرة					ILP_{AGR}	ILP_{ENR}	...	ILP_{SERE}	$TI_j + TIM_j$												YG	
	الشركات		RKE	تحويلات																						YE
	بقية العالم			تحويلات									M_{AGR}	M_{ENR}	...	M_{SERE}										YR
الأنشطة	الفلاحة													D_{AGR}				EX_{AGR}							XS_{AGR}	
	الماء والطاقة														D_{ENR}			EX_{ENR}							XS_{ENR}	
	
	الخدمات للمؤسسات																	D_{SERE}						EX_{SERE}	XS_{SERE}	
السوق المحلي	الفلاحة			CM_{AGR}			DI_{ij}	DI_{ij}	...	DI_{ij}															INV_{AGR}	Q_{AGR}
	الماء والطاقة			CM_{ENR}			DI_{ij}	DI_{ij}	...	DI_{ij}															INV_{ENR}	Q_{ENR}
	
	القطاع التجاري													MC_{AGR}	MC_{ENR}	..	MC_{SERE}									
السوق العالمي	الخدمات للمؤسسات			CM_{SERE}			DI_{ij}	DI_{ij}	...	DI_{ij}															INV_{SERE}	Q_{SERE}
	الفلاحة					EX_{AGR}																				EX_{AGR}
السوق العالمي	الماء والطاقة					EX_{ENR}																				EX_{ENR}

	الخدمات للمؤسسات					EX_{SERE}																				EX_{SERE}
التركم الرأسمالي				SM	..	SR																				SAVING
المجموع		LS	KS	YM	..	YR	XS_{AGR}	XS_{ENR}	...	XS_{SERE}	Q_{AGR}	Q_{ENR}	...	Q_{SERE}	EX_{AGR}	EX_{ENR}	...	EX_{SERE}							INVT	

Source : Ismail fofana, **Elaborer une Matrice de Comptabilité Sociale Pour l'Analyse d'Impacts des Chocs et Politiques Macroéconomiques**, Centre Interuniversitaire sur le Risque, les Politiques Economiques et l'Emploi, P08.

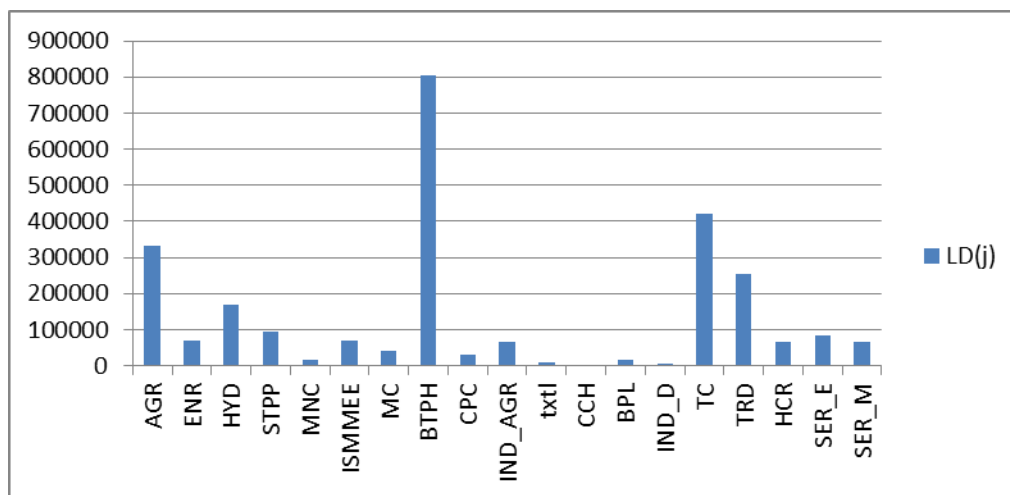
الفرع الثاني: تحليل بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

أولاً: حساب عوامل الإنتاج

يتكون حساب عوامل الإنتاج من العمل و رأس المال ويمكن تقسيم كل منهما إلى عدة حسابات فرعية تبعاً لأهداف الدراسة وتوافر البيانات، وتحصل العوامل على دخلها من بيع خدماتها لأنشطة الإنتاج في شكل أجور

وإيجار لرأس المال ، ثم توزع على الوكلاء في شكل دخل من اليد العاملة ورأس المال¹⁸، وتظهر مداخل عوامل الإنتاج من خلال تقاطع أعمدة الأنشطة الاقتصادية مع سطر حساب عوامل الإنتاج¹⁹.

الشكل 4-1: الطلب على العمل حسب القطاعات



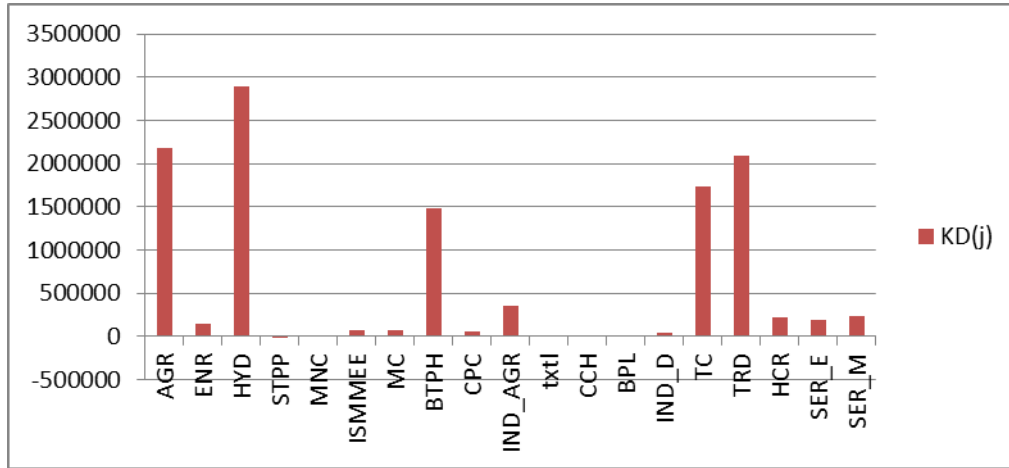
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

يظهر الشكل تركيبة الطلب على العمل في القطاعات الاقتصادية خلال سنة 2019، حيث يبلغ مستوى الطلب على العمالة الكلي 2624482 مليون دينار، ويظهر الشكل أن القطاع الأكثر طلبا لليد العاملة يتمثل في قطاع البناء والتشييد حيث يبلغ الإنفاق على اليد العاملة في هذا القطاع 804982 مليون دينار، ويمثل ما نسبته 31% من إجمالي الطلب على العمالة في الاقتصاد الجزائري، في حين يعتبر قطاع الجلود والأحذية الأقل استخداما لليد العاملة بما يساوي 1119 مليون دينار، كما يظهر الشكل أن القطاعات التي يتمركز فيها استخدام اليد العاملة تتمثل في قطاعات، البناء والتشييد، الفلاحة، النقل والاتصال، وقطاع التجارة.

¹⁸Ismail fofana, op-cit, p03.

¹⁹أنظر الملحق رقم 01.

الشكل 4-2: الطلب على رأس المال حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

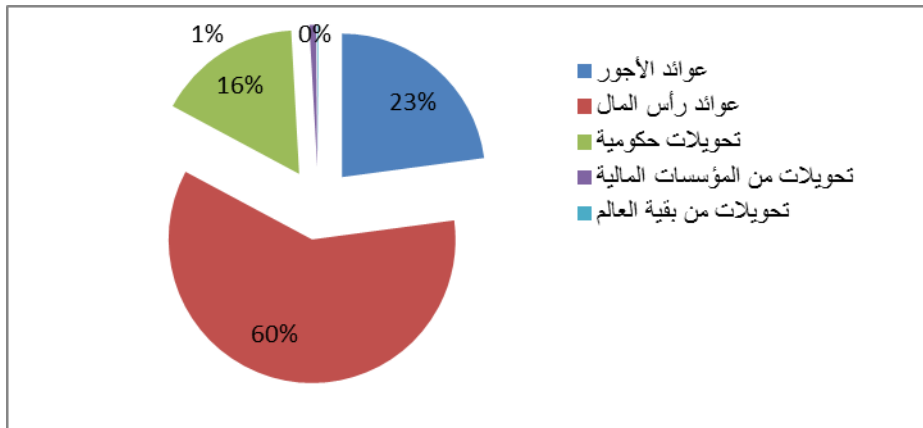
يظهر الشكل توزيع استخدام رؤوس الأموال في الأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال سنة 2019، وتمثل القطاعات الأكثر استخداماً رؤوس الأموال في قطاعات، المحروقات بـ 2899449 مليون دج، الفلاحة بـ 2182420 مليون دج، البناء والتشييد بـ 1476370 مليون دج، النقل والاتصال بـ 1739244 مليون دج، وقطاع التجارة بـ 2083783 مليون دج، وتمثل هذه القطاعات ما نسبته 88% من استخدام رؤوس الأموال في الاقتصاد، في حين لا يتجاوز مجموع رؤوس الأموال المستخدمة في بقية القطاعات 1396337 مليون دج، ومن مقارنة الشكلين السابقين (الطلب على رأس المال والطلب على العمالة) يمكن أن نستنتج أن قطاعات المحروقات، الفلاحة، التجارة، البناء والتشييد هي القطاعات الرائدة في الاقتصاد الجزائري باعتبارها الأكثر استخداماً لعناصر الإنتاج.

ثانياً: حساب الوكلاء

يشمل حساب الوكلاء العائلات، الشركات، الحكومة، المؤسسات المالية والعالم الخارجي و تتأثر إيرادات هذا الحساب بصفة عامة من مداخل عوامل الإنتاج بالإضافة إلى التحويلات التي تجري بين مختلف الوكلاء وتنفق دخلها على شراء السلع والخدمات والتحويلات والادخار.

1- العائلات: تتحصل العائلات على دخلها من مساهمتها في العمل بالإضافة إلى عائد من رأس المال كما تستقبل تحويلات من بقية الوكلاء تتمثل في منح الضمان و الفوائد من المؤسسات المالية و على التحويلات من العمالة الأجنبية (تحويلات من العالم الخارجي) بالإضافة إلى التحويلات الحكومية .

الشكل 4-3: تركيبة عوائد القطاع العائلي



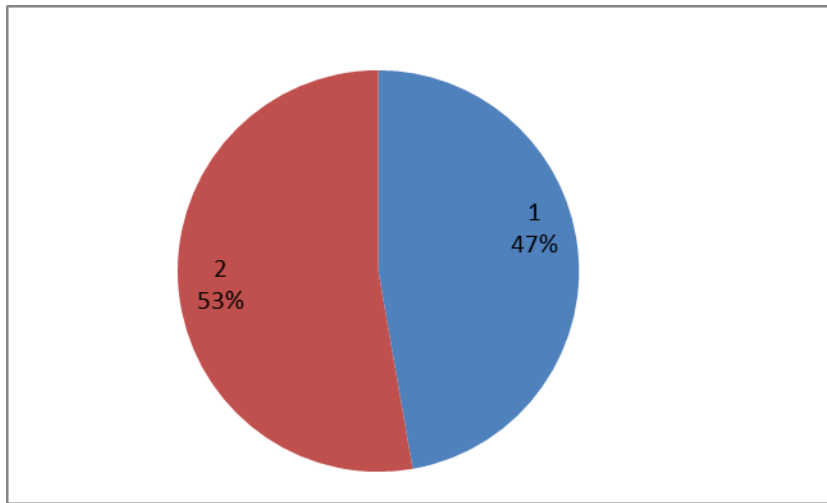
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

يوضح الشكل مصادر دخل القطاع العائلي، حيث يتضح من خلال الشكل أن عوائد رأس المال يعتبر المساهم الأكبر في دخل هذا القطاع بنسبة تقدر بـ 60% وبما يقدر بـ 6881770,9 مليون دج، في حين أن عوائد الأجرور تمثل 23% من الدخل بقيمة 2624482 مليون دج، في حين لا تتجاوز حصة التحويلات من بقية العالم و من المؤسسات المالية ومن العالم الخارجي 1%.

2- الشركات بالنسبة للشركات فتحصل على الأرباح الناتجة من استخدام رؤوس أموالها في الأنشطة الإنتاجية المختلفة بما تعادل قيمته 4895832,1 مليون دج ويعتبر المصدر الرئيسي لدخلها، بالإضافة إلى ذلك تحصل على تحويلات من المؤسسات المالية والمتمثلة في منح الضمان بـ 27378,7 مليون دج و الفوائد 16756,5 مليون دج وعلى التحويلات من العالم الخارجي بما يقدر بـ 85073,2 مليون دج ومن الحكومة بـ 66738 مليون دج.

3- القطاع الحكومي تتأتى مداخيل الحكومة مما تفرضه من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتنفقه على شراء السلع والخدمات وإجراء التحويلات مع بقية الوكلاء أما المتبقي فيمثل الادخار الحكومي الذي يعكس وضعية الموازنة العامة في سنة الأساس.

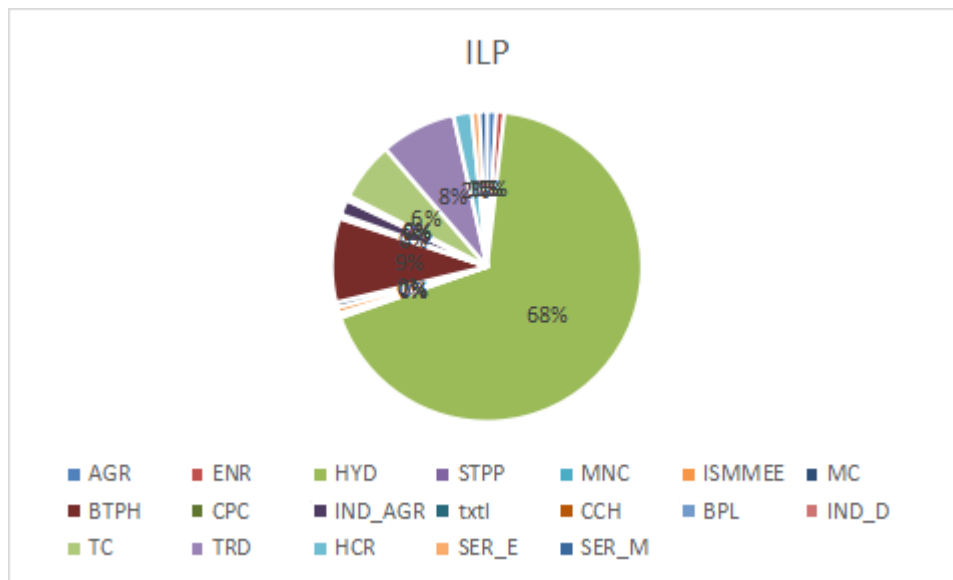
الشكل 4-4: التركيب النسبي للضرائب المباشرة وغير المباشرة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

يلاحظ من خلال الشكل أن الضرائب غير المباشرة المتمثلة في الضرائب على القيمة المضافة، الضرائب على الإنتاج والرسوم الجمركية تمثل الحصة الأكبر بما يمثل 53% من إجمالي الضرائب الكلية وبما يعادل 2973415 مليون دج مقابل 47% من الضرائب المباشرة المتمثلة في ضرائب على دخل العائلات، الشركات، المؤسسات المالية بحيث يقدر مجموع الضرائب المباشرة 2663850,5 مليون دج.

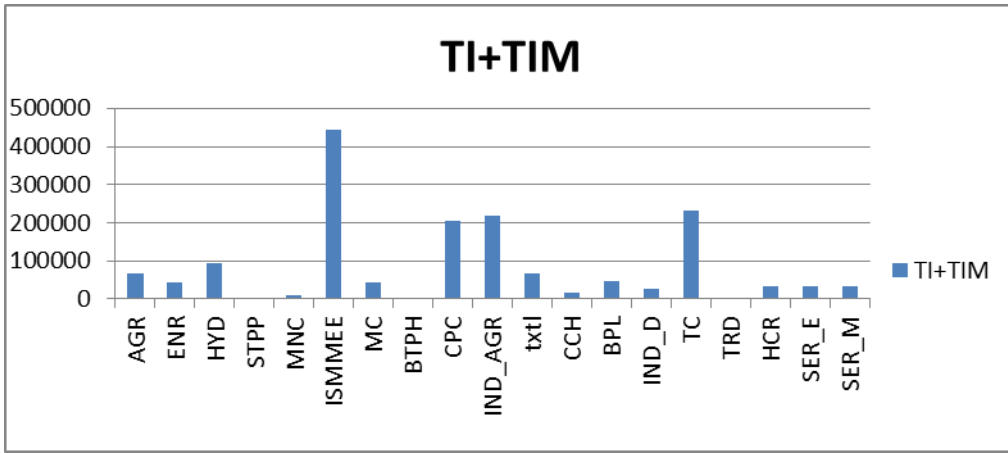
الشكل 4-5: تركيبة الضرائب على الإنتاج



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

يبين الشكل تركيبة الضرائب المفروضة على الإنتاج في الاقتصاد الجزائري خلال سنة 2019، حيث بلغ إجمالي إجمالي الضرائب على الإنتاج 1358905 مليون دج ويلاحظ من خلال الشكل أن قطاع المحروقات يمثل الحصة الأكبر من هذه الضرائب بقيمة تقدر بـ 922059 مليون دج، ويمثل 68 % من إجمالي ضرائب الإنتاج، يليه قطاع البناء والتشييد بـ 119037 مليون دج، بما يمثل 9 % من ضرائب الإنتاج، وتساهم القطاعات المتبقية بنسب متفاوتة بين 0 % و 8 %.

الشكل 4-6: الضرائب المبيعات والرسوم الجمركية في القطاعات الاقتصادية

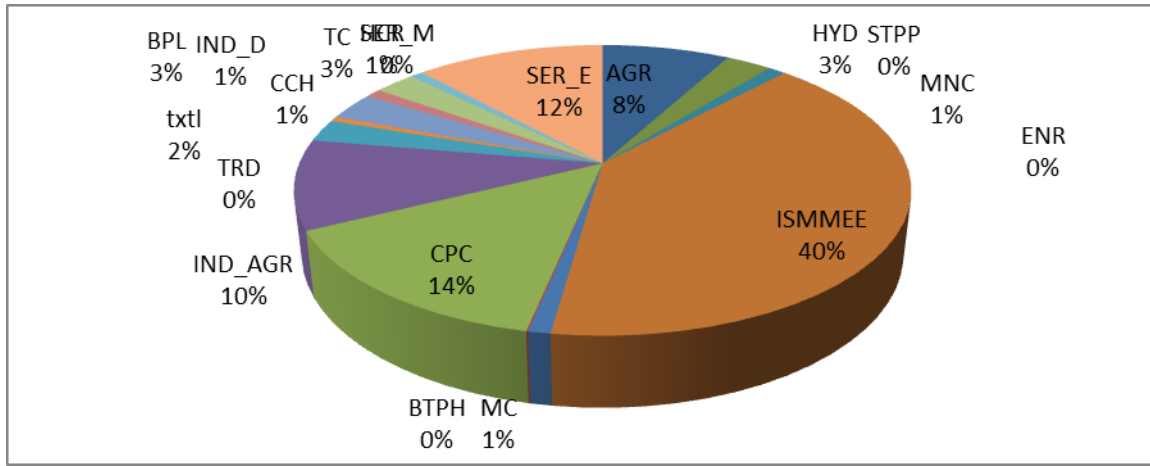


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

يوضح الشكل تركيبة الضرائب على المبيعات المتمثلة في الضرائب على القيمة المضافة، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية خلال سنة الأساس 2019، حيث يقدر إجمالي الضرائب على المبيعات بـ 1259103 مليون دج، أما الرسوم الجمركية فقد بلغت 355407 مليون دج ويعتبر قطاع ISMMEE الأكثر مساهمة في هذا النوع من الضرائب بـ 339501 مليون دج من الضرائب على القيمة المضافة و بـ 103886 مليون دج من الرسوم الجمركية ويمثل ما نسبته 27 % من إجمالي الضرائب على القيمة المضافة و 29 % من إجمالي الرسوم الجمركية، يليه قطاع الصناعات الغذائية بـ 144922 مليون دج من ضرائب على القيمة المضافة و 73968 مليون دج من الرسوم الجمركية ثم قطاع الكيمياء، البلاستيك والمطاط CPC بـ 161874 مليون دج من ضرائب على القيمة المضافة و 42606 مليون دج من الرسوم الجمركية، وقطاع النقل والاتصال بـ 230538 مليون دج من الضرائب على المبيعات، وتعتبر هذه القطاعات الأكثر مساهمة في ضرائب المبيعات بنسبة تقدر بـ 76 % من مجموع الضرائب على المبيعات.

4- العالم الخارجي: تتأتى مداخيل العالم الخارجي من الواردات المباعة في الاقتصاد القومي المقدرة بـ 5971552 مليون دج بالإضافة إلى التحويلات التي تحصل عليها من المؤسسات المالية المتمثلة أساسا في منح الضمان بـ 2009 مليون دج والفوائد بـ 8342,5 مليون دج ، أما نفقاته فتشمل الصادرات التي قدرت قيمتها بـ 4656499 مليون دج بالإضافة إلى التحويلات للشركات بـ 85073,2 مليون دج والعائلات بـ 16382,3 مليون دج ، وتدفع اقتطاعات ضمان تقدر بـ 105312,5 مليون دج وفوائد 15686 مليون دج للمؤسسات المالية، ويعبر ادخار العالم الخارجي عن وضعية ميزان المدفوعات الذي يكون في حالة عجز إذا كانت قيمة ادخار العالم الخارجي موجبة وحالة فائض إن كانت قيمته سالبة.

الشكل 4-7: واردات السلع والخدمات في القطاعات الاقتصادية

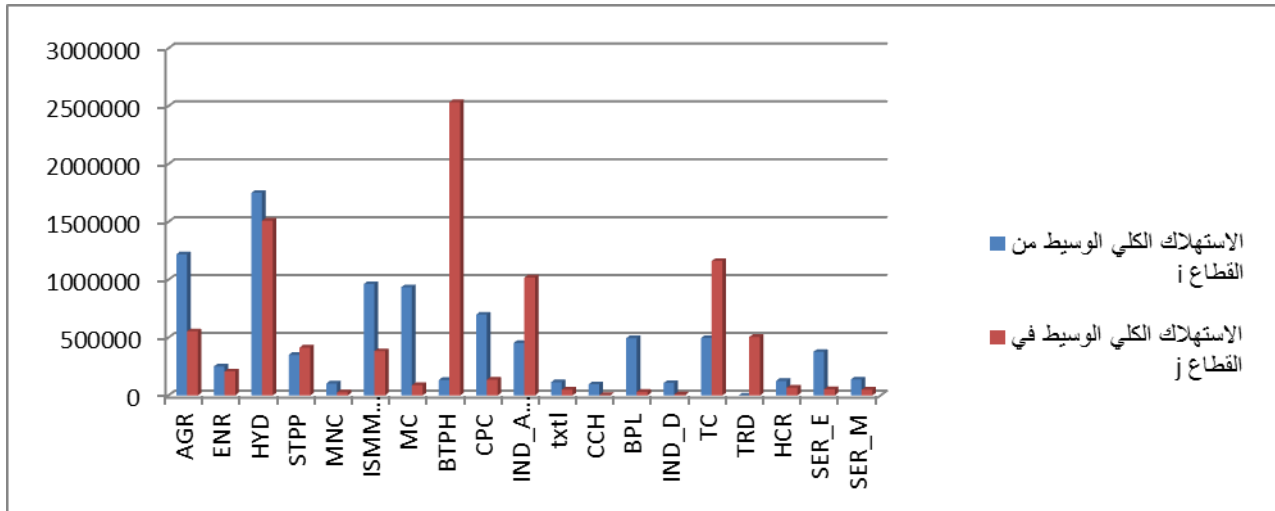


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

يبين الشكل أعلاه التركيبة السلعية للواردات حيث يلاحظ من خلال الشكل أن قطاع ISMMEE يحظى بالحصة الأكبر من الواردات بقيمة تقدر بـ 2407114 مليون دج وهو ما يمثل 40% من الواردات يليه قطاع CPC بما تمثل نسبته 14% بقيمة تقدر بـ 860178 مليون دج، يليه قطاع الخدمات الموجهة للشركات بنسبة 12% وبما تقدر قيمته 860178 مليون دج ثم قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 10% وبما يعادل 596517 مليون دج، ويلاحظ من مقارنة الشكلين أن القطاعات الأكثر استيرادا هي التي تساهم بنسب عالية في ضرائب المبيعات.

ثالثاً: حساب الأنشطة يعكس حساب الأنشطة إنتاج الصناعات المحلية وتشير القراءة العمودية لحساب الأنشطة إلى تركيبة تكاليف الإنتاج من عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال)، والسلع الوسيطة والضرائب المرتبطة بالإنتاج أما الصفوف فهي تشير إلى قيمة عرض السلع المنتجة في كل قطاع.

الشكل 4-8: الاستهلاك الوسيط حسب القطاعات المختلفة

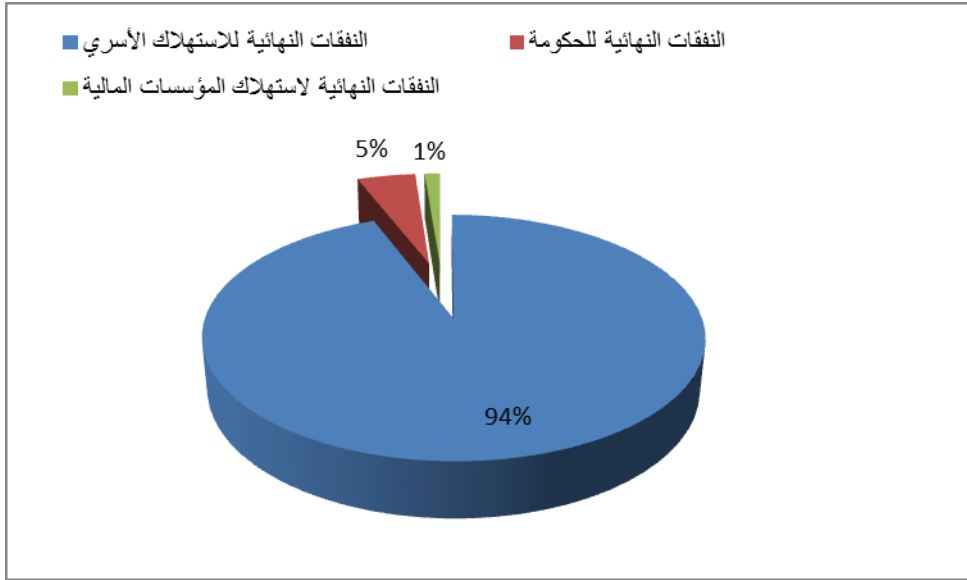


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

يوضح الشكل تركيبة الطلب الوسيط من وإلى القطاعات المختلفة، بحيث يبلغ إجمالي الطلب الوسيط 8835624 مليون دج، ويلاحظ من خلال الشكل أن قطاع البناء والتشييد يعتبر القطاع الأكثر استخداماً للسلع الوسيطة بـ 382912 مليون دج وبما يمثل 29% من إجمالي الطلب الوسيط، يليه قطاع المحروقات بـ 1510588 مليون دج وبنسبة تعادل 17%، في حين يتراوح استخدام السلع الوسيطة في باقي القطاعات بين 4354 مليون دج و 1162706 مليون دج، وفي المقابل يكون الاستهلاك الوسيط بنسبة أكبر من قطاع المحروقات بـ 1751107 مليون دج وبنسبة تعادل 20% من الاستهلاك الوسيط، ثم قطاع الفلاحة بـ 1220516 مليون دج. بما يعادل 14% من الاستهلاك الوسيط في حين يتراوح الطلب على السلع الوسيطة من باقي القطاعات بين 97684 مليون دج في قطاع الجلود والأحذية و 963466 مليون دج في قطاع الصناعات المعدنية والإلكترونية ISMMEE.

رابعا: حساب السلع يشترى حساب السلع المنتجات من السلع والخدمات من المنتجين المحليين والأجانب (الواردات) ، ليتم تحويلها إلى الأسر والحكومة العامة والمؤسسات المالية في فروع الإنتاج ، في شكل مدخلات نهائية للاستهلاك والإنتاج والاستثمار.

الشكل 4-9: نسبة الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات عند مختلف الوكلاء



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

يلاحظ من خلال الشكل أن النفقات النهائية لاستهلاك الأسر تمثل 94 % من النفقات النهائية للاستهلاك، بما يقدر بـ 8748021 مليون دج و يحظى قطاع النقل والاتصال بالحصة الأكبر من نفقات الاستهلاك العائلي بما تقدر قيمته بـ 3120128 مليون دج ، في حين بلغت قيمة النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي 432192 مليون دج بما يمثل 5 % من إجمالي النفقات النهائية للاستهلاك، ويحظى قطاع الخدمات الموجهة للشركات بالحصة الأكبر من النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي بما تقدر قيمته 109073 مليون دج، وفي المقابل لا تتجاوز نسبة النفقات النهائية لاستهلاك المؤسسات المالية ما نسبته 1 %.

- الهامش التجاري: ونحصل عليه في المصفوفة من خلال تقاطع سطر السلع مع عمود السلع، ويمثل الفارق بين السعر المستلم من المنتج والسعر المدفوع من المشتري بحيث تدخل فيه هامش تجارة الجملة وتجارة التجزئة وتكاليف النقل من المنتج إلى المشتري وما يرتبط من تكاليف مثل التأمين وبالشكل

الذي يعكس تكاليف نقل المنتجات من المنتج أو من الحدود في حالة السلع المستوردة إلى المشتري ويكون مجموع عوائد ونفقات الهامش التجاري معدوماً²⁰.

الجدول 4-3: الهامش التجاري في القطاع الاقتصادية

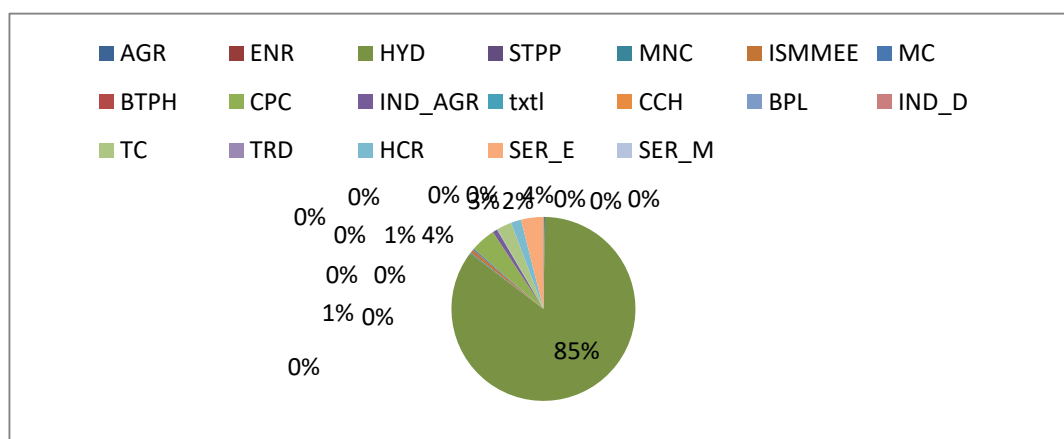
AGR	ENR	HYD	STPP	MNC	ISMMEE	MC	BTPH	CPC	IND_AGR
480012	0	74831	0	6676	1133810	85687	0	317193	666838
txtl	CCH	BPL	IND_D	TC	TRD	HCR	SER_E	SER_M	
54763	7996	76740	47017	0	-2951563	0	0	0	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

يتضح من خلال الجدول أن أكبر قيمة للهامش التجاري تكون في قطاع ISMMEE بقيمة 1133810 مليون دج وبنسبة تعادل 38 % يليه قطاع الصناعات الغذائية بـ 666838 مليون دج بنسبة 23 % يليه القطاع الفلاحي بنسبة 16 % وبما تقدر قيمته بـ 480012 مليون دج ثم قطاع الكيمياء، البلاستيك والمطاط CPC بنسبة 11 % حيث تعتبر هذه أهم القطاعات التي تركز عليها التجارة المحلية، حيث تمثل ما نسبته 88 % من إجمالي الهامش التجاري، في حين تكون حصة الهامش التجاري في بقية القطاعات تتراوح بين 6676 مليون دج و 85687 مليون دج ويكون الهامش التجاري معدوماً في قطاعات الخدمات .

خامساً: حساب السلع المصدرة تتمثل موارد حساب السلع المصدرة في صادرات السلع والخدمات المتأتية من بقية العالم وتدفعها إلى حساب الأنشطة الاقتصادية

الشكل 4-10: صادرات السلع والخدمات



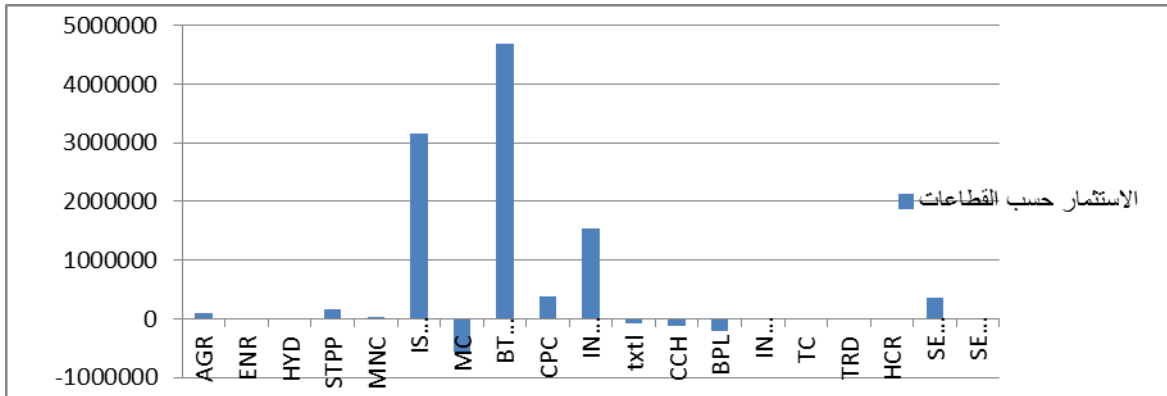
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

²⁰أحمد الكواز، مصفوفة المحاسبة الاجتماعية: مدخل مبسط، المعهد العربي للتخطيط، ص05.

يلاحظ من خلال الشكل أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الرئيسي في التصدير بحيث تمثل صادراته ما نسبته 85% من مجموع الصادرات وبما تقدر قيمته 3961450 مليون دج ، في حين تساهم بقية القطاعات بنسب جد ضئيلة بالمقارنة مع المحروقات تتراوح بين 182 مليون دج و 204861 مليون دج وهو ما يعكس التبعية الكبيرة للاقتصاد لموارد المحروقات وانعدام تنوعه.

سادسا: حساب التراكم الرأسمالي يعكس حساب التراكم الرأسمالي إجمالي المدخرات على مستوى الصفوف والاستثمارات من خلال تقاطع عمود حساب التراكم الرأسمالي مع صفوف السلع، ويتم الحصول على الاستثمارات من خلال جمع إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغيرات في المخزون²¹.

الشكل 4-11: توزيع الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

يلاحظ من خلال الشكل أن الاستثمارات مركزة في ثلاث قطاعات أساسية تتمثل في قطاع البناء والتشييد بـ 4679903 مليون دج بما يمثل 41% من إجمالي الاستثمارات، يليها الاستثمار في قطاع ISMMEE بـ 3167706 مليون دج وبنسبة تعادل 28% ثم قطاع الصناعات الغذائية بـ 1532823 مليون دج بما يمثل 13% ، في حين لا يتجاوز الاستثمار في بقية القطاعات مجتمعة ما نسبته 21%، ويلاحظ من الشكل أن قطاعات المناجم والمحاجر، المنسوجات والملابس، الجلود والأحذية، الخشب، الورق، القطن الصناعات الأخرى تعرف تراجعاً في الاستثمار بحيث سجلت قيم سالبة للاستثمارات

²¹ Ismail fofana , op-cit, p 20.

المطلب الثاني: : تحليل نتائج معايرة معلمات نموذج التوازن العام المحاسبي للاقتصاد الجزائري

تشير نتائج المعايرة إلى القيم المعلمات التي تتوافق مع المتغيرات الأولية المحددة في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، حيث يمكننا تحليل نتائج المعايرة من تشخيص المميزات والخصائص التي يتسم بها النشاط الاقتصادي في الجزائر حيث تم تحليل نتائج معايرة المعلمات وفق المجموعات المحددة سابقا كما يلي:

الجدول 4-4: نتائج تعيير معلمات معادلات مجموعة الإنتاج

القطاعات	$A_j = \frac{VA_j}{LD_j^{\alpha_j} KD_j^{1-\alpha_j}}$	$\alpha_j = \frac{w.LD_j}{pv_j VA_j}$	$io_j = \frac{CI_j}{XS_j}$	$v_j = \frac{VA_j}{XS_j}$
AGR	1.479	0.133	0.180	0.816
ENR	1.873	0.321	0.477	0.497
HYD	1.237	0.055	0.275	0.558
STPP	-0.722	1.096	0.819	0.171
MNC	2.000	0.490	0.461	0.519
ISMME	1.998	0.522	0.731	0.253
MC	1.934	0.371	0.435	0.531
BTPH	1.914	0.353	0.514	0.462
CPC	1.935	0.372	0.602	0.373
IND_AGR	1.551	0.159	0.696	0.289
TCB	1.977	0.424	0.678	0.288
CCH	1.925	0.363	0.570	0.404
BPL	1.977	0.577	0.527	0.424
Ind_D	1.447	0.121	0.156	0.830
TC	1.639	0.195	0.341	0.634
TRD	1.412	0.109	0.171	0.793
HCR	1.729	0.237	0.184	0.747
SER_E	1.866	0.316	0.164	0.804
SER_M	1.702	0.224	0.142	0.829

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

يبين الجدول نتائج تعيير معلمات نموذج التوازن العام لمجموعة الإنتاج ، حيث يعكس المعاملان v_j و io_j نسبة استخدام السلع الوسيطة و عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) في العملية الإنتاجية على التوالي ، وتكون قيمة هذين المعاملان متناظرتان بالنسبة لـ 0.5، حيث أن استخدام نسبة أكبر من عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) يعني استخدام نسبة أقل من السلع الوسيطة والعكس صحيح، حيث توضح نتائج تعيير هذين المعلمتين أن قطاعات الماء والطاقة (ENR) المناجم والمحاجر

(MNC) قطاع البناء والتشييد (BTPH) الخشب والأوراق (BPL) الجلود والأحذية (CCH) تستخدم مزيج المدخلات الوسيطة و عوامل الإنتاج بنسب شبه متساوية، في حين تستخدم قطاعات الفلاحة (AGR)، التجارة (TRD)، النقل والاتصال (TC)، الفنادق المقاهي والمطاعم (HCR)، الخدمات المقدمة للعائلات (SER_M) الخدمات المقدمة للمؤسسات (SER_E)، و قطاع صناعات مختلفة (Ind_D) عوامل الإنتاج بنسب أكبر على حساب نسبة أقل من المدخلات الوسيطة، وتكون أعلى نسبة استخدام لعوامل الإنتاج في قطاع الخدمات المقدمة للعائلات بما يمثل 82.9% من العملية الإنتاجية وفي المقابل يعتبر هذا القطاع الأقل استخداما للمدخلات الوسيطة بنسبة 14.2% من العملية الإنتاجية، وعلى النقيض من ذلك نجد أن قطاعات الخدمات البترولية (STPP)، الصناعات المعدنية الكهربائية والإلكترونية (ISMMEE)، الصناعات الغذائية (IND_AGR)، المنسوجات والملابس (TCB)، تستخدم نسبة أكبر من المدخلات الوسيطة في العملية الإنتاجية مقابل نسبة أقل من استخدام عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال)، حيث تكون أعلى نسبة من استخدام المدخلات الوسيطة في العملية الإنتاجية في قطاع الخدمات البترولية بنسبة 81.9% في المقابل يستخدم 17.1% من عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وبالنظر للمعادلة رقم 02 في نموذج التوازن العام فيعكس المعامل α_j نسبة استخدام عنصر العمل إلى مزيج عوامل الإنتاج، يظهر المعامل قيمة متطرفة والمتمثل في قيمة المعلمة الخاصة بقطاع الخدمات البترولية والتي تساوي قيمته 1.096 ويرجع ذلك للقيمة السالبة للطلب على رأس المال $stpp =$ وباستثناء قطاع الخدمات البترولية تكون قيمة المعامل تتراوح بين 0.055 و 0.577 حيث يعتبر قطاع المحروقات الأقل استخداما لعنصر العمل بنسبة 5.5% من مزيج عوامل الإنتاج، في حين يعتبر قطاع الخشب الورق BPL الأكثر استخداما لعنصر العمل بما نسبته 57.7% من مزيج عوامل الإنتاج، كذلك يتبين من نتائج تعيير المعامل α_j أن الاستخدام الأكبر من عوامل الإنتاج في معظم القطاعات يتمثل في رأس المال بنسبة تتعدى 50% باستثناء قطاعي ISMMEE و BPL، بينما تتراوح قيمة المعامل التقني A_j بين -0.722 و 2 حيث تبلغ أقصى قيمة لهذا المعامل 2 في قطاع المناجم والمحاجر بقيمة في حين تكون أدنى قيمة له في الخدمات البترولية بقيمة 0.722.

الجدول 4-5: نتائج تعيير معلمات مجموعة الدخل الادخار

	$TD_h = ty_h Y_h$	$SM_h = \psi_h YD_h$	
	ty_h	ψ_h	λ_h
الأسر	0.090	0.136	0.584
الشركات	0.308	-	0,416
المؤسسات المالية	0.085	0.789	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج GAMS

يوضح الجدول نتائج تعيير معلمات مجموعة الدخل الادخار، حيث يتضح من خلال المعامل λ أن عوائد رأس المال تعتبر أحد مصادر الدخل للأسر و الشركات حيث ترجع عوائد رأس المال بنسبة بـ 58.4% إلى القطاع العائلي في حين ترجع النسبة المتبقية 41.6% إلى الشركات، كما يلاحظ من خلال معايرة معلمات المعادلة 22 أن معدل الضرائب المفروضة على دخل الشركات تبلغ 30.8% من إجمالي الدخل، وهو أكبر مقارنة بالضرائب المفروضة على دخل الأسر التي لا تتعدى 9% من إجمالي دخلها وأيضاً أكبر من الضرائب المباشرة على المؤسسات المالية التي تمثل 8.5% من دخل المؤسسات المالية، كما يبين الجدول أن الميل الحدي لادخار المؤسسات المالية والذي يقدر بـ 78.9% من الدخل المتاح للمؤسسات المالية أكبر من الميل الحدي لادخار الأسر الذي يمثل ما نسبته 13.6% من إجمالي دخلها المتاح، في حين تدخر الشركات كل دخلها المتبقي بعد دفع الضرائب و التحويلات إلى مختلف الأعوان الاقتصاديين وذلك بغرض استثماره في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

الجدول 4-6: معدلات الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية

	AGR	ENR	HYD	STPP	MNC	ISMMEE	MC	BTPH	CPC	IND_AGR
TP	0.004	0.026	0.168	0.010	0.020	0.016	0.035	0.024	0.024	0.015
	TCB	CCH	BPL	Ind_D	TC	TRD	HCR	SER_E	SER_M	-
TP	0.034	0.026	0.050	0.014	0.024	0.036	0.069	0.033	0.029	-
	AGR	ENR	HYD	STPP	MNC	ISMMEE	MC	BTPH	CPC	IND_AGR
tm_j	0.097	0.00	0.190	0.00	0.025	0.043	0.117	0.026	0.050	0.124
	TCB	CCH	BPL	Ind_D	TC	TRD	HCR	SER_E	SER_M	-
tm_j	0.208	0.278	0.043	0.188	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	-
	AGR	ENR	HYD	STPP	MNC	ISMMEE	MC	BTPH	CPC	IND_AGR
tx_j	0.009	0.097	0.035		0.062	0.113	0.136	0.0000	0.17	0.069

	TCB	CCH	BPL	Ind_D	TC	TRD	HCR	SER_E	SER_M	-
tx_j	0.141	0.127	0.161	0.124	0.067	0.00	0.098	0.040	0.097	-

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

يوضح الجدول نتائج تعيير معدلات الضرائب غير المباشرة المتمثلة في الضرائب على الإنتاج والضرائب على المبيعات، والرسوم الجمركية، بحيث يتضح من نتائج التعيير أن معدلات الضرائب على المبيعات تتراوح بين 0 % و 17 % أعلاها يكون في قطاع CPC بنسبة 17 % في حين تكون منعدمة في القطاع التجاري وقطاع الخدمات البترولية، بحيث يبلغ متوسط معدل الضرائب المفروضة المبيعات 8 %، بينما تتراوح معدلات الرسوم الجمركية بين 0 % و 27 % بحيث تكون معدلات الرسوم الجمركية في قطاع الجلود والأحذية، المنسوجات والملابس، المحروقات، وقطاع الصناعات الأخرى وتعتبر الرسوم الجمركية المرتفعة أحد السياسات الحمائية التي تهدف لدعم الصناعات المحلية وإحلالها بدل المنتجات المستوردة، بينما نلاحظ أن معدل الرسوم الجمركية يكون متدني في قطاعات المناجم والمحاجر، الصناعات المعدنية والالكترونية، البناء والتشييد، الكيمياء والبلاستيك والمطاط، وتكون منعدمة في بقية القطاعات، وبالنسبة للضرائب المرتبطة بالإنتاج، فنلاحظ أن أعلاها يكون في قطاع المحروقات بنسبة 16.8 % من الإنتاج و يعتبر من الموارد الأساسية لتمويل نفقات الدولة، أما القطاعات الأخرى فلا تتجاوز فيها معدل الضرائب على الإنتاج 8 % ، و تكون التعريفات الجمركية معدومة في قطاعات الماء والطاقة، الفنادق والمطاعم، النقل والاتصال، و قطاع الخدمات، كون هذه القطاعات تدخل ضمن قطاع الخدمات غير المسوقة.

الجدول 4-7: نتائج تعيير معلمات مجموع الطلب

القطاعات	$C_{j,m} = \frac{\gamma_{j,m} YD_M}{PC_j}$	$C_{j,F} = \frac{\gamma_{j,F} YD_F}{PC_j}$	$G_j = \frac{g_j^{GT}}{PC_j}$	$INV_j = \frac{\mu_j^{IT}}{PC_j}$
	$\gamma_{j,m}$	$\gamma_{j,F}$	g_j	μ_j
AGR	0.268	0	0.175	0.010
ENR	0.015	0.017	0.158	0
HYD	0.013	0.002	0.007	-0.001
STPP	0	0	0	0.016
MNC	0	0,0003	0	0.003
ISMME	0.031	0.032	0.049	0.337
MC	0.0004	0.002	0.005	-0.060
BTPH	0.010	0.003	0.050	0.498

CPC	0.029	0.003	0.057	0.042
IND_AGR	0.088	0.024	0.048	0.163
TCB	0.030	0,0004	0.040	-0.009
CCH	0.008	0,00003	0	-0.013
BPL	0.008	0.012	0.0002	-0.023
Ind_D	0.008	0.002	0.039	-0.001
TC	0.308	0.007	0.115	0
TRD	0	0	0	0
HCR	0.023	0.008	0.0009	0
SER_E	0	0.095	0.252	0.038
SER_M	0.025	0.001	0.003	0

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج GAMS

يتضح من نتائج تعبير معلمات مجموعة الطلب أن أهم قطاعين يتركز عليهما الاستهلاك بالنسبة للأسر يتمثل في القطاع الفلاحي وقطاع النقل والاتصال، حيث أن 30.8% من الدخل الأسري المتاح يوجه للاستهلاك في قطاع النقل والاتصال بينما تخصص نسبة 26.8% من الدخل المتاح للطلب في القطاع الفلاحي، أما القطاعات المتبقية فلا يتعدى الاستهلاك الأسري في بقية القطاعات نسبة 10% من إجمالي الدخل الأسري المتاح، بالنسبة لاستهلاك المؤسسات المالية فهي تمثل ما نسبته 20.8% من إجمالي دخلها المتاح، ويكون طلبها الأكبر مخصص لقطاع الخدمات الموجهة للشركات بما يقدر بـ 9.5% من إجمالي الدخل المتاح، وبالنظر لتركيبية الطلب الحكومي فيعكس المعامل β توزيع الطلب الحكومي على القطاعات المختلفة، ويتضح من خلال قيمة هذا المعامل أن الدولة توجه ما نسبته 25.2% من نفقاتها نحو قطاع الخدمات الموجهة للشركات و 17.5% في القطاع الفلاحي، و يحضاً قطاع الماء والطاقة بـ 15.8% من إجمالي الإنفاق العام و 11.5% لقطاع النقل والاتصال، وتعتبر هذه القطاعات أهم القطاعات التي يتركز عليها الطلب الحكومي، بحيث أن النفقات المخصصة لباقي القطاعات لا تتعدى 10% من إجمالي الإنفاق العام في كل قطاع، أما بالنسبة للطلب الاستثماري فيوضح معامل الاستثمار أن الاستثمارات مرتكزة في قطاعات البناء والتشييد بنسبة تقارب 50% من إجمالي الاستثمار، وتمثل أعلى نسبة من الاستثمارات يليها الاستثمار في قطاع الصناعات المعدنية والالكترونية والكهربائية بنسبة 33.7% وقطاع الصناعات الغذائية بنسبة 16.3% في حين نلاحظ تراجع الاستثمارات في قطاع المنسوجات والملابس، الجلود والأحذية، الخشب وقطاع الصناعات الأخرى، يلاحظ من خلال معامل الاستثمار ومعامل الميل الحدي للاستهلاك الأسري عدم وجود تناسق بين

الاستهلاك والاستثمار وهو ما يعني أن توجهات الطلب الاستثماري لا تعكس توجهات الطلب الاستهلاكي والذي يعتبر أحد شروط تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، حيث أن عدم تناسق الاستثمار مع الاستهلاك سينعكس على الاقتصاد الوطني في شكل اختلالات تمس جانب العرض بالنسبة للاستثمار و جانب الطلب بالنسبة للاستهلاك، كما توضح نتائج تعيير معاملات مجموعة الطلب أن قطاع المحروقات يعاني من وضعية ركود من خلال الميول الحدية للاستهلاك و الاستثمار التي جاءت متدنية بالمقارنة مع القطاعات الأخرى و هو ما يعكسه أيضا معامل الطلب على العملة في المعادلة 02 الذي كانت قيمته هي الأخرى منخفضة 0.05 ويرجع ذلك للتأثير السلبي لتراجع أسعار النفط على النشاط الاقتصادي في هذا القطاع.

الجدول 4-8: نتائج تعيير معاملات مجموعة التجارة الدولية (جانب العرض)

	$XS_{tr} = B_{tr}^E [\beta_{tr} EX_{tr}^{\rho_{tr}^E} + (1 - \beta_{tr}) D_{tr}^{\rho_{tr}^E}]^{\frac{1}{\rho_{tr}^E}}$			$EX_{tr} = \left[\left(\frac{PE_{tr}}{PL_{tr}} \right) \left(\frac{1 - \beta_{tr}}{\beta_{tr}} \right) \right]^{\tau_{tr}} \cdot D_{tr}$
	B_{tr}^E	β_{tr}	ρ_{tr}^E	τ_{tr}
AGR	9.367	0.976	1.667	1,5
ENR	0	0	1	1
HYD	2.449	0.131	3.000	0,5
STPP	0	0	1	1
MNC	3.825	0.976	3	0,5
ISMMEE	7.104	0.997	3	0,5
MC	7.088	0.997	3	0,5
BTPH	523.639	1	2	1
CPC	4.421	0.015	3	0,5
IND_A GR	4.536	0.918	1.667	1,5
TCB	14.133	1	3	0,5
CCH	4.997	0.990	3	0,5
BPL	6.912	0.997	3	0,5
Ind_D	49.156	1	3	0,5
TC	5.407	0.965	2	1
TRD	0	0	1	1
HCR	2.390	0.774	2	1
SER_E	2.007	0.457	2	1
SER_M	0	0	1	1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج GAMS

يوضح الجدول نتائج تعيير معلمات مجموعة التجارة الدولية من جانب العرض حيث يعكس المعامل β_j معامل تفضيل التصدير في القطاع j وتوضح نتائج التعيير أن قطاعات الفلاحة، المناجم والمحاجر، الصناعات المعدنية، مواد البناء، الصناعات الغذائية، الجلود والأحذية، الخشب، المنسوجات والملابس، وقطاع الصناعات الأخرى يكون فيها معامل تفضيل التصدير مرتفع بالمقارنة مع بقية القطاعات مما يعكس إمكانية التصدير في هذه القطاعات، بالنسبة لمرونة التحويل بين الصادرات والواردات فهي تعتبر معلمة حرة بحيث تم تقديرها بالاعتماد على الأدبيات التي تناولت الموضوع بحيث تساوي 1.5 في القطاع الفلاحي، و 0.5 في القطاع الصناعي و 1 في قطاع الخدمات .

الجدول 4-9: نتائج تعيير معلمات مجموعة التجارة الدولية (جانبا الطلب)

	$Q_{tr} = A_{tr}^M \left[\alpha_{tr} M_{tr}^{-\rho_{tr}^m} + (1 - \alpha_{tr}) D_{tr}^{-\rho_{tr}^m} \right]^{\frac{1}{\rho_{tr}^m}}$			$M_{tr} = \left[\left(\frac{PE_{tr}}{PL_{tr}} \right) \left(\frac{1 - \alpha_{tr}}{\alpha_{tr}} \right) \right]^{\sigma_{tr}} \cdot D_{tr}$
	A_{tr}^M	α_{tr}^M	ρ_{tr}^m	σ_{tr}
AGR	1.984	0.297	-0.500	2
ENR		0		0
HYD	1.407	0.030	0.667	0,6
STPP		0		0
MNC	2.246	0.587	0.667	0,6
ISMMEE	2.207	0.936	0.667	0,6
MC	2.440	0.129	0.667	0,6
BTPH	1.001	0.00	0.667	0,2
CPC	1.697	0.997	0.667	0,6
IND_AGR	2.814	0.421	-0.500	2
TCB	2.756	0.791	0.667	0,6
CCH	2.220	0.944	0.667	0,6
BPL	2.443	0.874	0.667	0,6
Ind_D	3.238	0.513	0.667	0,6
TC	1.130	0.000002	4	0,2
HCR	1.328	0.0001	4	0,2
SER_E	1.330	1	4	0,2
SER_M	0	0	4	0

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج GAMS

يبين الجدول نتائج تعيير معلمات مجموعة التجارة الدولية من جانب الطلب، حيث يتضح من نتائج تعيير معامل التفضيل للسلع المستوردة α_{tr}^M أن قطاعات ISMMEE، CPC، tcb، CCH، BPL و ser_e تفضل السلع المستوردة على السلع المحلية، بحيث جاءت قيمة معامل تفضيل السلع المستوردة مرتفعة في هذه القطاعات وقرية من الواحد، أما قطاعات agr، HYD، MC، IND_agr، و IND_D، btph، فقد جاءت فيها قيمة معامل التفضيل للسلع المستوردة ضعيفة، وبالنسبة لقيمة مرونة التحويل بين الواردات والسلع المحلية فقد تم تقديرها بالاعتماد على الأدبيات السابقة، بينما تتراوح قيمة ثابت المرونة A_{tr}^M بين 1.001 و 3.23 و يكون أدناها في قطاع البناء و التشييد.

المطلب الثالث: تشكيل سيناريوهات سياسات الإنعاش الاقتصادي

حسب النظرية الكيثرية يمكن تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال أداتين تتمثل الأداة الأولى في التوسع في النفقات العامة أما الأداة الثانية فتتمثل في التخفيضات الضريبية الممنوحة للقطاع الخاص، وكلا الأداةين يعملان على تحفيز النشاط الاقتصادي، وتحدد الأداة المثلى عبر قياس الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي، حيث إذا كان الإنفاق الفعلي قد تجاوز الحجم الأمثل للإنفاق فإن سياسة الإنعاش الاقتصادي تكون عبر تخفيض حجم الإنفاق الحكومي إلى مستواه الأمثل واستغلال الفائض في الموازنة الناجم عن تخفيض الإنفاق الحكومي في التخفيضات الضريبية على الإنتاج وعلى دخول الأفراد والمؤسسات وفي حالة كان الإنفاق الفعلي أقل من مستوى الإنفاق الأمثل المقدر فإن تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يكون عبر رفع الإنفاق الحكومي إلى مستواه الأمثل وتتمثل الإشكالية في هذه الحالة في طريقة تمويل الزيادة في النفقات العمومية.

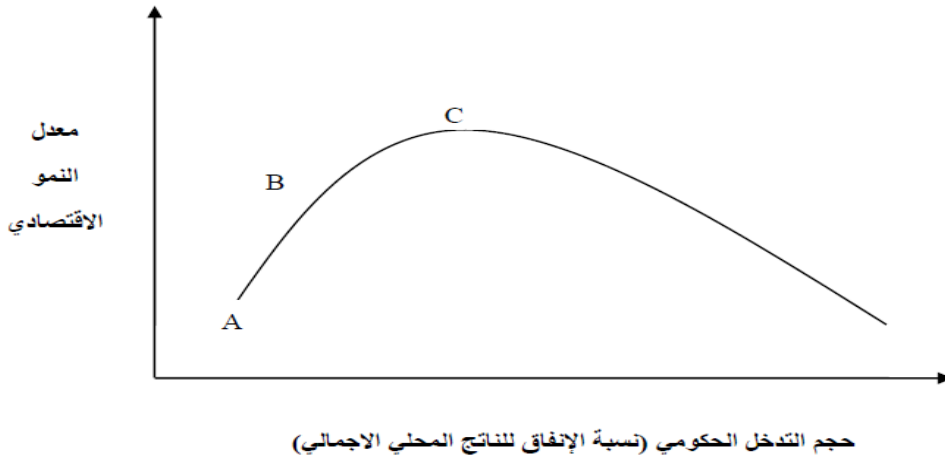
الفرع الأول: المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

تعتبر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي محور جدل بين الدراسات والأبحاث الاقتصادية، فبالرغم مما أحدثته الثورة الكيثرية من تحليل حول التأثيرات الإيجابية للنفقات العامة من خلال آلية المضاعف وما أعقبه من تحليل في نماذج النمو الداخلي التي اعتبرت النفقات العامة عاملا من عوامل النمو الاقتصادي، نجد دراسات أخرى ترى عكس هذه العلاقة. بمبرر أن توسع الدولة في النشاط الاقتصادي سيؤدي إلى تحويل الموارد من القطاع الخاص الأكثر كفاءة للقطاع العام الأقل كفاءة وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على معدلات النمو

الاقتصادي ، وبين هذين الاتجاهين المتعاكسين برز تيار آخر يقول بالاتجاهين معا، حيث أن الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي يميل للانخفاض كلما ارتفع ذلك الإنفاق، بينما الأثر السلبي يبدأ في الحدوث بعد تجاوز الإنفاق العام لعتبة معينة.

في هذا السياق قام كل من بارو 1990، آرمي و ران 1995، سكاني 1988 بدراسات نظرية وتطبيقية للعلاقة بين مستوى الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي وتوصلوا لنتيجة مفادها أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي غير خطية وتأخذ شكل حرف U مقلوب، فيما يعرف بمنحنى BARS نسبة للحروف الأولى للباحثين²²، وحسب تحليلهم يكون للإنفاق الحكومي تأثيرين متعاكسين، تبعا لمستواه، فعند المستويات الضعيفة للنفقات العامة ، تؤدي رفع مستوى النفقات العامة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث يكون النمو الاقتصادي في ظل علاقته بمستوى النفقات يمر بمرحلة الغلة المتزايدة، أما المرحلة التي تليها فهي مرحلة الغلة المتناقصة أين يكون الإنفاق الحكومي أكبر مما ينبغي وبذلك فإن زيادة الإنفاق الحكومي تؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي ويفصل بين هاذين الاتجاهين المتعاكسين المستوى الأمثل للإنفاق²³ أين تكون الإنتاجية الحدية للإنفاق مساوية للصفر.

الشكل 4-12: منحنى BARS للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي



المصدر: سليم سليمان الحجايا، محمد خليل عدينا، الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (1985-2014)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية ، العدد 2، ص174.

²² نور الدين بوالكور، تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 16
²³ عماد الدين أحمد المصباح، مرجع سبق ذكره، ص33.

بالاعتماد على الرسم البياني أعلاه، يلاحظ أنه عند مستويات الإنفاق الحكومي من A إلى C تكون علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي طردية، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي تقود لرفع معدل النمو الاقتصادي من النقطة A إلى النقطة B ويستمر تحفيز النمو الاقتصادي إلى غاية الوصول للنقطة C وهي تعبر عن المستوى الأمثل للإنفاق، حيث يكون النمو الاقتصادي عند هذه النقطة قد بلغ ذروته، والنتائج الحدي للإنفاق معدوماً، وأية زيادة للإنفاق الحكومي بعد هذه النقطة تعمل على تقليص معدلات النمو الاقتصادي، وتبرر التأثيرات غير المتماثلة للنفقات العامة على النمو الاقتصادي من عدة زوايا نذكر منها²⁴:

- إن القطاع الحكومي يكون أكثر إنتاجية عندما يصغر ذلك القطاع، وذلك كون الإنتاجية الحدية للإنفاق تصغر كلما كبر حجم الإنفاق.
- بسبب الندرة النسبية لعوامل الإنتاج يؤدي توسع الدولة في نفقاتها إلى إزاحة نشاط القطاع الخاص الأكثر كفاءة والذي يعتبر الركيزة الأساسية لعجلة النشاط الاقتصادي وهو ما يعمل على تشييط معدلات النمو الاقتصادي من خلال الآثار السلبية التي تحدثها طرق تمويل النفقات على سلوك الأفراد والمؤسسات في الاقتصاد حيث ينخفض العرض الفعال للعمل وحوافز تأسيس المشروعات .
- تكون سياسة الإنفاق العام غير مجدية في التأثير على النشاط الاقتصادي عند الاقتراب من وضعية التشغيل الكامل أين يعمل الاقتصاد بأقصى إمكاناته، وبالتالي فإن ارتفاع الإنفاق العام عند وضعية قريبة من التشغيل الكامل ستعمل على رفع مستويات الأسعار التي تعود بآثار عكسية على الطلب الكلي وعلى النمو الاقتصادي.

بعد الدراسة التي قام بها كل من بارو و سكالي و آرمي جاءت العديد من الدراسات التي حاولت تأكيد أو نفي صحة هذه العلاقة ، ففي دراسة قامت بها أميرة الطيب²⁵ (Eltayb amira,2019) تكشف من خلالها عن مدى انطباق منحني سكالي على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1985-2015 باستخدام معطيات بانل، وأشارت الدراسة استناداً لنموذج التأثيرات الثابتة إلى وجود علاقة معنوية بين الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي تأخذ حرف U مقلوب، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن الإنفاق

²⁴عماد الدين أحمد المصباح، تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سوريا باستخدام منحني آرمي وأسلوب ARLD، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 01، ص44.

²⁵Eltayb Amira, sultan abuali, **The relationship between Government spending and GDP growth rate in The Mena countries : The Scully Curbe approach**, Journal of Development and Economic Policies, Vol. 21, No. 1 (2019) 5 – 20.

الحكومي الذي يعظم النمو الاقتصادي يكون محصور بين 25,95 % و 36 % كنسبة إلى الناتج المحلي لدول الدراسة.

وفي دراسة أجراها ماتيو وفرانز²⁶ (livio di mateo, fraser Summerfield , 2017) يبحث من خلالها عن حجم الإنفاق الأمثل لـ 17 دولة صناعية خلال الفترة 1870-2013 يجد من خلالها أن مستوى الإنفاق الأمثل الذي يعظم النمو الاقتصادي يتراوح بين 23 % و 32 % من إجمالي الناتج المحلي.

وفي دراسة (عمر فاروق و جليل عيدون)²⁷ والتي اهتمت بتحليل العلاقة بين مستويات الإنفاق الحكومي ومعدلات النمو الاقتصادي في تركيا ورومانيا وبلغاريا خلال الفترة 1995-2011 باستخدام منحني آرمي و أسلوب ARDL ، وصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن حصة الإنفاق العام من الناتج التي تعمل على تعظيم النمو الاقتصادي في البلدان الثلاثة تتراوح بين 22 % و 25 % وأن المستويات الحالية للإنفاق الحكومي في هذه الدول أكبر من المستوى المطلوب.

أما بالنسبة للدراسات التي خصت الدول العربية فنجد في مقدمتها دراسة سليم سليمان الحجايا²⁸، التي تبحث عن مدى كفاءة الإنفاق العام في الأردن خلال الفترة 1985-2014 وتحديد مستواه الأمثل باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية والمربعات الصغرى المعدلة بالكامل واتباع منهجية سكاني توصلت الدراسة إلى أن نسبة الإنفاق الذي يعطي أفضل مساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي تتراوح بين 36 % و 38 % وأن الاقتصاد الأردني لازال بعيدا عن نقطة الحجم الأمثل.

كذلك نجد دراسة نور الدين بوالكور²⁹ التي هدفت إلى تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية والمربعات الصغرى المعدلة كليا وتوصلت الدراسة إلى أن الحجم الأمثل للإنفاق الذي يعظم النمو لا يقل عن 23,6 % و لا يزيد عن 34.9 % وأن نسبة الإنفاق خلال العشر سنوات الأخيرة قد تجاوزت الحجم الأمثل، وهو نفس ما أشارت

²⁶Livio Di Matteo, *The Shifting Scully Curve: International Evidence from 1870 to 2013*, Journal of applied economics , VOL 52, 2020.

²⁷Omar.Faruk Altunc, ,Celil AydÖn , *The Relationship between Optimal Size of Government and Economic Growth: Empirical Evidence from Turkey, Romania and Bulgaria*, Procedia - Social and Behavioral Sciences 92 (2013) P P66 – 75.

²⁸سليم سليمان الحجايا، محمد خليل عدينا، *الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (1985-2014)*، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، العدد الثاني، ص ص 171-183.

²⁹نور الدين بوالكور، *تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017*، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 16، ص ص 53-72،

إليه دراسة مختار رنان³⁰ التي قدرت المستوى الأمثل للإنفاق في الجزائر بـ 29,9 % وأنها نسبة أقل من نسبة الإنفاق الفعلي خلال سنتي 2017 و 2018.

يتضح من خلال الدراسات السابقة أن مستوى الإنفاق الذي يعمل على تعظيم معدلات النمو الاقتصادي لا يقل عن 22 % ولا يتجاوز 38 % وفي ما يلي سنحاول تقدير المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر بالاعتماد على الأدبيات السابقة.

الفرع الثاني: تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر

أولاً: منهجية الدراسة

سنعتمد في تقديرنا للحجم الأمثل للإنفاق الحكومي الجزائري الذي من شأنه تعظيم معدلات النمو الاقتصادي على الطريقة التي جاء بها Armey 1995، بالاعتماد على الصيغة غير الخطية التي اعتمدها والتي تكون وفق الصيغة التالية:

$$PIBN_t = B_0 EXPN_t + B_1 EXPN_t^2$$

حيث يعبر:

PIB_t : إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة t

EXP_t : حجم الإنفاق الحكومي خلال الفترة t

EXP_t^2 : مربع الإنفاق الحكومي خلال الفترة t

B_0 و B_1 معاملان حيث يفترض أن يكون المعامل B_0 موجب والمعامل B_1 سالب

ولإيجاد مستوى الإنفاق الأمثل نبحث عن القيمة التي تنعدم عندها الإنتاجية الحدية للإنفاق كما يلي:

$$\frac{\partial PIBN}{\partial EXPN} = 0 \Rightarrow \beta_0 + 2\beta_1 = 0 \Rightarrow EXPN^* = -\frac{\beta_0}{2\beta_1}$$

³⁰مختار رنان، حجم الإنفاق الحكومي الأمثل والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1973-2019، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 09، 2019، ص ص 54-64.

كما سنستعين في تقديرنا لمستوى الإنفاق الأمثل بمنهجية نموذج ARDL التي طورها Pesaran et al سنة 2001 وذلك نظرا لطبيعة وخصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة، بالإضافة إلى المزايا التي يتمتع بها هذا النموذج حيث يمكن استخدامه عندما تكون متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو عند الفرق الأول $I(1)$ أو مزيج من الاثنين معا، بالإضافة إلى قدرته على فصل تأثيرات الأجل القصير عن تأثيرات الأجل الطويل، وستتضمن هذه الدراسة بيانات سنوية لمتغيرات الإنفاق الحكومي و إجمالي الناتج المحلي للفترة (2000-2020) وهي نفس فترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، كما تم أخذ هذين المتغيرين بعد إدخال اللوغاريتم النيبيري.

ثانيا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية كخطوة أولى نقوم باختبار درجة تكامل السلاسل الزمنية ، بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة لـ (Phillips perron) و (dickey-fuller) والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 4-10: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق ديكي فولر وفيليب بيرون

القرار	PP				ADF				الاختبار المتغير
	عند الفرق الأول I(1)		عند المستوى I(0)		عند الفرق الأول I(1)		عند المستوى I(0)		
	None	Constant	None	Constant	None	Constant	None	Constant	
I(1)	-2,09 (0,03)	-2,91 (0,06)	3,27 (0,99)	-2,16 (0,22)	-2,09 (0,03)	-2,91 (0,06)	3,56 (0,99)	-2,12 (0,23)	LPIBN
I(1)	-1,85 (0,06)	-2,47 (0,13)	3,05 (0,99)	-1,45 (0,53)	-1,88 (0,05)	-2,53 (0,12)	1,51 (0,96)	-1,58 (0,47)	LEXP
I(1)	-1,74 (0,07)	-2,50 (0,13)	2,88 (0,99)	-1,31 (0,60)	-1,89 (0,05)	-2,55 (0,11)	-1,43 (0,95)	-1,46 (0,53)	LEXP ²

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

يلاحظ من خلال الجدول أن متغيرات النموذج المتمثلة في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي PIB، لوغاريتم النفقات العامة EXP ومربع لوغاريتم النفقات العامة EXP² تستقر بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى وذلك عند مستوى معنوية 10%، بمعنى آخر فإن جميع متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى I(1).
ثانيا: اختبار الحدود نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$LPIBN_t = \eta_0 + \eta_1 LPIBN_{t-1} + \eta_2 LEXPN_{t-1} + \eta_3 LEXPN_t^2 + \sum_i B_{1,i} \Delta LEXPN_{t-i} + \sum_i \beta_{2,i} \Delta LEXPN_t^2 + \mu_i$$

وبعدها نستخدم اختبار الحدود (Bound test) لأجل الكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك والذي تكتب فرضيته في هذه الحالة على النحو التالي:

$$H_0: \eta_1 = \eta_2 = \eta_3 = 0$$

وللحكم على قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة يتم مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة مع الإحصائية المجدولة التي وضعها (pesaran (2001 ، حيث نرفض الفرضية الصفرية إذا كانت الإحصائية المحسوبة لفيشر أكبر من الإحصائية المجدولة ونحكم بوجود علاقة تكامل مشترك والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الحدود لمتغيرات الدراسة.

الجدول 4-11: اختبار الحدود للتكامل المشترك

Test Statistic	Value	مستويات المعنوية	قيمة F المجدولة	
			I(0)	I(1)
F-statistic	10,04	10%	2,95	3.69
		5%	3,53	4,42
		1%	5,15	6,26

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 EViews

يلاحظ من خلال اختبار الحدود أن قيمة إحصائية فيشر والتي تساوي 10,04 أكبر من إحصائية فيشر المجدولة للحد الأعلى (1) والتي تساوي 6,26 وذلك عند مستوى معنوية 1% مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك، أي هناك علاقة طويلة بين متغيرات الدراسة.

ثالثاً: تفسير نتائج نموذج تصحيح الخطأ ونموذج العلاقة طويلة المدى بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة نقوم بتقدير العلاقة طويلة المدى ونموذج تصحيح الخطأ في الجدول الموالي:

الجدول 4-12: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(LPIBN)			
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C	-19,49	-1.47	0.15
LPIBN(-1)*	-0.39	-2.86	0.010
LEXP	3,36	1,73	0.10
LEXP ²	-0,10	-1,64	0,11

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **EViews 10**

يبين الجدول نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ، ويلاحظ من خلال النتائج أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي إحصائياً وذلك عند مستوى معنوية 5 %، وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وبالتالي فإن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تقدر بنحو 39 %، أي أن سرعة تعديل الاختلالات تستغرق ما يقارب سنة وعشر أشهر، كما تظهر النتائج أن كل معاملات نموذج تصحيح الخطأ غير معنوية إحصائياً باستثناء معامل تصحيح الخطأ.

الجدول 4-12: نموذج العلاقة طويلة المدى

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
LEXP	8.59	1,93	0,06
LEXP ²	-0,27	-1,78	0,09
C	-49,72	-1,57	0,13

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **EViews 10**

يظهر الجدول نتائج تقدير العلاقة طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي وإجمالي الناتج المحلي، ويتبين من خلال نتائج التقدير وجود تأثيرين متعاكسين ومعنويين إحصائياً للنفقات العامة على النمو الاقتصادي وهذا تبعا لحجم الإنفاق العام، وهذا ما يظهر من خلال المعامل الموجب لمستوى النفقات والمقدر بـ 8.59 والمعامل السالب لمستوى النفقات المربعة والمقدر بـ (-0,27)، وهو ما يثبت وجود مستوى أمثل يصل عنده التأثير الإيجابي للنفقات على الإنتاج إلى أقصى قيمة له وأي نفقة بعده تعطي آثار معاكسة، وقبل اعتماد النموذج لتقدير المستوى الأمثل تجري عليه جملة من الاختبارات التشخيصية لفحص مدى جودته.

الجدول 4-13: الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

القرار	قيمة F	الفرضية الصفرية	الاختبار
قبول H ₀	0,20 (0,66)	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى	Serial Corrélation LM test
قبول H ₀	0.51 (0.60)	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية	
قبول H ₀	0.63 (70.0)	عدم وجود اختلاف في تباين البواقي	White TEST
قبول H ₀	1.99 (0.36)	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي	Jarque-Bera
قبول H ₀	0.46 (0.50)	الشكل الدالي للنموذج ملائم	Ramey RESET

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **EIEWS 10**

يلاحظ من خلال الجدول خلو النموذج من المشاكل التقديرية، حيث يشير اختبار مضاعف لاجرانج إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجتين الأولى والثانية وذلك عند مستوى معنوية 5 %، ويشير اختبار White إلى عدم وجود اختلاف في تباين البواقي، كذلك يتضح من خلال اختبار JARQUE-Bera إلى أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهذا عند مستوى معنوية 5%، كما يؤكد التوزيع التراكمي للبواقي أن معالم النموذج تتسم بنوع من الاستقرار الهيكلي خلال فترة الدراسة³¹.

رابعا: تقدير المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي بالاعتماد على معادلة العلاقة طويلة المدى نقدر المستوى الأمثل للإنفاق على النحو الآتي:

$$\frac{\partial LPIBN_t}{\partial LEXPN_t} = 0 \Rightarrow 8.59 - 2 * (0.27) * LEXPN_t^* = 0$$

$$LEXPN_t^* = \frac{8.59}{2 * (0.27)} = 15.91$$

$$EXPN_t^* = e^{15.91} = 4547098.97 \approx 4547099$$

³¹ أنظر الملحق رقم 12

من خلال ما سبق فإن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي يقدر بـ 4547099 مليون دج وهو ما يمثل 22% من إجمالي الناتج المحلي خلال سنة 2019، وهو أكبر من مستوى الإنفاق العام خلال سنة الأساس والذي يساوي 3461800 مليون دج.

الفرع الثالث: تشكيل السيناريوهات وفق المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي

بما أن مستوى الإنفاق الحكومي الأمثل أكبر من مستوى الإنفاق الفعلي بـ (1085299 مليون دج) فإننا نقترح رفع مستوى النفقات العامة بهذا الفرق مع البحث عن سياسة الإنفاق التي تضمن أكبر فعالية ممكنة على النشاط الاقتصادي لذلك سنسعى من خلال هذه السيناريوهات إلى تعظيم المنافع الاقتصادية من التوسع في الإنفاق العام عبر إيجاد طريقة التمويل والتخصيص المثليين لذلك ستكون السيناريوهات كما يأتي:

1- محاكاة طريقة التمويل المثلى لسياسة الإنعاش الاقتصادي

• تمويل التوسع في الإنفاق الحكومي بمقدار 1085299 مليون دج باستخدام الضرائب المباشرة

• تمويل التوسع في الإنفاق الحكومي بمقدار 1085299 مليون دج باستخدام الضرائب غير المباشرة

2- محاكاة التركيبة المثلى للإنفاق الحكومي: نسعى من خلال هذه المحاكاة إلى إيجاد القطاع الأكثر تأثيراً على النشاط الاقتصادي من حيث التأثير على الناتج والتوظيف، حيث نفترض أن تتم الزيادة في الإنفاق الفعلي في قطاع معين دون بقية القطاعات في حين تبقى النفقات العامة في بقية القطاعات بنفس المقدار حيث تتم المفاضلة بين ثلاث سيناريوهات أساسية تتمثل في ما يلي:

• رفع الإنفاق العام لمستواه الأمثل في القطاع الأكبر طلباً لعوامل الإنتاج

• رفع الإنفاق العام لمستواه الأمثل في القطاع الأقل طلباً للواردات

• رفع الإنفاق العام لمستواه الأمثل في القطاع الأكثر طلباً للسلع الوسيطة

• رفع الإنفاق العام لمستواه الأمثل في القطاع الأكثر مساهمة في القيمة المضافة

المبحث الثالث: محاكاة أثر سياسات الإنعاش الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري

سنقوم في هذا الجزء الأخير من الأطروحة بتمثيل السيناريوهات التي تحاكي سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تم عرضها في المطلب الأخير من المبحث الثاني لهذا الفصل ودراسة أهم الآثار التي تنجم عنها على مختلف المتغيرات الاقتصادية وصولاً للهدف النهائي وهو الإنتاج، حيث سنقوم في البداية بمحاكاة الآثار الناجمة عن طريقي التمويل بالضرائب المباشرة وغير المباشرة على الطلب الكلي للمبحث عن طريقة التمويل الأقل تكلفة على الاقتصاد، لنحاكي بعدها الزيادة في النفقات العامة الممولة بالضرائب في مجموعة من القطاعات الاقتصادية كما هي مذكورة في المطلب الثالث من المبحث الثاني والبحث عن أكبر تأثير على الناتج.

المطلب 1: محاكاة الآثار الاقتصادية لطرق التمويل المختلفة

نهدف من خلال هذا المطلب إلى دراسة الآثار الناجمة عن زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة بالمقدار الذي يضمن الزيادة المطلوبة في النفقات العمومية على مختلف المتغيرات الاقتصادية وصولاً للأثر النهائي والمتمثل في الأثر على الطلب الكلي، حيث سنوضح قنوات انتقال كل طريقة من طرق التمويل السابقة والوصول للضريبة الأقل تأثيراً على الطلب الكلي.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للتمويل بالضرائب المباشرة

تشمل محاكاة الآثار الاقتصادية للتمويل بالضرائب المباشرة الآثار الناجمة عن رفع الضرائب على دخل الأسر والشركات بالإضافة إلى المؤسسات المالية — 361766,33 مليون دج لكل عون من هذه الأعوان، حيث يكون مجموع هذه الضرائب مساو للزيادة المطلوبة للوصول للمستوى الأمثل للإنفاق العام والتي تقدر بـ 1085299 مليون دج، وينحصر أثر رفع الضرائب المباشرة على الدخل الادخار والطلب الاستهلاكي والاستثماري كما يلي:

الجدول 4-15: أثر الزيادة في الضرائب المباشرة على مجموعة الدخل الادخار (مليون دج)

	ΔYD_n	ΔS_n
الأسر	-361766,33	-49305,50
الشركات	-	-361766,34
المؤسسات المالية	-361766,33	-297965,021

المصدر: حسابات الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج GAMS

يوضح الجدول أن رفع الضرائب بالمقدار 361766,33 مليون دج لكل عون من الأعوان المذكورة في الجدول يؤدي إلى تقلص الدخل المتاح للأسر والمؤسسات المالية بنفس مقدار الزيادة في الضرائب، حيث أن انخفاض الدخل المتاح يعمل على الحد من كل الادخار الأسري بـ 49305,50 مليون دج و ادخار المؤسسات المالية بـ 297965,021 مليون دج، في حين يؤدي رفع الضرائب على دخل الشركات إلى انخفاض ادخار الشركات بـ 361766,34 مليون دج وبهذا يمكن ملاحظة أن رفع الضرائب المباشرة تقود لآثار سلبية أكبر على ادخار الشركات بالمقارنة مع الآثار السلبية على الادخار الأسري وادخار المؤسسات المالية.

الجدول 4-16: أثر الزيادة في الضرائب المباشرة على مجموعة الطلب الوحدة: مليون دج

القطاعات	ΔCM_j	ΔCF_j	ΔINV_j	ΔQT_j
AGR	-96839,98	0,00	-6742,74	-103582,72
ENR	-5375,11	-5025,38	0,00	-10400,49
HYD	-4844,35	-706,67	828,11	-4722,91
STPP	0,00	0,00	-11653,28	-11653,28
MNES	0,00	-98,66	-2192,11	-2290,77
ISMMEE	-11088,98	-9678,86	-239059,72	-259827,55
MC	-139,62	-506,03	42280,44	41634,79
BTPH	-3646,90	-1035,89	-353181,86	-357864,65
CPC	-10413,51	-895,11	-29432,88	-40741,51
IND-AGR	-31672,91	-7406,99	-115678,74	-154758,64
TXTL	-10755,62	-116,39	6712,33	-4159,68
CCH	-2966,98	-8,87	8876,14	5900,30
BPL	-2872,15	-3748,39	16291,68	9671,15
IND_D	-2906,65	-532,08	943,35	-2495,38
TC	-111444,38	-2251,92	0,00	-113696,30
TRC	0,00	0,00	0,00	0,00
HCR	-8485,96	-2508,53	0,00	-10994,50
SER_E	0,00	-28899,12	-27027,58	-55926,69
SER_M	-9007,73	-382,43	0,00	-9390,16
المجموع	-312460,83	-63801,31	-709036,86	-1085299

المصدر: حسابات الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج GAMS

تؤدي الزيادة في الضرائب المباشرة إلى انخفاض الاستهلاك الأسري بـ 312460,83 مليون دج وفق ما يمليه الميل الحدي للاستهلاك الأسري الموضح في المعادلة رقم 23 من نموذج التوازن العام المستخدم في الدراسة، حيث يوضح الجدول أن الانخفاض في الاستهلاك الأسري يشمل جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاعات التي يكون الطلب العائلي فيها معدوماً، حيث تتباين التأثيرات السلبية للضرائب على الاستهلاك الأسري من قطاع لآخر، فنجد أن أكبر تأثير يكون في قطاع النقل والاتصال بـ 111444,38 مليون دج و96839,98 مليون دج بالنسبة للقطاع الفلاحي، وبالمقارنة مع انخفاض استهلاك المؤسسات المالية فيلاحظ أن التأثير يكون أقل نسبياً حيث أن رفع الضرائب المباشرة يؤدي إلى تقلص استهلاك المؤسسات المالية بـ 63801,31 مليون دج، ويكون أكبر انخفاض لاستهلاك المؤسسات المالية في قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسات، كما يتضح من خلال الجدول أن أكبر تأثير للزيادة في الضرائب المباشرة على هيكل الطلب الكلي يتمثل في التأثير على الطلب الاستثماري الذي يتقلص إلى 709036,86 مليون دج، أما بالنسبة للتأثير على الطلب الكلي فيعكس الآثار السلبية المتراكمة في كل من الاستهلاك الأسري، استهلاك المؤسسات المالية والاستثمار، ويلاحظ من خلال الجدول أن أكبر تأثير سلبي للضرائب على الطلب الكلي يكون في قطاع البناء والأشغال العمومية الذي ينخفض بمقدار 357864,65 مليون دج يليه قطاع الصناعات المعدنية والكهربائية والالكترونية ISMMEE بانخفاض قدره 259827,55 مليون دج، ثم قطاع الصناعات الغذائية بمقدار 154758,64 مليون دج، ويمثل الانخفاض في هذه القطاعات 71 % من إجمالي الانخفاض في الطلب الكلي، في حين يكون الانخفاض في الطلب الكلي في بقية القطاعات أقل نسبياً، ويلاحظ من خلال الجدول أن محصلة الانخفاض في الطلب الكلي مساوية لـ 1085299 مليون دج وهي نفس الزيادة في الضرائب المباشرة الموجهة لتمويل التوسع في الإنفاق العام وبذلك يمكن القول أن مضاعف الضرائب المباشرة على الطلب الكلي مساو للواحد أي أن مقدار الزيادة في الضرائب المباشرة يزيح الطلب الكلي الخاص بنفس مقدار الزيادة في الضرائب المباشرة.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للتمويل بالضرائب غير المباشرة

تشمل الضرائب غير المباشرة الضرائب المفروضة على الإنتاج ILP بالإضافة إلى ضرائب المبيعات TI والرسوم الجمركية TIM، حيث تم تقسيم العيب الكلي للضريبة على الأنواع الثلاثة بالتساوي تقريباً بـ 361766,33 مليون دج لكل من الضريبة الكلية على الإنتاج والضريبة الكلية على المبيعات، وإجمالي الرسوم الجمركية،

ويقسم كل نوع على القطاعات الاقتصادية التي تشملها هذه الأنواع بالتساوي، وتعتبر الأسعار أهم قناة تنقل الآثار الناجمة عن التمويل بهذا النوع من الضرائب والجدول الموالي يوضح انعكاس الزيادة في الضرائب غير المباشرة على مستويات الأسعار النسبية في مختلف القطاعات.

الجدول 4-17: أثر الزيادة في الضرائب غير المباشرة على مجموعة الأسعار

القطاعات	ΔPD_j	ΔPM_j	ΔPC_j
AGR	0,012	0,070	0,017
ENR	0,100	0,049	0,091
HYD	0,017	0,198	0,032
STPP	0,038	0,000	0,038
MNES	0,503	0,689	0,534
ISMMEE	0,047	0,020	0,016
MC	0,171	0,682	0,192
BTPH	0,008	6,065	0,014
CPC	0,116	0,059	0,038
IND-AGR	0,023	0,065	0,025
TXTL	0,362	0,316	0,215
CCH	3,586	1,519	1,185
BPL	0,436	0,262	0,201
IND_D	0,484	0,768	0,384
TC	0,012	0,006	0,011
TRC	0,006	0,000	0,00
HCR	0,127	0,063	0,108
SER_E	0,086	0,025	0,034
SER_M	0,123	0,059	0,112

المصدر: حسابات الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج GAMS

تؤدي الزيادة في الضرائب على المبيعات بالمقدار 21280,35 مليون دج في كل قطاع والضرائب على الإنتاج بالمقدار 19040,35 مليون دج في كل القطاعات إلى ارتفاع أسعار المبيعات PD بنسب تتراوح بين 0,012 و 3,586، ونفس الأثر بالنسبة للزيادة في الرسوم الجمركية بـ 30147,2 مليون دج في مختلف القطاعات القابلة للتبادل الدولي، التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات بنسب متفاوتة تتراوح بين 0,006 في قطاع التجارة و 2,21 في قطاع الجلود والأحذية، في حين تتراوح التأثيرات على الأسعار المركبة بنسب مختلفة أيضاً يكون أقصاها في قطاع الجلود والاحذية بنسبة تقدر بـ 1,519 .

الجدول 4-18: أثر الزيادة في الضرائب غير المباشرة على مجموعة التجارة الدولية (جانب الطلب)

القطاعات	$\Delta(D_j)$	$\Delta(M_j)$	$\Delta(EX_j)$
AGR	44033,73	-40163,55	170,73
ENR	0,00	0	0
HYD	13064,03	-11979,54	33616,24
STPP	0,00	0	0
MNES	1974,83	-1861,59	308,94
ISMMEE	-5716,72	5633,52	-319,27
MC	9019,68	-7213,43	505,61
BTPH	4574,97	-1593,11	0,016
CPC	-644,25	643,12	-5301,12
IND-AGR	28192,23	-25058,60	750,89
TXTL	-1882,69	1661,31	-36,11
CCH	-2037,82	2304,97	-201,43
BPL	-2837,83	3018,84	-165,55
IND_D	2010,78	-1631,42	5,85
TC	-155,23	159,46	-5,70
TRC	-2307,64	0	0
HCR	-353,00	386,36	-103,22
SER_E	-1330,41	1411,25	-1577,61
SER_M	0,00	0	0
المجموع	85604,66	-74282,41	27648,24

المصدر: حسابات الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج GAMS

تقود الزيادة في أسعار المبيعات المحلية وأسعار الواردات إلى جملة من التأثيرات المتباينة على (الطلب المحلي، الواردات، الصادرات)، وذلك في مختلف القطاعات الاقتصادي حسب درجة الإحلال بين الواردات والسلع المحلية، حيث تؤدي الزيادة في أسعار الواردات إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية في قطاعات (الفلاحة، المحروقات، المناجم والمحاجر، مواد البناء، البناء والأشغال العمومية، الصناعات الغذائية وقطاع الصناعات المختلفة)، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار الواردات PM بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية PD في هذه القطاعات مما أدى إلى إحلال الواردات بالسلع المحلية، لذلك نجد أن نفس القطاعات التي عرفت ارتفاع الطلب على السلع المحلية، شهدت انخفاض في الواردات بنسب مختلفة تبعاً لدرجة الإحلال بين السلع المحلية والواردات، وعلى العكس من ذلك نجد أن قطاعات (الصناعات المعدنية الالكترونية ISMMEE، المنسوجات والملابس، الجلود والأحذية، الخشب والورق، النقل والاتصال، التجارة، الفنادق

والمطاعم، الخدمات المقدمة للمؤسسات) عرفت انخفاضاً في الطلب على السلع المحلية بمستويات مختلفة نتيجة إحلالها بالواردات بسبب ارتفاع أسعار السلع المحلية PD بالمقارنة مع أسعار الواردات PM كما يوضحه الجدول رقم 4-17 السابق، مما أدى إلى ارتفاع الواردات على حساب الطلب المحلي في هذه القطاعات، في حين نلاحظ عدم تأثر قطاعات (الماء والطاقة، الخدمات والأشغال البترولية، الخدمات المقدمة للعائلات) بالتقلبات في أسعار المبيعات المحلية وأسعار الواردات باعتبارها قطاعات غير قابلة للتبادل الدولي، كما يلاحظ من خلال الجدول تأثر الصادرات هي الأخرى بنسب متباينة حسب ما تمليه المعادلة 37 من نموذج التوازن العام تبعاً للتغير الحادث في الطلب المحلي.

الجدول 4-19: أثر الضرائب غير المباشرة على مجموعة الإنتاج مليون دج

القطاعات	ΔXS_j	ΔVA_j	ΔCI_j	ΔLD_j	ΔKD_j
AGR	44204,47	36065,67	7952,27	4782,22	31283,45
ENR	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
HYD	46680,27	26037,21	12818,61	1432,94	24604,27
STPP	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
MNES	2283,77	1184,33	1052,94	580,21	604,12
ISMME	-6036,00	-1526,49	-4412,22	-797,22	-729,28
MC	9525,29	5053,89	4141,60	1874,98	3178,92
BTPH	4574,99	2114,70	2349,95	746,18	1368,52
CPC	-5945,38	-2218,88	-3581,26	-826,50	-1392,37
IND-AGR	28943,13	8364,78	20151,44	1333,97	7030,80
TXTL	-1918,81	-553,40	-1300,32	-234,92	-318,48
CCH	-2239,25	-904,26	-1276,64	-328,10	-576,16
BPL	-3003,38	-1272,09	-1581,81	-733,56	-538,53
IND_D	2016,63	1674,07	315,17	203,19	1470,88
TC	-160,94	-102,09	-54,91	-19,94	-82,14
TRC	-2307,64	-1828,90	-395,41	-199,72	-1629,18
HCR	-456,22	-340,79	-83,80	-80,81	-259,98
SER_E	-2908,03	-2337,16	-475,53	-738,83	-1598,32
SER_M	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
المجموع	113252,90	69410,60	35620,08	6994,10	62416,50

المصدر: حسابات الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج GAMS

يتأثر الإنتاج XS في القطاعات المختلفة تبعاً للتغير في الطلب على السلع المحلية، حيث أدت الزيادة في الطلب على السلع المحلية في قطاعات (الفلاحة، المحروقات، المناجم والمحاجر، مواد البناء، البناء والأشغال

العمومية، الصناعات الغذائية وقطاع الصناعات المختلفة)، إلى ازدياد الإنتاج في نفس القطاعات، بينما أدى الانخفاض في الطلب على السلع المحلية في قطاعات (الصناعات المعدنية الالكترونية ISMMEE، المنسوجات والملابس، الجلود والأحذية، الخشب والورق، النقل والاتصال، التجارة، الفنادق والمطاعم، الخدمات المقدمة للمؤسسات) إلى انخفاض الإنتاج تبعاً للانخفاض في الطلب، في حين لم يتأثر الإنتاج في القطاعات غير القابلة للتبادل الدولي، حيث ينتقل تأثير التغيير في الإنتاج إلى كل من الطلب على عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) والطلب على السلع الوسيطة بنفس الطريقة، حيث يلاحظ أن أعظم تأثير إيجابي للطلب على عوامل الإنتاج يكون في القطاع الفلاحي أين يزيد الطلب على العمل في هذا القطاع بـ 4782,22 مليون دج، وهو ما يمثل 68% من الزيادة الإجمالية في الطلب على العمل، ونفس الأمر بالنسبة للطلب على رأس المال الذي يزيد في هذا القطاع بمقدار 31283,45 مليون دج، في حين يلاحظ أن أعظم تأثير ممارس على الطلب المدخلات الوسيطة يكون في قطاع الصناعات الغذائية بما يقدر بـ 20151,44 مليون دج.

الجدول 4-20: أثر الضرائب غير المباشرة على مجموعة الطلب

القطاعات	ΔCM_j	ΔCF_j	ΔINV_j	ΔDIT_j	ΔQT_j
AGR	-41453,52	0,00	-1611,16	17715,25	-25349,42
ENR	-11727,88	-739,14	0,00	2065,19	-10401,84
HYD	-3297,59	-35,84	296,62	9590,20	6553,38
STPP	0,00	0,00	-5375,64	1334,94	-4040,70
MNES	0,00	-63,68	-10371,12	76,09	-10358,70
ISMMEE	-5303,21	-365,09	-62784,38	1150,80	-67301,88
MC	-746,43	-177,21	108242,81	1057,07	108376,23
BTPH	-1020,73	-25,88	-59692,74	14,64	-60724,71
CPC	-12648,09	-76,07	-17958,78	-139,35	-30822,30
IND-AGR	-23832,38	-409,77	-45351,79	1443,90	-68150,06
TXTL	-59805,18	-42,36	17863,06	-1565,87	-43550,35
CCH	-47603,79	-9,20	67542,34	-1444,92	18484,44
BPL	-15871,21	-1355,96	43090,96	-58,49	25805,30
IND_D	-27027,34	-321,33	4174,77	-172,88	-23346,78
TC	-22030,00	-44,39	0,00	615,43	-21458,96
TRC	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
HCR	-21054,04	-417,13	0,00	9,23	-21461,94
SER_E	0,00	-1714,23	-11390,03	3207,00	-9897,26
SER_M	-101464,44	-67,53	0,00	721,85	-101021,80
المجموع	-394885,84	-5864,82	26674,91	35620,08	-338667,37

المصدر: حسابات الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج GAMS

تؤدي محصلة التغير في كل من الدخل والأسعار إلى انخفاض الاستهلاك الأسري في جميع القطاعات بنسب متفاوتة يكون أعلاها في قطاع المنسوجات والملابس بانخفاض يقدر بـ 59805,18 مليون دج ، وهذا باستثناء القطاعات التي يكون فيها الاستهلاك الأسري معدوما، حيث يبلغ الانخفاض في إجمالي الاستهلاك الأسري 394885,84 مليون دج ويعتبر أكبر انخفاض في هيكل الطلب الكلي، بينما لا يتعدى الانخفاض الحاصل في استهلاك المؤسسات المالية 5864,82 مليون دج، في حين تؤدي محصلة التغير في الدخل والأسعار إلى إعادة توجيه الاستثمارات نحو قطاعات (مواد البناء بـ 108242,81 مليون دج، الجلود والأحذية بـ 67542,34 مليون دج ، الخشب والورق والقطن بـ 43090,96 مليون دج و قطاع المنسوجات والملابس بـ 17863,06 مليون دج) وهذا على حساب انخفاض الاستثمار في قطاعات (البناء والأشغال العمومية، الصناعات المعدنية والالكترونية، الصناعات الغذائية، المناجم والمحاجر ، الخدمات المقدمة للمؤسسات)، حيث تكون محصلة التأثير الكلية هي زيادة الاستثمار الإجمالي بـ 26674,91 مليون دج، أما بالنسبة للطلب الوسيط الإجمالي فيلاحظ كذلك وجود تأثيرات متباينة للرفع في الضرائب غير المباشرة على الطلب الإجمالي الوسيط، حيث يتضح من الجدول أن القطاعات التي تأثرت سلبيا برفع الضرائب غير المباشرة تتمثل في قطاعات (البناء الأشغال العمومية، الكيمياء والبلاستيك، المنسوجات والملابس، الجلود والأحذية، الخشب والورق، وقطاع الصناعات المتنوعة) في حين تأثر الطلب الإجمالي الوسيط في باقي القطاعات إيجابيا بالزيادة في الضرائب غير المباشرة، وبذلك يعكس التغير في الطلب الكلي مجموع التغير الحاصل في هيكل الطلب (الاستهلاك الأسري، استهلاك المؤسسات المالية، الاستثمار، الطلب الإجمالي الوسيط)، حيث يتضح من خلال الجدول أن الضرائب غير المباشرة أدت إلى انخفاض الطلب الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاعات (مواد البناء، الجلود والأحذية، الخشب والورق) حيث بلغت المحصلة الإجمالية لتأثير زيادة الضرائب المباشرة على تقلص الطلب الكلي ما يقدر بـ 338667,37 مليون دج، وبهذا يعتبر التأثير السلبي للضرائب غير المباشرة على الطلب الكلي أقل مقارنة بتأثير الضرائب المباشرة، وبذلك سيتم في المطلب الموالي محاكاة أثر التوسع في النفقات العامة الممولة عن طريق الضرائب غير المباشرة باعتبارها أداة تمويل التي تضمن أكبر فعالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي .

المطلب الثاني: محاكاة الآثار الاقتصادية للتوسع في الإنفاق الحكومي

بعد إيجاد أداة التمويل الأقل ضرراً على الطلب والمتمثلة في التمويل في الضرائب غير المباشرة، سنسعى من خلال هذا المطلب إلى إبراز الآثار الاقتصادية الناجمة عن التوسع في الإنفاق العام الممول عن طريق الضرائب غير المباشرة بمقدار الفرق بين الإنفاق العام الفعلي خلال سنة الأساس والإنفاق العام الأمثل الذي تم تقديره في المبحث الثاني من هذا الفصل، والبحث عن التخصيص الذي يضمن أكبر فعالية على الناتج، حيث يتم المفاضلة بين ثلاث سيناريوهات أساسية حسب خصائص كل قطاع .

الفرع الأول: رفع الطلب العمومي في القطاع الأكثر استخداماً لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية (IND_D)

يقوم السيناريو الأول على رفع مستوى الإنفاق الحكومي الممول باستخدام الضرائب غير المباشرة، بمقدار 1085299 مليون دج في القطاع الأكثر استخداماً لعوامل الإنتاج في مزيج العملية الإنتاجية ويتمثل في قطاع الصناعات المتنوعة IND_D وهذا حسب قيمة المعامل $v_j = 0,830$ ونتبع بعد ذلك أهم الآثار الناجمة عن تخصيص التوسع في الإنفاق العام لهذا القطاع.

الجدول 4-21: أثر زيادة الإنفاق الحكومي في قطاع الصناعات المتنوعة على مجموعة التجارة الدولية

القطاعات	$\Delta(QT_j)$	$\Delta(D_j)$	$\Delta(M_j)$	$\Delta(EX_j)$	ΔMRG_j
AGR	-25349,42	-19008,53	-2947,13	-73,70	-2970
ENR	-10401,84	-9478,18	0	0,00	0
HYD	6553,38	5365,78	597,48	13807,18	261
STPP	-4040,70	-4040,70	0	0,00	0
MNES	-10358,70	-4120,77	-5019,62	-644,66	-519
ISMMEE	-67301,88	-7452,41	-36157,94	-416,21	-17031
MC	108376,23	55523,85	16552,78	3112,46	24270
BTPH	-60724,71	-60659,20	-61,40	-0,22	0
CPC	-30822,30	-545,50	-18846,77	-4488,57	-6950
IND-AGR	-68150,06	-33416,25	-13978,32	-890,04	-15626
TXTL	-43550,35	-9448,36	-18757,64	-181,27	-6918
CCH	18484,44	2034,25	9614,82	201,08	2340
BPL	25805,30	4127,88	12903,14	240,82	5402
IND_D	1061952,22	340659,38	316660,76	991,32	256092
TC	-21458,96	-19215,72	-895,41	-706,51	0

TRC	0,00	238351,24	0	0,00	-238351
HCR	-21461,94	-16782,29	-2761,55	-4907,37	0
SER_E	-9897,26	-1696,60	-7815,59	-2011,85	0
SER_M	-23138,11	-21090,62	0	0,00	0
المجموع	824515,33	439107,25	249087,57	4032,46	0

GAMS المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج

يوضح الجدول أن التوسع في الإنفاق العام الممول بواسطة الضرائب غير المباشرة في قطاع الصناعات المتنوعة IND_D يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في نفس القطاع بالمقدار 1061952,22 مليون دج في حين يكون تأثير باقي القطاعات ناجم عن أثر تمويل الإنفاق العام بواسطة الضرائب غير المباشرة، لذلك نجد أن التأثير في بقية القطاعات مطابق لتأثير الضرائب غير المباشرة على الطلب الكلي كما يوضحه الجدول (4-21)، وبذلك تكون محصلة التأثير على إجمالي الطلب الكلي ما يقدر بـ 824515,33 مليون دج، حيث تلبى الزيادة في الطلب الكلي في القطاع IND_D بـ 340659,38 مليون دج من السوق المحلية، و بـ 316660,76 مليون دج من السوق الأجنبية (الواردات) وهذا حسب ما تلميه المعادلة 38 في نموذج التوازن العام المطبق، وتزيد الصادرات بمقدار 991,32 مليون دج وفق المعادلة 36 من نموذج التوازن العام وهذا ضمن نفس القطاع، كما يرتفع الهامش التجاري في نفس القطاع بـ 256092 مليون دج نتيجة انتعاش حركة التجارة الداخلية (السلع المحلية) والخارجية (الواردات)، أما التأثير على بقية القطاعات فيلاحظ أن سياسة الإنعاش الممولة بالضرائب غير المباشرة تؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية والواردات في جميع القطاعات باستثناء قطاعات (المحروقات، مواد البناء، الجلود والأحذية، الخشب والورق) وهذا تبعا للتغير الحاصل في الطلب الكلي، وبذلك تكون محصلة التأثير على الطلب على السلع المحلية معادلة لـ 439107,25 مليون دج وهي أكبر من الزيادة الحاصلة في الواردات والمقدرة بـ 249087,57 مليون دج، في حين تكون الزيادة في إجمالي الصادرات ضعيفة نسبيا وتقدر بـ 4032,46 مليون دج ويعتبر قطاع المحروقات المسهم الأكبر في زيادة الصادرات.

الجدول 4-22: أثر زيادة الإنفاق الحكومي في قطاع الصناعات المتنوعة على مجموعة الإنتاج

القطاعات	$\Delta(XS_j)$	$\Delta(VA_j)$	$\Delta(CI_j)$	$\Delta(LD_j)$	$\Delta(KD_j)$
AGR	-19082,23	-15568,87	-3432,84	-2064,39	-13504,47
ENR	-9478,18	-4708,14	-4520,03	-1511,38	-3196,76
HYD	19172,96	10694,25	5264,98	588,55	10105,69
STPP	-4040,70	-690,02	-3309,99	-756,50	66,48
MNES	-4765,43	-2471,28	-2197,12	-1210,70	-1260,58
ISMME	-7868,62	-1989,96	-5751,83	-1039,26	-950,70
MC	58636,31	31111,03	25495,06	11542,08	19568,95
BTPH	-60659,43	-28038,59	-31157,83	-9893,50	-18145,09
CPC	-5034,07	-1878,77	-3032,32	-699,82	-1178,95
IND-AGR	-34306,29	-9914,77	-23885,50	-1581,16	-8333,61
TXTL	-9629,63	-2777,27	-6525,69	-1178,95	-1598,33
CCH	2235,33	902,68	1274,41	327,53	575,15
BPL	4368,70	1850,37	2300,88	1067,03	783,34
IND_D	341650,70	283615,01	53395,01	34423,79	249191,22
TC	-19922,23	-12636,95	-6797,69	-2468,57	-10168,38
TRC	238351,24	188902,67	40841,30	20628,35	168274,32
HCR	-21689,66	-16202,01	-3984,23	-3841,91	-12360,10
SER_E	-3708,45	-2980,45	-606,41	-942,19	-2038,25
SER_M	-21090,62	-17485,84	-2984,58	-3916,15	-13569,69
المجموع	443139,71	399733,11	30385,57	37472,85	362260,26

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

يؤدي التغير الحاصل في الطلب على السلع المحلية إلى زيادة إجمالي الإنتاج بـ 443139,71 مليون دج، حيث تكون زيادة الإنتاج في قطاع الصناعات المتنوعة والمقدرة بـ 341650,70 مليون دج المسهم الأكبر في الزيادة الإجمالية للإنتاج بما يمثل 77% من الزيادة في الإنتاج، حيث يتطلب رفع الإنتاج في قطاع الصناعات المتنوعة بهذا المقدار زيادة الاستهلاك الوسيط بـ 53395,01 مليون دج و زيادة الطلب على عوامل الإنتاج بـ 283615,01 مليون دج، 87% من زيادة الطلب على عوامل الإنتاج موجهة لزيادة الطلب على رأس المال بما يقدر بـ 249191,22 مليون دج، بينما تقدر الزيادة في الطلب على العمالة ما يقدر بـ 34423,79 مليون دج بما يمثل 13% من إجمالي الزيادة في الطلب على عوامل الإنتاج، بينما يرجع التغير في بقية القطاعات في كل من (الإنتاج، الطلب على عوامل الإنتاج، الطلب على رأس المال) بالدرجة الأولى للزيادة في الضرائب غير المباشرة، حيث يلاحظ انخفاض الإنتاج في معظم القطاعات باستثناء

قطاعات (المحروقات، مواد البناء، الجلود والأحذية، الخشب والورق)، كما يلاحظ تغير الطلب على عوامل الإنتاج والاستهلاك الوسيط تبعاً للتغير في الإنتاج في كل قطاع، حيث بلغت المحصلة الكلية للزيادة في الاستهلاك الكلي الوسيط 30385,57 مليون دج و 399733,11 مليون دج بالنسبة للزيادة في الطلب على عوامل الإنتاج 90% منها تمثل زيادة في الطلب على رأس المال.

الجدول 4-23: أثر زيادة الإنفاق الحكومي في قطاع الصناعات المتنوعة على الضرائب غير المباشرة

القطاعات	$\Delta(TI_j)$	$\Delta(TIM_j)$	$\Delta(ILP_j)$
AGR	-207,10	-216,41	-80,52
ENR	-923,65	0,00	-250,02
HYD	215,51	113,79	3213,73
STPP	0,00	0,00	-40,70
MNES	-575,83	-123,84	-97,03
ISMMEE	-5099,74	-1560,50	-126,82
MC	10094,47	1935,62	2030,22
BTPH	-2,48	-1,62	-1463,01
CPC	-3546,71	-933,51	-122,98
IND-AGR	-3395,99	-1733,31	-506,02
TXTL	-4525,29	-3901,39	-326,66
CCH	1818,82	2676,13	58,25
BPL	2823,70	548,58	217,45
IND_D	88935,39	59604,36	4640,68
TC	-1347,83	0,00	-487,59
TRC	0,00	0,00	8607,27
HCR	-1918,10	0,00	-1503,42
SER_E	-385,07	0,00	-121,59
SER_M	-2047,49	0,00	-620,20
المجموع	79912,61	56407,90	13021,03

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

تؤدي الزيادة الحاصلة في الطلب على السلع المحلية الإجمالية بمقدار 439107,25 مليون دج إلى زيادة ضرائب المبيعات بـ 79912,61 مليون دج، ونفس الأمر بالنسبة لزيادة الرسوم الجمركية بـ 56407,90 مليون دج والتي كانت نتيجة لارتفاع الواردات بـ 249087,57 مليون دج، كما أدت الزيادة في الإنتاج بـ 443139,71 مليون دج إلى زيادة ضرائب الإنتاج بـ 13021,03 مليون دج وبذلك تؤدي سياسة

الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية لسياسات الإنعاش الاقتصادي باستخدام نموذج التوازن العام المحاسبي

الإنعاش الممولة بالضرائب غير المباشرة إلى تحسن وضعية الموازنة العامة للدولة نتيجة تعدد الاوعية الضريبية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي المحفز بالسياسة المالية.

الجدول 4-24: أثر زيادة الإنفاق الحكومي في قطاع الصناعات المتنوعة على مجموعة الدخل الادخار (مليون دج)

	ΔY_n	ΔYD_n	$\Delta(TD)$	ΔS_n
الأسر	249145,13	226789,25	22355,89	30909,34
الشركات	150587,98	-	46448,10	95611,04
الحكومة	-	-	-	218145,52
بقية العالم	-	-	-	245055,11

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

تعمل الزيادة في الطلب على عوامل الإنتاج (الطلب على العمل والطلب رأس المال) إلى ارتفاع دخل الأسر بـ 249145,13 مليون دج و ارتفاع دخل الشركات بـ 150587,98 مليون دج وبذلك يزداد ادخار القطاع الأسري بـ 30909,34 مليون دج و ادخار الشركات بـ 95611,04 مليون دج ، كما يؤدي ارتفاع دخل الأسر والشركات إلى ازدياد الضرائب المباشرة على دخل الأسر بـ 22355,89 مليون دج و الضرائب المباشرة لدخل الشركات بـ 46448,10 مليون دج ، ونتيجة لانتعاش حركة النشاط الاقتصادي يتحسن الرصيد الموازي للدولة بـ 218145,52 مليون دج، في حين يتراجع الميزان التجاري بـ 245055,11 مليون دج.

الجدول 4-25: أثر زيادة الإنفاق الحكومي في قطاع الصناعات المتنوعة على مجموعة الطلب

القطاعات	ΔCM_j	ΔINV_j	ΔDIT_j	ΔQT_j
AGR	60708,43	5608,08	-17738,06	48578,45
ENR	3369,63	0,00	10658,36	14027,99
HYD	3036,89	-688,75	-1053,99	1294,15
STPP	0,00	9692,28	-1005,45	8686,83
MNES	0,00	1823,23	853,43	2676,66
ISMMEE	6951,62	198831,05	-8805,59	196977,07
MC	87,53	-35165,54	-10716,66	-45794,68
BTPH	2286,22	293748,86	-285,01	295750,07

CPC	6528,17	24479,96	-1865,00	29143,12
IND-AGR	19855,57	96212,47	4270,36	120338,39
TXTL	6742,64	-5582,79	-4520,88	-3361,03
CCH	1859,98	-7382,48	1270,68	-4251,81
BPL	1800,53	-13550,14	1395,29	-10354,31
IND_D	1822,16	-784,60	5271,99	1091608,55
TC	69863,85	0,00	9580,61	79444,46
TRC	0,00	0,00	0,00	0,00
HCR	5319,80	0,00	-212,22	5107,58
SER_E	0,00	22479,41	-1753,49	20725,92
SER_M	5646,89	0,00	45041,18	50688,07
المجموع	195879,91	589721,02	30385,57	1901285,50

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

نتيجة ارتفاع دخل الأسر يزداد استهلاكها بنسب مختلفة من قطاع لآخر ، يكون أعلاها في قطاعي الاتصال والنقل بـ 69863,85 مليون دج ، والقطاع الفلاحي بـ 60708,43 مليون دج ، وهذا حسب ما يمليه الميل الحدي للاستهلاك الموضح في معادلة التوازن رقم 12 ضمن نموذج التوازن العام، حيث تقدر الزيادة الإجمالية في الاستهلاك الأسري بـ 195879,91 مليون دج، كما تؤدي زيادة الادخار إلى التأثير على الاستثمار بنسب متفاوتة يكون أعلاها في قطاعات (البناء والأشغال العمومية بـ 293748,86 مليون دج وقطاع الصناعات المعدنية والالكترونية بـ 198831,05 مليون دج وقطاع الصناعات الغذائية بـ 96212,47 مليون دج حيث تبلغ إجمالي الزيادة في الاستثمار ما يقدر بـ 589721,02 مليون دج ، كذلك تؤدي زيادة الطلب الوسيط إلى ازدياد إجمالي الطلب على السلع الوسيطة بـ 30385,57 مليون دج وبذلك يتمثل الأثر على الطلب الكلي في مجموع التغير الحاصل في كل من الاستهلاك الأسري، الاستثمار، إجمالي الطلب الوسيط ، حيث تبلغ الزيادة في الطلب الكلي الناجمة عن الأثر الابتدائي لسياسة الإنعاش الاقتصادي ما يقدر بـ 1901285,50 مليون دج.

الفرع الثاني: رفع الإنفاق العام في القطاع الأكثر استخداما للمدخلات الوسيطة (ISMMEE)

يتمثل السيناريو الثاني في رفع الإنفاق العام الممول باستخدام الضرائب غير المباشرة بـ 1085299 مليون دج في القطاع الأكثر استخداما للمدخلات الوسيطة في مزيج العملية الإنتاجية ويتمثل في قطاع الصناعات المعدنية والالكترونية ISMMEE وهذا حسب قيمة المعامل $io_j = 0,730$ وهذا باستثناء قطاع الأشغال

البتروولية كون الدراسة تبحث عن بدائل لإنعاش الاقتصاد خارج المحروقات، وبنفس الطريقة تتأثر مختلف المتغيرات الداخلية بالزيادة في الإنفاق العام الممولة بالضرائب غير المباشرة لذلك نكتفي بمقارنة نتائج السيناريو الثاني مع نتائج السيناريو الأول.

الجدول 4-26: أثر زيادة الإنفاق العام في قطاع ISMMEE على مجموعة التجارة الدولية

القطاعات	$\Delta(QT_j)$	$\Delta(D_j)$	$\Delta(M_j)$	$\Delta(EX_j)$	ΔMRG_j
AGR	-25349,42	-19008,53	-2947,14	-73,70	2970,24
ENR	-10401,84	-9478,18	0,00	0,00	0,00
HYD	6553,38	5365,78	597,49	13807,18	-260,81
STPP	-4040,70	-4040,70	0,00	0,00	0,00
MNES	-10358,70	-4120,77	-5019,62	-644,66	518,65
ISMMEE	1017997,12	112723,85	546919,14	6295,52	-257612,39
MC	108376,23	55523,85	16552,78	3112,46	-24269,50
BTPH	-60724,71	-60659,20	-61,40	-0,22	0,00
CPC	-30822,30	-545,50	-18846,77	-4488,57	6949,80
IND-AGR	-68150,06	-33416,25	-13978,33	-890,04	15626,18
TXTL	-43550,35	-9448,36	-18757,64	-181,27	6917,66
CCH	18484,44	2034,25	9614,82	201,08	-2340,41
BPL	25805,30	4127,88	12903,14	240,82	-5402,00
IND_D	-23346,78	-7489,32	-6961,72	-21,79	5630,13
TC	-21458,96	-19215,72	-895,42	-706,51	0,00
TRC	0,00	251272,46	0,00	0,00	251272,46
HCR	-21461,94	-16782,29	-2761,55	-4907,37	0,00
SER_E	-9897,26	-1696,60	-7815,59	-2011,85	0,00
SER_M	-23138,11	-21090,62	0,00	0,00	0,00
المجموع	824515,33	224056,03	508542,18	9731,08	0,00

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

يلاحظ من خلال الجدول التوسع في الإنفاق العام في قطاع (ISMMEE) يؤدي لنفس الأثر على الطلب الكلي 824515,33 مليون دج، حيث يلي الطلب بنسبة أكبر بالواردات بـ 508542,18 مليون دج على حساب السلع المحلية التي تلي 224056,03 مليون دج وهذا عكس السيناريو الأول الذي أدى إلى تلبية الجزء الأكبر من الطلب الكلي عن طريق السلع المحلية، كما يلاحظ تأثر الصادرات في السيناريو الثاني بنفس مقدار التغير في السيناريو الأول، وبهذا يمكن ملاحظة أن تخصيص النفقات العامة لقطاع الصناعات

المعدنة الالكترونية أدت إلى تخصيص الزيادة في الطلب لصالح الواردات على حساب الطلب المحلي ما يؤدي في النهاية للحد من فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي.

الجدول 4-27: أثر زيادة الإنفاق العام في قطاع ISMMEE على مجموعة الإنتاج

القطاعات	$\Delta(XS_j)$	$\Delta(VA_j)$	$\Delta(CI_j)$	$\Delta(LD_j)$	$\Delta(KD_j)$
AGR	-19082,23	-15568,87	-3432,84	-2064,39	-13504,47
ENR	-9478,18	-4708,14	-4520,03	-1511,38	-3196,76
HYD	19172,96	10694,25	5264,98	588,55	10105,69
STPP	-4040,70	-690,02	-3309,99	-756,50	66,48
MNES	-4765,43	-2471,28	-2197,12	-1210,70	-1260,58
ISMMEE	119019,37	30099,80	87001,24	15719,72	14380,09
MC	58636,31	31111,03	25495,06	11542,08	19568,95
BTPH	-60659,43	-28038,59	-31157,83	-9893,50	-18145,09
CPC	-5034,07	-1878,77	-3032,32	-699,82	-1178,95
IND-AGR	-34306,29	-9914,77	-23885,50	-1581,16	-8333,61
TXTL	-9629,63	-2777,27	-6525,69	-1178,95	-1598,33
CCH	2235,33	902,68	1274,41	327,53	575,15
BPL	4368,70	1850,37	2300,88	1067,03	783,34
IND_D	-7511,11	-6235,21	-1173,88	-756,80	-5478,41
TC	-19922,23	-12636,95	-6797,69	-2468,57	-10168,38
TRC	251272,46	199143,24	43055,34	21746,63	177396,61
HCR	-21689,66	-16202,01	-3984,23	-3841,91	-12360,10
SER_E	-3708,45	-2980,45	-606,41	-942,19	-2038,25
SER_M	-21090,62	-17485,84	-2984,58	-3916,15	-13569,69
المجموع	233787,11	152213,22	70783,79	20169,52	132043,70

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

بالمقارنة مع السيناريو الأول تؤدي الزيادة في الطلب على السلع المحلية في قطاع الصناعات المعدنية والالكترونية إلى ازدياد الإنتاج بنسبة أقل بـ 233787,11 مليون دج بالمقارنة مع زيادة الإنتاج الناجم عن زيادة الانفاق العام في قطاع الصناعات المتنوعة، كذلك تعتبر زيادة الطلب على عوامل الإنتاج (الطلب على العمل والطلب على رأس المال) أقل مقارنة بالسيناريو السابق، وعلى العكس من ذلك يزداد الاستهلاك الوسيط بنسبة أكبر بـ 70783,79 مليون دج مقارنة بازدياد الاستهلاك الوسيط في السيناريو الأول.

الجدول 4-28: أثر زيادة الإنفاق العام في قطاع ISMMEE على الضرائب غير المباشرة

القطاعات	$\Delta(TI_j)$	$\Delta(TIM_j)$	$\Delta(ILP_j)$
AGR	-207,10	-216,41	-80,52
ENR	-923,65	0,00	-250,02
HYD	215,51	113,79	3213,73
STPP	0,00	0,00	-40,70
MNES	-575,83	-123,84	-97,03
ISMMEE	77137,85	23603,88	1918,33
MC	10094,47	1935,62	2030,22
BTPH	-2,48	-1,62	-1463,01
CPC	-3546,71	-933,51	-122,98
IND-AGR	-3395,99	-1733,31	-506,02
TXTL	-4525,29	-3901,39	-326,66
CCH	1818,82	2676,13	58,25
BPL	2823,70	548,58	217,45
IND_D	-1955,22	-1310,39	-102,02
TC	-1347,83	0,00	-487,59
TRC	0,00	0,00	9073,88
HCR	-1918,10	0,00	-1503,42
SER_E	-385,07	0,00	-121,59
SER_M	-2047,49	0,00	-620,20
المجموع	71259,58	20657,54	10790,09

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

تكون الزيادة في الضرائب غير المباشرة عند تخصيص التوسع في الإنفاق العام لقطاع الصناعات المعدنية والالكترونية، أقل بالمقارنة مع تخصيص التوسع في الإنفاق العام لقطاع الصناعات المتنوعة، حيث تقل ضرائب المبيعات في السيناريو الثاني بـ 8653,03 مليون دج عن ضرائب المبيعات في السيناريو الأول، ونفس الأمر بالنسبة لضرائب الإنتاج التي تقل بـ 2230,94 مليون دج مقارنة بالسيناريو الأول، وبالرغم من ارتفاع الواردات بنسبة أكبر في السيناريو الثاني إلا أن الرسوم الجمركية سجلت زيادة أكبر في السيناريو الأول بـ 35750,36 مليون ج عن السيناريو الثاني، ويرجع ذلك لمعدل التعريف الجمركية المنخفض في قطاع الصناعات المعدنية والالكترونية (ISMMEE)، مقارنة بمعدل التعريف الجمركية في قطاع الصناعات المتنوعة.

الجدول 4-29: أثر زيادة الإنفاق العام في قطاع ISMMEE على مجموعة الدخل الادخار (مليون دج)

	ΔY_n	ΔYD_n	$\Delta(TD)$	ΔS_n
الأسر	97323,97	88591,05	8732,92	12074,16
الشركات	54889,25	-	16930,31	34850,18
الحكومة	-	-	-	128370,43
بقية العالم	-	-	-	498811,10

المصدر: حسابات الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج GAMS

يلاحظ من خلال مقارنة نتائج السيناريو الأول مع الثاني على مجموعة الدخل الادخار أن الزيادة في كل من الدخل، الادخار، الضرائب المباشرة كانت أعلى بالنسبة للسيناريو الأول، حيث يزيد الأثر على دخل الأسر عند تخصيص الزيادة في الانفاق للصناعات المتنوعة بـ 151821,2 مليون دج عن الزيادة في دخل الأسر عند تخصيص الإنفاق العام لقطاع الصناعات المعدنية والإلكترونية ونفس الأمر بالنسبة للشركات أين يزيد دخلها في السيناريو الأول بـ 95698,73 مليون دج مقارنة بالسيناريو الثاني، وتبعاً لهذه الزيادة يكون ادخار الأسر والشركات في السيناريو الأول أعلى من السيناريو الثاني ونفس الأمر بالنسبة للضرائب المباشرة، كما تكون الزيادة في رصيد الموازنة العامة والمقدرة بـ 128370,43 مليون دج أقل من الزيادة المسجلة في السيناريو الأول، كذلك يلاحظ أن التراجع في الميزان التجاري في السيناريو الحالي والمقدر بـ 498811,10 مليون دج أكبر من التراجع المسجل في السيناريو الأول.

الجدول 4-31: أثر زيادة الإنفاق العام في قطاع ISMMEE على مجموعة الطلب

القطاعات	ΔCM_j	ΔINV_j	ΔDIT_j	ΔQT_j
AGR	23714,63	6410,56	-13874,92	16250,28
ENR	1316,28	0,00	19595,38	20911,66
HYD	1186,31	-787,31	-426,13	-27,13
STPP	0,00	11079,18	-1005,45	10073,72
MNES	0,00	2084,12	6993,74	9077,86
ISMMEE	2715,52	227282,35	8913,35	1324210,23
MC	34,19	-40197,48	-10328,28	-50491,57
BTPH	893,07	335782,22	3975,01	340650,30
CPC	2550,11	27982,86	4814,21	35347,18

IND-AGR	7756,21	109979,78	10432,01	128168,00
TXTL	2633,89	-6381,64	691,64	-3056,11
CCH	726,57	-8438,86	6271,88	-1440,41
BPL	703,34	-15489,07	8246,60	-6539,12
IND_D	711,79	-896,87	6717,64	6532,56
TC	27291,03	0,00	23064,97	50356,00
TRC	0,00	0,00	0,00	0,00
HCR	2078,08	0,00	274,01	2352,09
SER_E	0,00	25696,05	-1559,01	24137,04
SER_M	2205,86	0,00	-2012,86	192,99
المجموع	76516,89	674105,89	70783,79	1906705,58

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **GAMS**

يؤدي السيناريو الثاني إلى زيادة الطلب الكلي بنسبة أكبر من السيناريو الأول بـ **5420,08** مليون دج، ويرجع ذلك أساساً لارتفاع إجمالي الطلب الوسيط في السيناريو الثاني. بمستوى يفوق السيناريو الأول بـ **4398,22** مليون دج بالإضافة إلى ارتفاع الاستثمار الكلي بـ **84384,87** مليون دج عن السيناريو الأول، في حين تكون الزيادة في الاستهلاك الأسري أقل في السيناريو الثاني بـ **119363** مليون دج مقارنة بالسيناريو الأول.

الفرع الثالث: رفع الطلب العمومي في القطاع الأقل طلباً للواردات **ENR**

قمنا في السيناريو الثالث برفع الإنفاق العام بـ **1085299** مليون دج في القطاع الأقل طلباً للواردات، وهذا باعتبار أن أحد شروط فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي تكمن في عدم تلبية الطلب الإضافي عن طريق الواردات، حيث نقوم برفع الإنفاق العام في قطاع الماء والطاقة **ENR** ثم نقوم بمقارنة الآثار الناجمة عن هذا السيناريو بالسيناريوهات السابقة.

الجدول **4-31**: أثر زيادة الإنفاق الحكومي في القطاع الماء والطاقة على مجموعة التجارة الدولية

القطاعات	$\Delta(QT_j)$	$\Delta(D_j)$	$\Delta(M_j)$	$\Delta(EX_j)$	ΔMRG_j
AGR	-25349,42	-19008,53	-2947,14	-73,70	2970,24
ENR	1074897,16	979449,27	0,00	0,00	0,00
HYD	6553,38	5365,78	597,49	13807,18	-260,81
STPP	-4040,70	-4040,70	0,00	0,00	0,00
MNES	-10358,70	-4120,77	-5019,62	-644,66	518,65

ISMMEE	-67301,88	-7452,41	-36157,95	-416,21	17031,28
MC	108376,23	55523,85	16552,78	3112,46	-24269,50
BTPH	-60724,71	-60659,20	-61,40	-0,22	0,00
CPC	-30822,30	-545,50	-18846,77	-4488,57	6949,80
IND-AGR	-68150,06	-33416,25	-13978,33	-890,04	15626,18
TXTL	-43550,35	-9448,36	-18757,64	-181,27	6917,66
CCH	18484,44	2034,25	9614,82	201,08	-2340,41
BPL	25805,30	4127,88	12903,14	240,82	-5402,00
IND_D	-23346,78	-7489,32	-6961,72	-21,79	5630,13
TC	-21458,96	-19215,72	-895,42	-706,51	0,00
TRC	0,00	-23371,22	0,00	0,00	-23371,22
HCR	-21461,94	-16782,29	-2761,55	-4907,37	0,00
SER_E	-9897,26	-1696,60	-7815,59	-2011,85	0,00
SER_M	-23138,11	-21090,62	0,00	0,00	0,00
المجموع	824515,33	818163,55	-74534,90	3019,35	0,00

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

يلاحظ من خلال الجدول أن التوسع في الإنفاق العام في قطاع الماء والطاقة يؤدي لنفس الأثر على الطلب الكلي بـ 824515,33 مليون دج، إذ يلي هذا الطلب الإضافي بالكامل عن طريق السوق المحلي وهذا بخلاف السيناريوهين السابقين، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الطلب المحلي الإجمالي بـ 818163,55 مليون دج وهي أكبر من زيادة الطلب على السلع المحلية في السيناريوهين السابقين، كذلك أدت الزيادة في الإنفاق العام إلى انخفاض الواردات بـ 74534,90 مليون دج وهذا بعكس السيناريوهين السابقين أين أدى ارتفاع الطلب العمومي لزيادة الواردات، وفي المقابل يلاحظ أن زيادة الصادرات كانت أقل بالمقارنة مع السيناريوهات السابقة.

الجدول 4-32: أثر زيادة الإنفاق الحكومي في القطاع الماء والطاقة على مجموعة الإنتاج

القطاعات	$\Delta(XS_j)$	$\Delta(VA_j)$	$\Delta(CI_j)$	$\Delta(LD_j)$	$\Delta(KD_j)$
AGR	-19082,23	-15568,87	-3432,84	-2064,39	-13504,47
ENR	979449,27	486525,70	467087,63	156181,75	330343,94
HYD	19172,96	10694,25	5264,98	588,55	10105,69
STPP	-4040,70	-690,02	-3309,99	-756,50	66,48
MNES	-4765,43	-2471,28	-2197,12	-1210,70	-1260,58
ISMMEE	-7868,62	-1989,96	-5751,83	-1039,26	-950,70
MC	58636,31	31111,03	25495,06	11542,08	19568,95
BTPH	-60659,43	-28038,59	-31157,83	-9893,50	-18145,09

CPC	-5034,07	-1878,77	-3032,32	-699,82	-1178,95
IND-AGR	-34306,29	-9914,77	-23885,50	-1581,16	-8333,61
TXTL	-9629,63	-2777,27	-6525,69	-1178,95	-1598,33
CCH	2235,33	902,68	1274,41	327,53	575,15
BPL	4368,70	1850,37	2300,88	1067,03	783,34
IND_D	-7511,11	-6235,21	-1173,88	-756,80	-5478,41
TC	-19922,23	-12636,95	-6797,69	-2468,57	-10168,38
TRC	-23371,22	-18522,60	-4004,64	-2022,69	-16499,92
HCR	-21689,66	-16202,01	-3984,23	-3841,91	-12360,10
SER_E	-3708,45	-2980,45	-606,41	-942,19	-2038,25
SER_M	-21090,62	-17485,84	-2984,58	-3916,15	-13569,69
المجموع	821182,90	393691,45	402578,41	137334,36	256357,08

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **GAMS**

تقدر الزيادة في الناتج في السيناريو الثالث بـ 821182,90 مليون دج وهي أكبر من الزيادة في الناتج في السيناريو هين السابقين، بالرغم من ذلك نلاحظ أن الزيادة في الطلب على عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) في السيناريو الأول والمقدرة بـ 393691,45 مليون دج أكبر من الزيادة في الطلب على عوامل الإنتاج في السيناريو الثالث والمقدرة بـ 152213,22 مليون دج، وهذا باعتبار قطاع الصناعات المتنوعة أكثر القطاعات طلبا لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، في حين يلاحظ أن الزيادة في الطلب على العمالة في السيناريو الثالث والمقدرة بـ 137334,36 مليون دج أكبر من الزيادة في الطلب على العمالة في السيناريو هين السابقين، ونفس الأمر بالنسبة للزيادة في الطلب على المدخلات الوسيطة في السيناريو الثالث والمقدرة بـ 402578,41 مليون دج والتي كانت أكبر من الزيادة في الطلب على المدخلات الوسيطة المسجلة في السيناريو الأول والمقدرة بـ 30385,57 مليون دج، والزيادة في الطلب الوسيط المسجلة في السيناريو الثاني والمقدرة بـ 70783,79 مليون دج.

الجدول 4-33: أثر زيادة الإنفاق الحكومي في القطاع الماء والطاقة على الضرائب غير المباشرة

القطاعات	$\Delta(TI_j)$	$\Delta(TIM_j)$	$\Delta(ILP_j)$
AGR	-207,10	-216,41	-80,52
ENR	95447,89	0,00	25835,94
HYD	215,51	113,79	3213,73
STPP	0,00	0,00	-40,70
MNES	-575,83	-123,84	-97,03
ISMMEE	-5099,74	-1560,50	-126,82

MC	10094,47	1935,62	2030,22
BTPH	-2,48	-1,62	-1463,01
CPC	-3546,71	-933,51	-122,98
IND-AGR	-3395,99	-1733,31	-506,02
TXTL	-4525,29	-3901,39	-326,66
CCH	1818,82	2676,13	58,25
BPL	2823,70	548,58	217,45
IND_D	-1955,22	-1310,39	-102,02
TC	-1347,83	0,00	-487,59
TRC	0,00	0,00	-843,97
HCR	-1918,10	0,00	-1503,42
SER_E	-385,07	0,00	-121,59
SER_M	-2047,49	0,00	-620,20
المجموع	85393,53	-4506,85	24913,04

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

تكون الزيادة في ضرائب المبيعات المسجلة في السيناريو الثالث والمقدرة بـ 85393,53 مليون دج أكبر من الزيادة المسجلة في ضرائب المبيعات في السيناريو الأول والثاني، ونفس الأمر بالنسبة للزيادة في ضرائب الإنتاج في السيناريو الثالث المقدرة بـ 24913,04 مليون دج والتي كانت أكبر من الزيادة المسجلة في ضرائب الإنتاج في السيناريوهين السابقين، في حين يلاحظ انخفاض الرسوم الجمركية بـ 4506,85 مليون دج حيث يكون هذا الانخفاض ناجم بالدرجة الأولى عن تمويل سياسة الإنفاق العام التي ينجم عنها ارتفاع أسعار الواردات، وبهذا تكون الزيادة في إجمالي الضرائب غير المباشرة في السيناريو الأول والتي تقدر بـ 149341,5 مليون دج أكبر من الزيادة في إجمالي الضرائب غير المباشرة المسجلة في السيناريو الثاني المقدرة بـ 102707,2 مليون دج، والزيادة في إجمالي الضرائب غير المباشرة في السيناريو الثالث المقدرة بـ 105799,7 مليون دج.

الجدول 4-34: أثر زيادة الإنفاق الحكومي في القطاع الماء والطاقة على مجموعة الدخل الادخار (مليون دج)

	ΔY_n	ΔYD_n	$\Delta(TD)$	ΔS_n
الأسر	287126,36	261362,40	25763,96	35621,35
الشركات	106565,08	-	32869,46	67660,11
الحكومة	-	-		164433,147
بقية العالم	-	-		-77554,25

المصدر: حسابات الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج GAMS

بالنسبة للأثر على مجموعة الدخل الادخار، فيلاحظ من خلال مقارنة السيناريوهات ، أن الدخل الأسري يسجل زيادة أكبر في السيناريو الثالث تقدر بـ 287126,36 مليون دج، مما يقود لارتفاع الادخار الأسري بمعدل أكبر من السيناريوهات السابقة، في حين يلاحظ أن الارتفاع في دخل الشركات يكون أكبر في السيناريو الأول (150587,98 مليون دج) مما يؤدي إلى زيادة ادخار الشركات بمعدل أكبر في السيناريو الأول، ونفس الأمر بالنسبة للزيادة في إجمالي الضرائب المفروضة على الدخل التي تكون أكبر في السيناريو الأول (68804 مليون دج)، كذلك يلاحظ زيادة رصيد الموازنة العامة بـ 164433,147 مليون دج وهي أقل أيضا من الزيادة المسجلة في السيناريو الأول، أما بالنسبة للأثر على رصيد الميزان التجاري فمعكس السيناريوهات السابقة، يلاحظ تحسن الرصيد بـ 77554,25 مليون دج.

الجدول 4-36: أثر زيادة الإنفاق الحكومي في القطاع الماء والطاقة على مجموعة الطلب

القطاعات	ΔCM_j	ΔINV_j	ΔDIT_j	ΔQT_j
AGR	69963,20	1808,37	-23570,86	48200,71
ENR	3883,31	0,00	122578,80	1211761,12
HYD	3499,86	-222,09	58448,90	61726,67
STPP	0,00	3125,36	-1005,45	2119,90
MNES	0,00	587,91	847,86	1435,78
ISMME	8011,36	64114,69	7728,61	79854,67
MC	100,87	-11339,42	-10363,30	-21601,85
BTPH	2634,75	94721,71	68105,14	165461,60
CPC	7523,37	7893,76	36004,99	51422,12
IND-AGR	22882,47	31024,49	-6747,38	47159,58
TXTL	7770,53	-1800,22	5405,00	11375,31

CCH	2143,53	-2380,54	78548,31	78311,30
BPL	2075,02	-4369,35	15267,63	12973,30
IND_D	2099,94	-253,00	5954,95	7801,90
TC	80514,32	0,00	25353,34	105867,66
TRC	0,00	0,00	0,00	0,00
HCR	6130,79	0,00	17075,87	23206,66
SER_E	0,00	7248,67	4958,84	12207,51
SER_M	6507,74	0,00	-2012,86	4494,88
المجموع	225741,06	190160,35	402578,41	1903778,82

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

يؤدي السيناريو الثالث إلى زيادة الاستهلاك الأسري بـ 225741,06 مليون دج وزيادة إجمالي الطلب الوسيط بـ 402578,41 مليون دج ، وتعتبر هاتين الزيادةتين أكبر مقارنة بالسيناريو الثاني والأول، في حين يؤدي السيناريو الثاني إلى التأثير بنسبة أكبر في الطلب الاستثماري (674106 مليون دج) ونفس الأمر بالنسبة للطلب الكلي التي كان أعلى في السيناريو الثاني.

الفرع الرابع: رفع الطلب العمومي في القطاع الأكثر مساهمة في القيمة المضافة AGR

يقوم السيناريو الأخير على تخصيص التوسع في الإنفاق العام بمقدار الفرق بين مستواه الفعلي ومستواه الأمثل في القطاع الأكثر مساهمة في القيمة المضافة ويعتبر القطاع الفلاحي ثاني أكبر القطاعات مساهمة في القيمة المضافة بعد قطاع المحروقات حسب ما يبينه المعامل $\delta_{v_j} = 0,175$ لذلك سيتم في هذا السيناريو دراسة الآثار الناجمة عن زيادة الإنفاق العام بـ 1085299 مليون دج في القطاع الفلاحي ومقارنتها مع نتائج السيناريوهات السابقة.

الجدول 4-36: أثر زيادة الإنفاق الحكومي في القطاع الفلاحي على مجموعة التجارة الدولية

القطاعات	$\Delta(QT_j)$	$\Delta(D_j)$	$\Delta(M_j)$	$\Delta(EX_j)$	ΔMRG_j
AGR	1059949,58	794814,25	123230,41	3081,80	-124196,27
ENR	-10401,84	-9478,18	0,00	0,00	0,00
HYD	6553,38	5365,78	597,49	13807,18	-260,81
STPP	-4040,70	-4040,70	0,00	0,00	0,00
MNES	-10358,70	-4120,77	-5019,62	-644,66	518,65
ISMME	-67301,88	-7452,41	-36157,95	-416,21	17031,28
MC	108376,23	55523,85	16552,78	3112,46	-24269,50

BTPH	-60724,71	-60659,20	-61,40	-0,22	0,00
CPC	-30822,30	-545,50	-18846,77	-4488,57	6949,80
IND-AGR	-68150,06	-33416,25	-13978,33	-890,04	15626,18
TXTL	-43550,35	-9448,36	-18757,64	-181,27	6917,66
CCH	18484,44	2034,25	9614,82	201,08	-2340,41
BPL	25805,30	4127,88	12903,14	240,82	-5402,00
IND_D	-23346,78	-7489,32	-6961,72	-21,79	5630,13
TC	-21458,96	-19215,72	-895,42	-706,51	0,00
TRC	0,00	103795,29	0,00	0,00	103795,29
HCR	-21461,94	-16782,29	-2761,55	-4907,37	0,00
SER_E	-9897,26	-1696,60	-7815,59	-2011,85	0,00
SER_M	-23138,11	-21090,62	0,00	0,00	0,00
المجموع	824515,33	770225,39	51642,64	6174,85	0,00

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

تؤدي الزيادة في الإنفاق العام في القطاع الفلاحي بـ 1085299 مليون دج لنفس الزيادة في الطلب الكلي بالمقارنة مع السيناريوهات السابقة، حيث تلي هذه الزيادة بـ 770225,39 مليون دج من السوق المحلية و بـ 51642,64 مليون دج بالواردات وهي أعلى مقارنة بزيادة الواردات في السيناريوهات السابقة، ونفس الأمر بالنسبة للزيادة في الصادرات التي ترتفع بـ 6174,85 مليون دج والتي تعتبر هي الأخرى أعلى مقارنة بزيادة في الصادرات في السيناريوهات السابقة، كما تكون محصلة التأثير على الهامش التجاري معدومة كبقية السيناريوهات.

الجدول 3-37: أثر زيادة الإنفاق الحكومي في القطاع الفلاحي على مجموعة الإنتاج

القطاعات	$\Delta(XS_j)$	$\Delta(VA_j)$	$\Delta(CI_j)$	$\Delta(LD_j)$	$\Delta(KD_j)$
AGR	797896,05	650989,77	143539,35	86319,68	564670,09
ENR	-9478,18	-4708,14	-4520,03	-1511,38	-3196,76
HYD	19172,96	10694,25	5264,98	588,55	10105,69
STPP	-4040,70	-690,02	-3309,99	-756,50	66,48
MNES	-4765,43	-2471,28	-2197,12	-1210,70	-1260,58
ISMME	-7868,62	-1989,96	-5751,83	-1039,26	-950,70
MC	58636,31	31111,03	25495,06	11542,08	19568,95
BTPH	-60659,43	-28038,59	-31157,83	-9893,50	-18145,09
CPC	-5034,07	-1878,77	-3032,32	-699,82	-1178,95
IND-AGR	-34306,29	-9914,77	-23885,50	-1581,16	-8333,61
TXTL	-9629,63	-2777,27	-6525,69	-1178,95	-1598,33
CCH	2235,33	902,68	1274,41	327,53	575,15
BPL	4368,70	1850,37	2300,88	1067,03	783,34

IND_D	-7511,11	-6235,21	-1173,88	-756,80	-5478,41
TC	-19922,23	-12636,95	-6797,69	-2468,57	-10168,38
TRC	103795,29	82261,82	17785,24	8983,07	73278,76
HCR	-21689,66	-16202,01	-3984,23	-3841,91	-12360,10
SER_E	-3708,45	-2980,45	-606,41	-942,19	-2038,25
SER_M	-21090,62	-17485,84	-2984,58	-3916,15	-13569,69
المجموع	776400,24	669800,68	99732,82	79031,06	590769,62

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **GAMS**

تقدر الزيادة في الإنتاج في السيناريو الرابع بـ 776400,24 مليون دج وهي أقل من الزيادة في الإنتاج المسجلة في السيناريو الثالث، في حين يلاحظ أن الزيادة في الطلب على عوامل الإنتاج في السيناريو الرابع والمقدرة بـ 669800,68 مليون دج أعلى بالمقارنة مع السيناريوهات السابقة، حيث يزيد إجمالي الطلب على العمالة عند تخصيص الزيادة في الإنفاق للقطاع الفلاحي بـ 79031,06 مليون دج ويزيد إجمالي الطلب على رأس المال بـ 590769,62 مليون دج، بينما تكون الزيادة في إجمالي الطلب الوسيط والمقدرة بـ 99732,82 مليون دج وهي أقل من الزيادة في إجمالي الطلب الوسيط الناتجة عن السيناريو الثالث المقدرة بـ 402578,41 مليون دج.

الجدول 4-38: أثر زيادة الإنفاق الحكومي في القطاع الفلاحي على الضرائب غير المباشرة

القطاعات	$\Delta(TI_j)$	$\Delta(TIM_j)$	$\Delta(ILP_j)$
AGR	8659,63	9049,02	3366,93
ENR	-923,65	0,00	-250,02
HYD	215,51	113,79	3213,73
STPP	0,00	0,00	-40,70
MNES	-575,83	-123,84	-97,03
ISMMEE	-5099,74	-1560,50	-126,82
MC	10094,47	1935,62	2030,22
BTPH	-2,48	-1,62	-1463,01
CPC	-3546,71	-933,51	-122,98
IND-AGR	-3395,99	-1733,31	-506,02
TXTL	-4525,29	-3901,39	-326,66
CCH	1818,82	2676,13	58,25
BPL	2823,70	548,58	217,45
IND_D	-1955,22	-1310,39	-102,02
TC	-1347,83	0,00	-487,59
TRC	0,00	0,00	3748,23
HCR	-1918,10	0,00	-1503,42

SER_E	-385,07	0,00	-121,59
SER_M	-2047,49	0,00	-620,20
المجموع	-2111,29	4758,59	6866,74

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

يؤدي تخصيص الزيادة في الإنفاق العام لقطاع الفلاحة إلى ارتفاع الرسوم الجمركية بـ 4758,59 مليون دج وارتفاع ضرائب الإنتاج بـ 6866,74 مليون دج ، في حين يلاحظ انخفاض ضرائب المبيعات في هذا السيناريو بـ 2111,29 مليون دج ، ويرجع تراجع ضرائب المبيعات إلى معدل الضريبة المنخفض في القطاع الفلاحي والمقدر بـ $tx_{AGR} = 0,009$ مقارنة بالقطاعات الأخرى، وبهذا تكون محصلة الزيادة في الضرائب غير المباشرة في هذا السيناريو والمقدرة بـ 9514,04 مليون دج، أقل من محصلة الزيادة في الضرائب غير المباشرة المسجلة في السيناريو الثاني والمقدرة بـ 102707,20 مليون دج ، حيث أن الارتفاع النسبي للواردات في السيناريو الثاني سمحت بزيادة حصيلة الرسوم الجمركية التي أدت في النهاية لارتفاع حصيلة الضرائب غير المباشرة بنسبة أعلى عند تخصيص الإنفاق العام لقطاع الصناعات المعدنية والالكترونية مقارنة بباقي السيناريوهات.

الجدول 4-39: أثر زيادة الإنفاق الحكومي في القطاع الفلاحي على مجموعة الدخل الادخار (مليون دج)

	ΔY_n	ΔYD_n	ΔTD_n	ΔS_n
الأسر	424223,64	386157,89	38065,75	52629,85
الشركات	245577,04		75746,99	155921,33
الحكومة	-	-		123326,784
بقية العالم	-	-		45467,79

المصدر: حسابات الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج GAMS

تكون الزيادة في الدخل الأسري في السيناريو الرابع والمقدرة 424223,64 مليون دج أكبر من الزيادة المسجلة في السيناريوهات السابقة، ونفس الأمر بالنسبة للزيادة في دخل الشركات بـ 245577,04 مليون دج التي كانت أعلى مقارنة بالسيناريوهات السابقة، وهو ما أدى إلى تسجيل زيادة في الضرائب المباشرة أعلى مقارنة بالسيناريوهات الأخرى، ونفس الأمر بالنسبة لادخار الأسر والمقدر بـ 52629,85 مليون دج وكذلك ادخار الشركات المقدر بـ 155921,33 مليون دج والتي كانت أكبر عند تطبيق هذا السيناريو، كما تم تسجيل زيادة في عجز الميزان التجاري يقدر بـ 45467,79 مليون دج، كذلك يلاحظ أن تحسن

رصيد الموازنة العامة كان أعلى في السيناريو الأول مقارنة بجميع السيناريوهات الأخرى، أما بالنسبة للتأثير على رصيد الميزان التجاري.

الجدول 4-40: أثر زيادة الإنفاق الحكومي في القطاع الفلاحي على مجموعة الطلب

القطاعات	ΔCM_j	ΔINV_j	ΔDIT_j	ΔQT_j
AGR	103369,27	3588,45	5387,22	1197643,94
ENR	5737,52	0,00	13000,92	18738,45
HYD	5170,97	-440,71	71,46	4801,72
STPP	0,00	6201,82	-1005,45	5196,36
MNES	0,00	1166,63	847,86	2014,50
ISMME	11836,63	127226,35	12919,88	151982,86
MC	149,03	-22501,43	-9913,92	-32266,32
BTPH	3892,79	187961,56	-610,00	191244,35
CPC	11115,63	15664,03	20915,48	47695,14
IND-AGR	33808,41	61563,63	31108,94	126480,98
TXTL	11480,80	-3572,27	-3717,72	4190,82
CCH	3167,02	-4723,84	-293,40	-1850,21
BPL	3065,80	-8670,35	6412,90	808,35
IND_D	3102,63	-502,04	2415,53	5016,11
TC	118958,35	0,00	10434,14	129392,49
TRC	0,00	0,00	0,00	0,00
HCR	9058,12	0,00	186,60	9244,72
SER_E	0,00	14383,94	9560,78	23944,71
SER_M	9615,06	0,00	2011,59	11626,66
المجموع	333528,04	377345,76	99732,82	1895905,62

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

بمقارنة نتائج السيناريوهات الأربعة على مجموعة الطلب يلاحظ وجود تباين في تأثير تخصيص الإنفاق العام على هيكل الطلب الكلي، حيث يؤدي السيناريو الرابع إلى زيادة أكبر في إجمالي الاستهلاك الأسري مقارنة بالسيناريوهات السابقة تقدر بـ 333528,04 مليون دج، في حين يؤدي السيناريو الثالث إلى زيادة أكبر في إجمالي الطلب الوسيط تقدر بـ 402578,41 مليون دج وهذا بالمقارنة بالسيناريوهات الأخرى، في المقابل يؤدي السيناريو الثاني إلى تسجيل زيادة أكبر في إجمالي الاستثمار تقدر بـ 674106 مليون دج، حيث يكون الارتفاع في إجمالي الطلب الكلي أكبر في السيناريو الثاني.

الفرع الخامس المفاضلة بين السيناريوهات

للمفاضلة بين السيناريوهات السابقة نقوم بحساب قيمة المضاعف الكيترى، حيث يتمثل التخصيص الأكثر فعالية في السيناريو الذي يعطي أكبر قيمة للمضاعف والتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 4-41: قيمة المضاعف الكيترى في السيناريوهات المطبقة

$m_j = \frac{\Delta Y}{\Delta G_j} = \frac{\Delta(C + I + G + X - M)}{\Delta G_j}$				المضاعف الكيترى
السيناريو الرابع	السيناريو الثالث	السيناريو الثاني	السيناريو الأول	السيناريو
$m_{AGR} = 1,61$	$m_{ENR} = 1,45$	$m_{ISMEE} = 1,23$	$m_{IND-D} = 1,49$	قيمة المضاعف

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على المعطيات السابقة

يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المضاعف الكيترى تكون أكبر في السيناريو الرابع، أي عند زيادة الإنفاق العام إلى مستواه الأمثل في القطاع الفلاحي والذي يتميز بكونه أكثر القطاعات مساهمة في القيمة المضافة بعد قطاع المحروقات، وبذلك فإن سياسة الإنعاش المثلى تتمثل في رفع الإنفاق العام الممول بالضرائب غير المباشرة إلى مستواه الأمثل في القطاع الفلاحي.

خلاصة الفصل الرابع:

في هذا الفصل من الدراسة قمنا بدراسة الآثار الاقتصادية لسياسات الإنعاش الاقتصادي باستخدام نموذج التوازن العام، كما قمنا أيضا بتقدير مستوى الإنفاق الأمثل بالاعتماد على منهجية الفجوات الزمنية المبطة ARDL، من أجل استخدامه في المحاكاة حيث تم التوصل لأهم النتائج كما يلي:

أمكن التحليل باستخدام معلمات نموذج التوازن العام من معرفة الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد في مختلف فروعه، حيث تم ملاحظة بعض أوجه القصور والاختلال التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري فمن خلال تحليل نتائج معايرة معلمات مجموعة الطلب تبين أن توجهات الطلب الاستهلاكي لا تسير بنفس النسق مع توجهات الطلب الاستثماري ما يعبر عن أحد مظاهر الاختلال بين العرض والطلب في الاقتصاد، حيث يتركز الطلب الاستهلاكي على قطاعين يتمثلان في قطاع النقل والاتصال والقطاع الفلاحي، بينما يتركز الطلب الاستثماري في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعات المعدنية الالكترونية والكهربائية

يوضح الجانب النظري لمنحنى آرمي أن الإنتاجية الحدية للإنفاق العام تقل كلما زاد حجم الإنفاق العام، ما يعبر عن وجود علاقة غير خطية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، مما يعني ضمنا وجود مستوى إنفاق تنعدم فيه الإنتاجية الحدية للإنفاق العام والتي تعبر عن الحجم الأمثل للإنفاق العام، حيث أوضحت نتائج تقدير النموذج القياسي بالاستعانة بنموذج ARDL ومنحنى آرمي أن مستوى الإنفاق الفعلي في الجزائر خلال سنة 2019 دون المستوى الأمثل.

من خلال المفاضلة بين بدائل التمويل، تبين أن كلا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة تؤدي لآثار سلبية على الطلب الكلي، حيث تعمل الزيادة في الضرائب المباشرة إلى انخفاض الدخل ما ينعكس على انخفاض الطلب الاستهلاكي والاستثماري في حين تؤدي الزيادة في الضرائب غير المباشرة إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية والأجنبية والمركبة ما يؤدي كذلك لانخفاض على مستوى الطلب الكلي، في حين بينت نتائج المحاكاة أن أقل تأثير سلبي على الطلب الكلي يتمثل في التمويل باستخدام الضرائب غير المباشرة التي ينصرف جزء من تأثيرها السلبي على انخفاض الطلب الخارجي.

بينت نتائج المفاضلة بين تخصيص التوسع في الإنفاق الحكومي في قطاعات (الصناعات المتنوعة، الصناعات المعدنية الالكترونية والكهربائية، الماء والطاقة، الفلاحة) أن كل السيناريوهات أدت لآثار إيجابية على مختلف المتغيرات الداخلية باستثناء الأثر السلبي على عجز الحساب التجاري، في حين أن التوسع في الإنفاق الحكومي في القطاع الفلاحي أعطى أفضل عائد على الناتج حسب ما تشير إليه قيمة المضاعف الكيتري.

الخصائفة

خاتمة عامة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الآثار الاقتصادية الناجمة عن تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي باستخدام نماذج التوازن العام القابلة للحساب، حيث تطرقت الدراسة في البداية لأهم المفاهيم النظرية لهذه السياسة وإبراز أهم آثارها وفق النماذج الاقتصادية الكلية، وتقوم الأطروحة فيما يلي بعرض نتائج البحث المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية وكذا تقوم باقتراح جملة التوصيات وأخيرا آفاق الدراسة، كما تقوم الدراسة باختبار الفرضيات التي طرحت على مستوى مقدمة البحث كما يلي:

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: من خلال قياس المستوى الأمثل للإنفاق العام باستخدام علاقة منحنى آرمي ونموذج ARDL أوضحت نتائج التقدير أن مستوى الإنفاق الفعلي خلال سنة الأساس 2019 دون المستوى الأمثل، وهو ما يؤكد أن أداة الإنفاق العام تعتبر الأداة المثلى لإنعاش النشاط الاقتصادي مادام لم يصل لمستواه الأمثل، وهو ما يشير إلى صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: من خلال قياس تأثير الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الطلب الكلي تبين أن التمويل بالضرائب غير المباشرة تؤدي إلى تقلص الطلب الكلي بمستوى أقل من التمويل باستخدام الضرائب المباشرة مما يعني أن التمويل بالضرائب غير المباشرة يضمن فعالية أكبر للنشاط الاقتصادي لآثارها السلبية الضعيفة نسبيا بالمقارنة مع الضرائب المباشرة وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: تؤدي سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى زيادة المداخل الضريبية لما ترتبط بها الأوعية الضريبية المتعددة مع النشاط الاقتصادي، حيث يعمل تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج، المبيعات، الاستيراد، التشغيل إلى زيادة كل من ضرائب الإنتاج، المبيعات، الرسوم الجمركية وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: أثبتت الدراسة صحة الفرضية السادسة التي تنص على أن نماذج التوازن العام تعطي نتائج أكثر تفصيلا للآثار الاقتصادية لسياسات الإنعاش الاقتصادي، حيث توضح هذه النماذج أن التأثير الأولي لهذه السياسة يولد جملة من الآثار التي تتفاعل مع بعضها البعض للوصول للهدف النهائي وهو الناتج والتشغيل بعكس نماذج الاقتصاد الكلي التي تقتصر على استهداف متغيرين أو ثلاثة في الأكثر.

نتائج الدراسة النظرية

- تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي أحد أنواع السياسات الاقتصادية التي تستهدف التأثير على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير عبر دعم الطلب الكلي من خلال أدواتها المتمثلة في التوسع في النفقات العامة أو التخفيضات الضريبية أو الاثنين معا.
- تبانت وجهات النظر حول مدى فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في تحقيق الأهداف التي بنيت من أجلها فمنهم من يعتبرها أحد أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي ويقترح السياسة النقدية كبديل لها، ومنهم من يؤكد عدم فعاليتها وأن الرشادة والعقلانية التي يتسم بها القطاع الخاص وحدها تكفل تحقيق التوازن الاقتصادي، في حين يؤكد أنصار الفكر الكيترني على فعاليتها باعتبار أن نشاط القطاع الخاص والقطاع العام يكملان بعضهما.
- تكشف نماذج التوازن الاقتصادي الكلي تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على مجموعة من المتغيرات بالإضافة إلى تأثيرها الرئيسي المتمثل في التأثير على الناتج التوازني، حيث يكشف نموذج IS-LM تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على الناتج وأسعار الفائدة وما تؤديه إلى إزاحة نشاط القطاع الخاص في ظل الحالات المختلفة، بينما يوضح نموذج ماندل فلمنج تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على حركة التجارة الخارجية وعلى انتقال رؤوس الأموال في ظل أنظمة الصرف المختلفة، في حين يوضح نموذج الطلب الكلي العرض الكلي تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على الناتج والأسعار والمقايضة التي تحدث بين البطالة والتضخم في ظل اللجوء لهذه السياسة.

نتائج الدراسة التطبيقية

- توصلت الدراسة إلى أن سياسة الإنعاش الاقتصادي كانت ضعيفة الفعالية في التأثير على معدل النمو الاقتصادي الذي ارتبط أداؤه بأداء قطاع المحروقات باعتباره المكون الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي وذلك نظرا للجمود والاختلالات التي يعاني منها الجهاز الإنتاجي.
- توصلت الدراسة إلى أن سياسة الإنعاش الاقتصادي أدت إلى زيادة التشغيل في قطاع الخدمات على حساب القطاعات المنتجة مما أدى إلى توليد مداخيل بدون مقابلات حقيقية، وهو ما يعبر عن أحد مظاهر الاختلال في الهيكل الاقتصادي الجزائري وأحد أسباب الضغوط التضخمية المولدة خلال هذه الفترة.

- بينت نتائج الدراسة إلى أن ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي في استيعاب الزيادة في الطلب العمومي أدى إلى تلبية هذه الزيادة عن طريق الاستيراد مما فاقم من الآثار السلبية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وما أدت له من تدهور قيمة العملة الوطنية ممثلة في ارتفاع أسعار الصرف.
- توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من قصور جانب العرض وليس جانب الطلب، فعلى الرغم من نجاح السياسة المنتهجة من تحفيز الطلب الكلي إلا أن هذه الزيادة لم تلق الاستجابة اللازمة من العرض، وبالتالي فإن الإنعاش الاقتصادي يتطلب إنعاش جانب العرض عبر دعم وتحفيز القطاعات الإنتاجية.
- بينت نتائج الدراسة أن النفقات الاستثمارية المطبقة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي تتسم بعدم الكفاءة بسبب النقائص التي رافقت تنفيذ وتحميد المشاريع المبرمجة والتي أدت إلى التأخر في المشاريع وارتفاع تكاليفها وتعتبر من العوامل التي أدت إلى تواضع نتائج هذه السياسة.
- أظهرت نتائج المحاكاة أن سياسة الإنعاش الاقتصادي تؤدي إلى أثرين متعاكسين، الأثر الأول هو أثر سلبي ناجم عن تمويل الزيادة في الإنفاق العمومي، أما الأثر الثاني فهو أثر إيجابي يتمثل في أثر التوسع في الطلب الحكومي، وكلا الأثرين ينتقلان إلى الطلب الكلي الذي ينتقل تأثيره على جميع المستويات الاقتصادية.
- تختلف الآثار الاقتصادية للتمويل بالضرائب المباشرة عن التمويل بالضرائب غير المباشرة من حيث المستوى وقنوات انتقالها، حيث يؤدي التمويل بالضرائب المباشرة إلى انخفاض الطلب الكلي عبر قناة الدخل، بنفس مقدار الزيادة في الضرائب المباشرة، حيث أن الاقطاعات من الدخل تعمل على الحد من الطلب الاستهلاكي والاستثماري بنسب متباينة تكون محصلتها معادلة للزيادة في الضريبة المباشرة وهو ما يعبر عن إزاحة للنشاط الخاص بنفس مقدار الزيادة في نشاط القطاع العام، في حين يؤدي التمويل بالضرائب غير المباشرة إلى انخفاض الطلب الكلي عبر قنوات الأسعار التي يؤدي ارتفاعها إلى انخفاض الطلب الاستهلاكي والاستثماري بنسب مختلفة تكون محصلتها أقل نسبياً بالمقارنة مع التمويل بالضرائب المباشرة.
- من خلال قياس أثر المضاعف الإنفاق العام الناتج عن التوسع في الإنفاق العمومي الممول عن طريق الضرائب غير المباشرة أبرزت نتائج الدراسة أن التخصيص الأمثل للتوسع في الإنفاق الحكومي

يتمثل في التخصيص للقطاع أكثر مساهمة في القيمة المضافة باستثناء قطاع المحروقات والمتمثل في القطاع الفلاحي حيث تحصلنا على أكبر قيمة للمضاعف عند دعم القطاع الفلاحي بقيمة 1,61.

التوصيات:

- تفعيل آليات الرقابة على النفقات العامة بالخصوص الرقابة المرافقة للحد من اللجوء إلى إعادة التقييم المفرط للبرامج الاستثمارية مع احترام مواعيد استلامها النهائية.
- تبني سياسات تشغيل تهدف لإعادة توجيه التشغيل لصالح القطاعات الإنتاجية وفي مقدمتها القطاع الفلاحي على حساب قطاع الخدمات الذي لا يقابله إنتاج حقيقي.
- دعم القطاع الفلاحي عبر توسيع استثمارات البنية التحتية المخصصة لهذا القطاع من خلال إنشاء السدود ومحطات مياه السقي، وإنشاء المستودعات ومخازن التبريد وغيرها من المشاريع الضرورية لتحفيز الاستثمار في هذا القطاع.
- العمل على التنسيق بين السياسات المالية والنقدية من أجل المحافظة على استقرار كل من الأسعار والأجور باعتبارها أحد الشروط الضرورية لنجاح سياسة الإنعاش الاقتصادي في تحقيق أهدافها
- التنسيق بين السياسات المالية و التجارية بما يكفل امتصاص الزيادات في الطلب الكلي عن طريق العرض المحلي ويمكن تحقيق ذلك من خلال تمويل الزيادات في الإنفاق عن طريق الزيادة في الرسوم الجمركية.
- العمل على تشجيع الاستثمار الخاص عبر الامتيازات الضريبية بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يضمن تلبية الطلب المحلي مستقبلا وضمان أكثر فعالية للبرامج التنموية.

آفاق الدراسة: انطلاقا مما ذكر سابقا من نتائج ، فإن لتكملة موضوع الدراسة يفتح هذا البحث المجال للخصوص في بحوث أخرى ذات صلة بالموضوع نذكر منها:

- السياسة الضريبية كأداة بديلة للإنفاق الحكومي لدعم النشاط الاقتصادي
- دور الدعم والتحويلات الحكومية في تحفيز النمو الاقتصادي

- التخصيص الأمثل لهيكل الضرائب لتمويل الاستثمارات العمومية
- سبل وآليات دعم القطاع الفلاحي كبديل للقطاع النفطي
- تقييم سياسات الإنعاش الاقتصادي من جانب العرض على النشاط الاقتصادي.

قائمة

المراجع

الكتب:

- 1- نبيل مهدي الجناي، التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016،
- 2- محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، الطبعة الثانية، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2014
- 3- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1998
- 4- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006،
- 5- عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات الاقتصادية والارتقاء للنفط، دار هومة، الجزائر، 2016
- 6- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2003،
- 7- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي دراسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر،
- 8- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009
- 9- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004
- 10- إيمان عطية ناصف و آخرون، مباد الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر ، 2003
- 11- فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008
- 12- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000

- 13- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005
- 14- عدنان داود العذارى، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010
- 15- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2010
- 16- مايكل إيدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1988
- 17- نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصادي (التحليل التجميعي)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر،
- 18- يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2003
- 19- محمد عباس محرزى، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،
- 20- نعمة نسجي إبراهيم وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقد والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر 2001.
- 21- محمود يونس، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،
- 22- فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية، الطبعة الأولى، 2015،
- 23- عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الجزء الأول، مطبعة جامعة الموصل، 1984
- 24- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 1998
- 25- علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000

- 26- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة: مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2008،
- 27- مصطفى سليمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000
- 28- أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
- 29- سمير سحنون، الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر،
- 30- هيثم الزعبي وحسن أبو زيت، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2000، ص 190.
- 31- محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء، عمان، الاردن، 2009،
- 32- شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة، الأردن، 2011
- 33- وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ليبيا، 2010
- 34- غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة (تحليل أسس الاقتصاديات المالية)، الطبعة الثالثة، عمان، دار وائل، 2003
- 35- محمود حسن الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، الطبعة الاولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000،
- 36- مرسي السيد الحجازي، النظم والقضايا الضريبية المعاصرة، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الاسكندرية، 2004،
- 37- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011،
- 38- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل العولمة، دار السلام للطباعة والنشر ، مصر، 2002

- 39- بول سامويلسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،
2006.
- 40- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة ، دار أسامة للطباعة
والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009
- 41- علي كنعان، المالية العامة والاصلاح المالي في سوريا، دار الرضا للنشر والتوزيع سوريا،
2003
- 42- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،
الأردن،
- 43- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد، الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي،
دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011،
- 44- أشرف أحمد العدلي، الاقتصاد الكلي النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع،
الاسكندرية، مصر،
- 45- كمال سلطان، محمد سالم، الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، القاهرة،
مصر، 2015
- 46- مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،
2000،
- 47- منى الطحاوي، المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد، مكتبة الآداب للنشر والتوزيع، القاهرة،
مصر، 2007،
- 48- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي المفاهيم والنظريات الأساسية، وكالة الأهرام، الكويت،
1994.
- 49- مجدي سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام، دار غريب للطباعة والنشر
والتوزيع، 2002
- الأطروحات :

- 1- العايب وليد، دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن الهيكلي والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية دراسة تطبيقية باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراه. جامعة سطيف، الجزائر، (2018)،
- 2- فرد أم الخير، مدى صلاحية نماذج العرض الكلي والطلب الكلي في تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور حالة الجزائر (1970-2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2017
- 3- محمد عبد المومن، السياسة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية، حالة الجزائر 1963-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015-2016،
- 4- بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (2005-1990)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008،
- 5- بوشنب موسى، نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014-2015
- 6- دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013،
- 7- بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014-2015
- 8- إدريس عبدلي، فعالية السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1964-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة المدية، الجزائر، 2016
- 9- بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013،
- 10- باشوش حميد، الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015-2016

- 11- دحماني بوعالي سمير، تفسير عدم استقرار النمو الاقتصادي من منظور الدورات الاقتصادية الحقيقية والنقدية
- 12- ¹ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015،
- 13- عدار رفيق، نموذج تقييم وتمويل الاستثمار الحقيقي في اقتصاد المشاركة، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2017-2018،
- 14- مداني حسبية، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2017/2016
- 15- مغلاوي أمينة، الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1992-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015-2016
- 16- صدوقي عبد الحفيظ، التضخم الركودي ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في علاجه، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014-2015
- 17- مخطاري مصطفى، إشكالية السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في الجزائر 2001-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015-2016،
- 18- علوان ضاوي، السياسة المالية فاعليتها وآثارها النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، الجزائر، 2016-2017،
- 19- غزوة حسن الصرن، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد السوري باستخدام نماذج التوازن العام، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2014-

المقالات:

- 1- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012،
- 2- محمد مسعي، أحمد لمعي، أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر (2001-2009) دراسة تحليلية، مجلة الباحث
- 3- سعودي محمد، دور الصدمة الموجبة في الإخلال بالاستراتيجية الفكرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2010، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد السادس

- 4- محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور-دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي **2010-2014**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16
- 5- البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصادقيتهما في تفسير فعالية سوق الشغل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا
- 6- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال التفرقة **2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، 2020
- 7- بالرقى تيجاني، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة **2001-2011** دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13
- 8- دحماني بواعلي سمير، نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية -دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16،
- 9- عزة محمد حجاري، أثر الركود الاقتصادي في الفقر مع إشارة خاصة إلى مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51
- 10- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة **2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد السادس، 2017
- 11- صيد فاتح، قحام وهيبة، عجز الموازنة العامة في الجزائر واشكالية التمويل بالعجز دراسة تحليلية للفترة **2000-2017** العدد السابع
- 12- أحمد حسين علي الهيتي، عمار عبد الهادي شلال، قياس وتحليل بعض مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية وعلاقتها مع نسبة الفقر في العراق للمدة **2004-2014**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 23،
- 13- موسى سليمان علي، أثر الاستثمار المحلي في مشروعات البنية التحتية على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة **2000-2012**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد

- 14- أحمد الكواز، السياسات التنموية، سلسلة جسر التنمية، العدد 71، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008
- 15- ماجدة قنديل، مصادر النمو الاقتصادي، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005،
- 16- شعيب ضيف، جدوى تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد الثاني
- 17- بودالي بلقاسم، سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية- العدد الثاني،
- 18- بن زيدان فاطمة الزهرة، محمدراتول، دور الاستثمار في البنية التحتية في تحقيق النمو المستدام-دراسة التجربة الصينية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية،-دراسات اقتصادية العدد 25
- 19- بن جميل هناء، التمويل التضخمي كوسيلة لضبط عجز الموازنة العامة مع الإشارة لتجربة الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية، العدد الأول،
- 20- نور الدين بوالكور، تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 في إطار منحنى فيليبس، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد السابع،
- 21- نور الدين بوالكور، تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 16
- 22- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12
- 23- سليم سليمان الحجايا، محمد خليل عدينات، الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (1985-2014)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، العدد 2، ص174
- 24- عماد الدين أحمد المصباح، تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سوريا باستخدام منحنى آرمي وأسلوب ARLD، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 01،
- الملتقيات:

1- البشير عبد الكريم، معدل الربح كبدل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية دراسة نظرية

وقياسية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20-

21 أكتوبر 2009

2- آمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش

الاقتصاديين، الملتقى الدولي

3- ¹ مصطفى بابكر، أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي

للتخطيط، الكويت، العدد 35،

4- جديدي روضة، أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي،

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

الكتب

- 1- MARY Burfisher. **Introduction To Computable General Equilibrium Models** (éd. Second edition). Cambridge university Press. United States of America, (2016)
- 2- Micheal wickens, **Macro economic theory A Dynamic General equilibrium approach**, Princeton University Press. Oxford, 2008
- 3- NobuhiroHosoe et al, **textbook of computable general equilibrium modelling programing and simulations**, CPI Antony Rowe, Chippenham and Eastbourne, 2010,
- 4- JaqueMulle; **Economie manuel d'application** ; Paris ;Duond,2002 ; p 188
- 5- Campbell R.McConnell and Stanley L.Bruei, **Economics. Principles. Problem and Policies**, 14th Ed, Mc Graw-Hill, Irwin, New York, 2002, P: 312
- 6- Robert J Gordon, **Macroeconomics**, 5th ed, london, GLENVIEW, Illinoisn 1990

الاطروحات

- 7- Awad, Ibrahim L (2002) **The Phenomenon of Stagflation in The Egyptian Economy: Analytical Study**, MPRA; Munich Personal Repec Archive, Department of Economics-Faculty of Commerce Zagazig University.

- 8- Michael Howard, **Public Sector economics for developing countries**, university of the west indies press, jamaica, 2001
- 9- Peijie Wang, **The Economics of Foreign Exchange and Global Finance** , Second Edition, University of Hull , Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2005

المقالات

- 10- David romer, **Keynesian Macroeconomics without the LM Curve**, Journal of Economic Perspective Volume 14, Number 2, Spring 2000 , P166.
- 11- David romer, **SHORT-RUN FLUCTUATIONS**, University of California, Berkeley, 2018,.
- 12- Eltayb Amira, sultan abuali, **The relationship between Government spending and GDP growth rate in The Mena countries : The Scully Curbe approach**
- 13- Livio Di Matteo, **The Shifting Scully Curve: International Evidence from 1870 to 2013**
- 14- Herbert grubal, **Optimal Levels of Spending and Taxation in Canada**, 1998
- 15- FarukAltunc, ,CelilAydõn , **The Relationship between Optimal Size of Government and Economic Growth: Empirical Evidence from Turkey, Romania and Bulgaria**, Procedia - Social and Behavioral Sciences 92 (2013)
- 16- Karl Betz, **The IS-MP-model and the difference between neoclassical and Keynesian economics**, Hochschulschriften . Standort Meschede . N. 2/2015
- 17- WILLIAM BARNETT and WALTER BLOCK, **ON SAY'S LAW, KEYNES'S MONEY, and POST KEYNESIANS**, Market Processes: European Journal of Political Economy Vol. IV, 2007

المراجع باللغة الفرنسية

الكتب:

- 1- DecaluwéB, et al , **La politique économique du développement et les modèles d'équilibre général calculable**. Les presses de l'université de Montréal .Canada , (2001),
- 2- Philippe Darreau, **Croissance et politique économique**, De Boeck edition 2002/
- 3- Emmanuel Nyahoho et Pierre Paul Proulx, **le commerce international- theorie, politique et perspective industrielles**, 3eme édition, presse de l'université de Québec, 2006

المقالات:

- 4- Ismail fofana, **Elaborer une Matrice de Comptabilité Sociale Pour l'Analyse d'Impacts des Chocs et Politiques Macroéconomiques**, Centre Interuniversitaire sur le Risque, les Politiques Economiques et l'Emploi
- 5- Akiko suwa, **les modèles d'équilibre général calculable**, revue de économie & prévision, n°97, 1991

الأطروحات:

- 6- Ahmed Zakane, **dépenses publique productives, croissance a long terme et politique économique Essai d'analyse Econométrique appliqué au cas de l'Algérie**, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Faculté des Sciences Economiques et Sciences de Gestion, Université d'Alger, 2002-2003

الملاحق

الملحق رقم 01: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

		عوامل الإنتاج		الوكلاء				
		العمل	رأس المال	العائلات	المؤسسات	الحكومة	المؤسسات المالية	العالم الخارجي
عوامل الإنتاج	العمل							
	رأس المال							
الوكلاء	العائلات	2624482	6881770,9			1869974,4	85024,4	16382,3
	المؤسسات		4895832,1			66738	44135,2	85073,2
	الحكومة			1029892,5	1570533,3	126963,2	63424,7	
	المؤسسات المالية			319305,7	288382,4			120998,5
	العالم الخارجي						10351,5	
الأنشطة	AGR							
	ENR							
	HYD							
	STPP							
	MNC							
	ISMMEE							
	MC							
	BTPH							
	CPC							
	IND_AGR							
	txtl							
	CCH							
	BPL							
	IND_D							
	TC							
TRD								
HCR								
SER_E								
SER_M								
السلع	AGR			2711246		75541	0	
	ENR			150488		68189	9067	
	HYD			135628		3210	1275	
	STPP			0		0	0	
	MNC			0		0	178	
	ISMMEE			310460		21339	17463	
	MC			3909		2220	913	
	BTPH			102103		21652	1869	
	CPC			291549		24428	1615	
	IND_AGR			886752		20920	13364	
	txtl			301127		17476	210	
	CCH			83067		0	16	
	BPL			80412		77	6763	
	IND_D			81378		16785	960	
	TC			3120128		49575	4063	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (جدول المدخلات والمخرجات، الجدول الاقتصادي التجميعي سن 2019)

الملحق رقم 01: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

		الأنشطة									
		AGR	ENR	HYD	STPP	MNC	ISMMEE	MC	BTPH	CPC	IND_AGR
عوامل الإنتاج	العمل	333621	69646	168863	94824	15584	69186	40751	804982	31940	67475
	رأس المال	2182420	147310	2899449	-8333	16226	63290	69091	1476370	53808	355632
الوكلاء	العائلات										
	المؤسسات										
	الحكومة	13013	11521	922059	5101	1249	8443	7168	119037	5613	21594
	المؤسسات المالية										
	العالم الخارجي										
الأنشطة	AGR										
	ENR										
	HYD										
	STPP										
	MNC										
	ISMMEE										
	MC										
	BTPH										
	CPC										
	IND_AGR										
	txtl										
	CCH										
	BPL										
	IND_D										
	TC										
	TRD										
	HCR										
SER_E											
SER_M											
السلع	AGR	7965	0	0	15993	2756	15724	261	6685	8367	869755
	ENR	0	49852	4379	1336	3187	37327	49633	11140	3433	3780
	HYD	0	27121	1066517	84717	636	2252	847	312906	1020	8370
	STPP	83936	0	157314	194756	0	0	0	0	0	0
	MNC	3043	0	8	1215	11	25372	7475	68187	1627	187
	ISMMEE	0	7709	17769	3769	1503	73299	1748	581501	1028	1445
	MC	102721	159	16817	16109	12	1602	1430	894648	151	31
	BTPH	122729	30419	3635	16398	3336	18163	3471	2711	1459	242
	CPC	6291	19223	941	260	6106	40022	3644	326273	66752	289
	IND_AGR	967	0	65	42	0	23288	298	7669	38519	58664
	txtl	27560	5107	0	0	403	21378	1223	3888	4320	110
	CCH	2247	34934	0	0	1872	28161	3543	51	691	6
	BPL	26238	7603	6793	42564	3012	32643	9503	278845	6687	820
	IND_D	7965	3002	312	0	507	7471	811	5587	422	318
TC	0	12181	72171	27318	4733	53502	5762	10747	3515	2254	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (جدول المدخلات والمخرجات، الجدول الاقتصادي التجميعي سن 2019)

الملحق رقم 01: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

		الأنشطة									
		Txtl	CCH	BPL	IND_D	TC	TRD	HCR	SER_E	SER_M	AGR
عوامل الإنتاج	العمل	9333	1119	15158	6320	422235	255446	66002	85425	66572	
	رأس المال	12653	1965	11128	45750	1739244	2083783	212340	184801	230676	
الوكلاء	العائلات										
	المؤسسات										
	الحكومة	2586	199	3089	852	83400	106586	25828	11024	10543	68443
	المؤسسات المالية										
	العالم الخارجي										476279
الأنشطة	AGR										3071915
	ENR										
	HYD										
	STPP										
	MNC										
	ISMMEE										
	MC										
	BTPH										
	CPC										
	IND_AGR										
	txtl										
	CCH										
	BPL										
	IND_D										
	TC										
	TRD										
	HCR										
	SER_E										
	SER_M										
السلع	AGR	17	0	10086	40	98994	63268	22582	6144	826	
	ENR	110	19	1007	26	31197	9137	3735	3246	28079	
	HYD	24	0	53	2	215979	21355	24	1164	155	
	STPP	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	MNC	2	0	13	1	0	0	0	13	0	
	ISMMEE	46	1	176	14	178497	9503	79	1207	236	
	MC	0	0	10	0	1474	75	0	280	0	
	BTPH	131	2	644	28	47540	3710	800	2323	310	
	CPC	813	42	1254	564	97468	28367	87	3724	600	
	IND_AGR	174	253	142	4	39788	124001	38579	4	186	
	txtl	46144	51	3446	8	513	17964	198	2050	1798	
	CCH	3663	3976	2043	327	0	0	0	338	17112	
	BPL	319	8	13307	209	26429	24574	578	13559	197	
	IND_D	33	0	171	114	10493	61796	89	14340	632	
	TC	167	2	281	10	139478	132532	1562	3622	594	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (جدول المدخلات والمخرجات، الجدول الاقتصادي التجميعي سن 2019)

الملحق رقم 01: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

		السلع									
		ENR	HYD	STPP	MNC	ISMMEE	MC	BTPH	CPC	IND_AGR	TXTL
عوامل الإنتاج	العمل										
	رأس المال										
الوكلاء	العائلات										
	المؤسسات										
	الحكومة	42563	94481	0	9006	443387	42474	334	204480	218890	66709
	المؤسسات المالية										
	العالم الخارجي	0	171426	0	64612	2407114	58442	4996	860178	596517	148493
الأنشطة	AGR										
	ENR	436765									
	HYD		1539509								
	STPP			506484							
	MNC				53042						
	ISMMEE					496123					
	MC						196035				
	BTPH							4935519			
	CPC								24897		
	IND_AGR									1426019	
	Txtl										74797
	CCH										
	BPL										
	IND_D										
	TC										
	TRD										
	HCR										
	SER_E										
	SER_M										
السلع	AGR										
	ENR										
	HYD										
	STPP										
	MNC										
	ISMMEE										
	MC										
	BTPH										
	CPC										
	IND_AGR										
	Txtl										
	CCH										
	BPL										
	IND_D										
TC											

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (جدول المدخلات والمخرجات، الجدول الاقتصادي التجميعي سن 2019)

الملحق رقم 01: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

		السوق الخارجية									
		HYD	STPP	MNC	ISMMEE	MC	BTPH	CPC	IND_AGR	txtl	CCH
عوامل الإنتاج	العمل										
	رأس المال										
الوكلاء	العائلات										
	المؤسسات										
	الحكومة										
	المؤسسات المالية										
	العالم الخارجي										
الأنشطة	AGR										
	ENR										
	HYD	3961450									
	STPP		0								
	MNC			8298							
	ISMMEE				27708						
	MC					10989					
	BTPH						18				
	CPC							204861			
	IND_AGR								37982		
	txtl									1435	
	CCH										687
	BPL										
	IND_D										
	TC										
	TRD										
	HCR										
SER_E											
SER_M											
السلع	AGR										
	ENR										
	HYD										
	STPP										
	MNC										
	ISMMEE										
	MC										
	BTPH										
	CPC										
	IND_AGR										
	txtl										
	CCH										
	BPL										
IND_D											
TC											

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (جدول المدخلات والمخرجات، الجدول الاقتصادي التجميعي سن 2019)

الملحق رقم 01: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

		سوق السلع الأجنبية							تراكم رأس المال	المجموع
		BPL	IND_D	TC	TRD	HCR	SER_E	SER_M		
									2624482	
عوامل الإنتاج	العمل								11777603	
	رأس المال								11477634	
الوكلاء	العائلات								5091778,5	
	المؤسسات								5637265,5	
	الحكومة								855649,8	
	المؤسسات المالية								5981903,5	
	العالم الخارجي								3083826	
الأنشطة	AGR								436765	
	ENR								5500959	
	HYD								506484	
	STPP								61340	
	MNC								523831	
	ISMMEE								207024	
	MC								4935537	
	BTPH								229758	
	CPC								1464001	
	IND_AGR								76232	
	txtl								7637	
	CCH								62061	
	BPL	3421							62725	
	IND_D		182						3407585	
	TC			120844					2951563	
	TRD				0				372617	
	HCR					84306			336231	
	SER_E						182407		358527	
	SER_M	3421						0	4096649	
	السلع	AGR								89346
ENR									0	1880247
HYD									-10973	506484
STPP									154414	133336
MNC									29047	4480434
ISMMEE									3167706	382638
MC									-560245	4940849
BTPH									4679903	1406748
CPC									390006	2908264
IND_AGR									1532823	344762
txtl									-88943	63152
CCH									-117615	366586
BPL									-215876	194968
IND_D									-12500	3670435
TC								0	2624482	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (جدول المدخلات والمخرجات، الجدول الاقتصادي التجميعي سن 2019)

الملحق رقم 01: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

		عوامل الإنتاج		الوكلاء				
		العمل	رأس المال	العائلات	المؤسسات	الحكومة	المؤسسات المالية	العالم الخارجي
السلع	TRD			0		0	0	
	HCR			237583		386	4526	
	SER-E			0		109073	52141	
	SER-M			252191		1321	690	
السوق الخارجية	AGR							11911
	ENR							0
	HYD							3961450
	STPP							0
	MNC							8298
	ISMME							27708
	MC							10989
	BTPH							18
	CPC							204861
	IND_AGR							37982
	Txtl							1435
	CCH							687
	BPL							3421
	IND_D							182
	TC							120844
	TRD							0
HCR							84306	
SER_E							182407	
SER_M							0	
الادخار-الاستثمار				1380414,8	3232862,8	3141397,9	537601	1102950,5
المجموع		2624482	11777603	11477634	5091778,5	5637265,5	855649,8	5981903,5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (جدول المدخلات والمخرجات، الجدول الاقتصادي التجميعي سن 2019)

الملحق رقم 01: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

		الأنشطة									
		AGR	ENR	HYD	STPP	MNC	ISMMEE	MC	BTPH	CPC	IND_AGR
السلع	TRD	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	HCR	2816	7929	219	192	163	1920	235	3391	188	83
	SER-E	43089	3049	163648	10223	44	788	130	17257	218	61127
	SER-M	15191	0	0	0	0	0	0	3662	0	11819
السوق الخارجية	AGR										
	ENR										
	HYD										
	STPP										
	MNC										
	ISMMEE										
	MC										
	BTPH										
	CPC										
	IND_AGR										
	txtl										
	CCH										
	BPL										
	IND_D										
	TC										
	TRD										
HCR											
SER_E											
SER_M											
الإدخار- الاستثمار											
المجموع		3083826	436765	5500959	506484	61340	523831	207024	4935537	229758	1464001

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (جدول المدخلات والمخرجات، الجدول الاقتصادي التجميعي سن 2019)

الملحق رقم 01: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

		الأنشطة									AGR
		Txtl	CCH	BPL	IND_D	TC	TRD	HCR	SER_E	SER_M	
السلع	TRD	0	0	0	0	0	0	0	0	0	480012
	HCR	7	0	38	2	99829	7372	70	1752	4	
	SER-E	10	0	15	1	75021	2094	64	1215	7	
	SER-M	0	0	0	8453	100006	0	0	0	0	
السوق الخارجية	AGR										
	ENR										
	HYD										
	STPP										
	MNC										
	ISMMEE										
	MC										
	BTPH										
	CPC										
	IND_AGR										
	txtl										
	CCH										
	BPL										
	IND_D										
	TC										
	TRD										
HCR											
SER_E											
SER_M											
الإدخار- الاستثمار											
المجموع		76232	7637	62061	62725	3407585	2951563	372617	336231	358527	76232

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (جدول المدخلات والمخرجات، الجدول الاقتصادي التجميعي سن 2019)

الملحق رقم 01: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

		السلع									
		ENR	HYD	STPP	MNC	ISMMEE	MC	BTPH	CPC	IND_AGR	TXTL
السلع	TRD	0	74831	0	6676	1133810	85687	0	317193	666838	54763
	HCR										
	SER-E										
	SER-M										
السوق الخارجية	AGR										
	ENR										
	HYD										
	STPP										
	MNC										
	ISMMEE										
	MC										
	BTPH										
	CPC										
	IND_AGR										
	txtl										
	CCH										
	BPL										
	IND_D										
	TC										
	TRD										
	HCR										
	SER_E										
SER_M											
الادخار- الاستثمار											
المجموع		479328	1880247	506484	133336	4480434	382638	4940849	1406748	2908264	344762

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (جدول المدخلات والمخرجات، الجدول الاقتصادي التجميعي سن 2019)

الملحق رقم 01: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

		السلع									
		CCH	BPL	IND_D	TC	TRD	HCR	SER_E	SER_M	AGR	ENR
السلع	TRD	7996	76740	47017	0	-2951563	0	0	0		
	HCR										
	SER-E										
	SER-M										
السوق الخارجية	AGR										
	ENR										
	HYD										
	STPP										
	MNC										
	ISMMEE										
	MC										
	BTPH										
	CPC										
	IND_AGR										
	txtl										
	CCH										
	BPL										
	IND_D										
	TC										
	TRD										
	HCR										
	SER_E										
SER_M											
الادخار- الاستثمار											
المجموع		63152	366586	194968	3670435	0	368705	897348	393333	11911	0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (جدول المدخلات والمخرجات، الجدول الاقتصادي التجميعي سن 2019)

الملحق رقم 01: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

		السوق الخارجية										
		HYD	STPP	MNC	ISMMEE	MC	BTPH	CPC	IND_AGR	txtl	CCH	
السلع	TRD											
	HCR											
	SER-E											
	SER-M											
السوق الخارجية	AGR											
	ENR											
	HYD											
	STPP											
	MNC											
	ISMMEE											
	MC											
	BTPH											
	CPC											
	IND_AGR											
	txtl											
	CCH											
	BPL											
	IND_D											
	TC											
	TRD											
	HCR											
	SER_E											
	SER_M											
	الادخار- الاستثمار											
المجموع		3961450	0	8298	27708	10989	18	204861	37982	1435	687	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (جدول المدخلات والمخرجات، الجدول الاقتصادي التجميعي سن 2019)

الملحق رقم 01: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

		السوق الخارجية							الادخار- الاستثمار	المجموع
		BPL	IND_D	TC	TRD	HCR	SER_E	SER_M		
السلع	TRD								0	0
	HCR								0	368705
	SER-E								358134	897348
	SER-M								0	393333
السوق الخارجية	AGR									11911
	ENR									0
	HYD									3961450
	STPP									0
	MNC									8298
	ISMMEE									27708
	MC									10989
	BTPH									18
	CPC									204861
	IND_AGR									37982
	txtl									1435
	CCH									687
	BPL									3421
	IND_D									182
	TC									120844
	TRD									0
	HCR									84306
	SER_E									182407
SER_M									0	
الادخار- الاستثمار										9395227
المجموع		3421	182	120844	0	84306	182407	0	9395227	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (جدول المدخلات والمخرجات، الجدول الاقتصادي التجميعي سن 2019)

الملحق رقم 02: جدول المدخلات والمخرجات لسنة 2019

Code NSA	Intitulés des NSA	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12
01	Agriculture, sylviculture, pêche	99018	0	0	15993	2756	15724	261	6685	8368	869755	17	0
02	Eau et Energie	10961	49852	4379	1336	3187	37326	49633	11140	3433	3780	110	19
03	Hydrocarbures	7965	27121	1066517	84717	636	2252	847	312906	1020	8370	24	0
04	Services et Trav. Pub. Pétroliers	0	0	157315	194756	0	0	0	0	0	0	0	0
05	Mines et carrières	0	0	8	1215	11	25372	7475	68187	1627	187	2	0
06	ISMMEE	83936	7709	17769	3769	1503	73299	1748	581501	1028	1445	46	1
07	Matériaux de Construction	3043	159	16817	16109	12	1602	1430	894648	151	31	0	0
08	BTPH	0	30419	3635	16398	3336	18163	3471	2711	1459	242	131	2
09	Chimie, Plastiques, Caoutchouc	102721	19223	941	260	6106	40022	3644	326273	66752	289	813	42
10	Industries Agro-alimentaires	122729	0	66	42	0	23288	298	7669	38519	58664	174	253
11	Textiles, confection, bonneterie	6291	5107	0	0	403	21378	1223	3888	4320	110	46144	51
12	Cuir et Chaussures	967	34934	0	0	1872	28160	3543	51	691	6	3663	3976
13	Bois, Papiers et lièges	27560	7603	6793	42564	3011	32643	9503	278845	6687	820	319	8
14	Industries diverses	2247	3002	312	0	507	7471	811	5587	422	318	32	0
15	Transport et communications	26238	12181	72171	27318	4733	53502	5762	10747	3515	2254	167	2
17	Hôtels cafés restaurants	2816	7929	219	192	163	1920	235	3391	188	83	7	0
18	Services fournis aux entreprises	43089	3049	163648	10223	44	788	130	17257	218	61127	10	0
19	Services fournis aux ménages	15191	0	0	0	0	0	0	3662	0	11818	0	0

Consommations Intermédiaires	554772	208288	1510588	414891	28281	382911	90014	2535147	138397	1019299	51661	4354
Valeurs Ajoutées (VA)	2529054	228477	3990371	91593	33059	140919	117010	2400390	91361	444701	24572	3284
Rémunération des Salariés (RS)	333621	69646	168863	94824	15584	69186	40751	804982	31940	67475	9333	1119
Impôts liés à la production (ILP)	13013	11521	922059	5101	1249	8443	7168	119037	5613	21594	2586	199
Excédents Bruts d'Exploitation	2182420	147310	2899449	-8333	16226	63290	69091	1476370	53808	355632	12653	1965
Consommation de Fonds Fixes	3615	142734	655245	35111	8967	61634	25236	115996	15042	53085	2861	270
Excédents Nets d'Exploitation	2178805	4576	2244205	-43443	7258	1656	43855	1360375	38766	302547	9792	1694
Productions Brutes (PB)	3083826	436765	5500959	506484	61340	523831	207024	4935536	229758	1464001	76232	7638
Importations biens et services	476279	0	171426	0	64612	2407114	58442	4996	860178	596517	148493	32849
Taxes sur la Valeur Ajoutée	33469	42563	61832	0	7412	339501	35640	202	161874	144922	35824	6214
Droits et taxes à l'importation	34974	0	32649	0	1594	103886	6834	132	42606	73968	30885	9143
Marges commerciales	480012	0	74831	0	6676	1133810	85687	0	317193	666838	54763	7996
Total des Ressources	4108560	479328	5841697	506484	141634	4508142	393627	4940866	1611608	2946246	346198	63839

13	14	15	16	17	18	19	Total CI	CF Ménages	CF AP	CF IF	CF AI	FBCF	Variation Stocks	Export B&S	Emplois finals	Total Emplois
10086	40	98994	63268	22582	6144	826	1220515	2711246	75541	0	0	77314	12032	11911	2888044	4108560
1007	26	31197	9137	3734	3246	28079	251585	150488	68189	8158	908	0	0	0	227743	479328
53	2	215979	21355	24	1164	155	1751108	135628	3210	946	328	0	-10973	3961450	4090589	5841697
0	0	0	0	0	0	0	352071	0	0	0	0	481160	-326746	0	154413	506484
13	1	0	0	0	13	0	104110	0	0	0	179	0	29047	8298	37524	141634
176	14	178497	9503	79	1207	236	963463	310460	21339	15180	2286	2036387	1131319	27708	3544679	4508142
10	0	1474	75	0	280	0	935841	3909	2220	0	913	0	-560245	10989	-542214	393627
644	28	47540	3710	800	2324	310	135323	102103	21652	0	1869	4881246	-201343	18	4805543	4940866
1254	564	97468	28367	87	3724	600	699151	291549	24428	410	1203	7792	382214	204861	912457	1611608
142	4	39788	124001	38579	4	186	454404	886752	20920	13365	0	0	1532823	37982	2491842	2946246
3446	8	513	17964	198	2050	1798	114892	301127	17476	211	0	0	-88943	1435	231306	346198
2043	327	0	0	0	338	17112	97684	83067	0	0	16	0	-117615	687	-33845	63839
13307	209	26429	24574	578	13559	197	495210	80412	77	6601	162	48357	-264233	3421	-125203	370007
171	114	10492	61796	89	14340	632	108346	81378	16785	813	148	14221	-26721	182	86805	195151
281	10	139478	132532	1562	3622	594	496669	3120128	49575	3790	273	0	0	120844	3294611	3791279
38	2	99829	7372	70	1752	4	126210	237583	386	4261	265	0	0	84306	326802	453012
15	1	75021	2094	64	1215	7	377999	0	109073	51524	617	358134	0	182407	701755	1079755
0	8453	100006	0	0	0	0	139131	252191	1321	684	6	0	0	0	254202	393333

32686	9803	1162706	505748	68448	54982	50737	8823713	8748022	432191	105943	9174	7904610	1490614	4656499	23347053	32170766
29375	52922	2244879	2445815	304170	281249	307790	15760992	<p>La PIB = Σ Valeurs Ajoutées + TVA + Droits et taxes à l'importation</p> <p>La PIB=17375 500,3 Millions de DA</p> <p>ONS – DTCCN</p>								
15158	6320	422235	255446	66002	85425	66572	2624482									
3089	852	83400	106586	25828	11024	10543	1358905									
11128	45750	1739244	2083783	212340	184801	230676	11777605									
2319	2439	392007	147803	25292	28886	4385	1722927									
8809	43311	1347237	1935980	187048	155915	226291	10054677									
62061	62726	3407585	2951563	372617	336231	358527	24584705									
183300	58137	153156	0	47442	708611	0	5971552									
40113	16328	230538	0	32952	34913	34806	1259102									
7793	10943	0	0	0	0	0	355406									
76740	47017	0	-2951563	0	0	0	0									
370007	195151	3791279	0	453012	1079755	393333	32170766									

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، جداول المدخلات والمخرجات، العدد 920.

الملحق رقم 03: الجدول الاقتصادي التجميعي لسنة 2019

S.Q.S	M.E.I	A.P	I.F	R.D.M	B & S	TOTAL	Opérations	S.Q.S	M.E.I	A.P	I.F	R.D.M	B & S	TOTAL
				3655739,6		3655739,6	Exportations							3655739,6
					6139437,0	6139437,0	Importations					6139437,0		6139437,0
					20448851,1	20448851,1	Production Brute	9858539,0	10590312,1					20448851,1
3966206,2	3423227,3					7389433,5	Consommation Productive						7389433,5	7389433,5
5892332,8	7167084,8					13059417,6	Valeur Ajoutée	5892332,8	7167084,8					13059417,6
		72310,0				72310,0	Subvention d'exploitation	1707,0	70603,0					72310,0
1196589,0	980712,6	3037205,6	93702,3	24847,0		5333056,5	Rémun. des Salariés		5333056,5			0,0		5333056,5
837605,9	202329,9					1039935,9	Imp. Liées à la Product.				1039935,9			1039935,9
3859844,8	6054645,2					9914490,0	Exc. Brut d'Exploitation	3859844,8	6054645,2					9914490,0
					1006208,7	1006208,7	T.V.A			1006208,7				1006208,7
					389396,0	389396,0	Droits de Douane			389396,0				389396,0
24368,8	107100,4	3934,4	735,1			136138,8	Loyers	3316,8	111240,3	21494,0				136138,8
147161,8	131648,7	103333,0	156736,1	192964,0		731843,6	Intérêts	19810,8	11865,7	17845,0	679349,1	2973,0		731843,6
		2660,7	12459,1			15119,8	Impôts Indirects			15119,8				15119,8
1216635,7	855244,7		56165,5			2128045,9	Impôts directs			2128045,9				2128045,9
50232,9	78725,9	11608,6	8410,8	13140,5		162118,7	Primes d'Assurances			158223,7	3895,0			162118,7
			75163,1	10825,0		85988,1	Indemnités d'Assurances	22453,8	49784,0	7007,9	4696,7	2045,7		85988,1
	1227984,6					1227984,6	Cotisations Sociales			1227984,6				1227984,6
	1605005,7					1605005,7	Prestations Sociales		1605005,7					1605005,7
62799,4	31085,3	1716,4	5645,7	31266,0		132512,8	Services Financiers	17421,0			108570,8	6521,0		132512,8
488436,0			109811,9	43799,0		642046,9	Aut. Rev. de la Propriété	43799,0		168861,9		429386,0		642046,9
110509,0	30922,0	1741381,0	12981,1	417962,8		2313755,9	Aut. Transfert Courants	669514,5	432451,0	1150131,8	27618,6	34040,0		2313755,9
2536017,0	11135336,8	592876,1	446735,9	2227753,8		16938719,6	Revenu Disponible Brut	2536017,0	11135336,8	592876,1	446735,9	2227753,8		16938719,6
	7330482,0	627086,1	87617,5			8045185,6	Consommation Finale						8045185,6	8045185,6
	7278530,0	627086,1	87617,5			7993233,6	- Sur le Territoire						7993233,6	7993233,6
	51952,0					51952,0	- Hors Territoire						51952,0	51952,0
2536017,0	3804854,8	-34210,0	359118,4	2227753,8		8893534,0	Epargne Brute	2536017,0	3804854,8	-34210,0	359118,4	2227753,8		8893534,0
		123391,0		179651,2		303042,2	Transfert en Capital	175774,9	16730,0	104535,1	0,0	6002,2		303042,2
2735832,0	1225187,0	3564962,9	18349,2			7544331,1	Accumulation Brute F.F.						7544331,1	7544331,1
1139924,2	209278,7					1349202,9	Variation de Stocks						1349202,9	1349202,9
34017,9	12036,9		58,3	9095,1		55208,2	Acquisitions Nettes	6687,7		22650,9		25869,6		55208,2
10555,7	12036,9		58,3	9095,1		22650,9	- De Terrains			22650,9		25869,6		22650,9
23462,2						32557,3	- D'Actifs Incorporels	6687,7				25869,6		32557,3
						0,0	Capacité de Financement	-1191294,5	2375082,2	-3595377,9	340710,9	2070879,4		0,0
					27983892,8		Équil. en Biens & Services						27983892,7	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الملحق رقم 04: كتابة نموذج التوازن العام وفق ترميز برنامج GAMS

```
$TITLE          EXTER2
$$TITLE         ECONOMIE OUVERTE
=====
*FICHER DE CALIBRATION*
=====
SONTEXT
ECONOMIE OUVERTE AVEC 2 FACTEURS, 4 AGENTS, 19 BRANCHES, 19 PRODUITS COMPOSITES ET
" 15PRODUITS D EXPORTATION ET ACCUMULATION.MODELE TIRE DU LIVRE: "POLITIQUE ECONOMIQUE
DU DEVELOPPEMENT ET LE MODELE D EQUILIBRE GENERAL CALCULABLE" PAR BERNARD DECALUWE
ANDRE MARTENS ET LUC SAVARD. MODELE PROGRAMME SOUS GAMS PAR BLAISE NLEMFU/MAI 2007.
$OFFTEXT
=====
*DEFENITION DES ENSEMBLES DU MODELE*
=====

SET I SECTEURS / AGR  AGRICULTURE
    ENR  Eau et Energie
    HYD  Hydrocarbures
    STPP  Services et Trav. Pub. Pétroliers
    MNC  Mines et carrières
    ISMMEE  Industrie sidérurgiques métalliques électriques et electronic
    MC  matériaux de construction
    BTPH  Bâtiment et Travaux Publics
    CPC  Chimie Plastiques Caoutchouc
    IND_AGR  Industries Agro-alimentaires
    TCB  Textiles confection bonneterie
    CCH  Cuirs et Chaussures
    BPL  Bois Papiers et lièges
    IND_D  Industries diverses
    TC  Transport et communication
    TRD  COMMERCE
    HCR  Hôtels cafés restaurant
    SER_E  Services fournis aux entreprises
    SER_M  Service fournis aux ménages/

tr(I) / AGR  AGRICULTURE
    HYD  Hydrocarbures
    MNC  Mines et carrières
    ISMMEE  Industry sidérurgiques métalliques électriques et electronic
    MC  matériaux de construction
    BTPH  Bâtiment et Travaux Publics
    CPC  Chimie Plastiques Caoutchouc
    IND_AGR  Industries Agro-alimentaires
    TCB  Textiles confection bonneterie
    CCH  Cuirs et Chaussures
    BPL  Bois Papiers et lièges
    IND_D  Industries diverses
    TC  Transport et communication
    HCR  Hôtels cafés restaurant
    SER_E  Services fournis aux entreprises
/

ntr(I) /      ENR  Eau et Energie
            STPP  Services et Trav. Pub. Pétroliers
            TRD  COMMERCE
            SER_M  Service fournis aux ménages/
SET H AGENT ECONOMIC          / M  MENAGES
            F  institution financial; /

ALIAS(I,J)

=====
*DEFINITION DES PARAMETRES ET DES VARIABLES A L ANNEE DE BASE*
=====
*PARAMETRES*
=====

PARAMETER
*FONCTIONS DE PRODUCTION
```


A(j) COEFFICIENT D ECHELLE (FONCTION COBB DOUGLAS(
aij(i,j) COEFFICIENT ENTREES-SORTIES
Alpha(j) ELASTICITE(COBB DOUGLAS(
io(j) COEFFICIENT TECHNIQUE(FONCTION LEONTIEF(
v(j) COEFFICIENT TECHNIQUE(FONCTION LEONTIEF(

*FONCTION A ELASTICITE DE SUBSTITUTION CONSTANTE(CES(

b_s(tr) COEFFICIENT D ECHELLE TR
b_ss(ntr) COEFFICIENT D ECHELLE NTR
delta_s(j) PARAMETRE DISTRIBUTIF
rho_s(j) PARAMETRE DE SUBSTITUTION j

sigma_s(j) ELASTICITE DE SUBSTITUTION (sigma(

tmc(tr) TAUX DE MARGE COMERCIAL dans la produit tr

*FONCTION A ELASTICITE DE TRANSFORMATION CONSTANTE(CET(

b_t(tr) COEFFICIENT D ECHELLE
btt(ntr) COEFFICIENT D ECHELLE NTR
delta_t(tr) PARAMETRE DISTRIBUTIF
rho_t(tr) PARAMETRE DE TRANSFORMATION (sigma(
sigma_t(tr) ELASTIITE DE TRANSFORMATION

*AUTRES PARAMETRES

delta_v(j) PART DE LA BRANCHE J DANS LA VALEUR AJOUEE TOTALE
beta_c(j,h) PART(en valeur) DU PRODUIT TR DANS LA CONSOMMATION TOTALE DU H
lambda PART DE LA REMUNERATION DU CAPITAL VERSEE AUX MENAGES
pms(h) PROPENSION A EPARGNER DU H
pmse PROPENSION A EPARGNER DU ENTREPRISE
beta_i(tr) PART (en valeur) DU PRODUIT tr DANS L INVESTISSEMENT TOTAL
betaa_i(ntr) PART (en valeur) DU PRODUIT ntr DANS L INVESTISSEMENT TOTAL
beta_g(j) part en valeur du depenses publique j dans depense publiques total

===== *VARIABLES A L ANEE DE BASE* =====

===== *VARIABLES ENDOGENES* =====

VAO(j) VALEUR AJOUTEE DE LA BRANCHE J (volume(
LDO(j) DEMANDE DE TRAVAIL PAR LA BRANCHE J (volume(
KDO(J) DEMANDE DE CAPITAL PAR LA BRANCHE J (volume(
ILPO(j) IMPOS LIEE A LA PRODUCTION SUR LE PRODUIT J
CIO(j) consommation intermediaire totale de la branche j (volume(
XSO(j) PRODUCTION DE LA BRANCHE J (volume(

TIO(j) RECETTES PROVENANT DE TAXATION INDIRECTE SUR LE PRODUIT j

TIMO(tr) RECETTES PROVENANT DES TAXES A L IMPORTATION DE TR

MO(tr) IMPORTATIONS DE PRODUIT TR (volume(

QO(j) DEMANDE POUR LE PRODUIT COMPOSITE TR (volume(

YEO REVENU DES ENTREPRISES

YO(h) REVENU DU agent economique h

YDO(h) REVENU DISPONIBLE DU AGENT h

SEO EPARGNE DES ENTREPRISES

SO(h) EPARGNE du l'agent h

SRO DEFICIT COURANT DE LA BALANCE DES PAIEMENTS

CO(j,h) CONSOMMATION DU AGENT H EN PRODUIT j (VOLUME)

DIO(i,j) DEMANDE INTERMEDIAIRE POUR LE PRODUIT i PAR LA BRANCHE J (VOLUME)

DITO(j) DEMANDE INTERMEDIAIRE POUR LE PRODUIT TR (VOLUME)

INVO(j) DEMANDE D INVESTISSEMENT POUR LE PRODUIT j (volume)
ITO INVESTISSEMENT TOTAL

EXO(tr) EXPORTATIONS DE PRODUIT TR (volume(

TDO(h) RECETTES PROVENANT DES TAXES DIRECTES SUR LE REVENU DU AGENT H
TDEO RECETTES PROVENANT DES TAXES DIRECTES SUR LE REVENU DES ENTREPRISES

EO TAUX DE CHANGE
RO(J) TAUX DE RENDEMENT DU CAPITAL DANS LA BRANCHE J
WO(j) TAUX DE SALAIRE dans la branche j
PO(I) PRIX AU PRODUCTEUR DU PRODUIT I
PCO(j) PRIX DU MARCHE DU PRODUIT TR
PCCO(ntr) PRIX DU MARCHE DU PRODUIT NTR
PDO(tr) PRIX DU MARCHE DU PRODUIT LOCAL TR VENDU SUR LE MARCHE INTERIEUR tr
PDDO(ntr) PRIX DU MARCHE DU PRODUIT LOCAL NTR VENDU SUR LE MARCHE INTERIEUR NTR
PEO(tr) PRIX PAYE A L EXPORTATEUR DU PRODUIT TR
PLO(j) PRIX AU PRODUCTEUR DU PRODUIT IMPORTE j POUR LA VENTE SUR LE MARCHE INTERIER

PMO(tr) PRIX INTERIEUR (du marché) DU PRODUIT IMPORTE j
PVO(j) PRIX DE LA VALEUR AJOUTEE DANS LA BRANCHE J
PINDEXO INDICE DU PRIX DU PIB AU COUT DES FACTEURS

do(j) DEMANDE POUR LE PRODUIT INTERIEUR TR (VOLUME(

VARIABLES CREEES POUR CALCULER LES LAMBDA=====

RKMO REVENU DU CAPITAL PAYE AU MENAGE H
LSO OFFRE DE TRAVAIL
RKEO REVENU DU CAPITAL PAYE AU ENTREPRISE

VARIABLES EXOGENES=====

GO(j) depenses publiques pour la branche j
GTO DEPENSES PUBLIQUES total
mrgo(tr) margue comercial pour le produit tr

TRANSFERT DU INSTITUTION FINANCIAL POUR LES AGENTS ECONOMIC=====

IAEO INDEMNITE D ASSURANCE PAYEE PAR INSTITUTION FINANCIAL POUR ENTREPRISES
IRFEO INTERET PAYEE PAR LES INSTITUTION FINANCIAL pour ENTREPRISES

IAWO INDEMNITE D ASSURANCE PAYEE PAR INSTITUTION FINANCIAL POUR REST DU MONDE
IRFWO INTERET PAYEE PAR LES INSTITUTION FINANCIAL pour REST DU MONDE

IAMO Indemnités d ASSURANCE PAYEE PAR INSTITUTION FINANCIAL AUX MENAGES
IRFMO INTERET PAYEE PAR LES INSTITUTION FINANCIAL AUX MENAGES

TRANSFERTS DU AGENS ECONOMIC AUX INSTITUTIONS FINANCIAL=====

PRAMO Primes d Assurances PAIEE PAR LES MENAGES AUX INSTITUTIONS FINANCIAL
IRMFO INSTERETS PAIEE PAR LES MENAGES AUX INSTITUTIONS FINANCIAL

PRAGO Primes d Assurances PAIEE PAR LE GOUVERNEMENT AUX INSTITUTIONS FINANCIAL
IRGFO INSTERETS PAIEE PAR LE GOUVERNEMENT AUX INSTITUTIONS FINANCIAL

PRAEO Primes d Assurances PAIEE PAR LES ENTREPRISES AUX INSTITUTIONS FINANCIAL
IRFEO INSTERETS PAIEE PAR LES ENTREPRISES AUX INSTITUTIONS FINANCIAL

PRAWO Primes d Assurances PAIEE PAR REST DU MONDE AUX INSTITUTIONS FINANCIAL
IRWFO INSTERETS PAIEE PAR REST DU MONDE AUX INSTITUTIONS FINANCIAL

AUTRES TRANSFERTS=====

TWMO TRANSFERTE DU RESTE DU MONDE AU MENAGES

TWEO TRANSFERTE DU RESTE DU MONDE AU ENTREPRISES

LSO OFFRE TOTALE DE MAIN D OEUVRE (volume(
PWEO(tr) PRIX MONDIAL A L EXPORTATION DE TR
PWMO(tr) PRIX MONDIAL A L IMPORTATION DE tr

TGMO TRANSFERTS DU GOUVERNEMENT AU MENAGES
TGEO TRANSFERTS DU GOUVERNEMENT AU entreprises

nouveaux variables TAUX DE TAXE=====

tmo(tr) TAUX DE TARIF A L IMPORTATION DE TR
txxo(ntr) TAUX DE TAXE INDIRECTE SUR LE PRODUIT NTR
tyo(h) TAUX D IMPOSITION SUR LE REVENU DU H
tyeo TAUX D IMPOSITION SUR LE REVENU DU ENTREPRISES
txo(tr) TAUX DE TAXE INDIRECTE SUR LE PRODUIT TR
tpo(j) TAUX DE taxe sur la Production dans le secteur j

===== *DONEES A L ANNEE DE BASE*=====

TABLE	DIO(i,j(
	AGR	ENR	HYD	STPP	MNC	ISMREE	MC	BTPH	CPC	IND_AGR	TCB	CCH		
BPL	IND_D	TC	TRD	HCR	SER_E	SER_M								
AGR	99018	0	0	15993	2756	15724	261	6685	8367	869755	17	0	10086	
40	98994	63268	22582	6144	826									
ENR	10961	49852	4379	1336	3187	37327	49633	11140	3433	3780	110	19	1007	
26	31197	9137	3735	3246	28079									
HYD	7965	27121	1066517	84717	636	2252	847	312906	1020	8370	24	0	53	
2	215979	21355	24	1164	155									
STPP	0	0	157314	194756	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0											
MNC	0	0	8	1215	11	25372	7475	68187	1627	187	2	0	13	1
0	0	0	13	0										
ISMREE	83936	7709	17769	3769	1503	73299	1748	581501	1028	1445	46	1	176	
14	178497	9503	79	1207	236									
MC	3043	159	16817	16109	12	1602	1430	894648	151	31	0	0	10	0
1474	75	0	280	0										
BTPH	0	30419	3635	16398	3336	18163	3471	2711	1459	242	131	2	644	
28	47540	3710	800	2323	310									
CPC	102721	19223	941	260	6106	40022	3644	326273	66752	289	813	42	1254	
564	97468	28367	87	3724	600									
IND_AGR	122729	0	65	42	0	23288	298	7669	38519	58664	174	253	142	
4	39788	124001	38579	4	186									
TCB	6291	5107	0	0	403	21378	1223	3888	4320	110	46144	51	3446	8
513	17964	198	2050	1798										
CCH	967	34934	0	0	1872	28161	3543	51	691	6	3663	3976	2043	327
0	0	0	338	17112										
BPL	27560	7603	6793	42564	3012	32643	9503	278845	6687	820	319	8	13307	
209	26429	24574	578	13559	197									
IND_D	2247	3002	312	0	507	7471	811	5587	422	318	33	0	171	114
10493	61796	89	14340	632										
TC	26238	12181	72171	27318	4733	53502	5762	10747	3515	2254	167	2	281	
10	139478	132532	1562	3622	594									
TRD	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0												
HCR	2816	7929	219	192	163	1920	235	3391	188	83	7	0	38	2
99829	7372	70	1752	4										
SER_E	43089	3049	163648	10223	44	788	130	17257	218	61127	10	0	15	
1	75021	2094	64	1215	7									
SER_M	15191	0	0	0	0	0	0	3662	0	11819	0	0	0	8453
100006	0	0	0	0										

;
TABLE DP(*,j(
AGR ENR HYD STPP MNC ISMREE MC BTPH CPC IND_AGR tcb CCH BPL
IND_D TC TRD HCR SER_E SER_M

RO	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
1																		
PWEO	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
1																		
PWMO	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
1																		
PLO	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
1																		
PO	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
1																		
PVO	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
1																		
WO	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
1																		

DITO	1220516	251584	1751107	352070	104111	963466	935841	135322	699150	454405	114892	97684	495210				
108345	496669	0	126210	378000	139131												
GO	75541	68189	3210	0	0	21339	2220	21652	24428	20920	17476	0	77	16785	49575		
0	386	109073	1321														
ILPO	13013	11521	922059	5101	1249	8443	7168	119037	5613	21594	2586	199	3089	852			
83400	106586	25828	11024	10543													
XSO	3083826	436765	5500959	506484	61340	523831	207024	4935537	229758	1464001	76232	7637	62061				
62725	3407585	2951563	372617	336231	358527												
VAO	2516041	216956	3068312	86491	31810	132476	109842	2281352	85748	423107	21986	3084	26286				
52070	2161479	2339229	278342	270226	297248												
LDO	333621	69646	168863	94824	15584	69186	40751	804982	31940	67475	9333	1119	15158	6320			
422235	255446	66002	85425	66572													
KDO	2182420	147310	2899449	-8333	16226	63290	69091	1476370	53808	355632	12653	1965	11128				
45750	1739244	2083783	212340	184801	230676												
MRGO	480012	0	74831	0	6676	1133810	85687	0	317193	666838	54763	7996	76740	47017			
0	-2951563	0	0	0													
INVO	89346	0	-10973	154414	29047	3167706	-560245	4679903	390006	1532823	-88943	-117615	-215876	-			
12500	0	0	0	358134	0												
QO	4096649	479328	1880247	506484	133336	4480434	382638	4940849	1406748	2908264	344762	63152	366586				
194968	3670435	0	368705	897348	393333												
sigma_s	2	0	0.6	0	0.6	0.6	0.6	0.2	0.6	2	0.6	0.6	0.6	0.6	0.2	0	0.2
0.2	0																
DO	3071915	436765	1539509	506484	53042	496123	196035	4935519	24897	1426019	74797	6950	58640				
62543	3286741	2951563	288311	153824	358527												
MO	476279	0	171426	0	64612	2407114	58442	4996	860178	596517	148493	32849	183300	58137			
153156	0	47442	708611	0													
EXO	11911	0	3961450	0	8298	27708	10989	18	204861	37982	1435	687	3421	182			
120844	0	84306	182407	0													
TIO	33469	42563	61832	0	7412	339501	35640	202	161874	144922	35824	6214	40113	16328			
230538	0	32952	34913	34806													
TIMO	34974	0	32649	0	1594	103886	6834	132	42606	73968	30885	9143	7793	10943	0		
0	0	0	0														
sigma_t	1.5	0	0.5	0	0.5	0.5	0.5	1	0.5	1.5	0.5	0.5	0.5	0.5	1	0	1
1	0																

;

TABLE CO(j,h(

	M	F
AGR	2711246	0
ENR	150488	9067
HYD	135628	1275
STPP	0	0
MNC	0	178
ISMME	310460	17463
MC	3909	913
BTPH	102103	1869
CPC	291549	1615
IND_AGR	886752	13364
TCB	301127	210
CCH	83067	16
BPL	80412	6763
IND_D	81378	960

TC	3120128	4063
TRD	0	0
HCR	237583	4526
SER_E	0	52141
SER_M	252191	690

;

SCALAR

EO /1/

TGMO /1869974.4/

TGEO /66738/

TWMO /16382.3/

TWEO /85073.2/

PRAWO /15686/

IRWFO /105312.5/

PRAEO /69452.3/

IREFO /218930.1/

PRAMO /102676/

IRMFO /216629.7/

PRAGO /15448.2/

IRGFO /111515/

GTO /432192/

IAMO /72753.9/

IRFMO /12270.5/

IAEO /27378.7/

IRFEO /16756.5/

IAWO /2009/

IRFWO /8342.5/

RKMO /6881770.9/

RKEO /4895832.1/

LSO /2624482/

YEO /5091778.5/

TDEO /1570533.3/

SEO /3232862.8/

YGO /5637265.5/

SGO /3248060.7/

SRO /1102950.5/

ITO /9395227/

;

YO("M")=11477634;

YO("F")=855649.8;

YGO=5637265.5;

ITO=9395227;

TDO("M")=1029892.5;

TDO("F")=63424.7;

YDO("M")=10128435.8;

YDO("F")=546051.2;

SO("M")=1380414.8;

SO("F")=537601;
SGO=3141397.9;

===== *VARIABLES SAISIES DPUIS LE TABLEAU DP* =====

RO(j)=DP("RO",j);(
WO(j)=DP("WO",j);(
PWEO(tr)=DP("PWEO",tr);(
PWMO(tr)=DP("PWMO",tr);(

PO(I)=DP("PO",I);(
PLO(j)=DP("PLO",j);(

PVO(j)=DP("PVO",j);(
DITO(j)=DP("DITO",j);(
XSO(j)=DP("XSO",J);(
VAO(j)=DP("VAO",j);(
LDO(j)=DP("LDO",j);(
KDO(j)=DP("KDO",j);(
ILPO(j)=DP("ILPO",j);(
GO(j)=DP("GO",j);(

INVO(j)=DP("INVO",j);(

QO(j)=DP("QO",j);(

DO(j)=DP("DO",j);(

MO(tr)=DP("MO",tr);(
TIO(j)=DP("TIO",j);(

TIMO(tr)=DP("TIMO",tr);(
MRGO(tr)=DP("MRGO",tr);(

EXO(tr)=DP("EXO",tr);(

sigma_s(tr)=DP("sigma_s",tr);(
sigma_t(tr)=DP("sigma_t",tr);(

===== *DECOMPOSITION DES VARIABLES EN VOLUME NETTES DE TAXES* =====

===== **XSO, QO, EXO, DO ET MO* =====

===== *CALCULS PREALABLES : tx, te,tm,PEO,PMO et PDO* =====

txo(tr)=TIO(tr)/(DO(TR)+MO(TR)+TIMO(TR);(
txxo(ntr)=TIO(ntr)/DO(ntr);(
tmo(tr)=TIMO(tr)/(PWMO(tr)*eO*MO(tr);(
tpo(j)=ILPO(j)/XSO(j);(
PDO(tr)=(1+txo(tr))*(1+tpo(tr))*PLO(tr);(
PDDO(ntr)=(1+txxo(ntr))*(1+tpo(ntr))*PLO(ntr);(
PMO(tr)=(1+txo(tr))*(1+tmo(tr))*EO*PWMO(tr);(
PEO(tr)=EO*PWEO(tr);(
PCO(tr)=(PDO(tr)*DO(tr)+(PMO(tr)*MO(tr))/QO(tr);(
PCCO(ntr)=PDDO(ntr);(

== *LES VARIABLES CO(tr,h) , DIO(tr,j) et INVO(tr) ONT ETE SAISIES EN VALEUR ET * ==

===== *DIOVENT ETRE SAISIES EN VOLUME* =====

CO(tr,h)=CO(tr,h);(

DIO(i,j)=DIO(i,j);(

===== *CALCUL DES VARIABLES MANQUANTES* =====

LSO=SUM(j,LDO(j);(

CIO(j)=SUM(i,DIO(i,j);(

===== *CALCUL DES PARAMETRES* =====

===== *AUTRES PARAMETRES* =====

delta_v(j)=VAO(j)/(sum(tr,VAO(tr))+sum(ntr,VAO(ntr));(
beta_c(j,H)=(PCO(j)*CO(j,H))/YDO(H);(

lambda=RKMO/(sum(J,KDO(J);((

pms(h)=SO(h)/YDO(h);(

pmse=SEO/YEO;

beta_i(tr)=(INVO(tr)*PCO(tr))/ITO;

betaa_i(ntr)=(INVO(ntr)*PCCO(ntr))/ITO;

beta_g(j)=(PCo(j)*GO(j))/GTO;

*TAUX DE TAXE direct

tyo(h)=TDO(h)/YO(h);(

tyeo=TDEO/YEO;

*FONCTION DE PRODUCTION

alpha(j)=WO(j)*LDO(j)/(PVO(j)*VAO(j);(

A(tr)=VAO(tr)/((LDO(tr)**alpha(tr))*(KDO(tr)**(1-alpha(tr);(((

A("stpp")=-1*VAO("STpP")/((LDO("stpp")**alpha("stpp"))*(-1*KDO("stpp"))*(1-alpha("stpp;(((("

A("enr")=VAO("enr")/((LDO("enr")**alpha("enr"))*(KDO("enr"))*(1-alpha("enr;(((("

A("TRD")=VAO("TRD")/((LDO("TRD")**alpha("TRD"))*(KDO("TRD"))*(1-alpha("TRD;(((("

A("ser_m")=VAO("ser_m")/((LDO("ser_m")**alpha("ser_m"))*(KDO("ser_m"))*(1-alpha("ser_m;(((("

a_{ij}(i,j)=DIO(i,j)/CIO(j);(

io(j)=CIO(j)/XSO(j);(

v(j)=VAO(j)/XSO(j);(

tpo(j)=ILPO(j)/XSO(j);(

*CALCUL DE LA VARIABLE PINDEXO

PINDEXO=SUM(j,PVO(j)*delta_v(j);(

*FONCTION A ELASTICITE DE SUBSTITUTION CONSTANTE (CES(

rho_s(tr)=(1-sigma_s(tr))/sigma_s(tr);(

delta_s(tr)=(PMO(tr)/PDO(tr))*(MO(tr)/DO(tr))**(1/sigma_s(tr);(

delta_s(j)=delta_s(j)/(1+delta_s(j);(

b_s(tr)=QO(tr)/(delta_s(tr)*MO(tr)**(-rho_s(tr)+(1-delta_s(tr))*DO(tr)**(-rho_s(tr)))*(-1/rho_s(tr);(

b_ss(ntr)=QO(ntr)/DO(ntr);(

tmc(tr)=MRGO(tr)/(pdO(tr)*DO(tr)+PMO(tr)*MO(tr); ((

*FONCTION A ELASTICITE DE TRANSFORMATION CONSTANTE (CET(

rho_t(tr)=(1+sigma_t(tr))/sigma_t(tr);(

delta_t(tr)=1/(1+PLO(tr)/PEO(tr)*(EXO(tr)/DO(tr))**(rho_t(tr)-1);((

b_t(tr)=XSO(TR)/(delta_t(TR)*EXO(TR)**rho_t(TR)+(1-delta_t(TR))*DO(TR)**rho_t(TR))**(1/rho_t(TR);((

DISPLAY A, alpha, io, v, rho_t, tyo, tyeo, pms, pmse, txo, txxo, tmo, beta_c, beta_g, delta_t, b_t, pdo, pco, pcco, tmc, pmo, peo,
delta_v, lambda, beta_i, a_{ij}, a_{tpo}, rho_s, delta_s, b_s, b_ss;

variable

*VARIABLES ENDOGENES

C(j,h) CONSOMMATION DU H EN PRODUIT j (VOLUME(
G(j) consommation du gouvernement en produit j (volume(
CI(j) CONSOMMATION INTERMEDIAIRE TOTALE DE LA BRANCHE J (volume(
D(j) DEMANDE POUR LE PRODUIT INTERIEUR j (volume(
DI(i,j) DEMANDE INTERMEDIAIRE POUR LE PRODUIT i PAR LA BRANCHE J (volume(
DIT(i) DEMANDE INTERMEDIAIRE POUR LE PRODUIT TR (volume(
E TAUX DE CHANGE
EX(tr) EXPORTATIONS DE PRODUIT TR (volume(
INV(j) DEMANDE D INVESTISSEMENT POUR LE PRODUIT TR (volume(
IT INVESTISSEMENT TOTAL

LD(j) DEMANDE DE TRAVAIL PAR LA BRANCHE J (volume(
M(tr) IMPORTATIONS DE PRODUIT TR(volume(
P(I) PRIX AU PRODUCTEUR DU PRODUIT I
PC(j) PRIX DU MARCHE DU PRODUIT J
PD(j) PRIX DU MARCHE DU PRODUIT LOCAL TR VENDU SUR LE MARCHE INTERIEUR
PE(tr) PRIX PAYE A L EXPORTATION DU PRODUIT TR
PINDEX INDICE DU PRIX PRIX DU PIB AU COUT DES FACTEURS
PL(j) PRIX AU PRODUCTEUR DU PRODUIT j POUR LA VENTE SUR LE MARCHE INTERIEUR
PM(tr) PRIX INTERIEUR(du marché) DU PRODUIT OMPORTE TR
PV(j) PRIX DE LA VALEUR AJOUTEE DANS LA BRANCHE J
Q(i) DEMANDE POUR LE PRODUIT COMPOSITE j (volume(
R(j) TAUX DE RENDEMENT DU CAPITAL DANS LA BRANCHE TR

W(j) TAUX DE SALAIRE
SE EPARGNE DES ENTREPRISES
S(h) EPARGNE DU h
TD(h) RECETTES PROVENANT DES TAXES DIRECTES SUR LE REVENU DU H
TDE RECETTES PROVENANT DES TAXES DIRECTES SUR LE REVENU DES ENTREPRISES
TI(j) RECETTES PROVENANT DE LA TAXATION INDIRECTE SUR LE PRODUIT j
ILP(j) IMPOS LIEE A LA PRODUCTION SUR LE PRODUIT j
TIM(tr) RECETTES PROVENANT DES TAXES A L IMPORTATION DE TR
VA(j) VALEUR AJOUTEE DE LA BRANCHE J (volume(
XS(j) PRODUCTION DE LA BRANCHE J (volume(
YD(h) REVENU DISPONIBLE DU H
YE REVENU DES ENTREPRISES
YG REVENU DU GOUVERNEMENT
Y(h) REVENU De agent H
KD(j) DEMANDE DE CAPITAL PAR LA BRANCHE TR (volume(
SR DEFICIT COURANT DE LA BALANCE DES PAIEMENTS
SG la balance du gouvernement
MRG(tr) marge comercial dans le secteur tr

tx(tr) Taux de tax inderec sur le produit tr
txx(ntr) Taux de tax inderec sur le produit ntr
tm(tr) Taux de Tarif a l importation tr
tp(j) Taux de tax sur la production dans le secteur j
ty(h) Taux de tax direct sur le revenu de agent h
tye Taux de tax directt sur le revenu des entreprises

===== *VARIABLES EXOGENES* =====

LS OFFRE DE TRAVAIL
PWE(tr) PRIX MONDIAL A L EXPORTATION DE TR
PWM(tr) PRIX MONDIAL A L IMPORTATION DE TR

IAE INDEMNITE D ASSURANCE PAYEE PAR INSTITUTION FINANCIAL POUR ENTREPRISES
IRFE INTERET PAYEE PAR LES INSTITUTION FINANCIAL pour ENTREPRISES

IAW INDEMNITE D ASSURANCE PAYEE PAR INSTITUTION FINANCIAL POUR REST DU MONDE
IRWF INTERET PAYEE PAR LES INSTITUTION FINANCIAL pour REST DU MONDE

IAM Indemnités d ASSURANCE PAYEE PAR INSTITUTION FINANCIAL AUX MENAGES
IRFM INTERET PAYEE PAR LES INSTITUTION FINANCIAL AUX MENAGES

PRAM Primes d Assurances PAIEE PAR LES MENAGES AUX INSTITUTIONS FINANCIAL
IRMF INSTERETS PAIEE PAR LES MENAGES AUX INSTITUTIONS FINANCIAL

PRAG Primes d Assurances PAIEE PAR LE GOUVERNEMENT AUX INSTITUTIONS FINANCIAL
IRGF INSTERETS PAIEE PAR LE GOUVERNEMENT AUX INSTITUTIONS FINANCIAL

PRAE Primes d Assurances PAIEE PAR LES ENTREPRISES AUX INSTITUTIONS FINANCIAL
IRFE INSTERETS PAIEE PAR LES ENTREPRISES AUX INSTITUTIONS FINANCIAL

PRAW Primes d Assurances PAIEE PAR REST DU MONDE AUX INSTITUTIONS FINANCIAL
IRWF INSTERETS PAIEE PAR REST DU MONDE AUX INSTITUTIONS FINANCIAL

TGM TRANSFERT PUBLICS AUX MENAGES SALARIES
TGE TRANSFERT PUBLICS AUX ENTREPRISES
TWM TRANSFERTE DU RESTE DU MONDE AU MENAGES M

TWE TRANSFERTE DU RESTE DU MONDE AU ENTREPRISES

===== *AUTRES VARIABLES* =====

*OMEGA OBJECTIF

LEON CONTROLE j

;

===== *DEFINITION DES EQUATIONS* =====

EQUATION

*PRODUCTION-EMPLOI

OUTPUT(j) PRODUCTION DES BIENS ET SERVICES

V_A(j) VALEUR AJOUTEE j

VA_STPP VALEUR AJOUTEE STPP

VA_ENR VALEUR AJOUTEE ENR

VA_SER_M VALEUR AJOUTEE SER_M

VA_TRD VALEUR AJOUTEE TRD

C_I(j) CONSOMMATION INTERMEDIAIRE

D_I(i,j) CONSOMMATION INTERMEDIAIRE

L_D(j) DEMANDE DU TRAVAIL PAR LA BRANCHE TR

K_D(j) demande du kapital j

IL_P(j) IMPOS LIEE A LA PRODUCTION DANS LE SUCTEUR j

*REVENU ET EPARGNE

Y_M REVENU DU MENAGE

Y_F REVENU DU des institutions FINNANCIALS IFC

YD_M REVENU DISPONIBLE DU MENAGES

YD_F REVENU DISPONIBLE DU INSTITUTION FINANCIAL

S_(h) EPARGNE DU H

Y_E REVENU DES ENTREPRISES

S_E EPARGNE DES ENTREPRISES

Y_G REVENU DU GOUVERNEMENT

S_G EPARGNE DU GOUVERNEMENT

t_x(tr) taux de tax indirect sur le produit tr

t_xx(ntr) taux de tax indirect sur le produit ntr

t_m(tr) taux de tarif a l importation sur le produit tr

t_p(j) Taux de tax sur la produciotn dans le secteur j

t_y(h) taux de tax direct sur le revenu de agent H

t_je taux de tax direct sur le revenu des entreprises

T_I(tr) TAXE INDIRECTE SUR LA PRODUCTION TR

T_II(ntr) TAXE INDIRECTE SUR LA PRODUCTION NTR

TI_M(tr) TAXE INDIRECTE SUR L IMPORTATION

T_D(h) TAXE DIRECTE SUR LE REVENU DU H

T_DE TAXE DIRECTE SUR LE REVENU DU entreprise

*DEMANDE

C_(J,h) CONSOMMATION H EN PRODUIT TR

C_G(j) CONSOMATION DU GOUVERNEMENT EN PRODUIT (j(

INVEST(tr) INVESTISSEMENT EN PRODUIT tr
INVESTT(ntr) INVESTISSEMENT EN PRODUIT ntr
D_IT(i) DEMANGE INTERMEDIAIRE en produit j

*PRIX

P_V(j) PRIX DE LA VALEUR AJOUTEE
RDK(j) RENDEMENT DU CAPITAL j
WAGE(j) taux de salaire en la branche j
P_D(tr) PRIX DOMESTIQUE DU PRIX DU MARCHE

P_M(tr) PRIX D IMPORTATION TR
P_E(tr) PRIX D EXPORTATION tr
P_C(tr) PRIX DES BIENS COMPOSITES tr
P_CC(ntr) PRIX DES BIENS COMPOSITES ntr
P_P(tr) PRIX DU PRODUCTEUR tr
P_(ntr) prix du producteur ntr

P_L(tr) prix du tr
P_LL(ntr) prix de ntr

INDICE INDICE DE PRIX DU PIB

*COMMERTCE INTERNATIONAL

X_S(tr) PRODUCTION DES BIENS en produit TR
X_SS(ntr) PRODUCTION DES BIENS EN PRODUIT NTR
E_X(tr) OFFRE D EXPORTATION
Q_C(tr) DEMANDE DES BIENS COMPOSITES tr

IMPORT(tr) DEMANDE D IMPORTATION tr

S_R DEFICIT COURANT DE LA BALANCE DEES PAIMENTS

MRG_C(tr) marge comercial dans le suceur tr

DEMANDE_L(tr) demande locale sur le produit tr

demande_LL(ntr) demande locale sur le produit ntr

*EQUILIBRE

EQUilibre(i) VENTILLATION DE LA PRODUCTION TR

EQU(j) EQUILIBRE DE LOFRE ET DEMANDE

L_S EQUILIBRE MARCHE DU TRAVAIL

I_T EQUILIBRE EPARGNE-INVESTISSEMENT

*AUTRES QQ_C(ntr) DEMANDE DES BIENS COMPOSITES nre

*OBJ FONCTION OBJECTIF

;

===== *MODELE* =====

*PRODUCTION-EMPLOI

OUTPUT(j).. XS(j)=E=VA(j)/v(j);

V_A(tr).. VA(tr)=E=A(tr)*LD(tr)**alpha(tr)*KD(tr)**(1-alpha(tr);((

VA_STPP.. VA("STPP")=E=(-1*A("STPP")*LD("STPP"))**alpha("STPP")*((-1*KD("STPP"))** (1-alpha("STPP");(((

VA_ENR.. VA("ENR")=E=A("ENR")*LD("ENR"))**alpha("ENR")*KD("ENR"))** (1-alpha("ENR");(((

VA_TRD.. VA("TRD")=E=A("TRD")*LD("TRD"))**alpha("TRD")*KD("TRD"))** (1-alpha("TRD");(((

VA_SER_M.. VA("SER_M")=E=A("SER_M")*LD("SER_M"))**alpha("SER_M")*KD("SER_M"))** (1-alpha("SER_M");(((

C_I(j).. CI(j)=E=io(j)*XS(j);

L_D(j).. LD(j)=E=((alpha(j)*pv(j)*VA(j))/W(j);

$D_I(i,j).. DI(i,j)=E=aij(i,j)*CI(j);$
 $K_D(j).. KD(j)=E=(1-alpha(j))*VA(j);$
 $IL_P(j).. ILP(j)=E=tp(j)*XS(j);$
***REVENU ET EPARGNE**
 $Y_M.. Y("M")=E=SUM(j,W(j)*LD(j))+(lambda*(sum(j,KD(j))))+TGM+TWM+IAM+IRFM;$
 $Y_F.. Y("F")=E=PRAM+IRMF+PRAG+IRGF+PRAE+IREF+PRAW+IRWF;$
 $YD_M.. YD("M")=E=Y("M")-TD("M")-PRAM-IRMF;$
 $YD_F.. YD("F")=E=Y("F")-IAM-IRFM-IAE-IRFE-TD("F")-IAW-IRFW;$
 $S(h).. S(h)=e=pms(h)*YD(h);$
 $Y_E.. YE=E=(1-lambda)*(sum(j,KD(j)))+IAE+IRFE+TGE+TWE;$
 $S_E.. SE=E=YE-TDE-PRAE-IREF;$
 $Y_G.. YG=E=SUM(j,TI(j))+SUM(tr,TIM(tr))+SUM(h,TD(h))+TDE+sum(j,ILP(j);(($
 $t_x(tr).. tx(tr)=e=TI(tr)/(D(TR)+M(TR)+TIM(TR);(($
 $t_xx(ntr).. txx(ntr)=e=TI(ntr)/D(ntr);$
 $t_m(tr).. tm(tr)=e=TIM(tr)/(PWM(tr)*e*M(tr);(($
 $t_p(j).. tp(j)=e=ILP(j)/XS(j);$
 $t_y(h).. ty(h)=e=TD(h)/y(h);$
 $t_ye.. tye=e=TDE/YE;$
 $T_I(tr).. TI(tr)=E=tx(tr)*(P(tr)*XS(tr)-PE(tr)*EX(tr))+(tx(tr)/(1+tx(tr)))*PM(tr)*M(tr);$
 $T_II(ntr).. TI(ntr) =E=txx(ntr)*p(ntr)*XS(ntr);$
 $TI_M(tr).. TIM(tr)=E=tm(tr)*E*PWM(tr)*M(tr);$
 $T_D(h).. TD(h)=E=(TD(h)/Y(h))*Y(h);$
 $T_DE.. TDE =E= (TDE/YE)*YE;$
 $S_G.. SG=E=YG-(sum(j,G(j)))-TGM-PRAG-IRGF-TGE;$
***DEMANDE**
 $C(j,h).. C(j,h)*PC(j) =E= (beta_c(j,h)*YD(h);(($
 $C_G(j).. G(j)*PC(j)=E= beta_g(j)*(sum(tr,G(tr))+sum(ntr,G(ntr);((($
 $INVEST(tr).. INV(tr)*PC(tr)=E=beta_i(tr)*IT;$
 $INVESTT(ntr).. INV(Ntr)*PC(Ntr)=E=beta_i(ntr)*IT;$
 $D_IT(i).. DIT(i)=E=SUM(tr,DI(i,tr))+SUM(ntr,DI(i,ntr);(($
***PRIX**
 $P_V(j).. PV(j)*VA(j)=E=P(j)*XS(j)-CI(j)-ILP(j);$
 $RDK(j).. R(j)=E=(VA(j)-W(j)*LD(j))/KD(j);$
 $P_D(tr).. PD(tr)=E=(1+tx(tr))*PL(tr);$
 $P_M(tr).. PM(tr)=E=(1+tx(tr))*(1+tm(tr))*E*PWM(tr);$
 $P_E(tr).. PE(tr)=E=E*PWE(tr);$

P_C(tr).. PC(tr)=e=((pd(tr)*D(tr))+(pm(tr)*M(tr)))/Q(tr);

P_CC(ntr).. PC(ntr)=E=PD(ntr);

P_P(tr).. P(tr)*XS(tr)=E=(PL(tr)*D(tr)+PE(tr)*EX(tr);

P_(ntr).. P(ntr)=e=PL(ntr);

P_L(tr).. PL(tr)=e=PD(tr)/(1+tx(tr);

P_LL(ntr).. PL(ntr)=e=PD(ntr)/(1+txx(ntr);

INDICE.. PINDEX =E=SUM(j,delta_v(j)*PV(j);

WAGE(j).. W(j)=E=(PV(j)*VA(j)-r(j)*KD(j))/LD(j);

*COMMERCE INTERNATIONAL

X_S(tr).. XS(tr)=E= b_t(tr)*(delta_t(tr)*EX(tr)**(rho_t(tr))+(1-delta_t(tr))*D(tr)**(rho_t(tr))**(-1/rho_t(tr);

X_SS(ntr).. XS(ntr)=E=D(ntr);

E_X(tr).. EX(tr)=E= ((PE(tr)/PL(tr))**((sigma_t(tr))/(1-delta_t(tr))/delta_t(tr))**((sigma_t(tr)))**D(tr);

Q_C(tr).. Q(tr)=E= b_s(tr)*(delta_s(tr)*M(tr)**(-rho_s(tr))+(1-delta_s(tr))*D(tr)**(-rho_s(tr))**(-1/rho_s(tr);

IMPORT(tr).. M(tr)=E=((delta_s(tr)/(1-delta_s(tr))**((sigma_s(tr))*PD(tr)/PM(tr))**((sigma_s(tr)))**D(tr);

S_R.. SR=E= E*SUM(tr,PWM(tr)*M(tr))+IAW+IRFW-E*SUM(tr,PWE(tr)*EX(tr))-TWM-TWE-PRAW-IRWF;

DEMANDE_L(tr).. D(tr)=e=(Q(tr)/b_s(tr))*1/(((delta_s(tr))*(((PD(tr)/PM(tr))*(delta_s(tr)/(1-delta_s(tr))))**sigma_s(tr))**(-rho_s(tr)))+(1-delta_s(tr))**(-1/rho_s(tr);

demande_LL(ntr).. b_ss(ntr)*D(ntr)=e=Q(ntr);

MRG_C(tr).. MRG(tr)=e=tmc(tr)*(PD(tr)*D(tr)+PM(tr)*M(tr);
*EQUILIBRE QQ_C(ntr).. QQ(ntr)=E= b_ss(ntr)*D(ntr);

EQUilibre(i).. Q(i)=E=DIT(i)+SUM(h,C(i,h))+G(i)+INV(i);

EQU(J).. XS(J)=E=VA(J)+ILP(J)+CI(J);

L_S.. LS=E=SUM(J,LD(J);

I_T.. IT=E=SUM(h,S(h))+SG+SE+SR;

*OBJ.. OMEGA=E=1000;

=====
===== *INITIALISATION* =====
===== *VARIABLES ENDOGENES* =====

C.L(j,h)=CO(j,h);
D.L(j)=DO(j);
CLL(j)=CIO(j);

D.LL(i,j)=DIO(i,j);

DIT.L(i)=DITO(i);
E.L=EO;
EX.L(tr)=EXO(tr);
INV.L(j) =INVO(j);

IT.L =ITO;
LD.L(j) =LDO(j);

M.L(tr)=MO(tr);
P.L(l)=PO(l);
PC.L(tr)=PCO(tr);
PD.L(tr)=PDO(tr);
PE.L(tr)=PEO(tr);
PINDEX.L=PINDEXO;
PL.L(tr)=PLO(tr);
PM.L(tr)=PMO(tr);
PV.L(j)=PVO(j);
Q.L(i)=QO(i);

R.L(j)=RO(j);
W.L(j)=WO(j);
SE.L=SEO;
S.L(h)=SO(h);
TIM.L(tr)=TIMO(tr);
VA.L(j)=VAO(j);
XS.L(j)=XSO(j);
ILP.L(j)=ILPO(j);
YD.L(h)=YDO(h);
YE.L=YEO;
Y.L(h)=YO(h);
YG.L=YGO;
G.L(j)=GO(j);

MRG.L(tr)=MRGO(tr);
KD.L(j)=KDO(j);
SG.L=SGO;
TI.L(j)=TIO(j);
tx.L(tr)=txo(tr);
txx.L(ntr)=txxo(ntr);
tm.L(tr)=tmo(tr);
tp.L(j)=tpo(j);
ty.L(h)=tyo(h);
tye.L=tyeo;

===== *VARIABLES EXOGENES* =====

PWE.FX(tr)=PWEO(tr);
PWM.FX(tr)=PWMO(tr);
SR.FX=SRO;

TGM.FX=TGMO;

PRAG.FX=PRAGO;
IRGF.FX=IRGFO;

TGE.FX=TGEO;
E.FX=EO;

TD.FX(h)=TDO(h);
TDE.FX=TDEO;

IAW.FX=IAWO;
IRFW.FX=IRFWO;

IAM.FX=IAMO;
IRFM.FX=IRFMO;

IAE.FX=IAEO;
IRFE.FX=IRFEO;

PRAE.FX=PRAEO;
IREF.FX=IREFO;

PRAM.FX=PRAMO;

IRMF.FX=IRMFO;

PRAW.FX=PRAWO;
IRWF.FX=IRWFO;

TWM.FX=TWMO;

TWE.FX=TWEO;
LS.FX=LSO
*simulation

===== *DEFINITION DU MODELLE* =====

MODEL EXTER /ALL;/

===== *RESOLUTION* =====

SOLVE EXTER USING mcp;

GAMS المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج

الملحق رقم 05 : نتائج معايرة معاملات نموذج التوازن العام

COMPILATION TIME = 0.000 SECONDS 3 Mb WIN235-235 Jul 2, 2010
GAMS Rev 235 WEX-VS8 23.5.1 x86/MS Windows 06/21/22 22:45:33 Page 2

EXTER2

E x e c u t i o n

---- 482 PARAMETER A COEFFICIENT D ECHELLE (FONCTION COBB DOUGLAS)

AGR	1.479,	ENR	1.873,	HYD	1.237,	STPP	-0.722
MNC	2.000,	ISMEE	1.998,	MC	1.934,	BTPH	1.914
CPC	1.935,	IND_AGR	1.551,	TCB	1.977,	CCH	1.925
BPL	1.977,	IND_D	1.447,	TC	1.639,	TRD	1.412
HCR	1.729,	SER_E	1.866,	SER_M	1.702		

---- 482 PARAMETER Alpha ELASTICITE (COBB DOUGLAS)

AGR	0.133,	ENR	0.321,	HYD	0.055,	STPP	1.096
MNC	0.490,	ISMEE	0.522,	MC	0.371,	BTPH	0.353
CPC	0.372,	IND_AGR	0.159,	TCB	0.424,	CCH	0.363
BPL	0.577,	IND_D	0.121,	TC	0.195,	TRD	0.109
HCR	0.237,	SER_E	0.316,	SER_M	0.224		

---- 482 PARAMETER io COEFFICIENT TECHNIQUE (FONCTION LEONTIEF)

AGR	0.180,	ENR	0.477,	HYD	0.275,	STPP	0.819
MNC	0.461,	ISMEE	0.731,	MC	0.435,	BTPH	0.514
CPC	0.602,	IND_AGR	0.696,	TCB	0.678,	CCH	0.570
BPL	0.527,	IND_D	0.156,	TC	0.341,	TRD	0.171

Activ

---- 482 PARAMETER v COEFFICIENT TECHNIQUE (FONCTION LEONTIEF)

AGR	0.816,	ENR	0.497,	HYD	0.558,	STPP	0.171
MNC	0.519,	ISMEE	0.253,	MC	0.531,	BTPH	0.462
CPC	0.373,	IND_AGR	0.289,	TCB	0.288,	CCH	0.404
BPL	0.424,	IND_D	0.830,	TC	0.634,	TRD	0.793
HCR	0.747,	SER_E	0.804,	SER_M	0.829		

---- 482 PARAMETER rho_t PARAMETRE DE TRANSFORMATION (sigma)

AGR	1.667,	HYD	3.000,	MNC	3.000,	ISMEE	3.000
MC	3.000,	BTPH	2.000,	CPC	3.000,	IND_AGR	1.667
TCB	3.000,	CCH	3.000,	BPL	3.000,	IND_D	3.000
TC	2.000,	HCR	2.000,	SER_E	2.000		

---- 482 PARAMETER tyo TAUX D IMPOSITION SUR LE REVENU DU H

M 0.090, F 0.074

---- 482 PARAMETER tyeo = 0.308 TAUX D IMPOSITION SUR LE REVENU DU ENTREPRISES

---- 482 PARAMETER pms PROPENSION A EPARGNER DU H

M 0.136, F 0.985

---- 482 PARAMETER pmse = 0.635 PROPENSION A EPARGNER DU ENTREPRISE

---- 482 PARAMETER txo TAUX DE TAXE INDIRECTE SUR LE PRODUIT TR

AGR	0.009,	HYD	0.035,	MNC	0.062
ISMEE	0.113,	MC	0.136,	BTPH	4.088533E-5
CPC	0.174,	IND_AGR	0.069,	TCB	0.141
CCH	0.127,	BPL	0.161,	IND_D	0.124
IC	0.067,	HCR	0.098,	SER_E	0.040

---- 482 PARAMETER txxo TAUX DE TAXE INDIRECTE SUR LE PRODUIT NTR

ENR 0.097, SER_M 0.097

---- 482 PARAMETER tmo TAUX DE TARIF A L IMPORTATION DE TR

AGR	0.073,	HYD	0.190,	MNC	0.025,	ISMEE	0.043
MC	0.117,	BTPH	0.026,	CPC	0.050,	IND_AGR	0.124
ICB	0.208,	CCH	0.278,	BPL	0.043,	IND_D	0.188

|---- 482 PARAMETER beta_c PART(en valeur) DU PRODUIT TR DANS LA CONSOMMATION
 TOTALE DU H

	M	F
AGR	0.237	
HYD	0.015	0.003
MNC		3.124600E-4
ISMREE	0.023	0.024
MC	3.072959E-4	0.001
BTPH	0.010	0.004
CPC	0.022	0.002
IND_AGR	0.068	0.019
TCB	0.025	3.267209E-4
CCH	0.007	2.568599E-5
BPL	0.006	0.010
IND_D	0.006	0.001
TC	0.315	0.008
HCR	0.025	0.009
SER_E		0.096

---- 482 PARAMETER beta_g part en valeur du depenses publique j dans depens
 e publiques total

AGR	0.155,	HYD	0.008,	ISMREE	0.037
MC	0.004,	BTPH	0.051,	CPC	0.044
IND_AGR	0.038,	TCB	0.034,	BPL	1.425121E-4
IND_D	0.030,	TC	0.117,	HCR	9.462810E-4
SER_E	0.254				

---- 482 PARAMETER delta_t PARAMETRE DISTRIBUTIF

AGR	0.976,	HYD	0.131,	MNC	0.976,	ISMREE	0.997
MC	0.997,	BTPH	1.000,	CPC	0.015,	IND_AGR	0.918
TCB	1.000,	CCH	0.990,	BPL	0.997,	IND_D	1.000
TC	0.965,	HCR	0.774,	SER_E	0.457		

---- 482 PARAMETER b_t COEFFICIENT D ECHELLE

AGR	9.367,	HYD	2.449,	MNC	3.825,	ISMREE	7.104
MC	7.088,	BTPH	523.639,	CPC	4.421,	IND_AGR	4.536
TCB	14.133,	CCH	4.997,	BPL	6.912,	IND_D	49.156
TC	5.407,	HCR	2.390,	SER_E	2.007		

|---- 482 PARAMETER PDO PRIX DU MARCHE DU PRODUIT LOCAL TR VENDU SUR LE MARCH
E INTERIEUR tr

AGR	1.014,	HYD	1.209,	MNC	1.084,	ISMEE	1.131
MC	1.176,	BTPH	1.024,	CPC	1.203,	IND_AGR	1.085
TCB	1.180,	CCH	1.156,	BPL	1.218,	IND_D	1.139
TC	1.093,	HCR	1.174,	SER_E	1.075		

---- 482 PARAMETER PCO PRIX DU MARCHE DU PRODUIT TR

AGR	0.886,	HYD	1.102,	MNC	0.959,	ISMEE	0.749
MC	0.796,	BTPH	1.024,	CPC	0.775,	IND_AGR	0.778
TCB	0.850,	CCH	0.877,	BPL	0.800,	IND_D	0.764
TC	1.023,	HCR	1.060,	SER_E	1.006		

---- 482 PARAMETER PCCO PRIX DU MARCHE DU PRODUIT NTR

ENR	1.126,	STPP	1.010,	TRD	1.036,	SER_M	1.129
-----	--------	------	--------	-----	--------	-------	-------

---- 482 PARAMETER tmc TAUX DE MARGE COMERCIAL dans la produit tr

AGR	0.132,	HYD	0.036,	MNC	0.052,	ISMEE	0.338
MC	0.281,	CPC	0.291,	IND_AGR	0.295,	TCB	0.187
CCH	0.144,	BPL	0.262,	IND_D	0.316		

|---- 482 PARAMETER PMO PRIX INTERIEUR (du marché) DU PRODUIT IMPORTE j

AGR	1.083,	HYD	1.233,	MNC	1.088,	ISMEE	1.161
MC	1.269,	BTPH	1.026,	CPC	1.233,	IND_AGR	1.202
TCB	1.378,	CCH	1.441,	BPL	1.210,	IND_D	1.336
TC	1.067,	HCR	1.098,	SER_E	1.040		

---- 482 PARAMETER PEO PRIX PAYE A L EXPORTATEUR DU PRODUIT TR

AGR	1.000,	HYD	1.000,	MNC	1.000,	ISMEE	1.000
MC	1.000,	BTPH	1.000,	CPC	1.000,	IND_AGR	1.000
TCB	1.000,	CCH	1.000,	BPL	1.000,	IND_D	1.000
TC	1.000,	HCR	1.000,	SER_E	1.000		

---- 482 PARAMETER delta_v PART DE LA BRANCHE J DANS LA VALEUR AJOUÉE TOTALE

AGR	0.175,	ENR	0.015,	HYD	0.213
STPP	0.006,	MNC	0.002,	ISMEE	0.009
MC	0.008,	BTPH	0.158,	CPC	0.006
IND_AGR	0.029,	TCB	0.002,	CCH	2.141357E-4
BPL	0.002,	IND_D	0.004,	TC	0.150
TRD	0.162,	HCR	0.019,	SER_E	0.019
SER_M	0.021				

---- 482 PARAMETER lambda = 0.584 PART DE LA REMUNERATI
ON DU CAPITAL VERSEE
AUX MENAGES

----- 482 PARAMETER beta_i PART (en valeur) DU PRODUIT tr DANS L INVESTISSEME
NT TOTAL

AGR	0.008,	HYD	-0.001,	MNC	0.003,	ISMEE	0.253
MC	-0.047,	BTPH	0.510,	CPC	0.032,	IND_AGR	0.127
TCB	-0.008,	CCH	-0.011,	BPL	-0.018,	IND_D	-0.001
SER_E	0.038						

----- 482 PARAMETER aij COEFFICIENT ENTREES-SORTIES

	AGR	ENR	HYD	STPP	MNC	ISMEE
AGR	0.178			0.039	0.097	0.041
ENR	0.020	0.239	0.003	0.003	0.113	0.097
HYD	0.014	0.130	0.706	0.204	0.022	0.006
STPP			0.104	0.469		
MNC			5.295951E-6	0.003	3.889537E-4	0.066
ISMEE	0.151	0.037	0.012	0.009	0.053	0.191
MC	0.005	7.633661E-4	0.011	0.039	4.243131E-4	0.004
BTPH		0.146	0.002	0.040	0.118	0.047
CPC	0.185	0.092	6.229362E-4	6.266691E-4	0.216	0.105
IND_AGR	0.221		4.302960E-5	1.012312E-4		0.061
TCB	0.011	0.025			0.014	0.056
CCH	0.002	0.168			0.066	0.074
BPL	0.050	0.037	0.004	0.103	0.107	0.085
IND_D	0.004	0.014	2.065421E-4		0.018	0.020
TC	0.047	0.058	0.048	0.066	0.167	0.140
HCR	0.005	0.038	1.449767E-4	4.627710E-4	0.006	0.005
SER_E	0.078	0.015	0.108	0.025	0.002	0.002
SER_M	0.027					

	+	MC	BTPH	CPC	IND_AGR	TCB	CCH
AGR		0.003	0.003	0.060	0.853	3.290747E-4	
ENR		0.551	0.004	0.025	0.004	0.002	0.004
HYD		0.009	0.123	0.007	0.008	4.645761E-4	
MNC		0.083	0.027	0.012	1.834592E-4	3.871467E-5	
ISMEE		0.019	0.229	0.007	0.001	8.904375E-4	2.296739E-4
MC		0.016	0.353	0.001	3.041303E-5		
BTPH		0.039	0.001	0.011	2.374178E-4	0.003	4.593477E-4
CPC		0.040	0.129	0.482	2.835279E-4	0.016	0.010
IND_AGR		0.003	0.003	0.278	0.058	0.003	0.058
TCB		0.014	0.002	0.031	1.079172E-4	0.893	0.012
CCH		0.039	2.011717E-5	0.005	5.886393E-6	0.071	0.913
BPL		0.106	0.110	0.048	8.044737E-4	0.006	0.002
IND_D		0.009	0.002	0.003	3.119788E-4	6.387921E-4	
TC		0.064	0.004	0.025	0.002	0.003	4.593477E-4
HCR		0.003	0.001	0.001	8.142843E-5	1.355014E-4	
SER_E		0.001	0.007	0.002	0.060	1.935734E-4	
SER_M			0.001		0.012		

	+	BPL	IND_D	TC	TRD	HCR	SER_E
AGR		0.309	0.004	0.085	0.125	0.330	0.112
ENR		0.031	0.003	0.027	0.018	0.055	0.059
HYD		0.002	2.040192E-4	0.186	0.042	3.506363E-4	0.021
MNC	3.977238E-4		1.020096E-4				2.364453E-4
ISMME		0.005	0.001	0.154	0.019	0.001	0.022
MC	3.059414E-4			0.001	1.482952E-4		0.005
BTPH		0.020	0.003	0.041	0.007	0.012	0.042
CPC		0.038	0.058	0.084	0.056	0.001	0.068
IND_AGR		0.004	4.080384E-4	0.034	0.245	0.564	7.275241E-5
TCB		0.105	8.160767E-4	4.412121E-4	0.036	0.003	0.037
CCH		0.063	0.033				0.006
BPL		0.407	0.021	0.023	0.049	0.008	0.247
IND_D		0.005	0.012	0.009	0.122	0.001	0.261
TC		0.009	0.001	0.120	0.262	0.023	0.066
HCR		0.001	2.040192E-4	0.086	0.015	0.001	0.032
SER_E	4.589121E-4		1.020096E-4	0.065	0.004	9.350300E-4	0.022
SER_M			0.862	0.086			

	+	SER_M
AGR		0.016
ENR		0.553
HYD		0.003
ISMME		0.005
BTPH		0.006
CPC		0.012
IND_AGR		0.004
TCB		0.035
CCH		0.337
BPL		0.004
IND_D		0.012
TC		0.012
HCR	7.883948E-5	
SER_E	1.379691E-4	

|--- 482 PARAMETER tpo TAUX DE taxe sur la Production dans le secteur j

AGR	0.004,	ENR	0.026,	HYD	0.168,	STPP	0.010
MNC	0.020,	ISMEE	0.016,	MC	0.035,	BTPH	0.024
CPC	0.024,	IND_AGR	0.015,	TCB	0.034,	CCH	0.026
BPL	0.050,	IND_D	0.014,	TC	0.024,	TRD	0.036
HCR	0.069,	SER_E	0.033,	SER_M	0.029		

---- 482 PARAMETER rho_s PARAMETRE DE SUBSTITUTION j

AGR	-0.500,	HYD	0.667,	MNC	0.667,	ISMEE	0.667
MC	0.667,	BTPH	4.000,	CPC	0.667,	IND_AGR	-0.500
TCB	0.667,	CCH	0.667,	BPL	0.667,	IND_D	0.667
TC	4.000,	HCR	4.000,	SER_E	4.000		

---- 482 PARAMETER delta_s PARAMETRE DISTRIBUTIF

AGR	0.296,	HYD	0.026,	MNC	0.583		
ISMEE	0.935,	MC	0.126,	BTPH	1.06518E-15		
CPC	0.997,	IND_AGR	0.417,	TCB	0.786		
CCH	0.943,	BPL	0.869,	IND_D	0.509		
TC	2.144575E-7,	HCR	1.128117E-4,	SER_E	1.000		

|--- 482 PARAMETER tpo TAUX DE taxe sur la Production dans le secteur j

AGR	0.004,	ENR	0.026,	HYD	0.168,	STPP	0.010
MNC	0.020,	ISMEE	0.016,	MC	0.035,	BTPH	0.024
CPC	0.024,	IND_AGR	0.015,	TCB	0.034,	CCH	0.026
BPL	0.050,	IND_D	0.014,	TC	0.024,	TRD	0.036
HCR	0.069,	SER_E	0.033,	SER_M	0.029		

---- 482 PARAMETER rho_s PARAMETRE DE SUBSTITUTION j

AGR	-0.500,	HYD	0.667,	MNC	0.667,	ISMEE	0.667
MC	0.667,	BTPH	4.000,	CPC	0.667,	IND_AGR	-0.500
TCB	0.667,	CCH	0.667,	BPL	0.667,	IND_D	0.667
TC	4.000,	HCR	4.000,	SER_E	4.000		

---- 482 PARAMETER delta_s PARAMETRE DISTRIBUTIF

AGR	0.296,	HYD	0.026,	MNC	0.583		
ISMEE	0.935,	MC	0.126,	BTPH	1.06518E-15		
CPC	0.997,	IND_AGR	0.417,	TCB	0.786		
CCH	0.943,	BPL	0.869,	IND_D	0.509		
TC	2.144575E-7,	HCR	1.128117E-4,	SER_E	1.000		

---- 482 PARAMETER b_s COEFFICIENT D ECHELLE TR

AGR	1.981,	HYD	1.380,	MNC	2.248,	ISMEE	2.213
4C	2.425,	BTPH	1.001,	CPC	1.698,	IND_AGR	2.806
FCB	2.768,	CCH	2.228,	BPL	2.463,	IND_D	3.237
FC	1.129,	HCR	1.325,	SER_E	1.332		

---- 482 PARAMETER b_ss COEFFICIENT D ECHELLE NTR

ENR 1.097, STPP 1.000, SER_M 1.097

GAMS Rev 235 WEX-VS8 23.5.1 x86/MS Windows

06/21/22 22:45:33 Page 3

EXTER2

Equation Listing SOLVE EXTER Using MCP From line 942

GAMS المصدر: مخرجات برنامج

الملحق رقم 06: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لديكي فولر (لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي)

Null Hypothesis: LPIBN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.121771	0.2388
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LPIBN)

Method: Least Squares

Date: 03/31/23 Time: 12:12

Sample (adjusted): 2001 2020

Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBN(-1)	-0.073315	0.034554	-2.121771	0.0480
C	1.260659	0.559241	2.254232	0.0369

R-squared	0.200068	Mean dependent var	0.074738
Adjusted R-squared	0.155627	S.D. dependent var	0.090784
S.E. of regression	0.083421	Akaike info criterion	-2.035197
Sum squared resid	0.125263	Schwarz criterion	-1.935624
Log likelihood	22.35197	Hannan-Quinn criter.	-2.015759
F-statistic	4.501910	Durbin-Watson stat	1.667758
Prob(F-statistic)	0.047995		

Null Hypothesis: LPIBN has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.568957	0.9996
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LPIBN)

Method: Least Squares

Date: 03/31/23 Time: 12:13

Sample (adjusted): 2001 2020

Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBN(-1)	0.004534	0.001270	3.568957	0.0020

R-squared	-0.025760	Mean dependent var	0.074738
Adjusted R-squared	-0.025760	S.D. dependent var	0.090784
S.E. of regression	0.091946	Akaike info criterion	-1.886534
Sum squared resid	0.160626	Schwarz criterion	-1.836748
Log likelihood	19.86534	Hannan-Quinn criter.	-1.876816
Durbin-Watson stat	1.394687		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق رقم 06: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لديكي فولر (لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي عند الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(LPIBN) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.912196	0.0625
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LPIBN,2)

Method: Least Squares

Date: 03/31/23 Time: 12:14

Sample (adjusted): 2002 2020

Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBN(-1))	-0.781474	0.268345	-2.912196	0.0097
C	0.058920	0.031174	1.890023	0.0759

R-squared	0.332833	Mean dependent var	-0.007043
Adjusted R-squared	0.293588	S.D. dependent var	0.111084
S.E. of regression	0.093364	Akaike info criterion	-1.805313
Sum squared resid	0.148187	Schwarz criterion	-1.705899
Log likelihood	19.15047	Hannan-Quinn criter.	-1.788488
F-statistic	8.480883	Durbin-Watson stat	1.802647
Prob(F-statistic)	0.009708		

Null Hypothesis: D(LPIBN) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.095127	0.0377
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LPIBN,2)

Method: Least Squares

Date: 03/31/23 Time: 12:15

Sample (adjusted): 2002 2020

Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBN(-1))	-0.412967	0.197108	-2.095127	0.0506

R-squared	0.192642	Mean dependent var	-0.007043
Adjusted R-squared	0.192642	S.D. dependent var	0.111084
S.E. of regression	0.099813	Akaike info criterion	-1.719850
Sum squared resid	0.179326	Schwarz criterion	-1.670142
Log likelihood	17.33857	Hannan-Quinn criter.	-1.711437
Durbin-Watson stat	2.174630		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق رقم 06: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لفيليب بيرون (لוגارتم إجمالي الناتج المحلي)

Null Hypothesis: LPIBN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.166463	0.2233
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.006263
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.005900

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBN)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:18
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBN(-1)	-0.073315	0.034554	-2.121771	0.0480
C	1.260659	0.559241	2.254232	0.0369
R-squared	0.200068	Mean dependent var	0.074738	
Adjusted R-squared	0.155627	S.D. dependent var	0.090784	
S.E. of regression	0.083421	Akaike info criterion	-2.035197	
Sum squared resid	0.125263	Schwarz criterion	-1.935624	
Log likelihood	22.35197	Hannan-Quinn criter.	-2.015759	

Null Hypothesis: LPIBN has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	3.270001	0.9991
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.008031
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009554

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBN)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:24
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBN(-1)	0.004534	0.001270	3.568957	0.0020
R-squared	-0.025760	Mean dependent var	0.074738	
Adjusted R-squared	-0.025760	S.D. dependent var	0.090784	
S.E. of regression	0.091946	Akaike info criterion	-1.886534	
Sum squared resid	0.160626	Schwarz criterion	-1.836748	
Log likelihood	19.86534	Hannan-Quinn criter.	-1.876816	
Durbin-Watson stat	1.394687			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق رقم 06: اختبار الاستقرارية لفيليب بيرون (لوجارتم إجمالي الناتج المحلي الفروق الأولى)

Null Hypothesis: D(LPIBN) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.912196	0.0625
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	0.007799
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.007799

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBN,2)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:25
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBN(-1))	-0.781474	0.268345	-2.912196	0.0097
C	0.058920	0.031174	1.890023	0.0759

Null Hypothesis: D(LPIBN) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.095127	0.0377
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	0.009438
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009438

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBN,2)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:25
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBN(-1))	-0.412967	0.197108	-2.095127	0.0506

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق رقم 07: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لديكي فولر (لوجاريتم الإنفاق الحكومي)

Null Hypothesis: LEXPN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.588044	0.4700
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPN)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:28
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPN(-1)	-0.051520	0.032443	-1.588044	0.1297
C	0.835535	0.466202	1.792218	0.0899
R-squared	0.122887	Mean dependent var		0.096053
Adjusted R-squared	0.074159	S.D. dependent var		0.104794
S.E. of regression	0.100833	Akaike info criterion		-1.656055
Sum squared resid	0.183013	Schwarz criterion		-1.556481
Log likelihood	18.56055	Hannan-Quinn criter.		-1.636617
F-statistic	2.521882	Durbin-Watson stat		1.217020
Prob(F-statistic)	0.129687			

Null Hypothesis: LEXPN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.513591	0.9624
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPN)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:29
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPN(-1)	0.003352	0.002215	1.513591	0.1485
D(LEXPN(-1))	0.454857	0.222202	2.047048	0.0564
R-squared	0.172044	Mean dependent var		0.095378
Adjusted R-squared	0.123341	S.D. dependent var		0.107621
S.E. of regression	0.100766	Akaike info criterion		-1.652739
Sum squared resid	0.172613	Schwarz criterion		-1.553324
Log likelihood	17.70102	Hannan-Quinn criter.		-1.635914
Durbin-Watson stat	1.908493			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق رقم 07: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لديكي فولر (لوجاريتم الإنفاق الحكومي عند الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(LEXPN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.531372	0.1241
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPN,2)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:30
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPN(-1))	-0.562929	0.222381	-2.531372	0.0215
C	0.051577	0.031978	1.612872	0.1252
R-squared	0.273748	Mean dependent var		-0.004837
Adjusted R-squared	0.231027	S.D. dependent var		0.113996
S.E. of regression	0.099965	Akaike info criterion		-1.668701
Sum squared resid	0.169880	Schwarz criterion		-1.569286
Log likelihood	17.85266	Hannan-Quinn criter.		-1.651876
F-statistic	6.407845	Durbin-Watson stat		1.900049
Prob(F-statistic)	0.021518			

Null Hypothesis: D(LEXPN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.880525	0.0588
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPN,2)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:30
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPN(-1))	-0.312966	0.166425	-1.880525	0.0763
R-squared	0.162616	Mean dependent var		-0.004837
Adjusted R-squared	0.162616	S.D. dependent var		0.113996
S.E. of regression	0.104316	Akaike info criterion		-1.631579
Sum squared resid	0.195875	Schwarz criterion		-1.581872
Log likelihood	16.50000	Hannan-Quinn criter.		-1.623166
Durbin-Watson stat	2.109502			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق رقم 07: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لفيليب بيرون (لوجاريتم الإنفاق الحكومي)

Null Hypothesis: LEXPN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.450876	0.5369
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.009151
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012646

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPN)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:32
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPN(-1)	-0.051520	0.032443	-1.588044	0.1297
C	0.835535	0.466202	1.792218	0.0899

Null Hypothesis: LEXPN has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	3.055992	0.9986
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.010784
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.017958

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPN)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:32
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPN(-1)	0.006556	0.001658	3.954460	0.0009

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق رقم 07: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لفيليب بيرون (لوجاريتم الإنفاق الحكومي عند الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(LEXPN) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.476251	0.1363
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	0.008941
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.008272

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPN,2)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:34
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPN(-1))	-0.562929	0.222381	-2.531372	0.0215
C	0.051577	0.031978	1.612872	0.1252

Null Hypothesis: D(LEXPN) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.854954	0.0619
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	0.010309
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009871

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPN,2)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:34
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPN(-1))	-0.312966	0.166425	-1.880525	0.0763

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق رقم 08: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لديكي فولر (مربع لوغاريتم الإنفاق الحكومي)

Null Hypothesis: LEXPN_CARRE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.460819	0.5321
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPN_CARRE)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:38
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPN_CARRE(-1)	-0.048452	0.033167	-1.460819	0.1613
C	12.73233	6.880533	1.850486	0.0807
R-squared	0.105990	Mean dependent var	2.727220	
Adjusted R-squared	0.056322	S.D. dependent var	3.030520	
S.E. of regression	2.943940	Akaike info criterion	5.092015	
Sum squared resid	156.0021	Schwarz criterion	5.191588	
Log likelihood	-48.92015	Hannan-Quinn criter.	5.111452	
F-statistic	2.133993	Durbin-Watson stat	1.212568	
Prob(F-statistic)	0.161301			

Null Hypothesis: LEXPN_CARRE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.434018	0.9565
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPN_CARRE)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:38
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPN_CARRE(-1)	0.006302	0.004394	1.434018	0.1697
D(LEXPN_CARRE(-1))	0.463984	0.222769	2.082804	0.0527
R-squared	0.154285	Mean dependent var	2.718455	
Adjusted R-squared	0.104538	S.D. dependent var	3.113303	
S.E. of regression	2.946084	Akaike info criterion	5.098131	
Sum squared resid	147.5500	Schwarz criterion	5.197546	
Log likelihood	-46.43225	Hannan-Quinn criter.	5.114956	
Durbin-Watson stat	1.900044			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق رقم 06: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لديكي فولر (مربع لوغاريتم الإنفاق الحكومي عند الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(LEXPN_CARRE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.555481	0.1191
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPN_CARRE,2)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:39
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPN_CARRE(-1))	-0.569816	0.222978	-2.555481	0.0205
C	1.495132	0.919345	1.626302	0.1223
R-squared	0.277533	Mean dependent var	-0.125267	
Adjusted R-squared	0.235035	S.D. dependent var	3.317572	
S.E. of regression	2.901624	Akaike info criterion	5.067719	
Sum squared resid	143.1302	Schwarz criterion	5.167134	
Log likelihood	-46.14333	Hannan-Quinn criter.	5.084544	
F-statistic	6.530481	Durbin-Watson stat	1.884877	
Prob(F-statistic)	0.020478			

Null Hypothesis: D(LEXPN_CARRE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.895450	0.0570
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPN_CARRE,2)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:39
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPN_CARRE(-1))	-0.319704	0.168669	-1.895450	0.0742
R-squared	0.165132	Mean dependent var	-0.125267	
Adjusted R-squared	0.165132	S.D. dependent var	3.317572	
S.E. of regression	3.031303	Akaike info criterion	5.107058	
Sum squared resid	165.3984	Schwarz criterion	5.156765	
Log likelihood	-47.51705	Hannan-Quinn criter.	5.115471	
Durbin-Watson stat	2.083946			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق رقم 08: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لفيليب بيرون (مربع لوغاريتم الإنفاق الحكومي)

Null Hypothesis: LEXPN_CARRE has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.315677	0.6013
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	7.800107
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	11.94073

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPN_CARRE)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:41
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPN_CARRE(-1)	-0.048452	0.033167	-1.460819	0.1613
C	12.73233	6.880533	1.850486	0.0807

Null Hypothesis: LEXPN_CARRE has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	2.884188	0.9979
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	9.283990
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	15.52667

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPN_CARRE)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:41
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPN_CARRE(-1)	0.012643	0.003370	3.751968	0.0013

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق رقم 08: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لفيليب بيرون (مربع لوغاريتم الإنفاق الحكومي عند الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(LEXPN_CARRE) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.500937	0.1307
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	7.533168
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	6.969477

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPN_CARRE,2)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:42
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPN_CARRE(-1))	-0.569816	0.222978	-2.555481	0.0205
C	1.495132	0.919345	1.626302	0.1223

Null Hypothesis: D(LEXPN_CARRE) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.746191	0.0767
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	8.705177
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	6.633911

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPN_CARRE,2)
Method: Least Squares
Date: 03/31/23 Time: 12:43
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPN_CARRE(-1))	-0.319704	0.168669	-1.895450	0.0742

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق رقم 09: اختبار الحدود (Bound test) للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	10.03565	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	21	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
Finite Sample: n=30				
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق رقم 10: نموذج تصحيح الخطأ ونموذج العلاقة طويلة المدى وفق نموذج ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(LPIBN)
 Selected Model: ARDL(1, 0, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 03/29/23 Time: 20:19
 Sample: 2000 2020
 Included observations: 21

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-19.49318	13.23407	-1.472954	0.1590
LPIBN(-1)*	-0.392034	0.136761	-2.866562	0.0107
LEXPN**	3.369846	1.940303	1.736762	0.1005
LEXPN_CAREE**	-0.108868	0.066195	-1.644663	0.1184

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPN	8.595799	4.434933	1.938203	0.0694
LEXPN_CAREE	-0.277700	0.155578	-1.784964	0.0921
C	-49.72317	31.52860	-1.577081	0.1332

$$EC = LPIBN - (8.5958 * LEXPN - 0.2777 * LEXPN_CAREE - 49.7232)$$

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق رقم 11: اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	0.512191	Prob. F(2,15)	0.6093
Obs*R-squared	1.342457	Prob. Chi-Square(2)	0.5111

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 03/29/23 Time: 20:24

Sample: 2000 2020

Included observations: 21

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBN(-1)	0.069525	0.237579	0.292640	0.7738
LEXP	-0.121780	2.262694	-0.053821	0.9578
LEXPN_CAREE	0.002254	0.075278	0.029936	0.9765
C	0.164198	14.77018	0.011117	0.9913
RESID(-1)	0.033876	0.377633	0.089707	0.9297
RESID(-2)	-0.299648	0.329708	-0.908828	0.3778
R-squared	0.063927	Mean dependent var	5.24E-15	
Adjusted R-squared	-0.248098	S.D. dependent var	0.069714	
S.E. of regression	0.077883	Akaike info criterion	-2.032263	
Sum squared resid	0.090986	Schwarz criterion	-1.733828	
Log likelihood	27.33876	Hannan-Quinn criter.	-1.967494	
F-statistic	0.204877	Durbin-Watson stat	2.078124	
Prob(F-statistic)	0.955339			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق رقم 12: اختبار White لثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.632153	Prob. F(6,14)	0.7029
Obs*R-squared	4.476571	Prob. Chi-Square(6)	0.6125
Scaled explained SS	3.092480	Prob. Chi-Square(6)	0.7972

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 03/29/23 Time: 20:24

Sample: 2000 2020

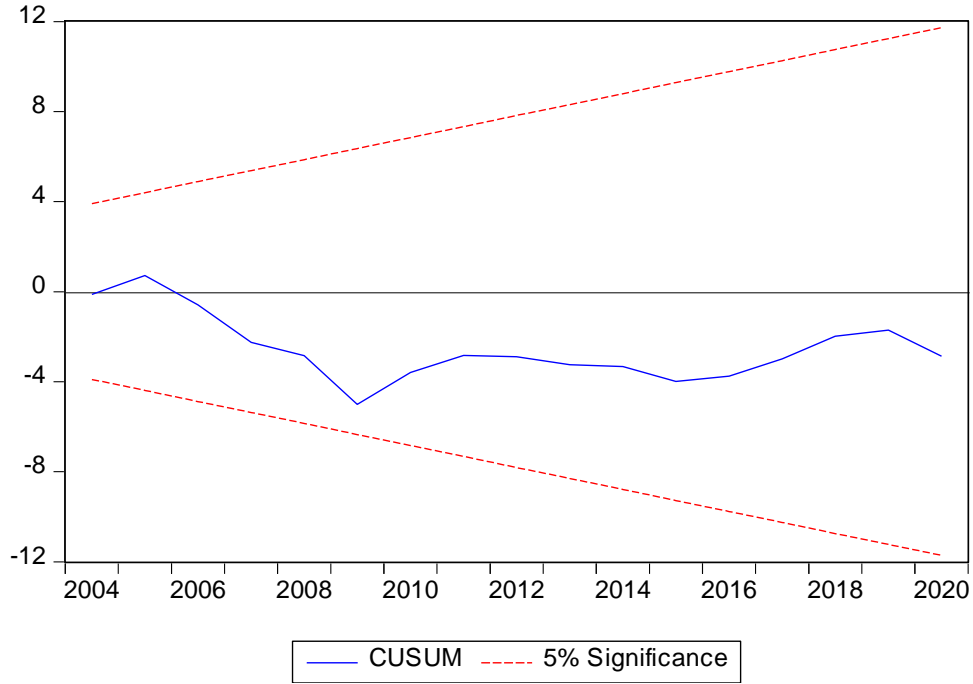
Included observations: 21

Collinear test regressors dropped from specification

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.03773	40.67756	0.271347	0.7901
LPIBN(-1)^2	0.026009	0.089943	0.289168	0.7767
LPIBN(-1)*LEXP	0.248749	1.373915	0.181051	0.8589
LPIBN(-1)*LEXPN_CAREE	-0.009434	0.047714	-0.197723	0.8461
LPIBN(-1)	-2.447169	9.948785	-0.245977	0.8093
LEXP^2	-0.056102	0.393691	-0.142502	0.8887
LEXPN_CAREE^2	0.000165	0.000933	0.176593	0.8624
R-squared	0.213170	Mean dependent var	0.004629	
Adjusted R-squared	-0.124043	S.D. dependent var	0.006887	
S.E. of regression	0.007301	Akaike info criterion	-6.740332	
Sum squared resid	0.000746	Schwarz criterion	-6.392158	
Log likelihood	77.77348	Hannan-Quinn criter.	-6.664769	
F-statistic	0.632153	Durbin-Watson stat	2.391894	
Prob(F-statistic)	0.702877			

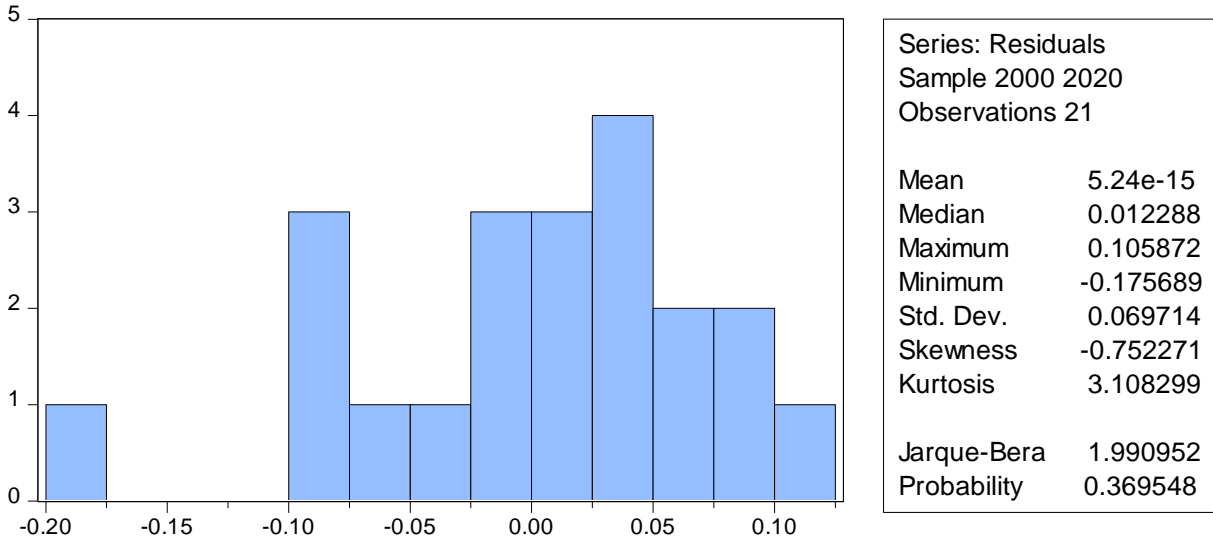
المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق رقم 13: التوزيع التراكمي لمربعات الأخطاء



المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الملحق رقم 14: اختبار jarck -berra لطبيعة سلسلة البواقي



المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الملحق رقم 15: اختبار RAMSEY RESET لملائمة الشكل الدالي

Ramsey RESET Test

Equation: EQ02

Specification: LPIBN LPIBN(-1) LEXPN LEXPN_CAREE C

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.679378	16	0.5066
F-statistic	0.461555	(1, 16)	0.5066

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.002725	1	0.002725
Restricted SSR	0.097200	17	0.005718
Unrestricted SSR	0.094475	16	0.005905

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق رقم 16: بيانات الدراسة القياسية الوحدة: مليون دج

السنوات	إجمالي الناتج المحلي الاسمي	الإنفاق الحكومي
2000	4123514	560135.9
2001	4227113	624559.1
2002	4522773	700447.4
2003	5252321	777521.8
2004	6149117	846896.2
2005	7561984	865879.1
2006	8501636	954867.8
2007	9352886	1089003
2008	11043704	1458510.4
2009	9968025	1609366.2
2010	11991564	2065757.5
2011	14588532	3015170.3
2012	16209598	3293471.7
2013	16647919	3185708.1
2014	17228598	3364920.7
2015	16712686	3603312.9
2016	17514635	3658783
2017	18876176	3577113.1
2018	20393524	3508100
2019	20501058	3461800
2020	18383800	3697500

المصدر: بيانات البنك الدولي